شرح ابن عقيل

على

ألفية ابن مالك

القاضي

بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عقيل

٦٩٨ - ٧٦٩ هـ

ومعه كتاب

منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل

تأليف العلامة

محمد محيي الدين عبد الحميد

وبذيله

فوائد منتقاة من كتب النحاة

علي محمد زينو

مركز الرسالة للدراسات وتحقيق التراث

الجزء الثاني

مؤسسة الرسالة ناشرون

شرح ابن عقيل

على

ألفية ابن مالك

بسم الله الرحمن الرحيم

مؤسسة الرسالة ناشرون
انتشار ألوان الطيف

جميع الحقوق محفوظة لدار الطلائع
نسخة خاصة بتصريح من دار الطلائع

الطبعة الأولى
١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م

هاتف: ٢٣٢١٢٧٥ ١١ (٩٦٣)
فاكس: ٢٣١١٨٣٨ ١١ (٩٦٣)
ص.ب : ٣٠٥٩٧
بيروت - لبنان
تلفاكس: ١ ٧٠٠ ٣٠٢ (٩٦١)
١ ٧٠٠ ٣٠٤ (٩٦١)
ص.ب : ١١٧٤٦٠

Resalah Publishers
Damascus - Syria
Tel:(963) 11 2321275
Fax:(963) 11 2311838
P.O.Box: 30597
Telefax: (961) 1 700 302
(961) 1 700 304
P.O.Box: 117460
Beirut - Lebanon

Http://www.resalah.com
E-mail: resalah@resalah.com
facebook.com/ResalahPublishers
twitter.com/resalah1970

ISBN 978-9933-23-297-9

حقوق الطبع محفوظة ©2013 م لا يُسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو حفظه ونسخه في أي نظام ميكانيكي أو إلكتروني يمكّن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه. ولا يُسمح باقتباس أي جزء من الكتاب أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.

مكتبة لسان العرب
www.lisanarb.com

شرح ابن عقيل

على

ألفية ابن مالك

القاضي
بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عقيل
٦٩٨ - ٧٦٩ هـ

ومعه كتاب

منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل

تأليف العلامة

محمد محيي الدين عبد الحميد

وبذيله

فوائد منتقاة من كتب النحاة

علي محمد زينو

مركز الرسالة للدراسات وتحقيق التراث

الجزء الثاني

مؤسسة الرسالة ناشرون

مكتبة لسان العرب
www.lisanarb.com

«لا» التي لِنَفي الجِنسِ

١٩٧ ـ عَمَلَ إنَّ اجْعَلْ لِلا في نَكِرَهْ مُفْرَدَةً جاءَتْكَ أَوْ مُكَرَّرَهْ[١]

هذا هو القسمُ الثالثُ من الحروف الناسخة للابتداءِ، وهي «لا» التي لنفي الجِنْسِ، والمرادُ بها «لا» التي قُصِدَ بها التَّنصيصُ على استغراق النَّفي للجِنْسِ كلِّه[2].

وإنَّما قُلْتُ: «التنصيص» احترازاً عَنِ التي يقع الاسمُ بعدها مرفوعاً، نحو: «لا رَجُلٌ قائماً»؛ فإنها ليسَتْ نَصاً في نَفْيِ الجنْسِ؛ إذ يَحتمل نفيَ الواحدِ ونَفْيَ الجِنْسِ؛ فبتقدير إرادة نفي الجنس لا يجوزُ «لا رَجُلٌ قائماً بَلْ رَجُلان» وبتقدير إرادةِ نفي الواحدِ يجوزُ «لا رَجُلٌ قائماً بَلْ رَجُلانِ»، وأما «لا» هذه فهي لنفي الجنس ليس إلَّا؛ فلا يجوزُ «لا رَجُلَ قائِمٌ بَلْ رَجُلانِ».

وهي تعملُ عمل «إنَّ»[3]؛ فتَنْصِبُ المبتدأَ اسماً لَها، وترفع الخبرَ خَبراً لها، ولا فَرْق في هذا العمل بينَ المفرَدةِ ـ وهي التي لم تتكَرَّر، نحوُ: «لا غُلامَ رَجُلٍ قائِمٌ» ـ وبين المكرَّرة، نحو: «لا حَوْلَ وَلا قوةَ إلَّا بِالله»[٤].

---

(١) «عمل» مفعول أول مقدم على عامله وهو قوله: «اجعل» الآتي، وعمل مضاف، و«إن» قصد لفظه: مضاف إليه «اجعل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «للا» جار ومجرور متعلق باجعل، وهو المفعول الثاني لاجعل «في نكرة» جار ومجرور متعلق باجعل «مفردة» حال من الضمير المستتر في «جاءتك» الآتي «جاءتك» جاء: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على «لا» والتاء للتأنيث، والكاف مفعول به لجاء «أو» عاطفة «مكررة» معطوف على مفردة.

(2) قال المرادي: اعلم أنّ «لا» حرفٌ مشتركٌ، فأصلُها ألا تعمل، وقد أُعملَت عمل «ليس» تارةً، وعمل «إنّ» أخرى. «توضيح المقاصد والمسالك» ١/ ٥٤٤.

والجنس (أي: جنس مبتَدئها) منفيٌّ بها على سبيل الاستقراء ورفع احتمال الخصوص، فهي بهذا الضابط مختصةٌ بالأسماء، فتعمل.

وبعض النحاة يسميها «لا» التبرئة؛ بمعنى تبرئة جنس اسمِها كلِّه من معنى خبرِها، أو بمعنى تبرئة خبرِها من جنس اسمها.

فإذ تقول: «لا رجلَ في الدار» تُبرّئ جنس الرجال من كونهم في الدار، وتبرئ الدار من أن يكون فيها أيُّ رجل.

(3) وأما في المعنى فهما متضادتان، فـ«إنّ» لتوكيد الإثبات أو الإيجاب، و«لا» لتوكيد النفي.

(٤) ومع أنها تعمل مفردة ومكررة، فعملها بعد استيفاء شروطها وهي مفردة واجب، وعملها مكررة جائز.

ولا يكونُ اسمُها وخبرُها إلا نكرةً[١]؛ فلا تعملُ في المعرفةِ، وما وردَ من ذلك مُؤَوَّل بنكرة، كقولهم: «قَضيَّةٌ ولا أبا حَسَنٍ لَها» فالتقديرُ: ولا مُسَمًّى بهذا الاسمِ لها[٢]، ويدلُّ على أنَّه مُعامَلٌ معامَلَةَ النَّكرةِ وصْفُهُ بالنَّكرَةِ، كقولك: «لا أبا حَسَنٍ حَلَّالاً لها» ولا يُفْصَلُ بينَها وبينَ اسمِها؛ فإنْ فُصِلَ بينَهما أُلغِيَت، كقوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصافات: ٤٧][3].

١٩٨ ـ فانْصِبْ بها مُضافاً او مُضارِعَهْ وَبَعْدَ ذاكَ الخَبَرَ اذْكُرْ رافِعَهْ[٤]

١٩٩ ـ وَرَكِّبِ المُفْرَدَ فاتِحاً كَلا حَوْلَ وَلا قُوَّةَ والثَّاني اجْعَلا[٥]

---

(١) الشروط التي يجب توافرها لإعمال «لا» عمل «إن» ستة، وهي: أن تكون نافية، وأن يكون المنفي بها الجنس، وأن يكون النفي نصًّا في ذلك، وألا يدخل عليها جارٌّ كما دخل عليها في نحو قولهم: جئت بلا زادٍ، وقولِهم: غَضِبتُ مِنْ لا شيءٍ، وأنْ يكونَ اسمها وخبرُها نكرتين، وألا يفصل بينها وبين اسمها فاصل أيُّ فاصل ولا خبرها، وقد صرح الشارح هنا بشرطين، وهما الخامس والسادس، وأشار في صدر كلامه إلى الثلاثة الأولى، وترك واحدًا، وهو ألا يدخل عليها جارٌّ.

(٢) هكذا أوَّله الشارحُ، وليس تأويله بصحيح؛ لأن المسمَّى بأبي حسن موجود وكثيرون، فالنفي غير صادق. وقد أوَّله العلماء بتأويلين آخرين:

أحدهما: أن الكلام على حذف مضاف، والتقدير: ولا مثلَ أبي حَسَنٍ لها. و«مثل» كلمةٌ متوغِّلة في الإبهام لا تتعرف بالإضافة، ونفي المثل كناية عن نفي وجود أبي الحسن نفسه.

والثاني: أن يجعل «أبا حسن» عبارة عن اسم جنس، وكأنه قد قيل: ولا فيصل لها، وهذا مثل تأويلهم في باب الاستعارة نحو «حاتم» بالمتناهي في الجود، ونحو «مادر» بالمتناهي في البخل، ونحو «يوسف» بالمتناهي في الحسن، وضابطه: أن يُؤوَّلَ الاسمُ العَلَمُ بما اشتُهر به من الوصف.

(3) لا: نافية لا عمل لها. فيها: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف. غول: مبتدأ مؤخَّر.

(٤) «فانصب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بها» جار ومجرور متعلق بانصب «مضافاً» مفعول به لانصب «أو» عاطفة «مضارعه» مضارع بمعنى مشابه: معطوف على قوله: «مضافاً» ومضارع مضاف، والهاء العائدة إلى قوله: «مضافاً» مضاف إليه «وبعد» ظرف متعلق بقوله: «اذكر» الآتي، وبعد مضاف، و«ذا» من «ذاك» اسم إشارة: مضاف إليه، والكاف حرف خطاب «الخبر» مفعول به لاذكر الآتي «اذكر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «رافعه» رافع: حال من الضمير المستتر في «اذكر» ورافع مضاف، والهاء مضاف إليه، من إضافة الصفة لمعمولها، وهي لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً، ولذلك وقع هذا المضاف حالاً.

(٥) «وركب» الواو عاطفة، ركب: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «المفرد» مفعول به لركب «فاتحاً» حال من الضمير المستتر في «ركب» ومتعلقه محذوف، والتقدير: فاتحاً له «كلا» الكاف =

٢٠٠ ـ مَرْفوعاً اوْ مَنْصوباً اوْ مُرَكَّبا وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لا تَنْصِبا[1]

لا يخلو اسمُ «لا» [هذه] من ثلاثة أحوال:

الحال الأولُ: أن يكون مضافاً [نحو: «لا غُلامَ رَجُلٍ حاضِرٌ»].

الحال الثاني: أنْ يكونَ مُضارعاً للمضاف، أي مُشابهاً له، والمرادُ به: كلُّ اسمٍ له تَعَلُّقٌ بما بعده[2]: إمّا بعملٍ، نحوُ: «لا طالِعاً جَبَلاً ظاهرٌ، ولا خَيْراً مِنْ زَيْدٍ راكِبٌ»، وإمَّا بِعَطْفٍ، نحوُ: «لا ثَلاثةً وَثَلاثينَ عِنْدَنا» ويسمَّى المشبَّهُ بالمضاف: مُطَوَّلاً، ومَمْطولاً، أي: ممدوداً، وحُكْمُ المضافِ والمشبَّهِ به النَّصبُ لفظاً[3] كما مُثِّلَ.

والحال الثالث: أن يكونَ مفرداً، والمرادُ به هنا ما ليس بمضافٍ ولا مُشَبَّهٍ بالمضافِ؛ فيدخلُ فيه المثنَّى والمجموعُ.

وحُكمُه البناءُ على ما كان يُنْصَبُ به؛ لتركُّبِهِ مع «لا» وصيرورته معها كالشيءِ الواحد؛

= جارة لقول محذوف على ما سبق غير مرة، ولا: نافية للجنس «حول» اسم لا، مبني على الفتح في محل نصب، وخبرها محذوف، والتقدير: لا حول موجود «ولا» الواو عاطفة، ولا: نافية للجنس أيضاً «قوة» اسمها، وخبرها محذوف، وهذه الجملة معطوفة بالواو على الجملة السابقة «والثاني» مفعول أول قدم على عامله، وهو قوله: اجعلا، الآتي «اجعلا» اجعل: فعل أمر، مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وحرك بالفتح لأجل مناسبة الألف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والألف للإطلاق، أو هو فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف لا محل له من الإعراب، ونون التوكيد المنقلبة ألفاً حرف لا محل له من الإعراب.

(١) «مرفوعاً» مفعول ثان لاجعل في البيت السابق «أو منصوباً» أو: حرف عطف، منصوباً: معطوف على مرفوع «أو مركباً» معطوف على قوله: «مرفوعاً» السابق «وإن» الواو عاطفة، إن: شرطية «رفعت» رفع: فعل ماض فعل الشرط مبني على الفتح المقدر في محل جزم، وتاء المخاطب فاعل «أولاً» مفعول به لرفعت «لا» ناهية «تنصبا»: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف في محل جزم بلا الناهية، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل جزم جواب الشرط، وحذف منها الفاء ضرورة، وكان حقه أن يقول: وإن رفعت أولاً فلا تنصبا.

(2) قال في «أوضح المسالك» ١/ ٣٤٥: ما اتصل به شيءٌ من تمام معناه.
والمراد: أنه يتمم معناه ويكمله.

(3) واسم «لا» في الحالتين مُعرَبٌ؛ لمعارضة الإضافة لمعنى «من» الاستغراقية الذي تضمنته «لا».

فهو معها كخَمْسةَ عَشَرَ[1]، ولكن محلَّه النَّصبُ بـ «لا»؛ لأنَّه اسم لها؛ فالمفردُ الذي ليس بمثنًّى ولا مجموعٍ يُبْنَى على الفتحِ؛ لأنَّ نصبَه بالفتحة، نحو: «لا حَوْلَ وَلا قوَّةَ إلا بالله».

والمثنَّى وجمعُ المذكَّر السالم يُبْنَيانِ على ما كانا يُنْصَبانِ به، وهو الياءُ، نحو: «لا مُسْلِمَيْنِ لكَ، ولا مُسْلِمِينَ لزيد» فَمُسْلِمَيْنِ وَمُسْلِمِيْنَ مبنيَّان؛ لتركُّبِهما مع «لا» كما بُني «رجل» [لتركُّبِهِ] معَها.

وذهب الكوفيون والزَّجاجُ إلى أنَّ «رَجُلَ» في قولك: «لا رَجُلَ» معربٌ، وأنَّ فتحتَه فتحةُ إعرابٍ لا فتحةُ بناءٍ، **وذهبَ المبرِّدُ إلى أن** «مُسْلِمَيْنِ» وَ«مُسْلِمينَ» معربان[2].

وأما جمعُ المؤنَّثِ السالمُ، فقالَ قومٌ: مبنيٌّ على ما كان يُنصَبُ به، وهو الكَسْرُ، فتقولُ: «لا مُسْلِماتِ لك» بكَسْرِ التاءِ، ومنه قولُهُ: [البسيط]

ش١٠٩ ـ إنَّ الشَّبابَ الَّذي مَجْدٌ عَواقِبُهُ فيهِ نَلَذُّ وَلا لَذَّاتِ لِلشِّيبِ[3]

---

(١) وقيل: بُني لتضمنه معنى الحرف «من» الاستغراقية.

(٢) ذهب أبو العباس المبرد إلى أن اسم «لا» إذا كان مثنى أو مجموعًا جمع مذكر سالمًا، فهو معرب منصوب بالياء، وليس مبنيًّا كما ذهب إليه جمهور النحاة، واحتج لما ذهب إليه بأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء، وقد علمنا أن من شرط بناء الاسم لشبهه بالحرف في وجه من وجوه الشَّبه التي تقدَّم بيانها: ألا يعارض هذا الشبهَ شيءٌ من خصوصيات الأسماء.

والجواب على هذه الشبهة من وجهين:

أولهما ـ وهو وجه عقلي ـ: أن ما كان من خصائص الأسماء إنما يقدح في بناء الاسم ويعارضه إذا طرأ على الاسم بعد كونه مبنيًّا، فأما إذا كان ما هو من خصائص الأسماء موجودًا في الاسم ثم عرض لهذا الاسم ما يقتضي شبهه بالحرف من بعد ذلك، فإنه لا يعارض سبب البناء ولا يمنع منه، ونحن ندَّعي أن الاسم كان مثنًّى أو مجموعًا، ثم دخلت عليه لا فتركَّب معها تركُّب خمسةَ عشَرَ، فوجد سبب البناء طارئًا على ما هو من خصائص الاسم.

الثاني ـ وهو نقض لمذهبه بعدم الاطراد ـ: أن المبرِّدَ نفسه قد اتفق مع الجمهور على بناء اسم «لا» المجموعِ جمعَ تكسيرٍ، ولم يعبأ معه بما هو من خصائص الاسم، وهو الجمع، كما اتفق مع الجمهور على بناء المنادى المثنَّى أو المجموعِ جمعَ المذكر السالم على ما يُرفع به، ولم يعبأ بما هو من خصائص الأسماء.

(٣) البيت لسلامة بن جندل السعدي من قصيدة له مستجادة، وأولها قوله:

أَوْدَى الشَّبَابُ حَميداً ذُو التَّعاجيبِ أَوْدَى وذلك شَأْوٌ غَيرُ مَطْلُوبِ

وَلَّى حَثيثاً وذاكَ الشَّيْبُ يَتْبَعُهُ لَوْ كَانَ يُدرِكُه رَكْضُ اليَعَاقيبِ =

وأجاز بعضُهم الفتحَ، نحو: «لا مسلماتَ لك»[١].

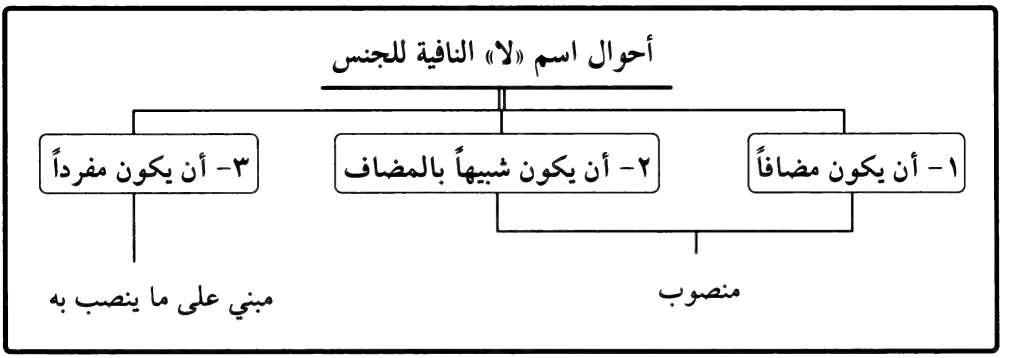

= **اللغة**: «أودى» ذهب وفني، وكرر هذه الكلمة تأكيدًا لمضمونها؛ لأنه إنما أراد إنشاء التحسُّر والتحزن على ذهاب شبابه، «حميداً» محمودًا «التعاجيب» جمع العجب، وهو جمع لمفرد غير مفرده المستعمل، وهو المعبَّر عنه بأنه لا واحد له من لفظه، ويُروى في مكانه: «الأعاجيب» وهو جمع أعجوبة، وهي الأمر الذي يُتعجب منه «شأو» هو الشوط «حثيثًا» سريعًا «اليعاقيب» جمع يعقوب، وهو ذكر الحَجَل «مجد عواقبه» المراد أن نهايته محمودة «الشيب» بكسر الشين: جمع أشيب، وهو الذي ابيضَّ شعره. ورُوي صدر البيت المستشهَد به هكذا:

أَودَى الشَّبَابُ الَّذي مَجْدٌ . . . إلخ

الإعراب: «**إن**» حرف توكيد ونصب «**الشباب**» اسم إن «**الذي**» اسم موصول نعت للشباب «**مجد**» يجوز أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو مجد، و«**عواقبه**» ـ على هذا ـ نائب فاعل مجد؛ لأنه مصدر بمعنى اسم المفعول كما فسرناه، ويجوز أن يكون «مجد» خبرًا مقدمًا، و«عواقبه» مبتدأ مؤخرًا، وجاز الإخبار بالمفرد ـ وهو مجد ـ عن الجمع ـ وهو عواقب ـ لأن الخبر مصدر، والمصدر يُخبَر به عن المفرد والمثنى والجمع بلفظ واحد؛ لأنه لا يُثنى ولا يجمع، وعلى كل حال فجملة «مجد عواقبه» ـ سواء أقدرت مبتدأ أم لم تقدر ـ لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، وهو «الذي»، «**فيه**» جار ومجرور متعلق بقوله: «نلذ» الآتي «**نلذ**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره نحن «**ولا**» نافية للجنس «**لذات**» اسم لا مبني على الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم في محل نصب «**للشيب**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «لا».

الشاهد فيه: قوله: «ولا لذات للشيب» حيث جاء اسم لا ـ وهو لذات ـ جمع مؤنث سالمًا، ووردت الرواية ببنائه على الكسرة نيابة عن الفتحة، كما كان ينصب بها لو أنه معرب.

(١) **اعلم أن للعلماء في اسم «لا» إذا كان جمع مؤنث سالمًا أربعةَ مذاهب**:

الأول: أنْ يُبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة من غير تنوين، وهذا مذهب جمهرة النحاة.

الثاني: أن يبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة لكن يبقى له تنوينه، وهذا مذهب صحَّحه ابن مالك صاحب =

وقولُ المصنِّفِ: «وَبَعْدَ ذاكَ الخَبَرَ اذْكُرْ رافِعَهْ» معناه أنَّه يُذكر الخبر بعدَ اسم «لا» مرفوعاً، والرافعُ له «لا» عند المصنف وجماعة، [وَعند سيبويه الرافعُ له «لا»] إنْ كانَ اسمُها مضافاً أو مشبَّهاً بالمضاف، وإنْ كانَ الاسمُ مفرداً، فاختُلِفَ في رافعِ الخبر؛ فَذَهَبَ سيبويه إلى أنه ليسَ مرفوعاً بـ«لا» وإنما هو مرفوع على أنه خبر المبتدأ، لأن مذهبه أن «لا» واسمَها المفردَ في موضع رفع بالابتداءِ[1]، والاسم المرفوعُ بعدَهما خبرٌ عن ذلك المبتدأ، ولم تعملْ «لا» عندَه في هذه الصورة إلَّا في الاسم، وذهبَ الأخفشُ إلى أنَّ الخبر مرفوعٌ بـ«لا» فتكونُ «لا» عاملةً في الجزأين كما عملَتْ فيهما مع المضاف والمشبه به.

وأشار بقوله: «والثاني اجعلا» إلى أنه إذا أُتيَ بعد «لا» والاسْمِ الواقع بعدَها بعاطفٍ ونكرة مفردة وتكررت «لا» نحو: «لا حَوْلَ ولا قوَّةَ إلا بالله» يجوزُ فيهما خمسةُ أوْجُه، وذلك لأنَّ المعطوفَ عليه إما أنْ يُبْنَى مَعَ «لا» على الفتحِ، أو يُنصبَ، أو يُرفعَ.

فإنْ بُنيَ معَها على الفتحِ جازَ في الثاني ثلاثة أوجهٍ:

الأول: البناءُ على الفتحِ؛ لتركُّبه مع «لا» الثانية، وتكون [لا] الثانيةُ عامِلَةً عَمَلَ إنَّ، نحو: «لا حَوْلَ وَلا قوَّةَ إلا بالله»[2].

= الألفية، وجزم به في بعض كتبه، ونقله عن قوم، وحجتهم في عدم حذف التنوين أنه قد تقرر أن تنوين جمع المؤنث السالم هو تنوين المقابلة، وهو لا ينافي البناء، فلا يحذف.

الثالث: أنه مبني على الفتح، وهذا مذهب المازني والفارسي، ورجَّحه ابن هشام في «المغني» والمحقِّق الرَّضي في «شرح الكافية» وابن مالك في بعض كتبه.

الرابع: أنه يجوز فيه البناء على الكسرة نيابة عن الفتحة، والبناءُ على الفتح.

وزعم كلُّ شرَّاح الألفية أنَّ بيت سلامة بن جندل (الشاهد رقم ١٠٩) يروى بالوجهين جميعًا، فإذا صح ذلك لم يكن لإيجاب أحد الأمرين بعينه وجه وجيه، ويؤخذ من كلام ابن الأنباري أن بيت سلامة يُروى بالفتح دون الكسر؛ فيكون تأييدًا لمذهب المازني ومن معه؛ ولكنَّا لا نستطيع أن نردَّ روايةَ الكسر بمجرد كون ابن الأنباري لم يحفظها.

(١) «الكتاب» ٢/ ٢٧٥ ـ ٢٧٦.

(٢) وعلى تركيب الثانية مع اسمها كتركيب الأولى مع اسمها قرأ أبو عَمرٍو وابنُ كثير في قوله سبحانه: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤] بفتح بيع وخُلَّة وشفاعة، و«لا» في المواضع الثلاثة نافية للجنس عاملة عمل إن، والاسم المفتوح بعدَها اسمها مبني على الفتح في محل نصب، وخبرها ـ فيما عدا الأول ـ محذوف لدلالة ما قبله عليه.

الثاني: النصبُ عطفاً على محلِّ اسم «لا»، وتكون «لا» الثانيةُ زائدةً[1] بين العاطف والمعطوف، نحو: «لا حَوْلَ وَلا قوَّةَ إلا بالله» ومنه قولُه: [السريع]

ش١١٠ ـ لا نَسَبَ اليَومَ وَلا خُلَّةً اِتَّسَعَ الخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ[2]

= ومن شواهد ذلك قول الراجز (وقد أنشدناه في شرح الشاهد رقم ٢٧ السابق):

نَحْنُ بَنُو خُوَيلِدٍ صُرَاحَا لا كَذِبَ اليَومَ ولا مُزَاحَا

(1) للتوكيد.

(٢) البيت لأنس بن العباس بن مرداس، وقيل: بل هو لأبي عامر جدِّ العباس بن مرداس، ويُروى عجز البيت، كما رواه الشارح العلَّامة من كلمة عينية، وبعده:

كَالثَّوبِ إذ أنهَجَ فيهِ البِلَى أَعْيَا عَلَى ذِي الحِيلَةِ الصَّانِعِ

وروى أبو علي القالي صدرَ هذا البيت مع عَجُز آخر، وهو:

اتَّسَعَ الخَرقُ عَلَى الرَّاتِقِ

من كلمة قافية، وقبله:

لا صُلحَ بَيني فاعلَمُوهُ وَلَا بَينَكُمُ مَا حَمَلَتْ عَاتِقِي
سَيفِي ومَا كُنَّا بِنَجدٍ وَمَا قَرقَرَ قُمْرُ الوَادِ بالشَّاهِقِ

اللغة: «خُلَّة» بضم الخاء وتشديد اللَّام: هي الصداقة، وقد تطلق الخُلَّة على الصديق نفسه، كما في قول رجل من بني عبد القيس، وهو أحد شعراء الحماسة:

أَلَا أَبلِغَا خُلَّتِي رَاشِدًا وَصِنوِي قَدِيماً إذا مَا تَصِلْ

«الراقع» ومثله «الراتق» الذي يُصلِح موضع الفساد من الثوب «أنهج» أخذ في البلى «أعيا» صعب، وشق، واشتد «العاتق» موضع الرداء من المنكب «قرقر قمر» قرقر: صوَّت، وصاح، و«قمر» يجوز أن يكون جمع أقمر؛ فوزانه وزان أحمر وحُمر، وأصفر وصُفر، ويجوزُ أنْ يكونَ جمع قُمري، كـ«رُوم» في جمع رُومي «الشاهق» الجبل المرتفع.

الإعراب: «لا» نافية للجنس «نسب» اسمها مبني على الفتح في محل نصب «اليوم» ظرف متعلق بمحذوف خبر لا «ولا» الواو عاطفة، ولا: زائدة لتأكيد النفي «خلة» معطوف على نسب بالنظر إلى محل اسم «لا» الذي هو النصب «اتسع» فعل ماض «الخرق» فاعل لاتسع «على الراقع» جار ومجرور متعلق بقوله: «اتسع».

الشاهد فيه: قوله: «ولا خلة» حيث نصب على تقدير أنْ تكونَ «لا» زائدة للتأكيد، ويكون «خُلّة» معطوفًا بالواو على محل اسم «لا» ـ وهو قوله: «نسب» ـ عطف مفرد على مفرد، وهذا هو الذي حمله الشارح ـ تبعًا لجمهور النحاة ـ عليه.

وقال يونس بن حبيب: إن «خلة» مبني على الفتح في محل نصب، وذكر أنه نوَّنه للضرورة، وبناؤه على الفتح عنده على أن «لا» الثانية عاملة عمل «إن» مثل الأولى، وخبرها محذوف يرشد إليه خبر الأولى، =

الثالث: الرفعُ، وفيه ثلاثةُ أوجُهٍ:

الأول: أنْ يكونَ معطوفاً على محلِّ «لا» واسمِها؛ لأنَّهما في موضع رفعٍ بالابتداءِ عندَ سيبويه[1]، وحينئذٍ تكونُ «لا» زائدة. الثاني: أنْ تكونَ «لا» الثانيةُ عملت عَمَلَ «ليس». الثالث: أنْ يكونَ مرفوعاً بالابتداء، وليس لـ«لا» عمل فيه، وذلك نحو: «لا حَوْلَ وَلا قوةٌ إلا بالله» ومنه قولُه: [الكامل]

ش١١١ ـ هذا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ لا أُمَّ لـــي إنْ كـــانَ ذاكَ وَلا أَبُ[2]

= والتقدير: «ولا خلة اليوم» والواو قد عطفت جملة «لا» الثانية مع اسمها وخبرها على جملة لا الأولى واسمها وخبرها، وهو كلام لا متمسَّك له، بل يجب ألا يحملَ عليه الكلام؛ لأن الحمل على وجه يستتبع الضرورة لا يجوز متى أمكن الحمل على وجه سائغ لا ضرورة معه، وهذا إذا وافقناه على أن تنوينه للضرورة.

وقال الزمخشري في «مفصَّله»: إن «خُلَّة» منصوب بفعل مضمر، وليس معطوفًا على لفظ اسم لا، ولا على محله، والتقدير عنده: لا نسبَ اليومَ ولا نذكر خُلَّة.

وهو تكلُّفٌ لا مقتضي له، ويلزم عليه عطفُ الجملة الفعلية على الجملة الاسمية، والأفضلُ في العطف توافق الجملة المعطوفة مع الجملة المعطوف عليها في الفعلية والاسمية ونحوِهما.

(١) «الكتاب» ٢/ ٢٧٥ ـ ٢٧٦.

(٢) اختلف العلماء في نسبة هذا البيت اختلافًا كثيرًا، فقيل: هو لرجل من مَذْحِج، وكذلك نسبوه في «كتاب» سيبويه، وقال أبو رياش: هو لهمام بن مُرَّة أخي جسَّاس بن مرَّة قاتل كليب، وقال ابن الأعرابي: هو لرجل من بني عبد مناف، وقال الحاتمي: هو لابن أحمر، وقال الأصفهاني: هو لضمرة بن ضمرة، وقال بعضهم: إنه من الشعر القديم جدًّا، ولا يعرف له قائل.

اللغة: «هذا لعمركم» العَمْر، بفتح فسكون: الحياة، وقد فصل بين المبتدأ ـ الذي هو اسم الإشارة ـ وخبره بجملة القسم، وهي قوله: «لعمركم» مع خبره المحذوف. ويروى: «هذا وجَدِّكم» والجد: الحظ والبخت، وهو أيضًا أبو الأب «الصغار» بزنة سحاب: الذل، والمهانة، والحقارة «بعينه» يزعم بعض العلماء أن الباء زائدة، وكأنه قد قال: هذا الصغار عينه، ولا داعي لذلك.

الإعراب: «**هذا**» اسم إشارة مبتدأ «**لعمركم**» اللام لام الابتداء، وعَمر: مبتدأ، وخبره محذوف وجوبًا، والتقدير: لعمركم قسمي، وعمر مضاف، والضمير مضاف إليه، والجملة معترضة بين المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب «**الصغار**» خبر المبتدأ الذي هو اسم الإشارة «**بعينه**» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال، وقيل: الباء زائدة، وعليه يكون قوله: «عين» تأكيدًا للصغار، وعين مضاف، والهاء مضاف إليه «**لا**» نافية للجنس «**أم**» اسم «لا» مبني على الفتح في محل نصب «**لي**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «لا» «**إن**» شرطية «**كان**» فعل ماض ناقص فعل الشرط مبني على الفتح في محل جزم «**ذاك**» ذا: اسم كان، =

وإِنْ نُصِبَ المعطوفُ عليه[1]، جاز في المعطوف الأَوْجُهُ الثلاثة المذكورة، أعني البناءَ والرفع والنصب، نحو: «لا غُلامَ رَجُلٍ ولا امرأةَ، ولا امرأةٌ، ولا امرأةً»[2].

وإِنْ رُفِعَ المعطوفُ عليه جازَ في الثاني وجهان؛ الأول: البناء على الفتح، نحو: «لا رَجُلٌ ولا امرأَةَ، ولا غلامُ رَجُلٍ ولا امرأَةَ» ومنه قوله: [الوافر]

ش١١٢ ـ فَلا لَغْوٌ وَلا تأثيمَ فيها وَما فاهوا بِهِ أَبَداً مُقيمُ[3]

= وخبرها محذوف، والتقدير: إن كان ذاك محمودًا، أو نحوه «**ولا**» الواو عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفي «أب» بالرفع معطوف على محل «لا» واسمها؛ فإنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه، وفيه إعرابان آخران ستعرفهما في بيان الاستشهاد بالبيت.

الشاهد فيه: قوله: «ولا أب» حيث جاء مرفوعًا على واحد من ثلاثة أوجه: إما على أن يكون معطوفاً على محل «لا» مع اسمها كما ذكرناه في الإعراب، أو على أنَّ «لا» الثانية عاملة عمل ليس، فالاسم المرفوع بعدها هو اسمها، وخبرها محذوف، وإما على أن «لا» الثانية ليست عاملة أصلاً، بل هي زائدة، ويكون «أب» مبتدأ خبره محذوف، وقد ذكر ذلك الشارح العلامة. ومثله قول جرير بن عطية:

بأيِّ بَلاءٍ يا نُمَيرُ بنَ عَامِرٍ وأنتُم ذُنَابَى لا يَدَينِ ولا صَدْرُ

وقد ورد على غِرار ذلك قول المتنبي:

لا خَيلَ عِندَكَ تُهدِيهَا ولَا مالُ فَليُسعِدِ النُّطقُ إن لَمْ يُسعِدِ الحالُ

(1) بسبب كونه مضافاً أو شبيهاً به.

(2) الأول: مبني على الفتح في محل نصب.

والثاني: الرفعُ معطوفاً على محل لا مع اسمها، وتكون «لا» زائدة لتوكيد النفي.

ويمكن أن يقال: مرفوع على أنه اسم «لا» الحجازية العاملة عمل «ليس».

والثالث: العطف على اسم «لا».

(٣) البيت لأمية بن أبي الصلت، ولكن الشارح ـ كغيره من النحاة ـ قد لفق صدر بيت من أبيات كلمة أمية على عجز بيت آخر منها، وصواب إنشاد البيتين هكذا:

وَلَا لَغوٌ ولا تَأثِيمَ فيهَا وَلا حَينٌ وَلا فِيهَا مُلِيمُ
وفيهَا لَحمُ سَاهِرةٍ وَبَحرٍ وَمَا فَاهُوا بِهِ أبدًا مُقِيمُ

اللغة: «لغو» أي: قول باطل وما لا يعتد به من الكلام «تأثيم» هو مصدر أثَّمته، بتشديد الثاء، بمعنى نسبته إلى الإثم بأن قلت له: يا آثم، يريد أن بعضهم لا ينسب بعضًا إلى الإثم؛ لأنهم لا يفعلون ما يصحح نسبتهم إليه «حين» هلاك وفناء «مليم» بضم الميم، وهو الذي يفعل ما يلام عليه «ساهرة» هي وجه الأرض، يريد أن في الجنة لحم حيوان البر.

والثاني: الرفعُ، نحو: «لا رَجُلٌ ولا امرأةٌ، ولا غلامُ رَجُلٍ ولا امرأةٌ»[١].

ولا يجوزُ النَّصْبُ للثاني؛ لأنه إنما جاز فيما تقدَّمَ للعطف على [محلِّ] اسم «لا» و«لا» هنا ليست بناصبة؛ فيسقُط النَّصبُ، ولهذا قال المصنِّفُ: «وإِنْ رَفَعْتَ أوَّلًا لا تَنْصِبا».

= الإعراب: «**فلا**» نافية ملغاة «**لغو**» مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «**ولا**» الواو عاطفة، لا: نافية للجنس تعمل عمل إن «**تأثيم**» اسم لا مبني على الفتح في محل نصب «**فيها**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «لا» وخبر المبتدأ محذوف يدل عليه خبر «لا» هذا، ويجوز عكس ذلك على ضَعفٍ فيه، فيكون الجار والمجرور متعلقًا بمحذوف خبر المبتدأ، ويكون خبر «لا» هو المحذوف، وعلى أية حال فإن الواو قد عطفت جملة «لا» مع اسمها وخبرها على جملة المبتدأ والخبر «**وما**» اسم موصول مبتدأ «**فاهوا**» فعل وفاعل، والجملة من فاه وفاعله لا محل لها صلة الموصول «به» جار ومجرور متعلق بفاهوا «**أبدًا**» منصوب على الظرفية، ناصبه فاهوا، أو مقيم «**مقيم**» خبر المبتدأ.

ويجوز أن تكون «لا» الأولى نافية عاملة عمل ليس، ولغو: اسمها، وخبرها محذوف يدل عليه خبر «لا» الثانية العاملة عمل «إن»، أو خبر «لا» الأولى هو المذكور بعد، وخبر الثانية محذوف يدل عليه خبر الأولى، وتكون الواو قد عطفت جملة «لا» الثانية العاملة عمل إن على جملة «لا» الأولى العاملة عمل ليس، ولكن الوجه الثاني من وجهَي الخبر ضعيف؛ لما يلزم عليه من العطف قبل استكمال المعطوف عليه.

الشاهد فيه: قوله: «فلا لغو ولا تأثيم» حيث ألغى «لا» الأولى، أو أعملها عمل ليس فرفع الاسم بعدها، وأعمل «لا» الثانية عمل «إن» على ما بيناه في إعراب البيت.

ومثل هذا الشاهد قول عامر بن جوين الطائي، وهو الشاهد رقم ١٤٦ الآتي في «باب الفاعل»:

فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا ... وَلَا أرضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

الرواية فيه برفع «مُزنة» بالضمة الظاهرة، وبفتح «أرض» والقول فيهما كالقول في «لا لغو ولا تأثيم».

(١) من شواهد هذا الوجه قول الله تعالى: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤] برفع الثلاثة في قراءة غير أبي عَمرٍو وابن كثير، وقولُ عبيد بن حصين الراعي:

وَمَا هَجَرتُكِ حَتَّى قُلتِ مُعلِنَةً ... لا نَاقَةٌ لِيَ فِي هَذَا وَلَا جَمَلُ

وقد نسج عليه أبو الطَّيب المتنبي في قوله:

بِمَ التَّعَلُّلُ لا أهلٌ وَلَا وَطَنٌ ... وَلا نَدِيمٌ وَلَا كَأسٌ وَلَا سَكَنُ

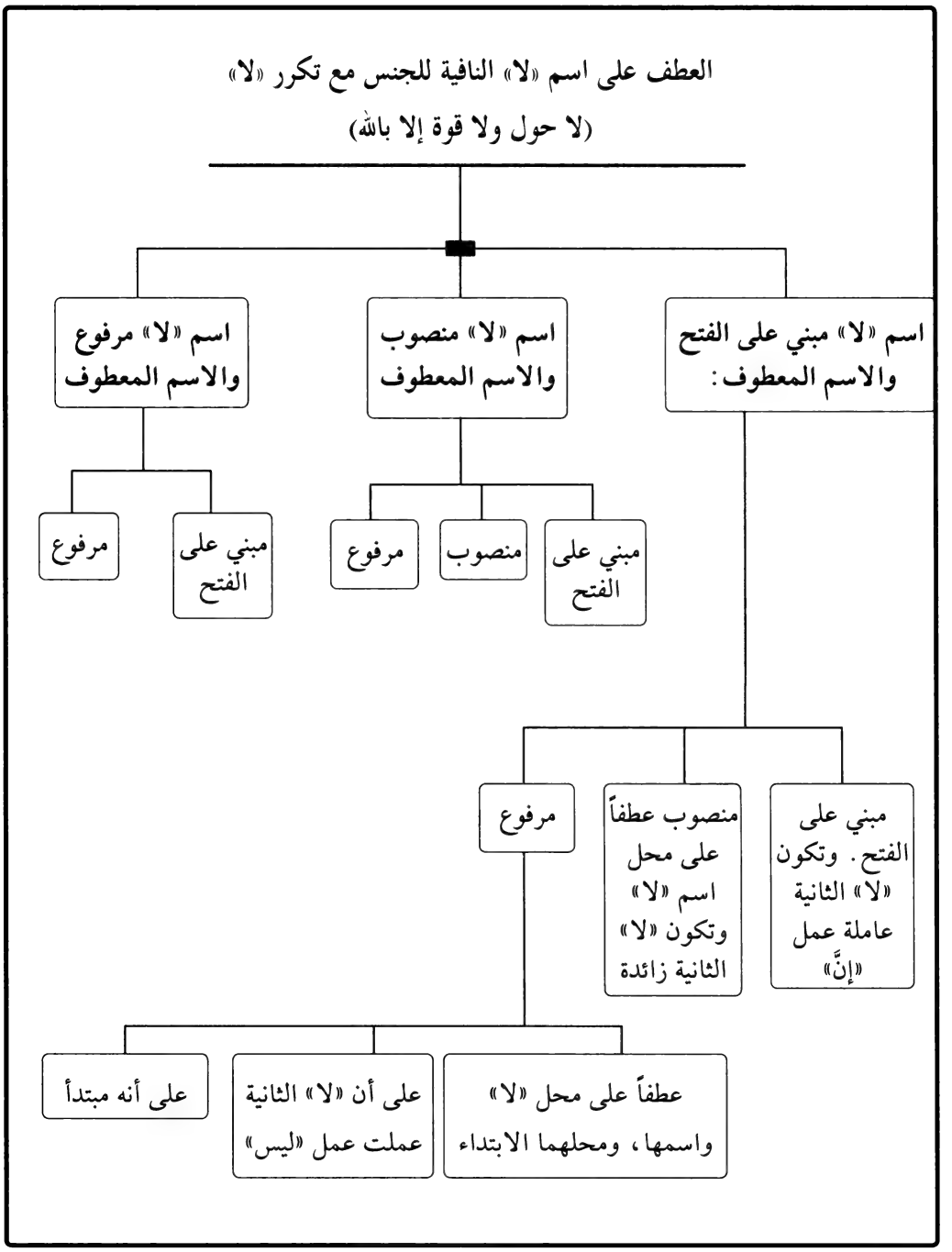
العطف على اسم «لا» النافية للجنس مع تكرر «لا»
(لا حول ولا قوة إلا بالله)
اسم «لا» مبني على الفتح والاسم المعطوف:
اسم «لا» منصوب والاسم المعطوف
اسم «لا» مرفوع والاسم المعطوف
مبني على الفتح. وتكون «لا» الثانية عاملة عمل «إنَّ»
منصوب عطفاً على محل اسم «لا» وتكون «لا» الثانية زائدة
مرفوع
مبني على الفتح
منصوب
مرفوع
مبني على الفتح
مرفوع
عطفاً على محل «لا» واسمها، ومحلهما الابتداء
على أن «لا» الثانية عملت عمل «ليس»
على أنه مبتدأ

٢٠١ ـ ومُفْرَداً نَعْتاً لِمَبْنِيٍّ يَلي فافْتَحْ أوِ انْصِبَنْ أَوِ ارْفَعْ تَعْدِلِ[1]

إذا كانَ اسمُ «لا» مبنيًّا، ونُعِتَ بمفردٍ يَليهِ ـ أي: لم يُفصَل بينَه وبينَه بفاصلٍ ـ **جاز في النعت ثلاثةُ أوجُه:**

الأول: البناءُ على الفَتْحِ؛ لتركُّبِهِ مع اسم «لا»، نحو: «لا رَجُلَ ظَريفَ»[2].

الثاني: النصبُ، مراعاةً لمحلِّ اسم «لا» نحوُ: «لا رَجُلَ ظَريفاً».

الثالث: الرَّفْع، مراعاةً لمحلِّ «لا» واسمِها؛ لأنَّهما في موضع رفعٍ عندَ سيبويه كما تقدَّم، نحو: «لا رَجُلَ ظريفٌ».

٢٠٢ ـ وَغَيْرَ ما يَلي وَغَيْرَ المُفْرَدِ لا تَبْنِ وانْصِبْهُ أوِ الرَّفْعَ اقْصِدِ[3]

تقدَّمَ في البيت الذي قبل هذا أنَّه إذا كانَ النعتُ مفرداً والمنعوتُ مفرداً ووليَهُ النَّعتُ،

---

(١) «ومفرداً نعتاً» يجوز أن يكون «مفرداً» مفعولاً مقدماً تنازعه العوامل الثلاثة الآتية ويكون نعتاً بدلاً منه، ويجوز أن يكون «مفرداً» حالاً من «نعتاً»، وجاز مجيء الحال من النكرة لتقدمه عليها ولتخصصه بالمتعلق أو بالوصف، ويكون «نعتاً» مفعولاً تنازعه العوامل الثلاثة «لمبني» جار ومجرور متعلق بقوله: نعتاً، أو بمحذوف صفة له «يلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نعت، والجملة في محل نصب صفة لقوله: نعتاً «فافتح» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، «أو» عاطفة «انصبن» فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب «أو» حرف عطف «ارفع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «تعدل» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لأجل الروي.

(2) قال في «أوضح المسالك» ١/ ٣٥١ ـ ٣٥٢: على أنه رُكِّب معها قبل مجيء «لا» كـ«خمسةَ عشرَ». أي: اعتُبِرَ النعتُ والمنعوتُ اسماً واحداً دخلت عليه «لا».

(٣) «وغير» مفعول مقدم على عامله، وهو قوله: «لا تبن» الآتي، وغير مضاف، و«ما» اسم موصول: مُضاف إليه «يلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها صلة ما «وغير» الواو عاطفة، غير: معطوف على غير السابقة، وغير مضاف، و«المفرد» مضاف إليه «لا» ناهية «تبن» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وانصبه» الواو عاطفة، انصب: فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به لانصب «أو» عاطفة «الرفع» مفعول به مقدم لـ«اقصد» «اقصد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

جاز في النَّعتِ ثلاثةُ أوجهٍ، وذكر في هذا البيتِ أنه إذا لم يَلِ النعتُ المفردُ المنعوتَ المفردَ، بل فُصِل بينهما بفاصل، لم يجز بناءُ النعت؛ فلا تقول: «لا رجُلَ فيها ظريفَ» ببناء ظريف، بَلْ يتعيَّن رَفْعُه، نحوُ: «لا رجُلَ فيها ظريفٌ» أو نصبُه، نحوُ: «لا رجلَ فيها ظريفاً» وإنَّما سقطَ البناءُ على الفتح؛ لأنَّه إنما جاز عندَ عدَمِ الفصل لتركُّبِ النعتِ معَ الاسمِ، ومعَ الفَصْلِ لا يمكنُ التَّركيبُ، كما لا يمكنُ التركيبُ إذا كان المنعوتُ غيرَ مفردٍ، نحو: «لا طالعاً جَبَلاً ظريفاً»[1] ولا فرقَ في امتناعِ البناء على الفتح في النَّعتِ عند الفَصْلِ بينْ أنَ يكونَ المنعوتُ مُفْرداً كما مثِّل، أو غيرَ مُفْردٍ.

وأشار بقوله: «وغير المفرد» إلى أنَّه إنْ كان النعتُ غيرَ مفرَدٍ ـ كالمضاف والمشبَّه بالمضافِ ـ تَعَيَّنَ رَفْعُه أو نصبُه؛ فلا يجوزُ بناؤه على الفتح، ولا فرقَ في ذلك بينَ أنْ يكونَ المنعوتُ مفرداً أو غيرَ مفرَدٍ، ولا بينَ أنْ يُفْصَلَ بينَه وبينَ النَّعتِ أو لا يفصلَ؛ وذلك نحو: «لا رَجُلَ صاحِبَ بِرٍّ فيها، ولا غُلامَ رَجُلٍ فيها صاحِبَ بِرٍّ».

وحاصِلُ ما في البيتين: أنَّه إنْ كانَ النعتُ مفرداً والمنعوتُ مفرداً ولم يُفْصَلْ بينَهما، جازَ في النعت ثلاثَةُ أوْجُهٍ، نحو: «لا رَجُلَ ظريفَ، وظريفاً، وظريفٌ» وإنْ لم يكنْ كذلك، تعيَّن الرفعُ أو النَّصبُ، ولا يجوزُ البناءُ.

٢٠٣ ـ وَالعَطْفُ إنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ «لا» احْكُما لَهُ بِما لِلنَّعْتِ ذي الفَصْلِ انْتَمَى[2]

---

(١) لأنه لا يُرَكَّبُ أكثر من كلمتين.

(٢) «والعطف» مبتدأ «إن» شرطية «لم» حرف نفي وجزم وقلب «تتكرر» فعل مضارع مجزوم بلم «لا» قصد لفظه: فاعل تتكرر، والجملة فعل الشرط «احكما» فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف، ونون التوكيد المنقلبة ألفاً حرف لا محل له من الإعراب، وفاعل احكم ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل جزم جواب الشرط، وحذفت منه الفاء ضرورة، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ «له، بما» جاران ومجروران يتعلقان باحكم، وما: اسم موصول «للنعت» جار ومجرور متعلق بقوله: انتمى، الآتي «ذي» نعت للنعت، وذي مضاف، و«الفصل» مضاف إليه «انتمى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ما» الموصولة، والجملة من انتمى وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

وحاصل البيت: والعطف إن لم تتكرر «لا» فاحكم له بالحكم الذي انتمى للنعت صاحب الفصل من منعوته، وذلك الحكم هو امتناع البناء وجواز ما عداه من الرفع والنصب.

تَقَدَّمَ أنَّه إذا عُطف على اسم «لا» نكرةٌ مفردةٌ، وتكررت «لا» يجوزُ في المعطوفِ ثَلاثَةُ أوْجُهٍ: الرفعُ، والنصبُ، والبناءُ على الفتح، نحوُ: «لا رَجُلَ ولا امْرَأَةٌ، ولا امرأةٌ، ولا امرأةَ» وذكر في هذا البيت أنَّه إذا لم تتكرَّرْ «لا» يجوزُ في المعطوف ما جازَ في النَّعتِ المفصولِ، وقد تقدَّم أنَّه يجوزُ فيه الرفعُ والنصبُ[1]، ولا يجوزُ فيه البناءُ على الفَتْحِ؛ فتقولُ: «لا رَجُلَ وامرأةٌ، وامرأةَ» ولا يجوزُ البناءُ على الفتحِ، وحَكَى الأخفشُ «لا رَجُلَ وامرأةَ» بالبناءِ على الفَتْحِ، على تقدير تكرر «لا» فكأنَّه قالَ: «لا رَجُلَ ولا امرأةَ» ثُم حُذِفَتْ «لا»[2].

وكذلكَ إذا كانَ المعطوفُ غيرَ مُفْرِدٍ لا يجوزُ فيه إلا الرفعُ والنصبُ، سواءٌ تكرَّرتْ «لا» نحو: «لا رَجُلَ ولا غلامَ امرأةٍ» أو لم تتكرر، نحو: «لا رَجُلَ وَغُلامَ امْرَأَةٍ»[3].

هذا كلُّه إذا كان المعطوفُ نكرةً؛ فإنْ كانَ معرفةً، لا يجوزُ فيه إلَّا الرفعُ على كلِّ حالٍ، نحوُ: «لا رَجُلَ ولا زَيْدٌ فيها»، أو «لا رَجُلَ وزَيْدٌ فيها».

٢٠٤ ـ وَأعطِ «لا» مَعْ هَمْزَةِ اسْتفْهامِ ... مـا تَـسْـتَـحِـقُّ دونَ الاِسْـتِـفْـهـامِ[4]

---

(١) من شواهد هذه المسألة قول رجل من بني عبد مناة بن كنانة يمدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك:

فَـلَا أبَ وابـنًـا مِـثْـلُ مَـروانَ وابـنِـهِ ... إذَا هُـوَ بِـالـمَـجْـدِ ارتَـدَى وَتَـأزَّرَا

فأنت تراه قد عطف «ابنًا» على اسم لا الذي هو «أب» وأتى بالمعطوف منصوبًا، وقد كان يجوزُ له أن يأتي به مرفوعًا بالعطف على محل «لا» مع اسمها؛ فإن محلهما رفع بالابتداء عندَ سيبويه، كما تقدَّم ذِكرُه مرارًا.

(2) اعتبر ابن هشام هذا القول شاذّاً كما في «أوضح المسالك» ١/ ٣٥١.
وتوجيه الشذوذ: أنه لم يُعْهَد أن تُحذَفَ «لا» ويبقى البناءُ على تقديرها!
وأما القول بأنّ «رجلَ وامرأةَ» مبنيّان فباطلٌ؛ كونهما قد فُصِل بينهما بحرف العطف.

(٣) ذكر الناظم والشارح حكم العطف على اسم لا وحكمَ نعته، ولم يذكر واحد منهما حكم البدل منه.
وحاصله أن البدل إما أن يكون نكرة كاسم «لا»، وإما أن يكون معرفة؛ فإذا كان البدل نكرة جازَ فيه الرفعُ والنصبُ؛ فتقول: لا أحدَ رجلاً وامرأةً فيها، وتقول: لا أحدَ رجلٌ وامرأةٌ فيها، وإنْ كان البدلُ معرفةً لم يجزْ فيه إلا الرفعُ، فتقول: لا أحد زيد وعمرو فيها. وأما التوكيد فلا يأتي منه المعنوي؛ لأن ألفاظه معارف، واسم «لا» نكرة، ولا تؤكد النكرة توكيدًا معنويًّا على ما ستعرف في باب التوكيد إن شاء الله.

(٤) «وأعط» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لا» قصد لفظه: مفعول أول لأعط «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من «لا» ومع مضاف، و«همزة» مضاف إليه، وهمزة مضاف، و«استفهام» مضاف إليه «ما» اسم موصول: مفعول ثان لأعط «تستحق» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً =

إذا دخلَتْ همزةُ الاستفهامِ على «لا» النافيةِ للجنْسِ، بَقِيَتْ على ما كانَ لَها من العملِ[1] وسائِرِ الأحكامِ الَّتي سبقَ ذكرُها؛ فتقول: «ألا رَجُلَ قائِمٌ؟ وألا غلامَ رَجُل قائِمٌ؟ وألا طالِعاً جَبَلاً ظاهِرٌ؟» وَحُكْمُ المعطوفِ والصِّفةِ بعدَ دخولِ همْزةِ الاستفهامِ كحُكْمِهما قبلَ دخولِها.

هكذا أَطْلَقَ المصنِّفُ رحمه الله تعالى هنا، وفي كلٍّ ذلك تفصيل.

وهو: أنَّه إذا قُصِدَ بالاستفهامِ التوبيخُ أو الاستفهامُ عَنِ النَّفي[2]؛ فالحكمُ كما ذَكَرَ مِن أنَّه يَبقى عملُها وجميعُ ما تقدَّم ذكرُه: من أحكامِ العطفِ، والصِّفَةِ، وجوازِ الإلغاء.

فمثالُ التوبيخ قولُكَ: «ألا رُجوعَ وَقَدْ شِبْتَ!» ومنه قولُه: [البسيط]

ش١١٣ ـ أَلا ارْعِواءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبيبَتُهُ وَآذَنَتْ بِمَشيبٍ بَعْدَهُ هَرَمُ[3]

= تقديره هي يعود على «لا» ومفعوله ضمير محذوف يعود على «ما» الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من «لا» ودون مضاف، و«الاستفهام» مضاف إليه.

وحاصل البيت: وأعط «لا» النافية حال كونها مصاحبة الهمزة الدالة على الاستفهام نفس الحكم الذي كانت «لا» هذه تستحقه حال كونها غير مصحوبة بأداة الاستفهام.

(1) مع تحوّل الكلام إلى الإنشاء بعد أن كان خبراً.

(2) لو قال: «أو لمجرّد الاستفهام عن النفي» لكان قوله أمتن.

(٣) هذا البيت لم ينسبه أحد ممن استشهد به فيما بين أيدينا من المراجع إلى قائل معين.

اللغة: «ارعواء»: أي: انتهاء، وانكفاف، وانزجار، وهو مصدر ارعوى يرعوي؛ أي: كفَّ عن الأمر وتركه «آذنت» أعلمت «ولَّت» أدبرت «مشيب» شيخوخة وكبر «هرم» فناء القوة وذهاب للفَتَاء ودواعي الصَّبوة.

المعنى: أفما يكفُّ عن المقابح ويدعُ دواعي النَّزَق والطَّيش هذا الذي فارقه الشبابُ وأعلمته الأيام أنَّ جسمه قد أخذ في الاعتلال، وسارعت إليه أسباب الفناء والزوال؟!

الإعراب: «ألا» الهمزة للاستفهام، ولا: نافية للجنس، وقصد بالحرفين جميعًا التوبيخ والإنكار «ارعواء» اسم لا «لمن» جار ومجرور متعلِّق بمحذوف خبر «لا» ومن: اسم موصول «ولَّت» ولَّى: فعل ماض، والتاء تاء التأنيث «شبيبته» شبيبة: فاعل ولَّت، وشبيبة مضاف، والضمير مضاف إليه، والجملة من ولَّت وفاعله لا محلَّ لها صلة الموصول «وآذنت» الواو عاطفة، آذن: فعل ماض، والتاء تاء التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى شبيبة «بمشيب» جار ومجرور متعلق بآذنت «بعده» بعد: ظرف زمان متعلِّق بمحذوف خبر مقدم، وبعد مضاف، والهاء ضمير المشيب مضاف إليه «هرم» مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ وخبره في محل جر صفة لمشيب.

الشاهد فيه: قوله: «ألا ارعواء» حيث أبقى للا النافية عملها الذي تستحقه مع دخول همزة الاستفهام عليها؛ لأنه قصد بالحرفين جميعاً التوبيخ والإنكار.

ومثالُ الاستفهامِ عَنِ النَّفي قولُكَ: «ألا رجُلَ قائمٌ؟» ومنه قولُه: [البسيط]

ش١١٤ـ ألا اصْطِبارَ لِسَلْمى أمْ لَها جَلَدٌ إذا أُلاقـي الَّـذي لاقـاهُ أَمْـثـالـي[1]

وإذا قُصِدَ بألا التَّمنِّي، فمذهَبُ المازِنيِّ[2] أنها تَبقَى على جميع ما كانَ لَها من الأحكامِ، وعليه يَتمشَّى إطْلاقُ المصنِّفِ، ومذهبُ سيبويه[3] أنه يَبْقى لَها عَمَلُها في الاسمِ، ولا يجوزُ إلغاؤها، ولا الوصفُ أوِ العطفُ بالرفع مراعاةً للابتداء.

ومن استعمالها للتمنِّي قولُهم: «ألا ماءَ ماءً بارداً» وقولُ الشاعر: [الطويل]

---

(١) نُسب هذا البيت لمجنون بني عامر قيس بن الملوَّح، ويروى في صدره اسمها هكذا:

ألا اصطِبَارَ لِلَيْلَى أم لَهَا جَلَدٌ

اللغة: «اصطبار» تصبر، وتجلد، وسُلوان، واحتمال «لاقاه أمثالي» كناية عن الموت.

المعنى: ليت شعري إذا أنا لاقيت ما لاقاه أمثالي من الموت، أيمتنع الصبر على سلمى أم يبقى لها تجلُّدها وصبرها؟!

الإعراب: «**ألا**» الهمزة للاستفهام، ولا: نافية للجنس «**اصطبار**» اسم «لا» مبني على الفتح في محل نصب «**لسلمى**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «لا»، «**أم**» عاطفة «**لها**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدَّم «**جلد**» مبتدأ مؤخر، والجملة معطوفة على جملة «لا» واسمها وخبرها «**إذا**» ظرفية «**ألاقي**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها «**الذي**» اسم موصول مفعول به لألاقي «**لاقاه**» لاقى: فعل ماض، والهاء مفعول به للاقى تقدَّم على فاعله «**أمثالي**» أمثال: فاعل لاقى، وأمثال مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها صلة الموصول.

الشاهد فيه: قوله: «ألا اصطبار» حيث عامَلَ «لا» بعد دخول همزة الاستفهام مثل ما كان يعاملها به قبل دخولها، والمراد من الهمزة هنا الاستفهام، ومن «لا» النفي؛ فيكون معنى الحرفين معًا الاستفهام عن النفي، وبهذا البيت يندفع ما ذهب إليه الشَّلَوبين من أن الاستفهام عن النفي لا يقع، وكون الحرفين معًا دالَّين على الاستفهام عن النفي في هذا البيت مما لا يرتاب فيه أحد؛ لأن مراد الشاعر أن يسأل: أينتفي عن محبوبته الصبر إذا مات فتجزع عليه، أم يكون لها جلد وتصبر؟

(2) والمبرد.

(3) «الكتاب» ٢/ ٣٠٨ـ ٣٠٩، ووافقه الخليل والجرمي، واختاره ابن مالك في «التسهيل» كما في شرحه المسمّى «المساعد على تسهيل الفوائد» لشارحنا ابن عقيل ١/ ٣٥٠ـ ٣٥١.

ولـ«ألا» معنًى رابعٌ هو العرض والتحضيض واخُتلفَ فيه: أهو مركّبٌ من الحرفين أم هو حرفٌ برأسِهِ؟ وسيأتي الكلام عليه في بابه.

ش١١٥ ـ ألا عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطاعٌ رُجوعُهُ فَيَرْأَبَ ما أَثْأَتْ يَدُ الغَفَلاتِ[1]

٢٠٥ ـ وَشاعَ في ذا البابِ إسْقاطُ الخَبَرْ إذَا المُرادُ مَعْ سُقوطِهِ ظَهَرْ[2]

إذا دَلَّ دليلٌ على خَبَرِ «لا» النافيةِ للجنْسِ وَجَبَ حَذْفُهُ عند التميميين والطائيين، وكَثُر حَذْفُهُ عندَ الحجازيين، ومثالُه أنْ يقالَ: هَلْ مِنْ رَجُلٍ قائم؟ فتقول: «لا رَجُلَ» وَتَحْذِفُ الخَبَر، وهو «قائمٌ» وجوباً عند التميميين والطائيين، وجوازاً عند الحجازيين، ولا فَرْقَ في ذلك بينَ أنْ يكونَ الخبرُ غيرَ ظرفٍ ولا جارٍّ ومجرورٍ كما مُثِّلَ، أو ظرفاً أو جارًّا ومجروراً، نحو أنْ يقالَ: هلْ عندكَ رجلٌ؟ أو هَلْ في الدار رجلٌ؟ فتقول: «لا رَجُلَ».

---

(١) احتجَّ بهذا البيت جماعة من النحاة، ولم ينسبه أحد منهم ـ فيما نعلم ـ إلى قائل معين.

اللغة: «ولَّى» أدبر وذهب «فيرأب» يجبر ويصلح «أثأت» فتقت، وصدعت، وشعبت، وأفسدت، تقول: رأب فلان الصدع، ورأب فلان الإناء؛ إذا أصلح ما فسد منهما، وقال الشاعر:

يَرأب الصَّدعَ والثَّأى بِرَصِينٍ مِنْ سَجَايَا آرَائِهِ وَيَغِيرُ

(يَغير ـ بفتح ياء المضارعة ـ بمعنى يمير؛ أي: يمون الناس).

الإعراب: «**ألا**» كلمة واحدة للتمني، ويقال: الهمزة للاستفهام وأريد بها التمني، ولا: نافية للجنس، وليس لها خبر لا لفظًا ولا تقديرًا «**عمر**» اسمها «**ولى**» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى العمر «**مستطاع**» خبر مقدم «**رجوعه**» رجوع: مبتدأ مؤخر، ورجوع مضاف، والضمير العائد إلى العمر مضاف إليه، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب صفة ثانية لعمر «**فيرأب**» الفاء للسببية، يرأب: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد فاء السببية في جواب التَّمني، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى عمر «**ما**» اسم موصول مفعول به ليرأب «**أثأت**» أثأى: فعل ماض، والتاء تاء التأنيث «**يد**» فاعل أثأت، ويد مضاف، و«**الغفلات**» مضاف إليه، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب محذوف تقديره «أثأته».

الشاهد فيه: قوله: «ألا عمر» حيث أريد الاستفهام مع «لا» مجرد التمني، وهذا كثير في كلام العرب، ومما يدل على كون «ألا» للتمني في هذا البيت نصب المضارع بعد فاء السببية في جوابه.

(٢) «وشاع» فعل ماض «في» حرف جر «ذا» اسم إشارة مبني على السكون في محل جر بفي، والجار والمجرور متعلق بشاع «الباب» بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة «إسقاط» فاعل شاع، وإسقاط مضاف، و«الخبر» مضاف إليه «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «المراد» فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، وتقديره: إذا ظهر المراد «مع» ظرف متعلق بقوله: «ظهر» الآتي، ومع مضاف، وسقوط من «سقوطه» مضاف إليه، وسقوط مضاف، والهاء مضاف إليه «ظهر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المراد، والجملة من ظهر وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة.

فإنْ لم يَدُلَّ على الخبرِ دليلٌ، لم يَجُزْ حَذْفُهُ عندَ الجميعِ، نحو قوله ﷺ: «**لا أَحَدَ أَغْيَرُ من الله**»[1] وقولِ الشاعر: [البسيط]

ش١١٦ ـ وَلا كَريمَ مِنَ الوِلْدانِ مَصْبوحُ[2]

وإلى هذا أشارَ المصنِّفُ بقوله: «إذا المُرادُ مَعْ سُقوطِهِ ظَهَرْ» واحترزَ بهذا مما لا يظهرُ المرادُ مع سُقوطِه؛ فإنَّه لا يجوزُ حينئذٍ الحذفُ كما تقدَّم.

---

(١) الحديث في «صحيح البخاري» برقم (٤٦٣٤)، وفي «صحيح مسلم» برقم (٦٩٩٢) بهذا اللفظ.

(٢) نسب الزمخشري في «المفصَّل» (١/ ٨٩ بتحقيقنا) هذا الشاهد لحاتم الطائي، ونسبه الجرمي ـ مع صدره ـ لأبي ذؤيب الهذلي، والصواب أنه ـ كما قال الأعلم ـ لرجل جاهلي من بني النَّبيت بن قاسط (وصوابه ابن مالك) وهو حي من اليمن، وكان قد اجتمع هو وحاتم والنابغة عند امرأة يقال لها ماوية بنت عفزر يخطبونها، فآثرت حاتمًا عليهما، وصدر هذا الشاهد:

إذَا اللِّقَاحُ غَدَتْ مُلقًى أصِرَّتُهَا

وبعض النحاة ـ كسيبويه والأعلم، وتبعهم الأشموني ـ يجعل صدر هذا الشاهد قولَه:

وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حَرفًا مُصَرَّمَةً

وهذا من تركيب صدر بيت على عجز بيت آخر، وهاك ثلاثة أبيات منها البيت الشاهد لتعلم صحة الإنشاد:

هَلَّا سَألتِ النَّبِيتيِّينَ مَا حَسَبي ... عِندَ الشِّتَاءِ إذا مَا هَبَّتِ الرِّيحُ

وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً ... فِي الرَّأسِ مِنهَا وَفِي الأصلاءِ تَمليحُ

إذَا اللِّقَاحُ غَدَت مُلقًى أصِرَّتُهَا ... وَلَا كَرِيمَ مِنَ الوِلدَانِ مَصبُوحُ

اللغة: «اللقاح» جمع لقوح، وهي الناقة الحلوب «أصرتها» جمع صرار، وهو خيط يشد به رأس الضَّرع لئلا يرضعها ولدها، وإنما تلقى الأصرة حين لا يكون در، وذلك في زمن القحط، فالكلام كناية عن الجدب والقحط، وكأنه قال: إذا اشتد الزمان «مصبوح» اسم مفعول من صبحته، بتخفيف الباء، إذا سقيته الصبوح، وهو ـ بفتح الصاد وضم الباء الموحدة ـ الشرب بالغداة، والغداة: الوقت ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس.

الإعراب: «**إذا**» ظرف للزمان المستقبل تضمن معنى الشرط «**اللقاح**» اسم لغدا محذوفًا يدل عليه المذكور بعده، وخبره محذوف يدل عليه ما بعده أيضًا، والتقدير: إذا غدت اللقاح ملقىً أصرتها «**غدت**» غدا: فعل ماض ناقص بمعنى صار، والتاء للتأنيث، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى اللقاح «**ملقىً**» خبر غدا، وهو اسم مفعول «**أصرتها**» أصرة: نائب فاعل لملقى، وأصرة مضاف، والضمير العائد إلى اللقاح مضاف إليه «**ولا**» نافية للجنس «**كريم**» اسمها «**من الولدان**» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لكريم «**مصبوح**» خبر لا.

الشاهد فيه: قوله: «ولا كريم من الولدان مصبوح» حيث ذكر خبر لا، وهو قوله: «مصبوح» لكونه ليس=

ظَنَّ وَأَخواتُها

٢٠٦ ـ اِنْصِبْ بِفِعْلِ القَلْبِ جُزْأَي ابْتِدا أَعْنِي رَأى خالَ عَلِمْتُ وَجَدا[١]

٢٠٧ ـ ظَنَّ حَسِبْتُ وَزَعَمْتُ مَعَ عَدْ حَجا دَرَى وَجَعَلَ اللَّذْ كاعْتَقَدْ[٢]

= يعلم إذا حذف، ولو أنه حذفه فقال: «ولا كريم من الولدان» لَفُهم منه أن المراد: ولا كريم من الولدان موجود؛ لأن الذي يحذف عند عدم قيام قرينة هو الكون العام، ولا شك أن هذا المعنى غير المقصود له.

هذا تخريج البيت على ما يريد الشارح والناظم تبعًا لسيبويه شيخ النحاة.

وقد أجاز الأعلم الشنتمري وأبو علي الفارسي وجارُ الله الزمخشري أن يكون الخبر محذوفًا، وعليه يكون قوله: «مصبوح» نعتًا لاسم لا باعتبار أصله، وهو المعبر عنه بأنه تابع على محل «لا» واسمها معًا؛ لأنهما في التقدير مبتدأ عند سيبويه، كما تقدم بيانه.

قال الأعلم: «ويجوزُ أنْ يكونَ نعتًا لاسمها محمولاً على الموضع، ويكونُ الخبر محذوفًا لعلم السامع، وتقديره: موجود، ونحوه» اهـ.

وقال الزمخشري: «وقول حاتم: ولا كريم... إلخ، يحتمل أمرين: أحدهما أن يترك فيه طائيته إلى اللغة الحجازية، والثاني ألا يجعل «مصبوح» خبرًا، ولكن صفة محمولة على محل لا مع المنفي» اهـ.

ويريد بترك طائيته أنه ذكر خبر «لا»؛ لأنك قد علمت أن لغة الطائيين حذف خبر لا مطلقًا، أعني سواء أكان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا أم كان غيرهما، متى فُهم ودلت عليه قرينة، أو كان كونًا مطلقًا، ويكون حاتم قد تكلم في هذا البيت على لغة أهل الحجاز الذين يذكرون خبر «لا» عند عدم قيام القرينة على حذفه، أو عند تعلق الغرض بذكره لداعية من الدواعي، لكن الذي يقرره العلماء أن العربي لا يستطيع أن يتكلم بغير لغته التي درب عليها لسانه، فإن نحن راعينا ذلك وجب أن نصير إلى الوجه الآخر ـ وهو أن نقدر قوله: «مصبوح» نعتًا لقوله: «لا كريم» أي نعتًا على محل «لا» مع اسمها، وهو الرفع ـ حتى يكون كلامه جاريًا على لغة قومه، فاعرف هذا، والله يرشدك ويبصِّرك.

(١) «انصب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بفعل» جار ومجرور متعلق بانصب، وفعل مضاف، و«القلب» مضاف إليه «جزأي» مفعول به لانصب، وجزأي مضاف، و«ابتدا» مضاف إليه «أعني» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «رأى» قصد لفظه: مفعول به لأعني «خال، علمت، وجدا» كلهن معطوفات على رأى بعاطف مقدر.

(٢) «ظن، حسبت، وزعمت» كلهن معطوفات على «رأى» المذكور في البيت السابق بعاطف مقدر فيما عدا الأخير «مع» ظرف متعلق بأعني، ومع مضاف، و«عد» قصد لفظه: مضاف إليه «حجا، درى، وجعل» معطوفات على عد بعاطف مقدر فيما عدا الأخير «اللذ» اسم موصول ـ وهو لغة في الذي ـ صفة لجعل «كاعتقد» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول.

٢٠٨ ـ وَهَبْ تعَلَّمْ والَّتي كَصَيَّرا أيضاً بها انْصِبْ مُبْتَداً وَخَبَرا[1]

هذا هو القِسْمُ الثالثُ من الأفعالِ الناسخةِ للابتداءِ، وهو ظَنَّ وأخواتُها[2]. وتنقسمُ إلى قسمين: أحدهما: **أفعالُ القلوب**[3]، والثاني: **أفعالُ التَّحْويل**[4].

فأمَّا أفعالُ القلوبِ فتنقسمُ إلى قسمين؛ أحدُهما: ما يَدُلُّ على اليقين، وذَكَرَ المصنِّفُ منها خمسةً: رأى، وَعَلِمَ، وَوَجَدَ، وَدَرَى، وَتَعَلَّمْ، **والثاني منهما**: ما يدلُّ على الرُّجْحانِ، وذكرَ المصنِّفُ منها ثمانية: خالَ، وَظَنَّ، وَحَسِبَ، وَزَعَمَ، وَعَدَّ، وَحَجا، وَجَعَلَ، وَهَبْ.

فمثالُ رَأَى قولُ الشاعر: [الوافر]

ش١١٧ ـ رَأَيْتُ اللهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحاوَلَةً وَأَكْثَرَهُمْ جُنودا[5]

---

(١) «وهب، تعلم» معطوفان على «عد» بعاطف محذوف من الثاني «والتي» اسم موصول: مبتدأ «كصيرا» جار ومجرور متعلق بفعل محذوف تقع جملته صلة التي «أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «بها» جار ومجرور متعلق بقوله: انصب، الآتي «انصب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مبتدأ» مفعول به لانصب «وخبراً» معطوف على مبتدأ، وجملة انصب وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

(2) تنصب هذه الطائفة المبتدأ والخبر مفعولَينِ لها بعد أن تستوفيَ فاعلَها.

(3) قال في «أوضح المسالك» ١/ ٣٥٩: وإنما قيل لها ذلك؛ لأن معانيَها قائمةٌ في القلب.

(4) أو التصْيير، وتدلُّ على تحويل اسمِها إلى خبرِها، وستأتي.

(٥) البيت لخِداش بن زهير بن ربيعة بن عمرو بن عامر بن صعصعة بن بكر بن هوازن.

اللغة: «محاولة» تطلق المحاولة على القوة والقدرة، وتطلق على طلب الشيء بحيلة، والمعنى الثاني من هذين لا يليق بجانب الله تعالى «وأكثرهم جنودًا» قد لفق الشارح العلامة ـ تبعًا لكثير من النحاة ـ هذه اللفظة من روايتين: إحداهما رواها أبو زيد، وهي: «وأكثَرَهم عَدِيدا» والثانية رواها أبو حاتم، وهي: «وأكثره جنودا».

الإعراب: «**رأيت**» فعل وفاعل «**الله**» منصوب على التعظيم، وهو المفعول الأول «**أكبر**» مفعول ثان لرأى، وأكبر مضاف، و«**كل**» مضاف إليه، وكل مضاف، و«**شيء**» مضاف إليه «**محاولة**» تمييز «**وأكثرهم**» الواو عاطفة، أكثر: معطوف على «**أكبر**» وأكثر مضاف، والضمير مضاف إليه «**جنودا**» تمييز أيضًا.

الشاهد فيه: قوله: «رأيت الله أكبر.. إلخ» فإن رأى فيه دالَّة على اليقين، وقد نصبت مفعولين؛ أحدهما لفظ الجلالة، والثاني قوله: «أكبر» على ما بيناه في الإعراب.

فاستعملَ «رَأَى» فيه لليقين، وقد تستعملُ «رَأى» بمعنى «ظَنَّ»(١)، كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا﴾ [المعارج: ٦] أي: يَظُنُّونَه.

ومثالُ «عَلِمَ»: «عَلِمْتُ زَيْداً أَخاكَ» وقولُ الشاعر: [البسيط]

ش ١١٨ ـ عَلِمْتُكَ البَاذِلَ المَعْروفِ فانْبَعَثَتْ إِلَيْكَ بي واجِفاتُ الشَّوْقِ وَالأَمَلِ(٢)

---

(١) تأتي رأى بمعنى علم وبمعنى ظن، وقد ذكرهما الشارح هنا، وتأتي كذلك بمعنى حلم، أي: رأى في منامه، وتُسمى الحلمية، وسيذكرها الناظم بعد، وهي بهذه المعاني الثلاثة تتعدَّى لمفعولين، وتأتي بمعنى أبصر، نحو: «رأيت الكواكب»، وبمعنى اعتقد، نحو: «رأى أبو حنيفة حِلَّ كذا»، وتأتي بمعنى أصاب رئته، تقول: «رأيت محمدًا» تريد ضربته فأصبت رئته، وهي بهذه المعاني الثلاثة تتعدى لمفعول واحد، وقد تتعدى التي بمعنى اعتقد إلى مفعولين، كقول الشاعر:

رأى النَّاسَ إلَّا مَن رأى مِثْلَ رَأيِهِ خَوَارِجَ تَرَّاكِينَ قَصْدَ المَخَارِجِ

وقد جمع الشاعر في هذا البيت بين تعديتها لواحد وتعديتها لاثنين، فأما تعديتها لواحد، ففي قوله: «رأى مثل رأيه» وأما تعديتها لاثنين، ففي قوله: «رأى الناس خوارج» هكذا قيل، ولو قلت: إن «خوارج» حال من الناس لم تكن قد أَبعدتَ.

(٢) هذا البيت من الشواهد التي لم ينسبوها لقائل معين.

اللغة: «الباذل» اسم فاعل من البذل، وهو الجود والإعطاء، وفعله من باب نصر «المعروف» اسم جامع لكل ما هو من خيري الدنيا والآخرة، وفي الحديث: «**صَنَائِعُ المَعروفِ تَقِي مَصارِعَ السُّوءِ**» و«فانبعثت» ثارت ومضت ذاهبة في طريقها «واجفات» أراد بها دواعي الشوق وأسبابه التي بعثته على الذهاب إليه، وهي جمع واجفة، وهي مؤنث اسم فاعل من الوجيف، وهو ضرب من السير السريع، وتقول: وجف البعير يجف وجفًا ـ بوزن وعد يَعِدُ وعدًا ـ ووجيفًا، إذا سار، وقد أوجفه صاحبه، وفي الكتاب العزيز: ﴿فَمَآ أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ﴾ [الحشر: ٦].

الإعراب: «**علمتك**» فعل وفاعل ومفعول أول «**الباذل**» مفعول ثان لعلم «**المعروف**» يجوز جرُّه بالإضافة، ويجوز نصبه على أنه مفعول به للباذل «**فانبعثت**» الفاء عاطفة، وانبعث: فعل ماض، والتاء للتأنيث «**إليك بي**» كل منهما جار ومجرور متعلق بانبعث «**واجفات**» فاعل بانبعث، وواجفات مضاف، و«**الشوق**» مضاف إليه «**والأمل**» معطوف على الشوق.

الشاهد فيه: قوله: «علمتك الباذل.. إلخ» فإن علم في هذه العبارة فعل دال على اليقين، وقد نصب به مفعولين: أحدهما الكاف، والثاني قوله: الباذل، على ما بيناه في الإعراب.

والذي يدل على أن «علم» في هذا البيت بمعنى اليقين أن المقصود مدح المخاطب واستجداؤه، وذلك =

ومثال «وَجَدَ» قولُه تعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢] ومثالُ «دَرَى» قولُه: [الطويل]

ش١١٩ ـ دُريتَ الوَفيَّ العَهْدَ يا عُرْوَ فاغْتَبِطْ فَإنَّ اغْتِباطاً بِالوَفاءِ حَميدُ[(١)]

= يستدعي أن يكون مراده: إني أيقنت بأنك جواد كريم تعطي من سألك؛ فلهذا أسرعت إليك مؤمِّلاً جدواك.

وقد تأتي «علم» بمعنى ظن، ويمثِّل لها العلماء بقوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ﴾ [الممتحنة: ١٠].

وهي ـ إذا كانت بمعنى اليقين أو الظن ـ تتعدى إلى مفعولين. وقد تأتي بمعنى عَرَفَ، فتتعدى لواحد. وقد تأتي بمعنى: صارَ أعلمَ ـ أي: مشقوق الشفة العليا ـ فلا تتعدى أصلاً.

(١) وهذا الشاهد أيضًا لم ينسبوه إلى قائل معين.

اللغة: «دريت» بالبناء للمجهول، من درى، إذا علم «فاغتبط» أمر من الغبطة، وهي: أن تتمنى مثل حال الغير من غير أن تتمنى زوال حاله عنه، وأراد الشاعر بأمره بالاغتباط أحدَ أمرين؛ أولهما: الدعاء له بأن يدوم له ما يغبطه الناس من أجله، والثاني: أمره بأن يبقى على اتصافه بالصفات الحميدة التي تجعل الناس يغبطونه.

المعنى: إن الناس قد عرفوك الرجل الذي يفي إذا عاهد، فيلزمك أن تغتبط بهذا وتقرَّ به عينًا، ولا لوم عليك في الاغتباط به.

الإعراب: «**دريت**» درى: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء نائب فاعل، وهو المفعول الأول «**الوفي**» مفعول ثان «**العهد**» يجوز جره بالإضافة، ونصبه على التشبيه بالمفعول به، ورفعه على الفاعلية؛ لأن قوله: «الوفي» صفة مشبهة، والصفة المشبهة يجوز في معمولها الأوجه الثلاثة المذكورة «**يا عرو**» يا: حرف نداء، وعرو: منادى مرخم بحذف التاء، وأصله عروة «**فاغتبط**» الفاء عاطفة، اغتبط: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «**فإن**» الفاء للتعليل، إن: حرف توكيد ونصب «**اغتباطًا**» اسم إن «**بالوفاء**» جار ومجرور متعلق باغتباط، أو بمحذوف صفة لاغتباط «**حميد**» خبر «إن» مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «دريت الوفي العهد» فإن «درى» فعل دال على اليقين، وقد نصب به مفعولين، أحدهما: التاء التي وقعت نائب فاعل، والثاني: هو قوله: «الوفي» على ما سبق بيانه.

هذا، **واعلم أن «درى» يستعمل على طريقين: أحدهما**: أن يتعدى لواحد بالباء، نحو قولك: دريت بكذا، فإن دخلت عليه همزة تعدى بها لواحد ولثانٍ بالباء، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ﴾ [يونس: ١٦] **والثاني**: أن ينصب مفعولين بنفسه كما في بيت الشاهد، ولكنه قليل.

ومثالُ «تَعَلَّمْ» ـ وهي التي بمعنى اعْلَمْ[١] ـ قولُه: [الطويل]

ش١٢٠ ـ تَعَلَّمْ شِفاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدوِّها فَبالِغْ بِلُطْفٍ في التَّحَيُّلِ والمَكْرِ[٢]

وهذه مُثُلُ الأفعال الدالَّة على اليقين.

ومثالُ الدالَّة على الرُّجْحانِ قولُكَ: «خِلْتُ زَيْداً أَخاكَ»[3] وقَدْ تستعملُ «خالَ» لليقين، كقوله: [الطويل]

---

(١) احترز بقوله: «وهي التي بمعنى اعلم» عن التي في نحو قولك: تعلم النحو، **والفرق بينهما من ثلاثة أوجه**: **أحدها**: أن قولك: «تعلم النحو» أمر بتحصيل العلم في المستقبل، وذلك بتحصيل أسبابه، وأما قولك: «تعلم أنك ناجح» فإنه أمر بتحصيل العلم بما يذكر مع الفعل من المتعلقات في الحال. **وثانيها**: أن التي من أخوات ظن تتعدى إلى مفعولين، والأخرى تتعدى إلى مفعول واحد. **وثالثها**: أن التي من أخوات ظن جامدة غير متصرفة، وتلك متصرفة تامة التصرف، تقول: تعلم الحساب يتعلمه وتعلمه أنت.

(٢) البيت لزياد بن سيار بن عمرو بن جابر.

اللغة: «تعلم» اعلم واستيقن «شفاء النفس» قضاء مآربها «لطف» رفق «التحيل» أخذ الأشياء بالحيلة.

المعنى: اعلم أنه إنما يشفي نفوس الرجال أن يستطيعوا قهر أعدائهم والتغلب عليهم؛ فيلزمك أن تبالغ في الاحتيال لذلك لكي تبلغ ما تريد.

الإعراب: «**تعلم**» فعل بمعنى اعلم، وهو فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «**شفاء**» مفعول أول لتعلَّم، وشفاء مضاف، و«**النفس**» مضاف إليه «**قهر**» مفعول ثان لتعلَّم، وقهر مضاف، وعدو من «**عدوها**» مضاف إليه، وعدو مضاف، وها مضاف إليه «**فبالغ**» الفاء للتفريع، بالغ: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**بلطف**» جار ومجرور متعلق ببالغ «**في التحيل**» جار ومجرور متعلق بلطف، أو بمحذوف صفة له «**والمكر**» معطوف على التحيل.

الشاهد فيه: قوله: «تعلم شفاء النفس قهر عدوها» حيث ورد فيه «تعلم» بمعنى اعلم، ونصب به مفعولين، على ما ذكرناه في الإعراب.

ثم اعلم أن هذه الكلمة أكثر ما تتعدى إلى «أن» المؤكدة ومعموليها، كما في قول النابغة الذُّبياني:

تَعَلَّمْ أَنَّهُ لَا طَيْرَ إِلَّا عَلَى مُتَطَيِّرٍ وَهُوَ الثُّبُورُ

وقولِ الحارث بن ظالم المري:

تَعَلَّمْ أبيتَ اللَّعنَ أنِّيَ فَاتِكٌ مِنَ اليَومِ أو مِن بعدِهِ بابنِ جَعفَرِ

وكذلك قول الحارث بن عمرو، وينسب لعمرو بن معد يكرب:

تَعَلَّمْ أنَّ خَيرَ النَّاسِ طُرًّا قَتِيلٌ بَينَ أحجَارِ الكُلَابِ

ويندر أن تنصب مفعولين كل منهما اسم مفرد غير جملة، كما في بيت الشاهد.

(3) خلتُ أَخال ـ بفتح الهمزة ـ والأكثر إخال بكسرها على خلاف القياس.

ش١٢١ ـ دَعاني الغَواني عَمَّهُنَّ وَخِلْتُني لـيَ اسْـمٌ فَـلا أُدْعَـى بِـهِ وَهْـوَ أَوَّلُ[1]

و«ظَنَنْتُ زَيْداً صاحِبَك» وقد تستعملُ لليقينِ، كقوله تعالى: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ﴾ [التوبة: ١١٨] و«حَسِبْتُ زَيْداً صاحِبَكَ» وقد تستعملُ لليقين، كقوله: [الطويل]

ش١٢٢ ـ حَسِبْتُ التُّقَى وَالجودَ خَيْرَ تِجارَةٍ رَبَـاحـاً إِذا مـا الـمَـرْءُ أَصْـبَـحَ ثـاقِـلا[2]

---

(١) هذا البيت للنَّمِر بن تَولَب العُكْلي من قصيدة له مطلعها قوله:

تَـأَبَّـدَ مِـن أطـلَالِ جَـمـرَةَ مَـأسِـلُ فَـقَـدْ أقـفَـرَتْ مِـنـهَـا سَـرَاةُ فَـيَـذبُـلُ

اللغة: «دعاني الغواني» الغواني: جمع غانية، وهي التي استغنت بجمالها عن الزينة، أو هي التي استغنت ببيت أبيها عن أن تزف إلى الأزواج، أو هي اسم فاعل من «غني بالمكان» أي أقام به، ويروى: «دعاني العذارى» والعذارى: جمع عذراء، وهي الجارية البكر، ويروى: «دعاء العذارى» ودعاء ـ في هذه الرواية ـ مصدر دعا مضاف إلى فاعله، وعمهن: مفعوله.

الإعراب: «**دعاني**» دعا: فعل ماض، والنون للوقاية، والياء مفعول أول «**الغواني**» فاعل دعا «**عمهن**» عم: مفعول ثان لدعا، وعم مضاف، والضمير مضاف إليه «**وخلتني**» فعل وفاعل، والنون للوقاية، والياء مفعول أول، وفيه اتحاد الفاعل والمفعول في كونهما ضميرين متصلين لمسمى واحد، وهو المتكلم، وذلك من خصائص أفعال القلوب «**لي**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «**اسم**» مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثان لخال «**فلا**» نافية «**أدعى**» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «**وهو**» الواو واو الحال، وهو: ضمير منفصل مبتدأ «**أول**» خبر للمبتدأ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله: «وخلتني لي اسم» فإن «خال» فيه بمعنى فعل اليقين، وليس هو بمعنى فعل الظن؛ لأنه لا يظن أن لنفسه اسمًا، بل هو على يقين من ذلك، وقد نصب بهذا الفعل مفعولين؛ أولهما ضمير المتكلم، وهو الياء، وثانيهما جملة «لي اسم» من المبتدأ والخبر، على ما بيناه في الإعراب.

(٢) هذا البيت للبيد بن ربيعة العامري من قصيدة طويلة عِدَّتُها اثنان وتسعون بيتًا، وأولها قوله:

كُـبَـيـشَـةُ حَـلَّـتْ بَـعـدَ عَـهـدِكَ عَـاقِـلَا وكَـانَـت لَـهُ خَـبْـلاً عَـلـى الـنَّـأيِ خَـابِـلَا

تَـرَبَّـعَـتِ الأشـرَافَ ثُـمَّ تَـصَـيَّـفَـتْ حِـسَـاءَ الـبُـطَـاحِ وانـتَـجَـعْـنَ الـمَـسَـايِـلَا

اللغة: «كبيشة» على زنة التصغير: اسم امرأة «عاقلاً» بالعين المهملة والقاف: اسم جبل، قال ياقوت: «الذي يقتضيه الاشتقاق أن يكون عاقل اسم جبل، والأشعار التي قيلت فيه بالوادي أشبه، ويجوز أن يكون الوادي منسوبًا إلى الجبل، لكونه من لحفه» اهـ. «خبلاً» الخبل: فساد العقل، ويروى: «وكانت له شغلاً على النأي شاغلا» وقوله: «تربعت الأشراف» معناه: نزلت به في وقت الربيع، والأشراف: اسم موضع، ولم يذكره ياقوت «تصيَّفت حساء البطاح» نزلت به زمان الصيف، وحساء البطاح: منزل لبني يربوع، وهو بضم باء البطاح كما قال ياقوت، ووهم العينيُّ في ضبطه بكسر الباء لظنه أنه جمع بطحاء=

ومثالُ «زَعَمَ» قولُه: [الطويل]

ش١٢٣ ـ فَإِنْ تَزْعُميني كُنْتُ أَجْهَلُ فيكُمُ فإِنِّي شَرَيْتُ الحِلْمَ بَعْدَكِ بِالجَهْلِ(١)

= «رباح» بفتح الراء: الربح «ثاقلاً» ميتًا؛ لأن البدن يكون خفيفًا ما دامت الروح فيه، فإذا فارقته ثقل.

المعنى: لقد أيقنت أن أكثر شيء ربحًا إذا اتجر فيه الإنسان إنما هو تقوى الله تعالى والجود، وإنه ليعرف الربح إذا مات، حيث يرى جزاء عمله حاضرًا عنده.

الإعراب: «**حسبت**» فعل وفاعل «**التقى**» مفعول أول «**والجود**» معطوف على التقى «**خير**» مفعول ثان لحسبت، وخير مضاف، و«**تجارة**» مضاف إليه «**رباحًا**» تمييز «**إذا**» ظرف لما يستقبل من الزمان «**ما**» زائدة «**المرء**» اسم لأصبح محذوفة تفسرها المذكورة بعد، وخبرها محذوف أيضاً، والتقدير: إذا أصبح المرء ثاقلاً، والجملة من أصبح المحذوفة ومعموليها في محل جر بإضافة «**إذا**» إليها «**أصبح**» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى المرء «**ثاقلاً**» خبر أصبح، وهذه الجملة لا محل لها مفسرة.

الشاهد فيه: قوله: «حسبت التقى خير تجارة.. إلخ» حيث استعمل الشاعر فيه «حسبت» بمعنى علمت، ونصب به مفعولين، أولهما قوله: «التقى» وثانيهما قوله: «خير تجارة» على ما بيناه في الإعراب.

(١) هذا البيت لأبي ذؤيب الهذلي.

اللغة: «أجهل» الجهل هو الخِفَّة والسَّفه «الحلم» التؤدة والرَّزانة.

المعنى: لئن كان يترجح لديك أني كنت موصوفًا بالنزق والطيش أيام كنت أقيم بينكم، فإنه قد تغير عندي كل وصف من هذه الأوصاف، وتبدلتُ بها رزانة وخلقًا كريمًا.

الإعراب: «**إن**» شرطية «**تزعميني**» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف النون، وياء المخاطبة فاعل، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول أول «**كنت**» كان: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه «**أجهل**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، والجملة من أجهل وفاعله في محل نصب خبر كان، والجملة من «كان» واسمها وخبرها في محل نصب مفعول ثان لتزعم «**فيكم**» جار ومجرور متعلق بأجهل «**فإني**» الفاء واقعة في جواب الشرط، إن: حرف توكيد ونصب، والياء اسمها «**شريت**» فعل وفاعل، والجملة من شرى وفاعله في محل رفع خبر «**إن**» والجملة من إن ومعموليها في محل جزم جواب الشرط «**الحلم**» مفعول به لشريت «**بعدك**» بعد: ظرف متعلق بشريت، وبعد مضاف، والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه «**بالجهل**» جار ومجرور متعلق بشريت.

الشاهد فيه: قوله: «تزعميني كنت أجهل» حيث استعمل المضارع من «زعم» بمعنى فعل الرجحان، ونصب به مفعولين، أحدهما ياء المتكلم، والثاني جملة «كان» ومعموليها، على ما ذكرناه في إعراب البيت.

واعلم أن الأكثر في «زعم» أن تتعدَّى إلى معموليها بواسطة «أن» المؤكدة، سواء أكانت مخففة من الثقيلة، نحو قوله تعالى: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبْعَثُواْ﴾ [التغابن: ٧]، وقولِه سبحانه: ﴿بَلْ زَعَمْتُمْ أَلَّن نَّجْعَلَ لَكُم مَّوْعِدًا﴾ [الكهف: ٤٨]، أم كانت مشددة، كما في قول عبيد الله بن عتبة:

فَـذُق هَـجْـرَهَـا قـد كُـنْـتَ تَـزعُـمُ أَنَّـهُ رَشَـادٌ أَلَا يـا رُبَّـمَـا كَـذَبَ الـزَّعـمُ

ومثالُ «عَدَّ» قولُه: [الطويل]

ش١٢٤ ـ فَلا تَعْدُدِ المَوْلَى شَريكَكَ في الغِنَى وَلِكنَّما المَوْلَى شَريكُكَ في العُدْمِ[1]

= وكما في قول كثيِّر عزَّة:

وَقَد زَعَمتْ أنِّي تَغَيَّرتُ بَعدَهَا وَمَن ذا الذِي يا عَزَّ لَا يَتَغَيَّرُ

وهذا الاستعمال مع كثرته ليس لازمًا، بل قد تتعدى «زعم» إلى المفعولين بغير توسط «أن» بينهما؛ فمن ذلك بيت الشاهد الذي نحن بصدده، ومنه قول أبي أمية الحنفي، واسمه أوس:

زَعَمَتْنِي شَيْخًا ولَسْتُ بِشَيخٍ إنَّمَا الشَّيخُ مَن يَدِبُّ دَبِيبَا

وزعم الأزهري أن «زعم» لا تتعدى إلى مفعوليها بغير توسط «أن»، وعنده أن ما ورد مما يخالف ذلك ضرورة من ضرورات الشعر لا يقاس عليها، وهو محجوج بما روينا من الشواهد، وبأن القول بالضرورة خلاف الأصل.

(١) هذا البيت للنعمان بن بشير الأنصاري الخزرجي.

اللغة: «لا تعدد» لا تظن «المولى» يطلق في الأصل على عدة معان سبق بيانها (ج١ ص٢٠٤) والمراد منه هنا الحليف، أو الناصر «العدم» هو هنا بضم العين وسكون الدال: الفقر، ويقال: عَدِمَ الرجل يَعْدَمُ ـ بوزن عَلِم يعلَمُ ـ وأعدم فهو مُعْدِم؛ إذا افتقر.

المعنى: لا تظن أن صديقك هو الذي يشاطرك المودة أيام غناك؛ فإنما الصديق الحق هو الذي يلوذ بك ويشاركك أيام فقرك وحاجتك.

الإعراب: «**فلا**» ناهية «**تعدد**» فعل مضارع مجزوم بلا وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**المولى**» مفعول أول لتعدد «**شريكك**» شريك: مفعول ثان لتعدد، وشريك مضاف، والكاف مضاف إليه «**في الغنى**» جار ومجرور متعلق بشريك «**ولكنما**» الواو عاطفة، لكن: حرف استدراك، وما: كافة «**المولى**» مبتدأ «**شريكك**» شريك: خبر المبتدأ، وشريك مضاف، والكاف مضاف إليه «**في العدم**» جار ومجرور متعلق بشريك.

الشاهد فيه: قوله: «فلا تعدد المولى شريكك» حيث استعمل المضارع من «عد» بمعنى تظن، ونصب به مفعولين، أحدهما قوله: «المولى»، والثاني قوله: «شريك» على ما سبق بيانه في الإعراب.

ومثل بيت الشاهد في ذلك قول أبي دواد جارية بن الحجاج:

لا أعُدُّ الإقتَارَ عُدماً وَلَكِنْ فَقدُ مَنْ قَدْ فَقَدْتُهُ الإعدامُ

فقوله: «أعد» بمعنى أظن، والإقتار: مصدر أقتر الرجل، إذا افتقر، وهو مفعوله الأول، وعدماً: مفعوله الثاني. ومثله أيضًا قول جَرير بن عطية:

تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أفضَلَ مَجْدِكُم بَنِي ضَوْطَرَى لَولَا الكَمِيَّ المُقَنَّعَا

فتعدون: بمعنى تظنون؛ وعقر النيب: مفعوله الأول، وأفضل مجدكم: مفعول الثاني.

ومثالُ «حَجَا» قولُه: [البسيط]

ش١٢٥ ـ قَدْ كُنْتُ أَحْجو أبا عَمْرٍو أَخاً ثِقَةً حَتَّى أَلَمَّتْ بِنا يَوْماً مُلِمَّاتُ[1]

ومثالُ «جَعَلَ» قولُه تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ [الزخرف: ١٩].

---

(١) هذا البيت نسبه ابن هشام إلى تميم (بن أبي) بن مقبل، ونسبه صاحب «المحكم» إلى أبي شنبل الأعرابي، ونسبه ثعلب في أماليه إلى أعرابي يقال له القنان، ورواه ياقوت في معجم البلدان (٧/ ١٦٥) أولَ أربعة أبيات، وبعده قوله:

فَقُلتُ والمَرءُ تُخطِيهِ عَطِيَّتُهُ أَدنَى عَطِيَّتِهِ إِيَّايَ مِيتَاتُ

اللغة: «أحجو» أظن «ألمت» نزلت، والملمات: جمع ملمة، وهي النازلة من نوازل الدهر.

المعنى: لقد كنت أظن أبا عمرو صديقًا يُركن إليه في النوازل، ولكني قد عرفت مقدار مودته إذ نزلت بي نازلة فلم يكن منه إلا أن نفر مني وأعرض عني ولم يأخذ بيدي فيها.

الإعراب: «**قد**» حرف تحقيق «**كنت**» كان: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه «**أحجو**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «**أبا**» مفعول أول لأحجو، وأبا مضاف، و«**عمرو**» مضاف إليه «**أخًا**» مفعول ثان لأحجو، وجملة أحجو ومعمولَيه في محل نصب خبر كان «**ثقة**» يقرأ بالنصب منوناً مع تنوين أخ، فهو حينئذ صفة له، ويقرأ بالجر منونًا، فأخا حِينَئذٍ مضاف، و«**ثقة**» مضاف إليه، وعلى الأول هو معرب بالحركات، وعلى الثاني هو معرب بالحروف لاستيفائه شروط الإعراب بها «**حتى**» حرف غاية «**ألمت**» ألم: فعل ماض، والتاء للتأنيث «**بنا**» جار ومجرور متعلق بألم «**يومًا**» ظرف زمان متعلق بألم «**ملمات**» فاعل ألم.

الشاهد فيه: قوله: «أحجو أبا عمرو أخاً» حيث استعمل المضارع من «حجا» بمعنى ظن، ونصب به مفعولين، أحدهما: «أبا عمرو» والثاني: «أخاً ثقة».

هذا، واعلم أن العيني صرح بأنه لم ينقل أحد من النحاة أن «حجا يحجو» ينصب مفعولين غير ابن مالك رحمه الله.

واعلم أيضًا أن «حجا» تأتي بمعنى غلب في المحاجاة، وهي: أن تلقي على مخاطبك كلمة يخالف لفظها معناها، وتسمى الكلمة أُحْجِيَّة وأُدْعِيَّة، وتأتي حجا أيضًا بمعنى قصد، ومنه قول الأخطل:

حَجَوْنَا بَنِي النُّعمَانِ إذ عَصَّ مُلكُهُمْ وقَبلَ بَنِي النُّعمانِ حَارَبَنَا عَمرُو

(عص ملكهم: أي صلب واشتد). وتأتي أيضًا بمعنى أقام، ومنه قول عُمارةَ بن أيمن:

حَيثُ تَحَجَّى مُطرِقٌ بِالفَالِقِ

وقولُ العجاج:

فَهُنَّ يَعْكُفْنَ بِهِ إذَا حَجَا عَكْفَ النَّبِيطِ يَلعَبُونَ الفَنْزَجَا

والتي بمعنى غلب في المحاجاة أو قصد تتعدى إلى مفعول واحد، والتي بمعنى أقام في المكان لا تتعدى بنفسها، وإنما تتعدى بالباء، كما رأيت في الشواهد.

وقَيَّدَ المصنِّفُ «جَعَلَ» بكونها بمعنى اعتقدَ احترازاً من «جعلَ» التي بمعنى «صَيَّرَ» فإنها مِنْ أفعالِ التحويلِ، لا مِنْ أفعالِ القلوب.

ومثالُ «هَبْ» قولُه: [المتقارب]

ش١٢٦ ـ فَقُلْتُ أَجِرْني أبا مالِكٍ وَإِلَّا فَهَبْنِيْ امْرَأً هالِكا[1]

ونَبَّه المصنفُ بقوله: «أَعْني رَأَى» على أنَّ أفعالَ القلوبِ منها ما ينَصِبُ مفعولين، وهو «رأى» وما بعدَهُ ممَّا ذكرَهُ المصنِّفُ في هذا البابِ، ومنها ما ليسَ كذلكَ[2]، وهو قسمانِ: لازمٌ، نحو: «جَبُنَ زيد» ومُتَعَدٍّ إلى واحدٍ، نحوُ: «كَرِهْتُ زيداً».

---

(١) البيت لابن همام السلولي.

اللغة: «أجرني» اتخذني لك جارًا تدفع عنه وتحميه، هذا أصله، ثم أريد منه لازم ذلك، وهو الغياث والدفاع والحماية، فمعنى «أجرني» حينئذ: أغثني وادفع عني «أبا مالك» يروى في مكانه: «أبا خالد» «هبني» أي عُدَّني واحسبني.

المعنى: فقلت: أغثني يا أبا مالك؛ فإن لم تفعل، فظُنَّ أني رجل من الهالكين.

الإعراب: «**فقلت**» فعل وفاعل «**أجرني**» أجر: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والنون للوقاية، والياء مفعول به لأَجِرْ «**أبا**» منادى بحرف نداء محذوف، وأبا مضاف، و«**مالك**» مضاف إليه «**وإلا**» هي إن الشرطية مدغمة في لا النافية، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله من الكلام، وتقديره: وإن لا تفعل، مثلاً «**فهبني**» الفاء واقعة في جواب الشرط «هب»: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والنون للوقاية، والياء مفعول أول «**امرأ**» مفعول ثان لهب «**هالكاً**» نعت لامرئ.

الشاهد فيه: قوله: «فهبني امرأ» فإن «هب» فيه بمعنى فعل الظن، وقد نصب مفعولين: أحدهما ياء المتكلم، وثانيهما قوله: «امرأ» على ما أوضحناه في الإعراب.

واعلم أن «هب» بهذا المعنى فعل جامد لا يتصرف؛ فلا يجيء منه ماض ولا مضارع، بل هو ملازم لصيغة الأمر، فإن كان من الهبة ـ وهي التفضُّل بما ينفع الموهوب له ـ كان متصرفًا تام التصرف، قال الله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ﴾ [الأنعام: ٨٤]، وقال سبحانه: ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا﴾ [الشورى: ٤٩]، وقال: ﴿هَبْ لِى حُكْمًا﴾ [الشعراء: ٨٣]. واعلم أيضًا أن الغالب على «هب» أن يتعدى إلى مفعولين صريحين كما في البيت الشاهد، وقد يدخل على «أن» المؤكدة ومعمولَيها؛ فزعم ابن سِيده والجَرمي أنه لحن، وقال الأثبات من العلماء المحققين: ليس لحنًا؛ لأنه واقع في فصيح العربية، وقد روي من حديث عمر: «هَبْ أنَّ أبانا كان حمارًا»، وهو مع فصاحته قليل.

(2) وقد ذكر السيوطيُّ في «البهجة» ص١٣٤ ـ ١٣٧ المعانيَ غير المرادة لكلٍّ من أفعال هذه الطائفة، فارْجع إليه إن شئت.

هذا ما يتعلَّق بالقِسْمِ الأوَّلِ من أفعالِ هذا الباب، وهو أفعالُ القلوبِ.

وأما أفعالُ التَّحْويل، وهي المرادَةُ بقوله: «والَّتي كصيَّرا.. إلى آخره» فتتعدَّى أيضاً إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبرُ، وعَدَّها بعضُهم سبعة:

«صَيَّرَ» نحوُ: «صَيَّرْتُ الطِّينَ خَزَفاً».

و«جَعَلَ» نحوُ قوله تعالى: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣].

و«وَهَبَ» كقولهم: «وَهَبَني الله فِداكَ» أي: صيَّرني.

و«تَخِذَ» كقوله تعالى: ﴿لَتَخِذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الكهف: ٧٧][1].

و«اتَّخَذَ» كقوله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥].

و«تَرَكَ» كقوله تعالى: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِى بَعْضٍ﴾ [الكهف: ٩٩] وقولِ الشاعر: [الطويل]

ش١٢٧ ـ وَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إذا ما تَرَكْتُهُ أخا القَوْمِ واسْتَغْنَى عَنِ المَسْحِ شارِبُهْ[2]

---

(1) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو ويعقوب. «النشر» (٢/ ٢٣٩).

(٢) البيت لفرعان بن الأعرف ـ ويقال: هو فرعان بن الأصبح بن الأعرف ـ أحد بني مرة، ثم أحد بني نزار ابن مرة، من كلمة له يقولها في ابنه منازل، وكان له عاقًّا، والبيت من أبيات رواها أبو تمام حبيب بن أوس الطائي في ديوان الحماسة (انظر شرح التبريزي: ٤/ ١٨ بتحقيقنا) وأول ما رواه صاحب الحماسة منها قوله:

جَزَت رَحِمٌ بَيني وبينَ مُنازِلٍ جَزَاءَ كما يَسْتَنْزِلُ الدَّرَّ حَالِبُهْ
لَرَبَّيتُهُ حَتَّى إذا آضَ شَيظَمَاً يَكَادُ يُسَاوِي غَارِبَ الفَحلِ غَارِبُهْ
فَلَمَّا رآني أُبصِرُ الشَّخصَ أشخُصَا قَرِيبًا وذا الشخصِ البَعِيدِ أُقَارِبُهْ
تَغَمَّطَ حَقِّي باطِلاً ولَوَى يَدِي لَوَى يَدَهُ اللهُ الَّذِي هُوَ غالِبُهْ

اللغة: «واستغنى عن المسح شاربه» كناية عن أنه كبر واكتفى بنفسه، ولم تعد به حاجة إلى الخدمة.

الإعراب: «ربيته» فعل وفاعل ومفعول «حتى» ابتدائية «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «ما» زائدة «تركته» فعل ماض وفاعله ومفعوله الأول، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها «أخا» مفعول ثان لترك، وأخا مضاف، و«القوم» مضاف إليه «واستغنى» فعل ماض «عن المسح» جار ومجرور متعلق باستغنى «شاربه» شارب: فاعل استغنى، وشارب مضاف، والهاء ضمير الغائب مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «تركته أخا القوم» حيث نصب فيه بـ«ترك» مفعولين لأنه في معنى فعل التصيير، أحدهما: الهاء التي هي ضمير الغائب، وثانيهما قوله: «أخا القوم»، وقد أوضحناهما في الإعراب.

هذا، وقد قال الخطيب التبريزي في «شرح الحماسة»: إن «أخا القوم» حال من الهاء في «تركته» وساغ=

و«رَدَّ» كقوله: [الوافر]

ش١٢٨ ـ رَمَى الحِدْثانُ نِسْوَةَ آلِ حَرْبٍ بِمِقْدارٍ سَمَدْنَ لَهُ سُمُودا
فَرَدَّ شُعورَهُنَّ السُّودَ بِيْضاً ورَدَّ وُجوهَهُنَّ البيضَ سُودا[1]

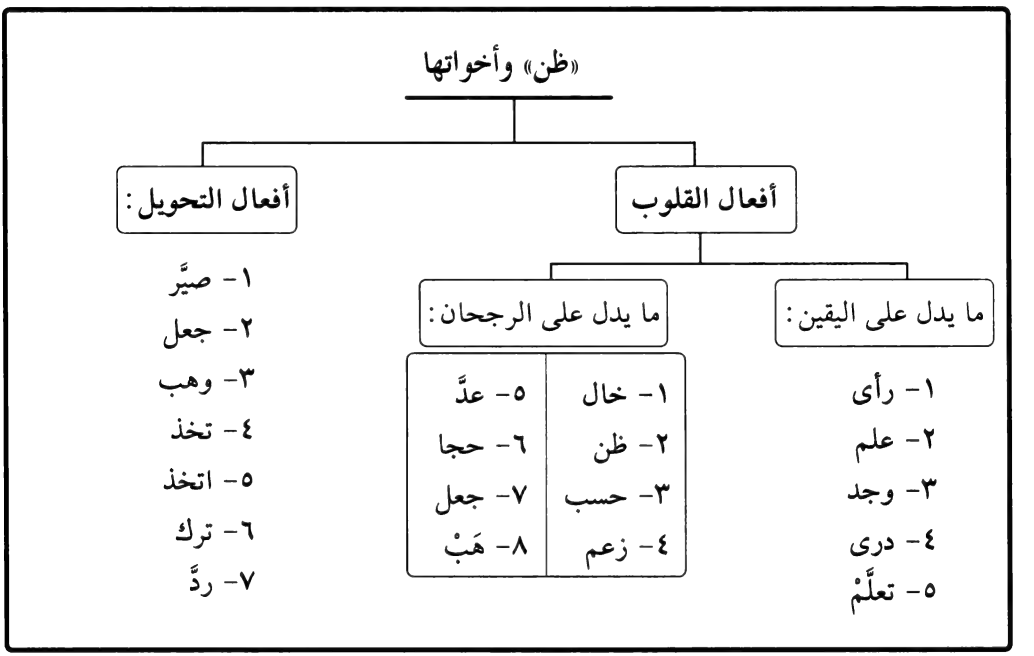

= وقوعه حالاً مع كونه معرفة؛ لأنه مضاف إلى المحلى بأل، والحال لا يكون إلا نكرة؛ لأنه لا يعني قومًا بأعيانهم، ولا يخص قومًا دون قوم، وإنما عنى أنه تركه قويًّا مستغنيًا لاحقًا بالرجال، اهـ بإيضاح، وعليه لا استشهاد في البيت، ولكن الذي عليه الجماعة أَوْلى بالنظر والاعتبار؛ لأن «أخا القوم» معرفة، والمعرفة لا تقع حالاً إلا بتأويل، وما لا يُحوج إلى تأويل أوْلى مما يحوج إليه.

(١) البيتان لعبد الله بن الزَّبير ـ بفتح الزاي وكسر الباء ـ الأسدي، وهما مطلع كلمة له اختارها أبو تمام في «ديوان الحماسة» وقد رواها أبو علي القالي في «ذيل أماليه» (ص١٥١) ولكنه نسبها إلى الكُمَيت بن معروف الأسدي، وروى ابن قتيبة في «عيون الأخبار» (٢/ ٦٧٦) البيتين اللذين استشهد بهما الشارح ونسبهما إلى فضالة بن شريك، والمعروف المشهور هو ما ذكره أبو تمام (انظر التبريزي ٢/ ٤٩٤)، وبعد البيتين قوله:

فَإِنَّكَ لَوْ رَأَيتَ بُكَاءَ هِندٍ ورَمْلَةَ إِذْ تَصُكَّانِ الخُدُودا
سَمِعتَ بُكاءَ بَاكِيَةٍ وبَاكٍ أَبَانَ الدّهرُ واحِدَها الفَقِيدَا =

٢٠٩ ـ وَخُصَّ بِالتَّعْلِيقِ والإلغاءِ ما مِنْ قَبْلِ هَبْ والأمْرَ هَبْ قَدْ أُلْزِما[١]

٢١٠ ـ كَذا تَعَلَّمْ وَلِغَيْرِ الماضِ مِنْ سِواهُما اجْعَلْ كُلَّ ما لَهُ زُكِنْ[٢]

= **اللغة**: «الحدثان» جعله العيني عبارة عن الليل والنهار، وكأنه حسبه مثنى، وإنما الحدثان ـ بكسر فسكون ـ نوازل الدهر وحوادثه «سمدن» من باب قعد: أي: حزنَّ وأقمن متحيرات، وتوهمه العيني مبنيًا للمجهول «فرد وجوههن. . . إلخ» يريد أنه قد صيَّر شعورَهن بيضًا من شِدَّة الحزن، ووجوههن سودًا من شدة اللطم، ويشبه هذا ما روي أن العريان بن الهيثم دخل على عبد الملك بن مروان، فسأله عن حاله، فقال: ابيضَّ مني ما كنت أحبُّ أنْ يسودَّ، واسودَّ مني ما كنت أحبُّ أن يبيضَّ. يريد ابيض شعره وكبرت سنه وذهبت نضارة وجهه ورونق شبابه فصار أسود كابيًا.

الإعراب: «**رمى**» فعل ماض «**الحدثان**» فاعل رمى «**نسوة**» مفعول به لرمى، ونسوة مضاف، و«**آل**» مضاف إليه، وآل مضاف، و«**حرب**» مضاف إليه «**بمقدار**» جار ومجرور متعلق برمى «**سمدن**» فعل وفاعل «**له**» جار ومجرور متعلق بسمد «**سمودًا**» مفعول مطلق مؤكد لعامله «**فرد**» الفاء عاطفة، رد: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو، يعود على الحدثان «**شعورهن**» شعور: مفعول به أول لرد، وشعور مضاف، وضمير النسوة مضاف إليه «**السود**» صفة لشعور «**بيضًا**» مفعول ثان لرد «ورد وجهوههن البيض سوداً» مثل الجملة السابقة.

الشاهد فيه: قوله: «فرد شعورهن. . . إلخ» وقوله: «ورد وجوههن. . . إلخ» حيث استعمل «رد» في معنى التصيير والتحويل، ونصب به ـ في كل واحد من الموضعين ـ مفعولين.

(١) «**وخص**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**بالتعليق**» جار ومجرور متعلق بخص «**والإلغاء**» معطوف على التعليق «**ما**» اسم موصول: مفعول به لخص، مبني على السكون في محل نصب، ويجوز أن يكون خص فعلاً ماضياً مبنيًا للمجهول، وعليه يكون «ما» اسماً موصولاً مبنيًا على السكون في محل رفع نائب فاعل لخص، ولعل هذا أولى، لأن الجملة المعطوفة على هذه الجملة خبرية «**من قبل**» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما، وقبل مضاف، و«هب» قصد لفظه: مضاف إليه «**والأمر**» الواو حرف عطف، الأمر ـ بالنصب ـ مفعول ثان مقدم على عامله، وهو «ألزم» الآتي «هب» قصد لفظه: مبتدأ، و«قد» حرف تحقيق «**ألزما**» ألزم: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ـ وهو مفعوله الأول ـ ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على هب، والجملة من ألزم ومعمولاته في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) «**كذا**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «**تعلم**» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «**ولغير**» الواو عاطفة، لغير: جار ومجرور متعلق بقوله: «اجعل» الآتي، وغير مضاف، و«**الماض**»: مضاف إليه «**من سواهما**» الجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لغير، وسوى مضاف، والضمير مضاف إليه «**اجعل**» فعل أمر، وفاعله =

تقدَّم أنَّ هذه الأفعالَ قسمان، أحدهما: أفعال القلوب، والثاني: أفعال التحويلِ.

فأمَّا أفعالُ القلوب، فتنقسمُ إلى: متصرِّفةٍ، وغَيْرِ متصرِّفةٍ.

فالمتصرِّفةُ: ما عدا «هَبْ، وَتَعلَّمْ» فيستعملُ منها الماضي، نحوُ: «ظَنَنْتُ زَيداً قائماً» وغيرُ الماضي، وهو المضارع، نحو: «أظنُّ زَيْداً قائماً» والأمْرُ، نحو: «ظُنَّ زَيْداً قائماً» واسمُ الفاعل، نحو: «أنا ظانٌّ زَيْداً قائماً» واسم المفعول، نحو: «زَيْدٌ مَظْنونٌ أبوهُ قائماً» فأبوه: هو المفعول الأول، ارتفع لقيامه مقام الفاعل، و«قائماً» المفعول الثاني. والمصدرُ، نحو: «عَجِبْتُ مِنْ ظَنِّكَ زَيْداً قائماً» ويَثْبُتُ لها كلِّها من العمل وغيرِه ما ثبتَ للماضي.

وغيرُ المتصرِّف اثنان، وهما: **هَبْ، وَتَعلَّمْ**، بمعنى اعْلَمْ، فلا يستعملُ منهما إلا صيغةُ الأمرِ[1]، كقوله: [الطويل]

تَعَلَّم شِفاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عدُوِّها ... فَبالِغْ بِلُطْفٍ في التَّحَيُّلِ والمَكْرِ [١٢٠][2]

وقولهِ: [المتقارب]

فَقُلْتُ أَجِرْني أَبا مالِكٍ ... وَإِلَّا فَهَبْني امْرَأً هالِكا [١٢٦][3]

= ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «كل» مفعول به لاجعل، وكل مضاف، و«ما» اسم موصول مضاف إليه «له» جار ومجرور متعلق بزكن الآتي «زكن» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من زكن ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول.

(1) وحُكي تصرُّفُ «تعلّم» عن ابن السكيت، وهو مذهب الأعلم، وصححه ابن الدماميني. «حاشية الصبان» ٢/ ٣٧.

(٢) ارجع إلى شرح هذا البيت فيما مضى أول الباب، وهو الشاهد رقم ١٢٠.

(٣) قد شرحنا هذا الشاهد آنفًا، فارجع إليه، وهو الشاهد رقم ١٢٦.

واخْتَصَّتِ القَلْبيةُ المتصرفَةُ بالتعليقِ والإلغاءِ[1][2]؛ **فالتعليق هو**: تَرْكُ العملِ لَفْظاً دون مَعْنًى لمانع[3]، نحو: «ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قائمٌ»، فقولك: «لَزَيْدٌ قائِمٌ» لم تَعملْ فيه «ظننتُ» لَفظاً، لأجلِ المانعِ لَها من ذلك، وهو اللَّام، لكنَّه في موضعِ نَصْب، بدليل أنَّكَ لو عَطَفْتَ عليه لَنَصبْتَ، نحو: «ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قائِمٌ وَعَمْراً مُنْطَلِقاً» فهي عاملة في «لَزَيْدٌ قائِمٌ» في المعنى دون اللفظ[4].

والإلغاء: هو تَرْكُ العملِ لفظاً ومَعْنًى لا لمانع[5]، نحو: «زَيْدٌ ظَنَنْتُ قائِمٌ» فليس لـ«ظننت» عَمَلٌ في «زيد قائِمٌ» لا في المعنى ولا في اللفظ.

---

(١) هذه العبارة موهمة أن التعليق والإلغاء لا يجري واحد منهما في غير أفعال القلوب إلا ما استثناه، وليس كذلك، بل يجري التعليق في أنواع من الأفعال سنذكرها لك فيما بعد، وعلى هذا يكون معنى كلام الناظم والشارح أن الإلغاء والتعليق معاً مما يختص بأفعال القلوب دون جميع ما عداها من الأفعال، وهذا لا ينافي أن واحدًا منهما بمفرده قد يجري في غير أفعال هذا الباب، وهو التعليق.

ثم إن التعليق يجري في أربعة أنواع من الفعل:

(الأول): كل فعل شك لا ترجيح فيه لأحد الجانبين على الآخر، نحو: شككت أزيد عندك أم عمرو، ونسيت أإبراهيم مسافر أم خالد، وترددت أكان معي خالد أمس أم لم يكن.

(الثاني): كل فعل يدل على العلم، نحو: تبينت أصادق أنت أم كاذب، واتضح لي أمجتهد أنت أم مقصر.

(النوع الثالث): كل فعل يطلب به العلم، نحو: فكرت أتقيم أم تسافر، وامتحنت عليًّا أيصبر أم يجزع، وبلوت إبراهيم أيشكر الصنيعة أم يكفرها، وسألت أتزورنا غدًا أم لا، واستفهمت أمقيم أنت أم راحل.

(الرابع): كل فعل من أفعال الحواس الخمس، نحو: لمست، وأبصرت، واستمعت، وشممت، وذقت.

(2) علل الأشموني ذلك بقوله: لأن هذه الأفعال لا تؤثر فيما دخلت عليه تأثيرَ الفعل في المفعول؛ لأن متناولها في الحقيقة ليس هو الأشخاص، وإنما متناولها الأحداث التي تدل على أسامي الفاعلين والمفعولين، فهي ضعيفة العمل بخلاف أفعال التصيير. «شرحه» ٢/ ٣٦ ـ ٣٧.

(3) المانعُ: مجيء ما له صدارة الكلام بعد الفعل كأداة الاستفهام، أو لام الابتداء، وسيذكرُهُ الشارح بالمثال لا بالنص. ويُزاد عليه «ما» و«إنْ» النافيتان؛ كما في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٥].

(٤) مثل ذلك قول كثير بن عبد الرحمن صاحب عزَّة:

وَمَا كُنتُ أدرِي قَبلَ عَزَّةَ مَا البُكَى ... وَلَا مُوجِعَاتِ القَلبِ حَتَّى تَوَلَّتِ

فأنت ترى أنه عطف «موجعات القلب» بالواو على جملة «ما البكى» التي علق عنها «أدري» بسبب «ما» الاستفهامية، وقد أتى بالمعطوف منصوبًا بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم.

(5) أي: لا لمانعٍ لفظي، وإلا فالمانع المعنوي من ضعف العامل بسبب توسطه أو تأخره موجود.

ويثبتُ للمضارعِ وما بعدَه مِنَ التَّعليقِ وغيرِه ما ثَبَتَ للماضي، نحو: «أَظُنُّ لَزَيْدٌ قائِمٌ» و«زَيْدٌ أَظُنُّ قائِمٌ» وأخواتها.

وغيرُ المتصرِّفَةِ لا يكونُ فيها تعليقٌ ولا إلغاءٌ[1]، وكذلك أفعالُ التَّحْويلِ، نحوُ: «صَيَّرَ» وأخواتها.

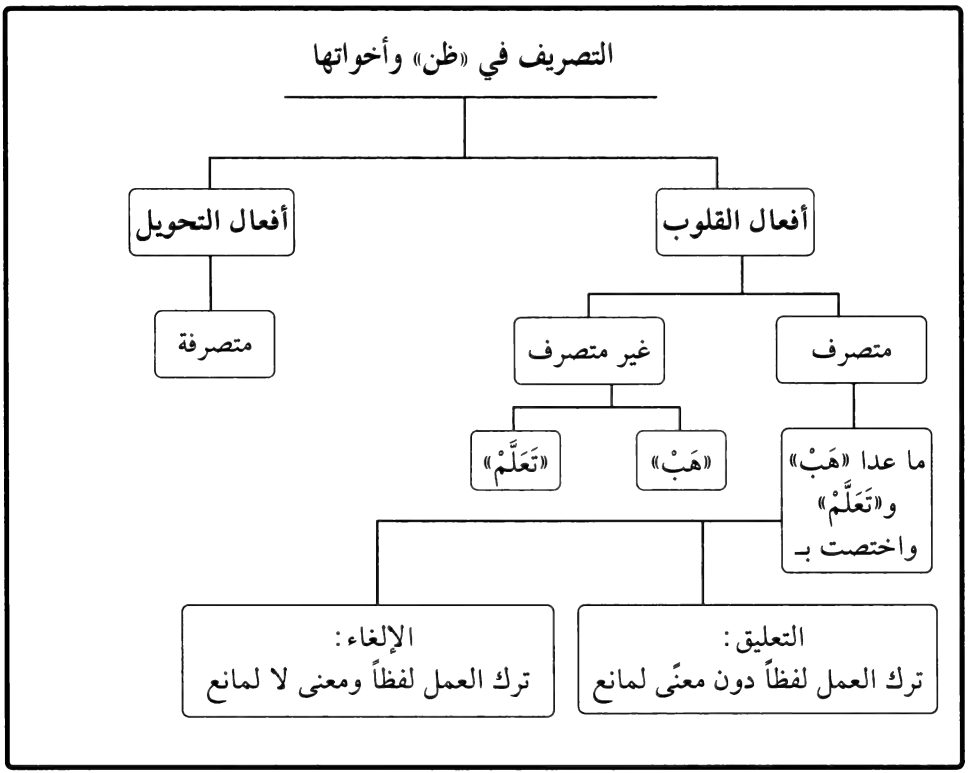

٢١١ ـ وَجَـوِّزِ الإلْـغـاءَ لا فـي الابْـتِـدا وانْـوِ ضَـمـيـرَ الـشَّـأْنِ أَوْ لامَ ابْـتِـدا[2]

(١) علل الأشموني عدم تعليق أو إلغاء «هَبْ» و«تَعَلَّمْ» بضعف شبههما بأفعال القلوب من حيث لزوم صيغة الأمر. «شرحه» ٢/ ٣٧.

(٢) «وجوز» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الإلغاء» مفعول به لجوز «لا» حرف عطف «في الابتدا» جار ومجرور معطوف على محذوف، والتقدير: جوز الإلغاء في التوسط وفي التأخر لا في الابتداء «وانو» الواو حرف عطف، انو: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ضمير» مفعول به لانو، وضمير مضاف، و«الشأن» مضاف إليه «أو» عاطفة «لام» معطوف على ضمير، ولام مضاف، و«ابتدا» مضاف إليه، وقد قصره للضرورة.

٢١٢ ـ فـي مُـوهِـمِ إِلْـغـاءَ مـا تَـقَـدَّمـا والـتُـزِمَ الـتَّـعْـلـيـقُ قَـبْـلَ نَـفْـيِ «مـا»[١]

٢١٣ ـ وَ«إِنْ» وَ«لا» لامُ ابْتِداءٍ أَوْ قَسَمْ كَـذا والاِسْـتِـفْـهـامُ ذا لَـهُ انْـحَـتَـمْ[٢]

يجوزُ إلغاءُ هذه الأفعالِ المتصرِّفَةِ إذا وقعَتْ في غيرِ الابتداءِ كما إذا وَقعتْ وَسَطاً، نحو: «زَيْدٌ ظَنَنْتُ قائِمٌ» أو آخِراً، نحوُ: «زَيْدٌ قائمٌ ظَنَنْتُ»[٣]، وإذا تَوَسَّطَتْ، فقيل:

(١) «في موهم» جار ومجرور متعلق بانو في البيت السابق، وفاعل «موهم» ضمير مستتر فيه «إلغاء» مفعول به لموهم، وإلغاء مضاف، و«ما» اسم موصول مضاف إليه «تقدما» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من تقدم وفاعله لا محل لها صلة ما الموصولة «والتزم» فعل ماض مبني للمجهول «التعليق» نائب فاعل لالتزم «قبل» ظرف متعلق بالتزم، وقبل مضاف، و«نفي» مضاف إليه، ونفي مضاف، و«ما» قصد لفظه: مضاف إليه.

(٢) «وإن، ولا» معطوفان على «ما» في البيت السابق «لام» مبتدأ، ولام مضاف، و«ابتداء» مضاف إليه «أو» عاطفة «قسم» معطوف على ابتداء «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «والاستفهام» مبتدأ أول «ذا» اسم إشارة: مبتدأ ثان «له» جار ومجرور متعلق بانحتم الآتي «انحتم» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة، والجملة من انحتم وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

(٣) ظاهر هذه العبارة أن الإلغاء جائز في كل حال ما دام متوسطًا أو متأخرًا، وليس كذلك، **بل للإلغاء مع ذلك ثلاثة أحوال: حال يجب فيه، وحال يمتنع فيه، وحال يجوز فيه.** فأما الحال الذي يجب فيه الإلغاء فله موضعان: أحدهما أن يكون العامل مَصْدرًا متأخرًا، نحو قولك: عمرو مسافر ظَنِّي، فلا يجوز الإعمال هنا؛ لأن المصدر لا يعملُ متأخرًا. وثانيهما: أن يتقدَّم المعمول وتقترن به أداة تستوجب التصدير، نحو قولك: لزيد قائم ظننت، وأما الحال الذي يمتنع فيه الإلغاء فله موضع واحد، وهو: أن يكون العامل منفيًّا، نحو قولك: زيدًا قائمًا لم أظن؛ فلا يجوز هنا أن تقول: زيد قائم لم أظن؛ لئلا يُتوهَّمَ أن صدر الكلام مثبتٌ، ويجوزُ الإلغاء والإعمالُ فيما عدا ذلك.

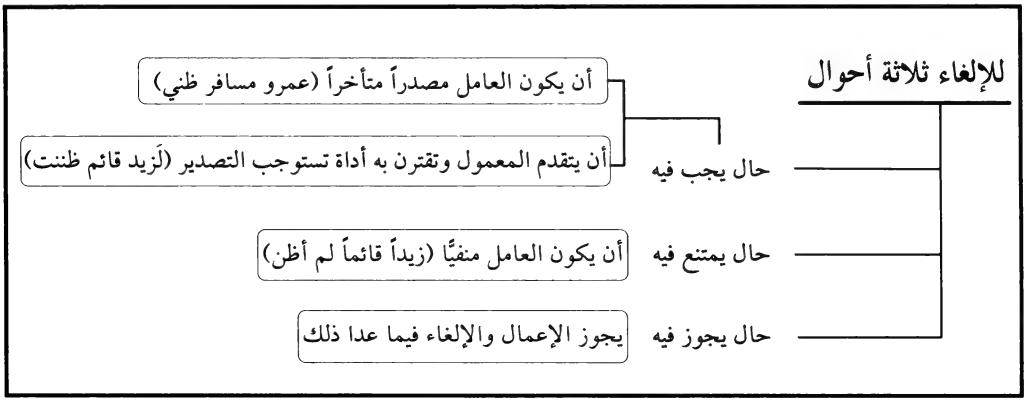

الإعمالُ والإلغاءُ سيّانِ، وقيل: الإعمالُ أحسنُ من الإلغاء[1]، وإن تَأَخَّرَتْ فالإلغاءُ أحْسَنُ، وإنْ تقدَّمتْ امتنعَ الإلغاءُ عندَ البصريين؛ فلا تقول: «ظَنَنْتُ زَيْدٌ قائِمٌ» بل يجبُ الإعمالُ[2]؛ فتقولُ: «ظَنَنْتُ زَيْداً قائماً» فإنْ جاء من لسانِ العرَبِ ما يوهِمُ إلغاءَها مُتقدِّمةً أُوِّلَ على إضمارِ ضَميرِ الشَّأْنِ، كقوله: [البسيط]

ش١٢٩ ـ أَرْجو وَآمُلُ أَنْ تَدْنوْ مَوَدَّتُها وَما إخالُ لَدَيْنا مِنْكِ تَنْوِيلُ[3]

---

(1) علّل الصبان الوجهين فقال بشأن الأول: لأن العامل اللفظي لما ضعُف بالتوسُّط قاومه العامل المعنوي الذي هو الابتداء. وقال بشأن الثاني: لأن اللفظيَّ أقوى. «حاشية الصبان» ٢/ ٣٨.

(2) والعلة وقوعها قبل معموليها، وهي بذلك في أقوى حالاتها؛ فتعمل.

(3) هذا البيت لكعب بن زهير بن أبي سلمى المزني، من قصيدته التي يمدح بها سيدنا رسولَ الله ﷺ، والتي مطلعها:

بَانَتْ سُعَادُ فَقَلْبِي اليَومَ مَتبُولُ مُتَيَّمٌ إِثْرَهَا لَمْ يُفدَ مَكبُولُ

وَمَا سُعَادُ غَدَاةَ البَينِ إِذْ رَحَلَتْ إِلَّا أَغَنُّ غَضِيضُ الطَّرْفِ مَكْحُولُ

اللغة: «بانت» بَعُدَتْ وفارقت «متبول» اسم مفعول من تبله الحب، أي: أضناه وأسقمه «متيم» اسم مفعول من تيَّمه الحبُّ، بالتضعيف، إذا ذَلَّلهُ وقهرَه وعبَّده «إثرها» بعدَها، وهو ظرف متعلق بمتيم «يفد» أصله من قولهم: فدى فلان الأسير يفديه فداء، إذا دفع لآسريه جزاءَ إطلاقه «مكبول» اسم مفعول مأخوذ من قولهم: كبل فلان الأسير، إذا وضع فيه الكبل، وهو القيد «تدنو» تقرب «تنويل» عطاء.

الإعراب: «**أرجو**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «**وآمل**» مثله «**أن**» مصدرية «**تدنو**» فعل مضارع منصوب بأن، وسكنت الواو ضرورة «**مودتها**» مودة: فاعل تدنو، ومودة مضاف، وها: مضاف إليه «**وما**» نافية «**إخال**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «**لدينا**» لدى: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، ولدى مضاف، و«نا» مضاف إليه «**منك**» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه تنويل «**تنويل**» مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثان لإخال، والمفعول الأول ضمير شأن محذوف.

الشاهد فيه: قوله: «وما إخال لدينا منك تنويل» فإن ظاهره أنه ألغى «إخال» مع كونها متقدمة، وليس هذا الظاهر مسلمًا، فإن مفعولها الأول مفرد محذوف هو ضمير الشأن، ومفعولها الثاني جملة «لدينا تنويل منك» كما قررناه في إعراب البيت.

هذا أحد توجيهات في البيت، وهو الذي ذكره الشارح، وفيه توجيه ثان، وحاصله أن «ما» موصولة مبتدأ، وقوله: «تنويل» خبرها، و«إخال» عاملة في مفعولين أحدهما ضمير غيبة محذوف، وهو العائد على «ما» وثانيهما متعلق قوله: «لدينا» والتقدير: والذي إخاله كائنًا لدينا منك هو تنويل.

وفيه توجيهات أخرى لا تتسع لها هذه العُجالة.

فالتقديرُ: وما إخاله لَدينا مِنْكِ تَنْويلُ، فالهاءُ ضميرُ الشأنِ، وهي المفعولُ الأوَّل، و«لَدينا منك تنويلُ» جملة في موضع المفعول الثاني، وحينئذ فلا إلْغاءَ؛ أو على تقديرِ لامِ الابتداءِ، كقوله: [البسيط]

ش ١٣٠ ـ كَذاكَ أُدِّبتُ حَتَّى صارَ مِنْ خُلُقي أَنِّي وَجَدْتُ مِلاكُ الشِّيْمَةِ الأَدَبُ[1]

التقديرُ: أنِّي وجَدْتُ لَملاكُ الشِّيمَةِ الأدَبُ، فهو من بابِ التَّعليق، وليس من بابِ الإلغاءِ في شيء.

---

(١) هذا البيت مما اختاره أبو تمام في «حماسته» ونسبه إلى بعض الفَزَاريين ولم يعينه (وانظر شرح التبريزي على الحماسة ٣/ ١٤٧ بتحقيقنا).

اللغة: «كذاك أدبت» الكاف في مثل هذا التعبير اسم بمعنى مثل صفة لمصدر محذوف، واسم الإشارة يراد به مصدر الفعل المذكور بعده، وتقدير الكلام: تأديبًا مثل ذلك التأديب، وذلك التأديب هو الذي ذكره في البيت السابق عليه، وهو قوله:

أَكْنِيهِ حِينَ أُنَادِيهِ لأكرِمَهُ ولَا أُلَقِّبُهُ والسَّوأةُ اللَّقَبُ

«ملاك» بزنة كتاب: قوام الشيء وما يجمعه «الشيمة» الخلق، وجمعها شيم، كقيمة وقيم.

الإعراب: «**كذاك**» الكاف اسم بمعنى مثل نعت لمحذوف، واسم الإشارة مضاف إليه، أو الكاف جارة لمحل اسم الإشارة، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع نعتًا لمصدر محذوف يقع مفعولاً مطلقًا لأدبت، والتقدير على كل حال: تأديبًا مثل هذا التأديب أدبت «**أدبت**» أدب: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء ضمير المتكلم نائب فاعل «**حتى**» ابتدائية «**صار**» فعل ماض ناقص مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «**من خلقي**» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر صار مقدم، وخلق مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «**أني**» أن: حرف توكيد ونصب، والياء اسمها «**وجدت**» فعل وفاعل، والجملة من وجد وفاعله في محل رفع خبر «أن» و«أن» ومعمولاها في تأويل مصدر اسم صار «**ملاك**» مبتدأ، وملاك مضاف، و«**الشيمة**» مضاف إليه «**الأدب**» خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب سدت مسد مفعولي وجد، على تقدير لام ابتداء علّقت هذا الفعل عن العمل في لفظ جزأي هذه الجملة، والأصل: وجدت لملاك الشيمة الأدب، أو الجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثان لوجد، ومفعول وجد الأول ضمير شأن محذوف، وأصل الكلام: وجدته (أي الحال والشأن) ملاك الشيمة الأدب.

الشاهد فيه: قوله: «وجدت ملاك الشيمة الأدب» فإن ظاهره أنه ألغى «وجدت» مع تقدمه؛ لأنه لو أعمله لقال: «وجدت ملاك الشيمة الأدبا» بنصب «ملاك» و«الأدب» على أنهما مفعولان؛ ولكنه رفعهما، فقال الكوفيون: هو من باب الإلغاء، والإلغاء جائز مع التقدم مثل جوازه مع التوسط والتأخر. وقال البصريون: ليس كذلك، بل هو إما من باب التعليق ولام الابتداء مقدرة الدخول على «ملاك»، وإما من باب الإعمال والمفعول الأول ضمير شأن محذوف، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مفعول ثان؛ على ما بيناه في إعراب البيت، والمنصف الذي يعرف مواطن الحق يدرك ما في هذين التأويلين من التكلف.

وذهب الكوفيون ـ وَتَبِعَهُمْ أبو بكر الزَّبيديُّ وَغَيْرُهُ ـ إلى جواز إلغاء المتقدِّم، فلا يحتاجون إلى تأويل البيتين.

وإنما قال المصنف: «وَجَوِّزِ الإلغاء» لينبِّهَ على أنَّ الإلغاءَ ليسَ بلازمٍ، بلْ هو جائزٌ؛ فحيثُ جازَ الإلغاءُ جازَ الإعمالُ، كما تَقَدَّمَ، وهذا بخلاف التَّعليق، [فإنَّه لازمٌ؛ ولهذا قال: «وَالتُزِمَ التعليقُ»].

فيجبُ التعليقُ إذا وقعَ بعدَ الفعلِ «ما» النافية، نحو: «ظَنَنْتُ ما زيدٌ قائمٌ»[1] **أو «إن» النافية،** نحو: «علمتُ إنْ زَيْدٌ قائِمٌ» وَمَثَّلوا له بقوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٢]، وقال بعضُهم: ليس هذا من باب التعليقِ في شيء؛ لأنَّ شَرْطَ التعليق أنَّه إذا حُذِفَ المُعَلِّقُ تَسَلَّط العاملُ على ما بعده، فينصب مفعولين، نحو: «ظننتُ ما زَيْدٌ قائِمٌ»؛ فلو حذَفْتَ «ما» لقلْتَ: «ظننتُ زَيْداً قائماً» والآيَةُ الكريمة لا يتأتَّى فيها ذلك؛ لأنك لو حذفت المُعَلِّقَ ـ وهو «إنْ» ـ لم يَتَسَلَّطْ «تظنُّون» على «لبثتم»؛ إذْ لا يقالُ: وتظنون لبثتُم، هكذا زعمَ هذا القائلُ، ولعلَّه مخالفٌ لما هو كالمُجمَعِ عليه مِنْ أنَّه لا يُشترطُ في التعليق هذا الشَّرطُ الذي ذكرهَ، وتمثيلُ النَّحويين للتعليق بالآية الكريمة وَشِبْهِها يَشهدُ لذلك.

وكذلك يُعَلَّقُ الفعلُ إذا وقع بعده «لا» النافيةُ، نحو: «ظَنَنْتُ لا زَيْدٌ قائِمٌ وَلا عَمْرٌو».

أو لامُ الابتداء، نحو: «ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قائِمٌ».

أو لامُ القَسَم، نحوُ: «عَلِمْتُ لَيَقومَنَّ زَيْدٌ» وَلَمْ يَعُدَّها أحدٌ مِنَ النَّحويين من المعلِّقات[2].

---

(١) جملةُ «ما زيدٌ قائمٌ» سدّت مسدّ مفعولَي «ظننتُ».

(٢) قد ذهب إلى أن لام القسم معلقة للفعل عن العمل في لفظ الجملة ـ مع بقاء الفعل على معناه ـ قوم، منهم الأعلم الشنتمري، وتبعه الناظم وابنه، وابن هشام الأنصاري في أغلب كتبه، ومثَّلوا لذلك بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾ [البقرة: ١٠٢]، وبقول الشاعر:

ولَقَدْ عَلِمتُ لَتأتِيَنَّ مَنِيَّتِي ... لا بَعْدَهَا خَوفٌ عليَّ ولَا عَدَمْ

وبقول لبيد بن ربيعة:

ولَقَدْ عَلِمْتُ لَتأتِيَنَّ مَنِيَّتِي ... إنَّ المَنَايَا لا تَطِيشُ سِهَامُهَا

وذهب سيبويه رحمه الله وتبعه المحقق الرضي وجمهرة النحاة، إلى أن «علم» في هذه الشواهد كلِّها قد خرجت عن معناها الأصلي ونزلت منزلة القسم، وما بعدها جملة لا محلَّ لها من الإعراب جواب القسم الذي هو علمت، وحينئذ تخرج عما نحن بصدده، فلا تقتضي معمولاً ولا تتصف بإلغاء ولا =

أو الاستفهامُ، وله صُوَرٌ ثَلاثٌ: الأولى: أنْ يكونَ أَحَدُ المفعولَين اسمَ استفهامٍ، نحوُ: «عَلِمْتُ أَيُّهُمْ أَبوكَ». **الثانية**: أنْ يكونَ مضافاً إلى اسمِ استفهامٍ، نحو: «علمتُ غُلامُ أَيِّهِمْ أَبوكَ». **الثالثة**: أنْ تدخلَ علَيهِ أداةُ الاستفهامِ، نحوُ: «عَلِمْتُ أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو» و«عَلِمْتُ هَلْ زَيْدٌ قائِمٌ أَمْ عَمْرٌو».

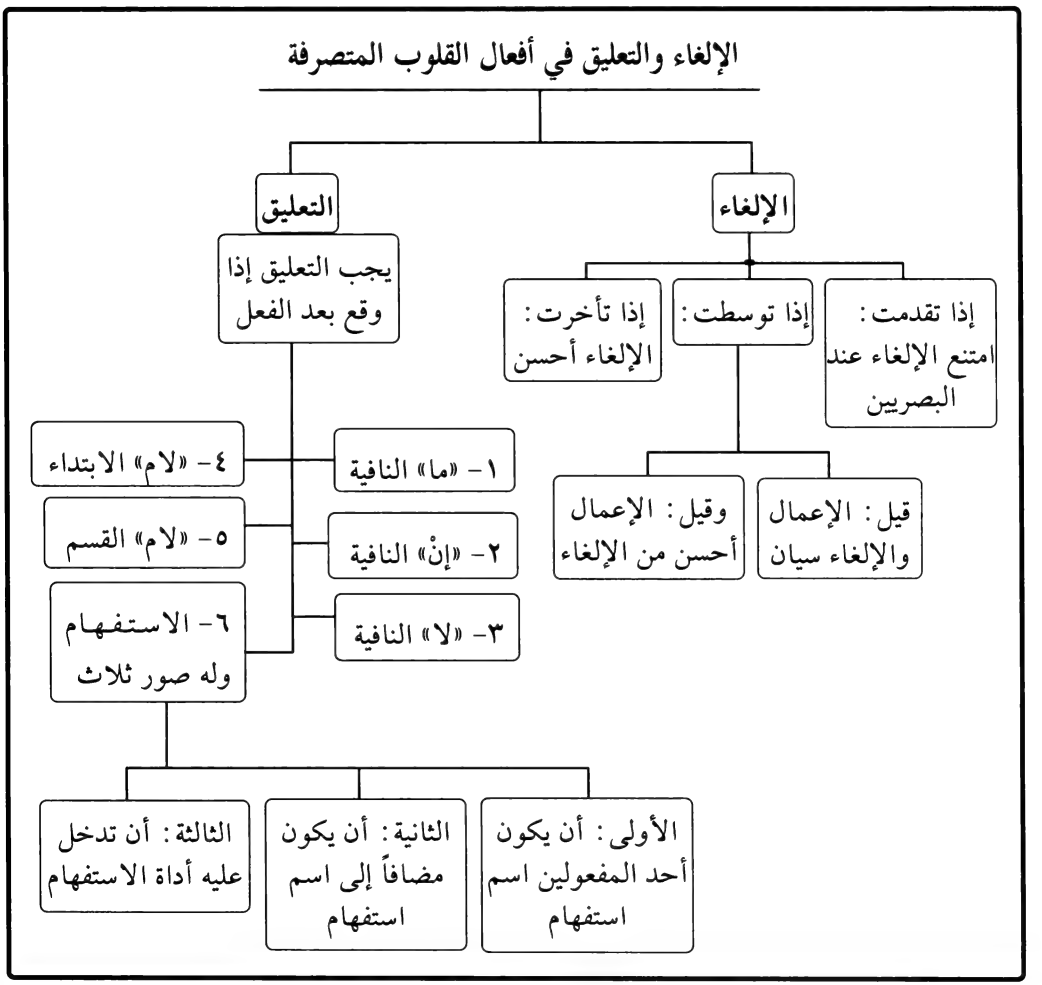

= تعليق ولا إعمال، قال سيبويه (ج١ ص٢٥٤ ـ ٢٥٦): «هذا باب الأفعال في القسم... وقال لبيد: ولقد علمت لتأتين، كأنه قال: والله لتأتين منيتي، كما قال: لقد علمت لعبد الله خير منك» اهـ. وقال المحقق الرضي (ج٢ ص٢٦١): «وأمَّا قوله: ولقد علمت لتأتين، فإنما أجرى: «لقد علمت» مُجرى القسم لتأكيده للكلام؛ لأن فيه اللام المعدَّة للتأكيد مع قد المؤكدة، وفي علمت معنى التحقيق» اهـ.

٢١٤ ـ لِعِلْمِ عِرْفانٍ وَظَنٍّ تُهَمَهْ تَعْدِيَةٌ لِواحِدٍ مُلْتَزَمَهْ[١]

إذا كانَتْ «عَلِمَ» بمعنى عَرَفَ، تَعَدَّتْ إلى مَفعولٍ واحِدٍ، كقولك: «عَلِمْتُ زيداً» أي: عَرَفْتُهُ، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾ [النحل: ٧٨].

وكذلك إذا كانَتْ «ظَنَّ» بمعنى اتَّهَمَ، تَعَدَّتْ إلى مفعولٍ واحِدٍ، كقولك: «ظَنَنْتُ زَيْداً» أي: اتَّهَمْتُهُ، ومِنْه قولُه تعالى: ﴿وما هو على الغَيبِ بِظَنِينٍ﴾ [التكوير: ٢٤] أي: بمُتَّهَم[2].

٢١٥ ـ وَلِرَأَى الرُّؤْيا انْمِ ما لِعَلِما طالِبَ مَفْعولَيْنِ مِنْ قَبْلُ انْتَمَى[٣]

إذا كان رَأَى حُلْمِيَّةً[٤] ـ أي: للرُّؤيا في المَنامِ ـ تَعَدَّتْ إلى المفعولَين، كما تَتَعَدَّى إليهما «عَلِمَ» المذكورةُ مِنْ قبلُ، وإلى هذا أشارَ بقوله: «ولرأَى الرُّؤيا انْمِ» أي: انْسُبْ لرأى التي مَصْدَرُها الرؤيا ما نُسِبَ لعلم المتَعدِّيةِ إلى اثنين[5]؛ فَعَبَّرَ عن الحُلْمية بما ذكرَ؛ لأنَّ «الرُّؤيا» وإنْ كانَتْ تقعُ مصدراً لغير «رأى» الحُلْمية، فالمشهورُ كَوْنُها مصدراً لها[٦].

---

(١) «لعلم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وعلم مضاف، و«عرفان» مضاف إليه «وظن» معطوف على علم، وظن مضاف، و«تهمة» مضاف إليه «تعدية» مبتدأ مؤخر «لواحد» جار ومجرور متعلق بتعدية «ملتزمة» نعت لتعدية.

(2) قال في «النشر» ٢/ ٣٠٤: قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ورويس بالظاء، وانفرد ابن مهران بذلك عن روح أيضاً، والباقون بالضاد، وكذا في جميع المصاحف!

(٣) «لرأى» جار ومجرور متعلق بانم، ورأى المقصود لفظه مضاف، و«الرؤيا» مضاف إليه «انم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول: مفعول به لانم «لعلما» جار ومجرور متعلق بانتمى «طالب» حال من «علم» وطالب مضاف، و«مفعولين» مضاف إليه «من قبل» جار ومجرور متعلق بـ«انتمى» «انتمى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من انتمى وفاعله ومتعلقاته لا محل لها صلة الموصول، أي: انسب لرأى الرؤيا ما انتسب لعلم حال كونه طالب مفعولين.

(٤) «حُلْمية» هو بضم الحاء وسكون اللَّام أو ضمِّها ـ نسبة إلى الحُلْم ـ بوزن قُفْلٍ أو عُنُقٍ ـ وهو مصدر حَلَم يحلُم، مثل: قَتَل يقتُل ـ إذا رأى في منامه شيئًا.

(5) علل ذلك السيوطي في «البهجة المرضية» ص١٤٢ بقوله: لتماثلهما في المعنى؛ إذ الرؤيا في النوم إدراكٌ بالباطن كالعلم.

ثم ذكر أنه ـ أي: «رأى» النومية أو الحلمية ـ يُعَلّق ويُلغى بالشروط المتقدمة.

(٦) المشهور عند علماء اللغة أنك تقول: رأيت رؤيا صالحة، إذا كنت تريد أنك رأيت في منامك شيئاً، وتقول: رأيت رؤية ـ بالتاء ـ إذا كنت تريد أنك أبصرت بعينك في حال يقظتك، وبعض أهل اللغة يوجبون =

ومثالُ استعمالِ «رأى» الحُلْمية متعدِّيةً إلى اثنين قولُه تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗا﴾ [يوسف: ٣٦] فالياء مفعولٌ أوَّلُ، و«أعصِرُ خمراً» جملة في مَوْضعِ المفعولِ الثاني، وكذلك قوله: [الوافر]

ش١٣١ ـ أبو حَنَشٍ يُؤَرِّقُني وَطَلْقٌ ... وَعَمَّارٌ وَآوِنَةً أُثالا

أَراهُمْ رُفْقَتي حَتَّى إذا ما ... تَجافَى اللَّيْلُ وانْخَزَلَ انْخِزالا

إذا أنا كالّذي يجري لِوِرْد ... إلَى آلٍ فَلَمْ يُدْرِكْ بِلالا[1]

فالهاء والميم في «أَراهُمْ»: المفعولُ الأولُ، و«رُفْقَتي» هو المفعول الثاني.

= ذلك ولا يجيزون خلافه، وبعضهم يجيز أن تقول: رأيت رؤيا ـ بالألف ـ وأنت تريد معنى: أبصرت في حال اليقظة، ويستشهدون على صحة ذلك بقول الراعي يصف صيَّادًا أبصر الصيد فسرَّه ذلك:

فَكَبَّرَ لِلرؤيَا وَهَشَّ فُؤادُهُ ... وَبَشَّرَ قَلْبًا كَانَ جَمًّا بَلَابِلُه

ويُروى:

وبشَّر نَفْساً كانَ قَبْلُ يَلُومُها

ومع أنهم جوَّزوا ذلك واستدلُّوا لصحته، ليس في مكنتهم أن يدَّعوا كثرته، بل الكثير المشهور المتعارف هو ما ذكرناه أولاً؛ ولهذا كان قول الناظم: «ولرأى الرؤيا» إشارة إلى رأى الحُلمية.

(١) هذه الأبيات لعمرو بن أحمر الباهلي، من قصيدة له يندب فيها قومه ويبكيهم، وأولها قوله:

أَبَتْ عَيناكَ إلَّا أنْ تُلِحَّا ... وتَحتَالَا بِمَا بِهِمَا احتِيَالَا

كأَنَّهُما سُعَينَا مُستَغيثٍ ... يُرَجِّي طَالِعًا بِهِمَا ثِقَالَا

وَهَى خَرَزَاهُمَا فالمَاءُ يَجرِي ... خِلَالَهُمَا وَيَنسَلُّ انسِلَالَا

علَى حَيَّينِ فِي عَامَينِ شَتَّى ... فَقَد عَنَّى طِلَابُهُمَا وَطَالَا

فَأَيَّةُ لَيلَةٍ تأتِيكَ سَهْوًا ... فتُصبِحَ لَا تَرَى فِيهِمْ خَيَالَا

والبيت الأول من ثلاثة الأبيات التي رواها الشارح قد استشهد به سيبويه (ج١ ص٢٤٣) في باب الترخيم في غير النداء للضرورة، وستعرف وجه ذلك فيما يلي في الإعراب.

اللغة: «تلحا» من قولهم: «ألح السحاب» إذا دام مطره، يريد: أن تدوما على البكاء «سعينا مستغيث» سعينا: مثنى سعين، وهو تصغير سُعْن، بوزن قُفْل، وهي القِربة تقطع من نصفها لينبذ فيها، وربما اتخذت دلوًا يستقى بها، والمستغيث: طالب الغيث، وهو المطر «على حَيَّينِ» متعلق بقوله: تلحا، يقول: امتنعت عيناك عن كل شيء إلا أن يدوم بكاؤهما على حَيَّينِ «وَهَى» ضعُفَ أو انشق «أبو حنش، وطلق، وعمار، وأثالا» أعلام رجال «تجافى الليل وانخزل انخزالا» كنايتان عن الظهور، وبيان ما كان مبهماً من أمر هؤلاء «آل» هو السراب وما تراه وسط النهار كأنه ماء وليس بماء «بلالا» بزنة كتاب: ما تبلُّ به حلقك من الماء=

٢١٦ ـ وَلا تُجِزْ هُنا بِلا دَلِيلِ سُقوطَ مَفْعولَيْنِ أَوْ مَفْعولِ[1]

لا يجوز في هذا الباب سُقوطُ المفعولَين، ولا سُقوطُ أحَدِهِما، إلَّا إذا دَلَّ دليلٌ على ذلك[2].

فمثالُ حَذْفِ المفعولَين للدَّلالة أن يقال: «هَلْ ظَنَنتَ زيداً قائماً؟» فتقولُ: «ظَنَنتُ»، التقدير: ظننتُ زيداً قائماً، فحذفْتَ المفعولَين لدلالَةِ ما قبلَهما علَيهما، ومنه قولُه: [الطويل]

ش١٣٢ ـ بِأَيِّ كِتابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عاراً عَلَيَّ وَتَحْسَبُ[3]

= وغيره «آونة» جمع أوان، مثل زمان وأزمنة، ومكان وأمكنة، والأوان والزمان بمعنى واحد «رفقتي» بضم الراء أو كسرها: جمع رفيق «الوِرْد» بكسر الواو وسكون الراء: إتيان الماء.

الإعراب: «**أبو حنش**» مبتدأ، وجملة «**يؤرِّقني**» في محل رفع خبر المبتدأ «**وعمار**» وسائر الأعلام معطوفات على «أبو حنش» وقد رخم «**أثال**» في غير النداء ضرورة، وأصله: أثالة، ولم يكتفِ بترخيمه بحذف آخره، بل جعل إعرابه على الحرف المحذوف وأبقى الحرف الذي قبله على ما كان عليه، فهو مرفوع بضمة ظاهرة على الحرف المحذوف للترخيم «**أراهم**» أرى: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والضمير المتصل البارز مفعول أول «**رفقتي**» رفقة: مفعول ثان لأرى، ورفقة مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «أراهم رفقتي» حيث أعمل «أرى» في مفعولين، أحدهما الضمير البارز المتصل به، والثاني قوله: «رفقتي»، ورأى بمعنى حلم؛ أي: رأى في منامه، وقد أُجريت مجرى «علم» وإنما عملت مثل عملها لأن بينهما تشابهًا، لأن الرؤيا إدراك بالحس الباطن؛ فلهذا أُجريت مُجراه.

(١) «ولا» ناهية «تجز» فعل مضارع مجزوم بلا، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «هنا» ظرف مكان متعلق بتجز «بلا دليل» الباء حرف جر، ولا: اسم بمعنى غير ظهر إعرابه على ما بعده بطريق العارية، وهو مجرور محلًّا بالباء، والجار والمجرور متعلق بتجز، ولا مضاف، و«دليل» مضاف إليه «سقوط» مفعول به لتجز، وسقوط مضاف، و«مفعولين» مضاف إليه «أو مفعول» معطوف على مفعولين.

(2) السقوط بدليل يسمى «الاختصار» ودون دليل يسمى «الاقتصار»، وعدم جواز هذا الحذف على جهة الاقتصار؛ لأنهما ـ أي: المفعولين في هذا الباب ـ في الأصل مبتدأ وخبر، ولا يُحذَفان أو أحدهما دون دليل يُسوِّغ. انظر «شرح المكودي» ص٩٠.

(٣) البيت للكميت بن زيد الأسدي، من قصيدة هاشمية يمدح فيها آل الرسول ﷺ، وأولها قوله:

طَرِبتُ وَمَا شَوقًا إلى البِيضِ أطرَبُ وَلَا لَعِبًا مِنِّي وذُو الشَّيبِ يَلعَبُ

وَلَم يُلهِنِي دارٌ ولا رَسمُ مَنزِلٍ وَلَم يَتَطَرَّبْنِي بَنانٌ مُخَضَّبُ

اللغة: «ترى حبهم» رأى ههنا من الرأي بمعنى الاعتقاد، مثل أن تقول: رأى أبو حنيفة حِلَّ كذا، ويمكن أن تكون رأى العِلمية بشيء من التكلف «عارًا» العار: كلُّ خصلة يلحقك بسبها عيب ومذمَّة؛ وتقول: =

أي: وَتَحْسَبُ حُبَّهُمْ عاراً عَلَيَّ، فحذف المفعولين، وهما: «حُبَّهُمْ»، و«عاراً عَلَيَّ» لدلالة ما قبلهما عليهما.

ومثالُ حَذْفِ أحدِهما للدلالة أنْ يقالَ: «هَلْ ظَنَنْتَ أحَداً قائماً؟» فتقول: «ظَنَنتُ زيداً» أي: ظَنَنْتُ زَيْداً قائماً، فتحذفُ الثاني للدلالة عليه، ومنه قولُه: [الكامل]

ش١٣٣ ـ وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلا تَظُنِّي غَيْرَهُ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ المُحَبِّ المُكْرَمِ(١)

= عيَّرته كذا، ولا تقل: عيَّرته بكذا، فهو يتعدى إلى المفعولين بنفسه، وفي لامية السَّمَوْءَل قوله، وفيه دلالة غير قاطعة:

تُعَيِّرُنَا أنَّا قَلِيلٌ عَدِيدُنَا فَقُلْتُ لَهَا إنَّ الكِرامَ قَلِيلُ

ومن نَقَلة اللغة مَن أجاز أنْ تقولَ: عيَّرته بكذا، ولكنه قليل (وانظر شرح الحماسة ١/ ٢٣٢ بتحقيقنا) «وتحسب» أي تظن، من الحسبان.

الإعراب: «**بأي**» جار ومجرور متعلق بقوله: «ترى» الآتي، وأي مضاف، و«**كتاب**» مضاف إليه «**أم**» عاطفة «**بأية**» جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور الأول، وأية مضاف، و«**سنة**» مضاف إليه «**ترى**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**حبهم**» حب: مفعول أول لترى، وحب مضاف، وهم مضاف إليه «**عارًا**» مفعول ثان لترى، سواء أجعلت رأى اعتقادية أم جعلتها علمية، ويجوز على الأول جعله حالاً «**عليَّ**» جار ومجرور متعلق بعار، أو بمحذوف صفة له «**وتحسب**» الواو عاطفة، تحسب: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، ومفعولاه محذوفان يدلُّ عليهما الكلام السابق، والتقدير: «وتحسب حبهم عارًا عليّ».

الشاهد فيه: قوله: «وتحسب» حيث حذف المفعولين لدلالة سابق الكلام عليهما كما أوضحناه في الإعراب، وبيَّنه الشارح.

(١) هذا البيت لعنترةَ بن شدَّاد العبسيّ، من معلَّقته المشهورة التي مطلعها:

هَل غَادَرَ الشُّعَراءُ مِن مُتَرَدَّمِ أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُّمِ

اللغة: «غادر» ترك «متردَّم» بزنة اسم المفعول، وهو في الأصل اسم مكان من قولك: ردمت الشيء، إذا أصلحته، ويروى: «مترنم» بالنون، وهو صوت خفي ترجعه بينك وبين نفسك، يريد: هل أبقى الشعراء معنى إلا سبقوك إليه؟! وهل يتهيأ لك أو لغيرك أن تجيءَ بشيء جديد؟ «المحب» اسم مفعول من أحب، وهو القياس، ولكنه قليل في الاستعمال، والأكثر أن يقال في اسم المفعول: محبوب، أو حبيب، مع أنهم هجروا الفعل الثلاثي، وفي اسم الفاعل قالوا: مُحِبّ، من الفعل المستعمل الذي هو المزيد فيه.

المعنى: أنت عندي بمنزلة المحب المكرم؛ فلا تظني غير ذلك حاصلاً.

الإعراب: «**ولقد**» الواو للقسم، واللام للتأكيد، وقد: حرف تحقيق «**نزلت**» فعل وفاعل «**فلا**» ناهية «**تظني**» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون، وياء المخاطبة فاعل «**غيره**» غير: مفعول أول =

أي: فَلا تَظُنِّي غَيْرَهُ واقِعاً، فـ«غيرَهُ» هو المفعول الأول، و«واقِعاً» هو المفعول الثاني.

وهذا الذي ذكرَه المصنِّفُ هو الصحيحُ مِنْ مَذاهبِ النَّحْويين[1].

فإنْ لم يَدُلَّ دليلٌ على الحَذْفِ لم يَجُزْ، لا فيهما ولا في أحدهما؛ فلا تقول: «ظننت»، ولا «ظننت زيداً»، ولا «ظننت قائماً» تريد «ظننت زيداً قائماً».

٢١٧ ـ وَكَتَظُنُّ اجْعَلْ «تَقولُ» إنْ وَلي مُسْتَفْهَماً بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلِ[2]

٢١٨ ـ بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَوْ عَمَلْ وَإنْ بِبَعْضِ ذي فَصَلْتَ يُحتَمَلْ[3]

= لتظني، وغير مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه، والمفعول الثاني محذوف «مني» جار ومجرور متعلق بقوله: نزلت «**بمنزلة**» جار ومجرور متعلّق أيضاً بنزلت، ومنزلة مضاف، و«**المحب**» مضاف إليه «**المكرم**» نعت للمحب.

الشاهد فيه: قوله: «فلا تظني غيره» حيث حذف المفعول الثاني اختصارًا، وذلك جائز عند جمهرة النحاة، خلافًا لابن ملكون.

(١) قال الأشموني في «شرحه» ٢/ ٤٨ ـ ٤٩:

فعن سيبويه والأخفش المنع مطلقاً، كما هو ظاهر إطلاق الناظم [أي: ابن مالك] وعن الأكثرين الجواز مطلقاً تمسُّكاً بنحو ﴿أَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْغَيْبِ فَهُوَ يَرَىٰٓ﴾ [النجم: ٣٥] أي: يعلم. و﴿وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ﴾ [الفتح: ١٢] وقولهم: من يسمع يخل. وعن الأعلم [الشنتمري] الجوازُ في أفعال الظن دون أفعال العلم، أما حذفها لدليل ويسمى اختصاراً فجائز إجماعاً... وفي حذف أحدهما اختصاراً خلافٌ فمَنَعُه ابنُ ملكون، وأجازه الجمهور. وانظر «أوضح المسالك» ١/ ٣٨٧ ـ ٣٨٨.

(٢) «**كتظن**» جار ومجرور متعلق باجعل الآتي «**اجعل**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**تقول**» قصد لفظه: مفعول به لاجعل «**إن**» شرطية «**ولي**» فعل ماض، فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تقول «**مستفهماً**» مفعول به لولي «**به**» جار ومجرور في موضع نائب فاعل لمستفهم؛ لأنه اسم مفعول «**ولم ينفصل**» الواو للحال، ولم: حرف نفي وجزم وقلب، ينفصل: فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لأجل الروي، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تقول، وجملة لم ينفصل وفاعله في محل نصب حال.

(٣) «**بغير**» جار ومجرور متعلق بينفصل في البيت السابق، وغير مضاف، و«**ظرف**» مضاف إليه «**أو**» عاطفة «**كظرف**» الكاف اسم بمعنى مثل معطوف على غير، والكاف مضاف، وظرف مضاف إليه «**أو**» عاطفة «**عمل**» معطوف على غير «**وإن**» شرطية «**ببعض**» جار ومجرور متعلق بفصلت الآتي، وبعض مضاف، و«**ذي**» مضاف إليه «**فصلت**» فصل: فعل ماض، فعل الشرط، والتاء ضمير المخاطب فاعل «**يحتمل**» فعل مضارع مبني للمجهول، مجزوم بالسكون لأنه جواب الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفصل المفهوم من قوله: فصلت.

القولُ شأنُه إذا وَقَعَتْ بعده جملةٌ أن تُحْكَى، نحو: «قالَ زَيدٌ: عَمْرٌو مُنطَلِقٌ»، و«تَقولُ: زيدٌ مُنطَلِقٌ» لكن الجملة بعدَهُ في مَوْضعِ نَصْبٍ على المفعولية[1].

ويجوزُ إجْراؤُهُ مُجْرَى الظنّ، فينصبُ المبتدأ والخَبَرَ مفعولَين، كَما تنصِبُهما «ظَنَّ».

والمشهورُ أنَّ للعرب في ذلك مذهبين؛ أحدهما ـ وهو مذهب عامَّةِ العرَبِ ـ أنَّه لا يُجْرَى القولُ مُجْرَى الظنِّ إلَّا بشُروطٍ ـ ذكرَها المصنِّفُ ـ أرْبَعَةٍ، وهي التي ذكرها عامَّةُ النَّحويين:

الأول: أنْ يكونَ الفعلُ مُضارعاً.

الثاني: أنْ يكونَ للمخاطَبِ، وإليهما أشار بقوله: «اجْعَلْ تقولُ» فإنَّ «تقولُ» مضارع، وهو للمخاطَبِ.

الشرط الثالث: أنْ يكونَ مسبوقاً باستفهامٍ، وإليه أشار بقوله: «إنْ وَلي مُستفْهَماً به».

الشرط الرابع: ألَّا يُفْصَلَ بينَهما ـ أي: بين الاستفهامِ والفعلِ ـ بغير ظرف، ولا مجرور، ولا معمولِ الفِعْلِ، فإنْ فُصِلَ بأحدها، لم يَضُرَّ، وهذا هو المرادُ بقوله: «ولَمْ يَنْفَصِلْ بغيرِ ظَرْفٍ... إلى آخره»[2].

فمثالُ ما اجتمعت فيه الشُّروطُ قولُكَ: «أَتَقولُ عَمْراً مُنطَلقاً؟» فعمراً: مفعولٌ أوَّلُ، ومنطلقاً: مفعولٌ ثانٍ، ومنه قولُه: [الرجز]

ش١٣٤ ـ مَتَى تَقولُ القُلُصَ الرَّواسِما يَحْمِلْنَ أُمَّ قاسِمٍ وَقاسِما[3]

---

(1) أي: محل نصب مفعول به للقول، وتسمّى «جملة مقول القول».

(2) قال الأشموني: تنبيه: زاد السهيلي شرطاً آخر، وهو أن لا يتعدى باللام نحو: «أتقول لزيد: عمرٌو منطلق» وزاد في «التسهيل»: أن يكون حاضراً، وفي «شرحه» أن يكون مقصوداً به الحال. هذا كله في غير لغة سليم. وحشَّى عليه الصبان فقال: قوله: باللام: لأنها تُبعدِه من الظنّ.
«حاشية الصبان على شرح الأشموني» ٢/ ٥٢.
والصبان لم يؤدّ المعنى جليّاً وتجليته أن نتذكر أن «ظنَّ» لا يتعدَّى باللام، فلا يجوز أن يُحمل «قال» عليه إذا عُدّي «قال» باللام.

(3) البيت لهدبة بن خشرم العذري، من أرجوزة رواها غير واحد من حملة الشعر، ومنهم التبريزي في «شرح الحماسة» (٢/ ٤٦) ولكن رواية التبريزي للبيت المستشهد به على غير الوجه الذي يذكره النحاة، وروايته هكذا: =

فلو كان الفعلُ غيرَ مضارعٍ، نحو: «قالَ زيدٌ: عَمْرٌو منطَلِقٌ» لم يَنصِب القولُ مفعولَينِ عندَ هؤلاءِ، وكذا إنْ كانَ مضارعاً بغيرِ تاءٍ[1]، نحوُ: «يقولُ زيدٌ: عَمْرٌو مُنطَلقٌ» أو لم يكنْ مسبوقاً باستفهامٍ، نحوُ «أنت تقولُ: عَمْرٌو مُنطَلقٌ» أو سُبِقَ باستفهامٍ ولكن فُصِلَ بغيرِ ظرفٍ ولا [جارٍّ] ومجرور ولا معمولٍ له، نحوُ: «أأنْتَ تَقولُ: زيدٌ منطلقٌ؟»، فإنْ فُصِلَ بأحدِها لم يَضُرَّ[2]، نحوُ: «أَعِندَكَ تَقولُ زيداً منطلقاً؟»، و«أَفي الدَّارِ تقول زيداً مُنطلِقاً؟»، و«أَعَمْراً تقولُ مُنطلِقاً؟»، ومنه قوله: [الوافر]

= لَـقَـدْ أَرَانِـي والـغُـلامَ الـحَـازِمَـا نُـزجِـي الـمَـطِـيَّ ضُـمَّـرًا سَـوَاهِـمَـا
مَـتَـى يَـقُـودُ الـذُبَّـلَ الـرَّوَاسِـمَـا والـجِـلَّـةَ الـنَّـاجِـيَـةَ الـعَـوَاهِـمَـا

اللغة: «القلص» بزنة كتب وسرر: جمع قلوص، وهي الشابة الفتية من الإبل، وهي أول ما يركب من إناث الإبل خاصة «الرواسم» المسرعات في سيرهن، مأخوذ من الرسيم، وهو ضرب من سير الإبل السريع «يحملن» يروى في مكانه: «يدنين» ومعناه يُقرِّبْن «أم قاسم» هي كنية امرأة، وهي أخت زيادة بن زيد العذري.

المعنى: متى تظن النوق المسرعات يقرِّبن مني من أحبُّ أنْ يحملْنَه إليَّ؟

الإعراب: «**متى**» اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية، وعامله «تقول» «**تقول**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «**القلص**» مفعول به أول لتقول «**الرواسما**» نعت للقلص «**يحملن**» يحمل: فعل مضارع، ونون الإناث فاعل، والجملة في محل نصب مفعول ثان لتقول «**أم**» مفعول به ليحملن، وأم مضاف، و«**قاسم**» مضاف إليه «**وقاسما**» معطوف على أم قاسم.

الشاهد فيه: قوله: «تقول القلص... يحملن» حيث أجرى تقول مُجرى تظن، فنصب به مفعولين، الأول قوله: «القلص» والثاني جملة «يحملن» من الفعل وفاعله كما قررناه لك في الإعراب، وذلك لاستيفائه الشروط، ويرويه بعضهم: متى تظن... إلخ، فلا شاهد فيه، ولكنه دليل على أن «تقول» يجري مَجرى تظنُّ؛ لأنه إذا وردت روايتان في بيت واحد وجاءت كلمة في إحدى الروايتين مكانَ كلمةٍ في الرواية الأخرى؛ دلَّ ذلك على أنَّ الكلمتين بمعنى واحد؛ إذ لو اختلف معناهما لم يسغ لراوٍ أو لشاعر آخر أن يضع إحداهما مكان الأخرى؛ لئلا يفسدَ المعنى الذي قصد إليه قائل البيت؛ لأن شرطَ الرواية بالمعنى ألا تغير المراد.

(1) أراد تاء المخاطَبَة، وهو مثالٌ من كونه للمخاطب، والمخاطب قد يكون مفرداً أو مثنى أو جمعاً، مذكراً أو مؤنثاً.

(2) وإن انفصَلَ بغير هذه الثلاثة تتوجَّب الحكاية.

ش١٣٥ ـ أَجُهَّالاً تَقولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَبيكَ أَمْ مُتَجاهِلينا[1]

فَبَني [لُؤَيٍّ]: مفعولٌ أوَّل، وجُهَّالاً: مفعول ثان.

وإذا اجتمعَتِ الشُّروطُ المذكورةُ، جازَ نَصْبُ المبتدأ والخبرِ مفعولَين لـ«تقولُ»، نحو: «أَتَقولُ زَيْداً مُنْطَلِقاً؟» **وجازَ رَفْعُهُما على الحكاية**، نحوُ: «أتقولُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ؟».

٢١٩ ـ وَأُجْرِيَ القَوْلُ كَظَنٍّ مُطْلَقا عِنْدَ سُلَيْمٍ نَحْوُ «قُلْ ذا مُشْفِقا»[2]

أشار إلى المذهب الثاني للعرب في القَوْلِ، وهو مذهب سُلَيْمٍ؛ فيُجرونَ القَوْلَ مُجْرَى الظن في نَصبِ المفعولين مطلقاً، أي: سواءٌ كانَ مضارعاً أم غيرَ مضارعٍ، وُجِدَتْ فيه الشروطُ المذكورةُ أم لم توجد، وذلك نحو: «قُلْ ذا مُشْفِقاً» فـ«ذا» مفعول أوَّلُ، و«مشفقاً»

---

(١) هذا البيت للكميت بن زيد الأسدي.

اللغة: «أجهالاً» الجهال: جمع جاهل، ويروى في مكانه: «أنوامًا» وهو جمع نائم «بنو لؤي» أراد بهم جمهور قريش وعامتهم؛ لأن أكثرهم ينتهي نسبه إلى لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر، وهو أبو قريش كلها «متجاهلينا» المتجاهل: الذي يتصنع الجهل ويتكلفه وليس به جهل، والذين رووا في صدر البيت «أنوامًا» يروون هنا «متناومينا» والمتناوم: الذي يتصنَّع النومَ، والمرادُ تصنع الغفلة عمَّا يجري حولَهم من الأحداث.

المعنى: أتظن قريشًا جاهلين حين استعملوا في ولاياتهم اليمنيين وآثروهم على المضريين؟ أم تظنهم عالمين بحقيقة الأمر مقدرين سوء النتائج غير غافلين عما ينبغي العمل به، ولكنهم يتصنعون الجهل ويتكلفون الغفلة لمآرب لهم في أنفسهم؟

الإعراب: «**أجهالاً**» الهمزة للاستفهام، جهالاً: مفعول ثان مقدم على عامله وعلى المفعول الأول «**تقول**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**بني**» مفعول أول لتقول، وبني مضاف، و«**لؤي**» مضاف إليه «**لعمر**» اللام لام الابتداء، عمر: مبتدأ، والخبر محذوف وجوباً، وعمر مضاف، وأبي من «**أبيك**» مضاف إليه، وأبي مضاف، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه «**أم**» عاطفة «**متجاهلينا**» معطوف على قوله: «**جهالاً**».

الشاهد فيه: قوله: «أجهالاً تقول بني لؤي» حيث أعمل «تقول» عمل «تظن» فنصب به مفعولين، أحدهما قوله: «جهالاً» والثاني قوله: «بني لؤي» مع أنه فصل بين أداة الاستفهام ـ وهي الهمزة ـ والفعل بفاصل، وهو قوله: «جهالاً» وهذا الفصل لا يمنع الإعمال؛ لأن الفاصل معمول للفعل؛ إذ هو مفعول ثانٍ له.

(٢) «أجري» فعل ماض مبني للمجهول «القول» نائب فاعل لأجري «كظن» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من القول «مطلقاً» حال ثان من القول «عند» ظرف متعلق بأجري، وعند مضاف، و«سليم» مضاف إليه «نحو» خبر لمبتدأ محذوف «قل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ذا» مفعول أول لقل «مشفقاً» مفعول ثان.

مفعول ثان، ومن ذلك قولُه: [الرجز]

ش١٣٦ ـ قالَتْ وَكُنْتُ رَجُلاً فَطينا هذا لَعَمْرُ الله إسْرائينا[1]

فـ«هذا» مفعولٌ أوَّلُ لقالَتْ، و«إسرائينا» مفعولٌ ثانٍ.

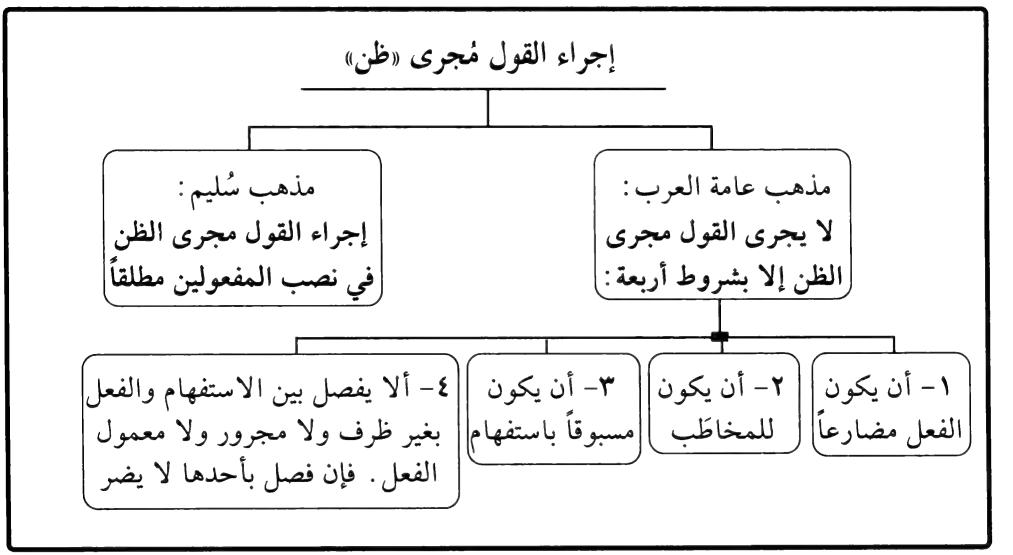

---

(١) البيت لأعرابي صاد ضبًّا فأتى به أهله، فقالت له امرأته: «هذا لعمر الله إسرائيل» أي: هو ما مسخ من بني إسرائيل، ورواه الجواليقي في كتابه «المعرَّب» هكذا:

وقَالَ أهلُ السُّوقِ لَمَّا جِينَا هذَا لَعَمرُ الله إسرَائِينَا

اللغة: «فطينًا» وصف من الفطنة، وتقول: فَطِنَ الرجل يَفْطَنُ ـ بوزان عَلِمَ يَعْلَمُ ـ فِطْنة ـ بكسر فسكون ـ وفَطانة وفطانية ـ بفتح الفاء فيهما ـ وتقول أيضًا: فَطَنَ يفطُن بوزن قعَد يقعُد، والفطنة: الفهم، والوصف المشهور من هذه المادة فَطِن، بفتح فكسر «جينا» أصله جئنا، بالهمزة، فليَّنه بقلب الهمزة الساكنة حرفَ مدٍّ من جنس حركة ما قبلها «إسرائين» لغة في إسرائيل، كما قالوا: جبرين؛ وإسماعين، يريدون: جبريل، وإسماعيل.

الإعراب: «**قالت**» قال: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي «**وكنت**» الواو واو الحال، كان: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه «**رجلاً**» خبر كان «**فطينًا**» صفة لرجل، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل نصب حال «**هذا**» ها: حرف تنبيه، واسم الإشارة مفعول أول لقالت، بمعنى ظنت «**لعمر**» اللام لام الابتداء، عمر: مبتدأ، وخبره محذوف وجوبًا، والتقدير: لَعَمرُ اللهِ يميني، وعمر مضاف، و«**الله**» مضاف إليه، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب معترضة بين المفعول الأول والثاني «**إسرائينا**» مفعول ثان لقالت. =

أَعْلَمَ وَأَرَى

٢٢٠ ـ إِلَـى ثَـلاثَـةٍ رَأى وَعَـلِـمَـا عَـدَّوْا إِذا صَـارا أَرَى وَأَعْـلَـمَـا[1]

أشار بهذا الفصلِ إلى ما يتعدَّى من الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل؛ فذكر سبعَةَ أفعالٍ، منها: «**أَعْلَمَ، وأَرَى**» فذكرَ أنَّ أصلَهما «**عَلِمَ، ورَأَى**»، وأنهما بالهمزة يتعَدَّيانِ إلى ثلاثةِ مفاعيلَ؛ لأنَّهما قبلَ دخول الهمزة عليهما كانا يَتَعَدَّيان إلى مفعولين، نحوُ: «عَلِمَ زيدٌ عَمراً مُنطلقاً، ورأى خالد بكراً أخاك» فلما دخلَتْ عليهما همزةُ النّقْلِ، زادتهما مفعولاً

= **الشاهد فيه**: قوله: «قالت... هذا... إسرائينا» حيث أعمل «قال» عمل «ظن» والدليل على ذلك أنه نصب به مفعولين، أحدهما اسم الإشارة، وهو «ذا» من «هذا» والثاني «إسرائينا» هكذا قالوا، والذي حملهم على هذا أنهم وجدوا «إسرائينا» منصوبًا.

وأنت لو تأملت بعض التأمل لوجدت أنه يمكن أن يكون «هذا» مبتدأ، و«إسرائينا» مضاف إلى محذوف يقع خبرًا، وتقدير الكلام: «هذا ممسوخ إسرائينا» فحذف المضاف وأبقى المضاف إليه على جرِّه بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه لا ينصرف، للعلمية والعجمة، وحذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على جرِّه جائز وإن كان قليلاً في مثل ذلك، وقد قرئ في قوله تعالى: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْآخِرَةَ﴾ [الأنفال: ٦٧] بجرِّ الآخرة على تقدير مضاف محذوف يقع منصوبًا مفعولاً به ليريد، والأصل: والله يريد ثواب الآخرة.

وهكذا خرَّجه ابن عصفور، وتخريج الجماعة أوْلى؛ لأن الأصل عدم الحذف، ولأن حذف المضاف وبقاء المضاف إليه على حاله قليل في هذه الحالة؛ ولأن نصب المفعولين بالقول مطلقًا لغة لبعض العرب كما قرَّره الناظمُ والشارح؛ فلا مانع من أن يكون قائل هذا البيت واحدًا ممن هذه لغتهم.

بقي شيء، وهو أن الظاهر من الحال أن المعنى المقصود من هذا البيت ليس على تضمين القول معنى الظن، ولكنه على الحكاية؛ وذلك يقتضي أن يكون ما بعد القول جملة مؤلفة من مبتدأ وخبر، فيكون اسم الإشارة مبتدأ، وقوله: «إسرائينا» مضافًا إلى الخبر المحذوف، وقد أُبقي على حاله التي كان عليها قبل حذف المضاف، وأصله: هذا ممسوخ بني إسرائين، وذلك لأن الرجل كان في يده ضب؛ فلما رأته امرأته، أو لما رآه أهل السوق، نطقوا بهذه العبارة، وليس المراد أنهم ظنوا ذلك؛ فهذا يؤيد صحة تخريج ابن عصفور، وإن كان الوجه الصناعي الذي خرَّج عليه ضعيفًا.

(١) «**إلى ثلاثة**» جار ومجرور متعلق بعدوا «رأى» مفعول به مقدم لعدوا «**وعلما**» معطوف على رأى «**عدوا**» فعل وفاعل «**إذا**» ظرف تضمن معنى الشرط «**صارا**» صار: فعل ماض ناقص، وألف الاثنين اسمه «رأى» قصد لفظه: خبر صار «**وأعلما**» معطوف على أرى، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها، وهي فعل الشرط، والجواب محذوف يدل عليه سابق الكلام، والأصل: إذا صارا أرى وأعلما فقد عدوهما إلى ثلاثة مفاعيل.

ثالثاً، وهو الذي كان فاعلاً قبلَ دخولِ الهمزة، وذلك نحوُ: «أَعلَمْتُ زيداً عَمراً مُنطلِقاً» و«أَرَيْتُ خالداً بكراً أخاك»؛ فزيداً وخالداً: مفعولٌ أولٌ، وهو الذي كان فاعلاً حينَ قلْتَ: «علم زيدٌ، ورأى خالدٌ».

وهذا هو شأنُ الهمزةِ، وهو: **أنها تُصَيِّرُ ما كانَ فاعلاً مفعولاً**، فإنْ كانَ الفعلُ قبلَ دخولها لازماً، صار بعدَ دخولها متعدِّياً إلى واحدٍ، نحو: «خَرَجَ زيدٌ، وأخرجْتُ زَيْداً» وإنْ كانَ متعدِّياً إلى واحد، صار بعد دخولها متعدِّياً إلى اثنين، نحو: «لَبِسَ زيدٌ جُبَّةً» فتقول: «أَلْبَسْتُ زيداً جبةً» وسيأتي الكلام عليه، وإنْ كانَ متعدِّياً إلى اثنينِ، صار متعدِّياً إلى ثلاثةٍ، كما تقدَّمَ في «أعْلَم، وأرَى»[1].

٢٢١ ـ وَما لِمَفْعولَيْ عَلِمْتُ مُطْلَقا لِلثَّانِ والثَّالِثِ أيضاً حُقِّقا[2]

أي: يثبت للمفعول الثاني والثالث من مفاعيل «أَعْلَمَ، وَأَرَى» ما ثبت لمفعولَيْ «علم، ورأى» مِنْ كونِهما مبتدأً وخبراً في الأصل، ومِنْ جوازِ الإلغاءِ والتعليقِ بالنسبة إليهما[3]، ومِنْ جوازِ حذفِهما أو حذفِ أحدِهما إذا دلَّ على ذلك دليلٌ، ومثالُ ذلك: «أَعْلَمْتُ زيداً عمراً قائماً» فالثاني والثالثُ من هذه المفاعيل أصلُهما المبتدأ والخبرُ، وهما: «عمرو قائم» ويجوز إلغاء العامل بالنسبة إليهما، نحو: «عَمْرٌو أَعلَمْتُ زيداً قائمٌ» ومنه قولُهم: «البَرَكَةُ أَعْلَمَنا اللهُ مَعَ الأكابرِ» فـ«نا»: مفعولٌ أول، و«البركَةُ»: مبتدأ، و«مع الأكابر» ظرفٌ في

---

(1) قبل أن يذكر الناظم والشارح أحكام المفعولَين الثاني والثالث يحسُن أن يُذكَرَ أنه لا يجوز تعليق الفعل عن المفعول الأول، ولا يجوز إلغاؤه، وأنه يجوز حذفه اختصاراً واقتصاراً، ومنع ابن خروف حذفه والاقتصار عليه.

ينظر: «أوضح المسالك» ١/ ٤٠٠، «شرح الأشموني» ٢/ ٥٥، «توضيح المقاصد والمسالك» ١/ ٥٧١.

(٢) «وما» اسم موصول مبتدأ «لمفعولي» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما، ومفعولي مضاف، و«علمت» قصد لفظه: مضاف إليه «مطلقاً» حال من الضمير المستتر في الصلة «للثان» جار ومجرور متعلق بحقق الآتي «والثالث» معطوف على الثاني «أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «حققا» حقق: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ، والجملة من حقق ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

(3) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» ١/ ٤٠٠: خلافاً لمن منع الإلغاء والتعليق مطلقاً، ولمن منعهما في المبني للفاعل [أي: للمعلوم].

موضع الخَبَرِ، وهما اللَّذان كانا مفعولين[1]، والأصل: «أعلمنا الله البَرَكةَ مَعَ الأكابِرِ»، ويجوزُ التعليقُ عنهما؛ فتقولُ: «أعْلَمْتُ زيداً لَعَمْرٌو قائم» ومثالُ حَذْفِهما للدَّلالة أن يقال: «هَلْ أعلَمْتَ أحداً عَمراً قائماً؟» فتقول: «أعلَمْتُ زيداً» ومثالُ حذفِ أحدهما للدَّلالة أنْ تقولَ في هذه الصورة: «أَعلمتُ زيداً عَمراً» أي: قائماً، أو «أعلمتُ زيداً قائماً» أي: عمراً قائماً.

٢٢٢ ـ وَإِنْ تَعَدَّيا لِواحِدٍ بِلا ... هَمْزٍ فَلِاثْنَيْنِ بِهِ تَوَصَّلا[2]

٢٢٣ ـ والثَّانِ مِنْهُما كَثاني اثْنَيْ كَسَا ... فَهْوَ بِهِ في كلِّ حُكْمٍ ذو ائْتِسَا[3]

تقدَّم أنَّ «رأى، وعلم» إذا دخلَتْ عليهما همزةُ النَّقْلِ تعدَّيا إلى ثلاثة مفاعيل، **وأشار في هذين البيتين** إلى أنَّه إنما يثبُتُ لهما هذا الحكمُ إذا كانا قبلَ الهمزة يتعدَّيانِ إلى مفعولين، وأما إذا كانا قبل الهمزة يتعدَّيان إلى واحد، كما إذا كانت «رأى» بمعنى أَبصَرَ، نحو: «رأى زيدٌ عمراً» و«عَلِمَ» بمعنى عَرَفَ، نحوُ: «عَلِمَ زيدٌ الحقَّ» فإنهما يتعدَّيان بعدَ الهمزةِ إلى مفعولَينِ، نحوُ: «أرَيْتُ زَيْداً عمراً» و«أعْلَمْتُ زيداً الحقَّ».

والثاني من هذين المفعولين كالمفعول الثاني من مفعولَيْ «كَسَا» و«أَعْطَى» نحوُ:

---

(١) وجملة «أعلمنا الله» اعتراضية لا محل لها من الإعراب.

(٢) «وإن» شرطية «تعديا» فعل ماض فعل الشرط، وألف الاثنين فاعل «لواحد» جار ومجرور متعلق بقوله: تعديا «بلا همز» الباء حرف جر، ولا: اسم بمعنى غير مجرور محلًّا بالباء، وقد ظهر إعرابه على ما بعده على طريق العارية، والجار والمجرور متعلق بتعديا أيضاً، ولا مضاف، و«همز» مضاف إليه «فلاثنين» الفاء واقعة في جواب الشرط، لاثنين: جار ومجرور متعلق بقوله: توصلا، الآتي «به» جار ومجرور متعلق بتوصلا أيضاً «توصلا» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والألف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة، ويجوز أن يكون توصلا فعلاً ماضياً مبنيًّا للمعلوم، والألف ضمير الاثنين عائد إلى رأى وعلم وهو فاعل توصل.

(٣) «والثان» مبتدأ «منهما» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه الضمير المستكن في الخبر الآتي «كثاني» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وثاني مضاف، و«اثني» مضاف إليه، و«اثني»مضاف، و«كسا» قصد لفظه: مضاف إليه «فهو» مبتدأ «به» جار ومجرور متعلق بائتسا الآتي «في كل» جار ومجرور متعلق بائتسا أيضاً، وكل مضاف، و«حكم» مضاف إليه «ذو» خبر المبتدأ، وذو مضاف، و«ائتسا» مضاف إليه، وأصله ممدود فقصره للضرورة، والائتساء أصله بمعنى الاقتداء، والمراد به هنا أنه مثله في كل حكم.

«كَسَوْتُ زيداً جُبَّةً» و«أعطيتُ زيداً دِرهماً» في كونه لا يَصِحُّ الإخبارُ به عن الأوَّلِ[1]؛ فلا تقولُ: [«زيدٌ الحقُّ» كما لا تقولُ]: «زيدٌ درهمٌ»، وفي كونه يجوزُ حَذْفُه مع الأوَّل، وحذفُ الثاني وإبقاء الأول، وحذفُ الأول وإبقاء الثاني، وإنْ لم يدلَّ على ذلك دليلٌ؛ فمثالُ حَذْفهما: «أَعْلمْتُ، وأَعْطَيْتُ»، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ﴾ [الليل: ٥] ومثالُ حذف الثاني وإبقاءِ الأول: «أعْلَمْتُ زيداً، وأعْطَيْتُ زيداً» ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾ [الضحى: ٥] ومثالُ حَذْفِ الأول وإبقاء الثاني، نحوُ: «أعْلَمْتُ الحقَّ، وأعطيتُ دِرْهماً» ومنه قولُه تعالى: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا۟ ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَٰغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩] وهذا معنى قوله: «والثاني منهما... إلى آخر البيت»[2].

٢٢٤ ـ وكـأرَى الـسَّـابِـقِ نَـبَّـا أَخْـبَـرا حَـدَّثَ أَنْـبَـأَ كَـذاكَ خَـبَّـرا[3]

تقدَّمَ أنَّ المصنِّفَ عَدَّ الأفعال المتعدِّيةَ إلى ثلاثة مفاعيلَ سبعةً، وسَبَقَ ذِكرُ «أعْلَم، وَأَرَى» وذَكَرَ في هذا البيت الخمسَةَ الباقيَةَ[4]، وهي: «نَبَّأَ» كقولك: «نَبَّأْتُ زيداً عَمراً قائماً» ومنه قولُه: [الكامل]

---

(١) أي: ليس أصلهما مبتدأً وخبراً.

(٢) عبارة الناظم ـ وهي قوله: «فهو به في كل حكم ذو ائتسا» ـ عامة. ولم يتعرض الشارح رحمه الله في كلامه إلى نقد هذا العموم كعادته؛ فهذا العموم يعطي أن رأى البصرية وعلم العرفانية إذا اتصلت بهما همزة النقل فصارا يتعديان إلى مفعولين، فشأن مفعولهما الثاني كشأن المفعول الثاني من مفعولي كسا، ومن شأن المفعول الثاني من مفعولي كسا أنه لا يعلَّق عنه العامل، ولكن المفعول الثاني من مفعولي رأى البصرية وعلم العرفانية يعلق عنه العامل؛ ومن التعليق عنه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [البقرة: ٢٦٠] فأرني هنا بصرية؛ لأن إبراهيم عليه السلام كان يطلب مشاهدة كيفية إحياء الله تعالى الموتى، ومفعولها الأول ياء المتكلم، ومفعولها الثاني جملة ﴿كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ وقد علق العامل عنها باسم الاستفهام، ومن التعليق أيضًا قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ﴾ [الفيل: ١].

(٣) «وكأرى» الواو عاطفة، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «السابق» نعت لأرى «نبأ» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «أخبرا، حدث، أنبأ» هذه الثلاثة معطوفات على نبأ بحرف عطف مقدر «كذاك» الكاف حرف جر، وذا: اسم إشارة مبني على السكون في محل جر بالكاف، والكاف بعده حرف خطاب، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «خبرا» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر.

(4) وذلك لتضمُّنها معناه.

ش١٣٧ ـ نُبِّئْتُ زُرْعَةَ والسَّفاهَةُ كاسْمِها يُـهْـدِي إِلَـيَّ غَـرائِـبَ الأَشْـعـارِ[١]

وَ«أَخْبَرَ» كقولك: «أَخبَرْتُ زيداً أخاكَ مُنْطَلِقاً» ومنه قولُه: [البسيط]

ش١٣٨ ـ وَما عَلَيْكِ إِذا أُخْبِرْتِني دَنِفاً وَغـابَ بَـعْـلُـكِ يَـوْمـاً أَنْ تَـعـوديـنـي[٢]

---

(١) هذا البيت للنابغة الذبياني، من كلمة له يهجو فيها زرعة بن عمرو بن خويلد، وكان قد لقيه في سوق عكاظ، فأشار زرعة على النابغة الذبياني بأن يحمل قومه على معاداة بني أسد وترك محالفتهم، فأبى النابغة ذلك لما فيه من الغدر، فتركه زرعة ومضى، ثم بلغ النابغة أن زرعة يتوعَّده، فقال أبياتًا يهجوه فيها، وهذا البيت الشاهد أولها.

اللغة: «نبئت» أخبرت، والنبأ كالخبر وزنًا ومعنى، ويقال: النبأ أخص من الخبر؛ لأن النبأ لا يطلق إلا على كل ما له شأن وخطر من الأخبار «والسفاهة كاسمها» السفاهة: الطيش وخفة الأحلام، وأراد أن السفاهة في معناها قبيحة كما أن اسمها قبيح «غرائب الأشعار» الغرائب: جمع غريبة، وأراد بها ما لا يعهد مثله، ويروى مكانه: «أوابد الأشعار» والأوابد: جمع آبدة، وأصلها اسم فاعل من «أبدَت الوحوش» إذا نفرت ولم تأنس.

الإعراب: «**نبئت**» نبئ: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء التي للمتكلم نائب فاعل، وهو المفعول الأول «**زرعة**» مفعول ثان «**والسفاهة كاسمها**» الواو واو الحال، وما بعدها جملة من مبتدأ وخبر في محل نصب حال «**يهدي**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى زرعة، والجملة من يهدي وفاعله في محل نصب مفعول ثالث لنبئ «**إلى**» جار ومجرور متعلق بيهدي «**غرائب**» مفعول به ليهدي، وغرائب مضاف، و«**الأشعار**» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «نبئت زرعة. . . يهدي» حيث أعمل «نبأ» في مفاعيل ثلاثة، أحدها النائب عن الفاعل وهو التاء، والثاني قوله: «زرعة»، والثالث جملة «يهدي» مع فاعله ومفعوله.

(٢) هذا البيت لرجل من بني كلاب، وهو من مختار أبي تمام في «ديوان الحماسة»، ولكن رواية «الحماسة» هكذا:

وَمَـا عَـلَـيـك إِذَا خُـبِّـرتـنـي دَنِـفًـا رَهْـنَ الـمَـنـيَّـةِ يَـومًـا أن تَـعُـودِيـنَـا

أو تَـجعَـلي نُـطفَـةً في الـقَـعْـبِ بَـارِدَةً وتَـغـمِـسِـي فَـاكِ فِـيـهـا ثُـمَّ تَـسْـقِـيـنَـا

(وانظر شرح التبريزي على الحماسة ٣/ ٣٥٣ بتحقيقنا).

اللغة: «دنفاً» بزنة كَتِف، هو الذي لازمه مرض العشق، وهو وصف من الدَّنَف، بفتح الدال والنون جميعًا، وأصله المرض الملازم الذي ينهك القوى «وغاب بعلك» بعل المرأة: زوجها، وقد رأيت أن رواية «الحماسة» في مكان هذه العبارة «رهن المنية» والمنية: الموت، وفلان رهن كذا: أي مقيد به، يريد أنه في حال من المرض الشديد تجعله في سياق الموت، وقوله: «أن تعوديني» العيادة: زيارة المريض خاصة، ولا تقال في زيارة غيره.

=

وَ«حَدَّثَ» كقولك: «حَدَّثْتُ زيداً بَكْراً مُقيماً» ومنه قولُه: [الخفيف]

ش١٣٩ ـ أَوْ مَنَعْتُمْ ما تُسْأَلونَ فَمَنْ حُدْ ... ـدِ ثْـتُـمـوهُ لَـهُ عَـلَـيْـنـا الـوَلاءُ[1]

= **الإعراب**: «**وما**» اسم استفهام مبتدأ «**عليك**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «**إذا**» ظرف تضمن معنى الشرط «**أخبرتني**» أخبر: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء نائب فاعل، وهو المفعول الأول، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول ثان لأخبر «**دنفًا**» مفعول ثالث، والجملة من الفعل وفاعله ومفعولاته الثلاثة في محل جر بإضافة إذا إليها «**وغاب بعلك**» الواو واو الحال، وما بعده جملة من فعل وفاعل في محل نصب حال، وهي ـ عند أبي العباس المبرد ـ على تقدير «قد» أي: وقد غاب بعلك، ويجوز أن تكون الواو للعطف، والجملة في محل جر بالعطف على جملة «أخبرتني دنفًا» المجرورة محلًّا بإضافة إذا إليها، وجواب إذا الشرطية محذوف، والتقدير: إذا أخبرتني دنفاً فما عليك! «**أن تعوديني**» في تأويل مصدر مجرور بـ(في) محذوفة، والتقدير: في عيادتي، وحذف حرف الجر ههنا قياس، والجار والمجرور متعلق بالاستقرار الذي تعلق به الجار والمجرور الواقع خبرًا.

الشاهد فيه: قوله: «أخبرتني دنفًا» حيث أعمل «أخبر» في ثلاثة مفاعيل: أحدها نائب الفاعل، وهو تاء المخاطبة، والثاني ياء المتكلم، والثالث قوله: «دنفًا».

(١) البيت للحارث بن حِلِّزة اليَشكُري من معلقته المشهورة التي مطلعها:

آذَنَتْنَا بِبَيْنِهَا أَسْمَاءُ ... رُبَّ ثَاوٍ يُمَلُّ مِنْهُ الثَّوَاءُ

اللغة: «منعتم ما تسألون» معناه: إن منعتم عنا ما نسألكم أن تعطوه من النَّصَفة والإخاء والمساواة، فلأيِّ شيء كان ذلك منكم مع ما تعلمون من عزنا ومنعتنا؟ «فمن حدثتموه له علينا الولاء؟» يقول: من الذي بلغكم عنه أنه قد صارت له علينا الغلبة في سالف الدهر وأنتم تمنون أنفسكم بأن تكونوا مثله؟ والاستفهام بمعنى النفي، يريد: لم يكن لأحد سلطان في الزمن الغابر علينا، ويروى: «له علينا العلاء» بالعين المهملة، من العلو، وهو الرفعة، ويروى: «الغلاء» بالغين المعجمة، وهو الارتفاع أيضًا.

الإعراب: «**منعتم**» فعل وفاعل «**ما**» اسم موصول: مفعول به لمنع «**تسألون**» جملة من فعل ونائب فاعل لا محل لها صلة الموصول، والعائد محذوف، أي تسألونه «**فمن**» اسم استفهام مبتدأ «**حدثتموه**» حدث: فعل ماض مبني للمجهول، وتاء المخاطبين نائب فاعل، وهاء الغائب مفعول ثان، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «**له علينا**» يتعلقان بمحذوف خبر مقدم «**الولاء**» مبتدأ مؤخر، والجملة من هذا المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثالث لحدث.

الشاهد فيه: قوله: «حدثتموه . . . له علينا الولاء» حيث أعمل «حدث» في ثلاثة مفاعيل: أحدها نائب الفاعل، وهو ضمير المخاطبين، والثاني هاء الغائب، والثالث جملة «له علينا الولاء» كما أوضحناه في الإعراب.

وَ«أَنْبَأَ» كقولك: «أَنْبَأْتُ عبدَ الله زيداً مُسافِراً» ومنه قولُه: [المتقارب]

ش١٤٠ ـ وَأُنْبِئْتُ قَيْساً وَلَمْ أَبْلُهُ كما زَعَموا خَيْرَ أَهْلِ اليَمَنْ[1]

وَ«خَبَّرَ» كقولك: «خَبَّرْتُ زيداً عَمراً غائباً» ومنه قولُه: [الطويل]

ش١٤١ ـ وَخُبِّرْتُ سَوْداءَ الغَميمِ مَريضَةً فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلي بِمِصْرَ أَعودُها[2]

---

(١) هذا البيت للأعشى ميمون بن قيس، من كلمة يمدح بها قيس بن معد يكرب، وأولها قوله:

لَعَمرُكَ مَا طُولُ هذَا الزَّمَنْ عَلَى المَرءِ إلَّا عَنَاءٌ مُعَنْ

اللغة: «معن» هو اسم فاعل من عنّاه ـ بتشديد النون ـ إذا أورثه العناء والمشقة «ولم أبله» تقول: بلوته أبلوه؛ إذا اختبرته، ويروى في مكانه: «ولم آته»، ويذكر الرواة أن قيسًا حين سمع هذا البيت قال: أَوَقد شكَّ؟ ثم أمر بحبسه.

الإعراب: «**وأنبئت**» أنبئ: فعل ماضٍ مبني للمجهول، وتاء المتكلم نائب فاعل، وهو المفعول الأول «**قيسًا**» مفعول ثان «**ولم أبله**» الواو واو الحال، وما بعده جملة من فعل مضارع مجزوم بلم وفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا ومفعول في محل نصب حال «**كما**» الكاف جارة، و«ما» يحتمل أن تكون موصولة مجرورة المحل بالكاف، وأن تكون مصدرية، وعلى الأول فجملة «**زعموا**» لا محل لها صلة، وعلى الثاني تكون «ما» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف، أي كزعمهم «**خير**» مفعول ثالث لأنبئت، وخير مضاف، و«**أهل**» مضاف إليه، وأهل مضاف، و«**اليمن**» مضاف إليه مجرور بالكسرة، وسُكِّن لأجل الوقف.

الشاهد فيه: قوله: «وأنبئت قيسًا... خير أهل اليمن» حيث أعمل أنبأ في مفاعيل ثلاثة، الأول تاء المتكلم الواقعة نائب فاعل، والثاني قوله: «قيسًا»، والثالث قوله: «خير أهل اليمن».

(٢) هذا البيت للعوام بن عقبة بن كعب بن زهير، وكان قد عشق امرأة من بني عبد الله بن غطفان وكَلِفَ بها، وكانت هي تَجِدُ به أيضًا، فخرج إلى مصر في مِيرة، فبلغه أنها مريضة، فترك ميرته وكرَّ نحوها راجعًا وهو يقول أبياتًا، أولها بيت الشاهد، وبعده قوله:

فَيَا لَيتَ شِعرِي هَلْ تَغَيَّرَ بَعدَنَا مَلَاحَةُ عَينَي أُمِّ يَحْيَى وَجِيدُهَا
وَهَلْ أخلَقَتْ أثوابُهَا بَعْدَ جِدَّة أَلَا حَبَّذَا أخلَاقُهَا وَجَدِيدُهَا
وَلَم يَبقَ يَا سَوداءُ شَيءٌ أُحِبُّهُ وإنْ بَقِيَتْ أَعلَامُ أرضٍ وَبِيدُهَا

(وانظر شرح التبريزي على الحماسة ٣/ ٣٤٤ بتحقيقنا).

اللغة: «الغميم» بفتح الغين المعجمة وكسر الميم: اسم موضع في بلاد الحجاز، ويقال: هو بضم الغين على زنة التصغير، ويروى: «ونبئت سوداء الغميم» ويروى أيضًا: «ونبئت سوداء القلوب» فيجوز أن اسمها سوداء ثم أضافها إلى القلوب، كما فعل ابن الدُّمَينة في قوله في محبوبته واسمها أميمة:

قِفِي يَا أُمَيْمَ القَلْبِ نَقْضِ لُبَانَةً وَنَشكُ الهَوَى ثُمَّ افعَلِي مَا بَدَا لَكِ

وإنَّما قالَ المصنِّفُ: «وكأَرَى السابق»؛ لأنَّه تقدَّم في هذا البابِ أن «أرى» تارَةً تتعدَّى إلى ثلاثة مَفاعيلَ، وتارةً تتعدَّى إلى اثنينِ، وكانَ قَدْ ذَكَرَ أولاً [أرى] المتعدِّيةَ إلى ثلاثة؛ فَنَبَّهَ على أنَّ هذه الأفعالَ الخمسةَ مثلُ «أرى» السابقةِ، وهي المتعدِّيةُ إلى ثلاثةٍ، لا مثلُ «أرَى» المتأخِّرَةِ، وهي المتعدية إلى اثنين[1].

= ويجوز أن يكون أراد أنها تحل من القلوب محل السويداء، ويجوز أن يكون قد أراد أنها قاسية القلب، ولكنه جمع لأنه أراد القلب وما حوله، أو أراد أن لها مع كل محب قلبًا، ويروون عجز البيت: «فأقبلتُ من مصر إليها أعُودها».

الإعراب: «**خبرت**» خبر: فعل ماضٍ مبني للمجهول، وتاء المتكلم نائب فاعل، وهو المفعول الأول «**سوداء**» مفعول ثان، وسوداء مضاف، و«**الغميم**» أو «القلوب» مضاف إليه «**مريضة**» مفعول ثالث لخبر «**فأقبلت**» فعل وفاعل «**من أهلي**» الجار والمجرور متعلق بأقبل، وأهل مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «**بمصر**» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة أو حال من «أهل» المضاف لياء المتكلم «**أعودها**» أعود: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، وها: مفعول به، والجملة في محل نصب حال من التاء في «أقبلت».

الشاهد فيه: قوله: «وخبرت سوداء الغميم مريضة» حيث أعمل «خبر» في ثلاثة مفاعيل، أحدها تاء المتكلم الواقعة نائب فاعل، والثاني قوله: «سوداء الغميم»، والثالث قوله: «مريضة» كما اتضح لك في إعراب البيت.

هذا، وأنت لو تأملت في جميع هذه الشواهد التي جاء بها الشارح لهذه المسألة لوجدت الأفعال فيها كلها مبنية للمجهول، وقد تعدت إلى مفعولين بعد نائب الفاعل، وبعضها تجد المفعول الثاني والمفعول الثالث فيه مفردين، وبعضها تجد فيه المفعول الثالث جملة، كبيت الحارث بن حلزة (رقم ١٣٩)، وشأن ما لم يذكره الشارح من الشواهد كشأن ما ذكره منها، حتى قال شيخ الإسلام زكريا الأنصاري: «ولم يُسمعْ تعدِّيها إلى ثلاثة صريحة» اهـ.

(1) وزاد الأخفش «أَظَنَّ»، و«أَحْسَبَ»، و«أخال»، و«أَزْعَمَ»، و«أوجد»، ومستندُهُ القياس.
وألحق ابن مالك «أرى» الحلمية، وألحق الحريري وابن معطي «علم».
انظر: «شرح المرادي» ١/ ٥٧٤، و«الأشموني» ٢/ ٥٩، و«همع الهوامع» ١/ ٥٠٧ ـ ٥٠٩.

الفاعـل

٢٢٥ ـ الفاعِلُ الَّذي كَمرْفوعَيْ «أَتَى زَيْدٌ» «مُنيراً وَجْهُهُ» «نِعْمَ الفَتَى»[١]

لمَّا فَرَغَ من الكلامِ على نواسخِ الابتداءِ، شَرَعَ في ذِكْرِ ما يَطلبُه الفِعلُ التامُّ من المرفوع، وهو الفاعلُ أو نائبُهُ، وسيأتي الكلامُ على نائبِه في البابِ الذي يَلِي هذا البابَ.

فأمَّا الفاعل، فهو: الاسم المسنَد إليه فِعْلٌ على طريقة فَعَلَ، أو شِبْهُهُ، وحكمه الرَّفْع[٢]**،**

---

(١) «**الفاعل**» مبتدأ «**الذي**» اسم موصول: خبر المبتدأ «**كمرفوعي**» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «**أتى زيد**» فعل وفاعل، ومرفوعي مضاف، وجملة الفعل والفاعل بمتعلقاتها في محل جر مضاف إليه «**منيراً**» حال، وهو اسم فاعل «**وجهه**» وجه: فاعل بمنير، ووجه مضاف، والضمير مضاف إليه «**نعم الفتى**» فعل وفاعل.

(٢) وقد ينصب الفاعل ويرفع المفعول إذا أُمن اللَّبْس، وقد وردَ عن العرب قولهم: «خَرَقَ الثَّوْبُ المِسْمارَ»، وقولهم: «كَسَرَ الزجاجُ الحَجَرَ». وقال الأخطل:

مِثْلُ الـقَـنَـافِـذِ هَـدَّاجُـونَ قَـدْ بَـلـغَـتْ ... نَـجْـرانُ أو بَـلـغَـتْ سَـوآتِـهـمْ هَـجَـرُ

وقال عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

أَلَـمْ تَـسـأل الأطـلَالَ والـمُـتَـرَبَّـعَـا ... بِـبَـطـنِ حُـلَـيَّـاتٍ دَوارِسَ أَربَـعَـا

إلى الشَّرْي مِن وَادِي المُغَمَّسِ بَدَّلَتْ ... مَـعَـالِـمُـهُ وَبْـلاً ونَـكـبَـاءَ زَعْـزَعَـا

وربما نصبوا الفاعل والمفعول جميعًا، كما قال الراجز:

قَـدْ سـالَـمَ الـحَـيّـاتِ مِـنـهُ الـقَـدَمَـا ... الأُفـعُـوانَ والـشُّـجَـاعَ الـشَّـجْـعَـمَـا

وربما رفعوهما جميعًا، كما قال الشاعر:

إنَّ مَـن صَـادَ عَـقْـعَـقًـا لَـمَـشُـومُ ... كَـيـفَ مَـنْ صَـادَ عَـقـعَـقَـانُ وَبُـومُ

وسيشير الشارح في مطلع باب المفعول به إلى هذه المسألة، ونتعرض هناك للكلام عليها مرة أخرى إن شاء الله تعالى. والمبيح لذلك كلِّه اعتمادهم على انفهام المعنى، وهم لا يجعلون ذلك قياسًا، ولا يطردونه في كلامهم، ولا يستبيحونه في حال السعة والتمكن من القول.

وقد يجرُّ لفظ الفاعل بإضافة المصدر، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١] أو بإضافة اسم المصدر، نحو قوله عليه الصلاة والسلام: «**مِنْ قُبلَةِ الرَّجُلِ امرأتَه الوُضوءُ**».

وقد يجرُّ الفاعل بالباء الزائدة، وذلك على ثلاثة أنواع:

الأول: واجب، وذلك في أفعل الذي على صورة فعل الأمر في باب التعجب، نحو قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨] ونحو قول الشاعر: =

والمراد بالاسم ما يشمل **الصريح**، نحوُ: «قامَ زيدٌ»[1] **والمؤوَّل** به، نحوُ: «يُعجِبُني أنْ تَقومَ» أي: قيامُكَ.

فخرج بـ«**المسند إليه فعلٌ**» ما أُسندَ إليه غيرُهُ، نحو: «زيدٌ أخوكَ» أو جملة، نحو: «زيدٌ قامَ أبوه» أو «زيدٌ قامَ» أو ما هو في قوَّة الجُملةِ، نحوُ: «زيدٌ قائمٌ غلامُهُ» أو «زيدٌ قائمٌ» أي: هو، وخرج بقولنا: «على طَريقةِ فَعَلَ» ما أُسندَ إليه فِعْلٌ على طريقَةِ فُعِلَ، وهو النائب عن الفاعل، نحوُ: «ضُرِبَ زيدٌ».

والمرادُ بشِبْهِ الفِعْلِ المذكور:

اسمُ الفاعل، نحو: «أقائمٌ الزَّيدانِ».

والصِّفةُ المشبَّهةُ، نحو: «زيدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ».

والمصدَرُ، نحوُ: «عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبٍ زيدٌ عَمْراً»[2].

واسمُ الفعلِ، نحوُ: «هَيْهاتَ العَقيقُ».

والظَّرْفُ والجارُّ والمجرور، نحو: «زيدٌ عندَك أبوه»[3] أو «في الدارِ غُلاماهُ».

= أَخْلِقْ بِذِي الصَّبْرِ أنْ يَحظَى بِحَاجَتِهِ ومُدمِنِ القَرعِ لِلأبوَابِ أنْ يَلِجَا

الثاني: كثير غالب، وهو في فاعل «كفى» نحو قوله تعالى: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الإسراء: ٩٦] ومن القليل في فاعل كفى تجرده من الباء، كما في قول سحيم بن وثيل الرياحي:

عُمَيرةَ وَدِّعْ إن تَجَهَّزتَ غَازِيَا كفَى الشَّيبُ والإسلَامُ لِلمَرءِ نَاهيَا

فقد جاء بفاعل «كفى» وهو قوله: «الشيب» غير مجرور بالباء.

والثالث شاذ، وذلك فيما عدا أفعل في التعجب وفاعل كفى، وذلك نحو قول الشاعر:

ألَمْ يَأتِيكَ والأنبَاءُ تَنْمِي بِمَا لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيادِ

فالباء في «بما» زائدة، وما: موصول اسمي فاعل يأتي، وهذا بعض تخريجات هذا البيت.

وقد يجر الفاعل بمن الزائدة إذا كان نكرة بعد نفي أو شبهه، نحو قوله تعالى: ﴿مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ﴾ [المائدة: ١٩] والفاعل حينئذ مرفوع بضمة مقدرة على الراجح، فاحفظْ ذلك كلَّه.

(1) الصريح: ظاهرٌ كما مثل الشارح، والضمير، والضمير بارزٌ أو مستتر.

(2) «ضربٍ» منوَّنٌ، وزيدٌ: فاعل المصدر «ضرب».

(3) أبوه: فاعل بالظرف عندك.

ويمكن أن يُعرَبَ مبتدأً مؤخراً، و«عندك»: متعلق بخبر مقدم لـ«أبوه»، وجملة «عندك أبوه» في محل رفع خبر للمبتدأ «زيد».

وأفعلُ التَّفضيلِ، نحوُ: «مَرَرْتُ بالأفْضَلِ أبوه» فأبوه: مرفوعٌ بالأفضل، وإلى ما ذكَرَ أشار المصنِّفُ بقوله: «كمَرْفوعَيْ أتَى... إلخ».

والمرادُ بالمرفوعين ما كانَ مرفوعاً بالفِعْلِ، أو بشِبهِ الفِعْل، كما تقدَّم ذكرُه، ومثَّل للمرفوع بالفعل بمثالين: أحدهما: ما رُفع بفعلٍ متصرِّفٍ، نحوُ: «أتى زيدٌ» والثاني: ما رُفِعَ بفعلٍ غَيْرِ متصرِّفٍ، نحوُ: «نِعْمَ الفَتَى» ومثَّل للمرفوعِ بشِبْه الفِعْلِ بقوله: «منيراً وَجْهُه».

٢٢٦ ـ وَبَعْدَ فِعْلٍ فاعِلٌ فَإنْ ظَهَرْ فَهْوَ وَإلَّا فَضَميرٌ اسْتَتَرْ[1]

حُكْمُ الفاعل التأخُّرُ عن رافعه[2]، وهو الفِعلُ أو شِبْهُه، نحوُ: «قامَ الزيدان، وزيدٌ قائِمٌ غُلاماهُ، وقامَ زَيدٌ» ولا يجوزُ تقديمُه على رافعِه؛ فلا تقولُ: «الزَّيدان قامَ» ولا «زيدٌ غلاماه قائمٌ» ولا «زَيدٌ قامَ» على أنْ يكونَ «زيدٌ» فاعلاً مُقَدَّماً، بَلْ على أنْ يكونَ مبتدأ، والفِعْلُ بعدَه رافعٌ لضميرٍ مُستَتِرٍ، والتقديرُ: «زيدٌ قامَ هو» **وهذا مذهب البصريين، وأما الكوفيون فأجازوا التقديمَ في ذلك كلِّه**[3].

---

(١) «وبعد» ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، وبعد مضاف، و«فعل» مضاف إليه «فاعل» مبتدأ مؤخر «فإن» شرطية «ظهر» فعل ماض، فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فاعل «فهو» الفاء لربط الجواب بالشرط، هو: مبتدأ، وخبره محذوف، والتقدير: «فإن ظهر فهو المطلوب» مثلاً، والجملة في محل جزم جواب الشرط «وإلا» الواو عاطفة، إن: شرطية، لا: نافية، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله، والتقدير: وإلا يظهر «فضمير» الفاء لربط الجواب بالشرط، ضمير: خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: فهو ضمير، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط، وجملة «استتر» مع فاعله المستتر فيه في محل رفع صفة لضمير.

وهذا البيت يشير إلى حكمين من أحكام الفاعل، أولهما: أن الفاعل يجب أن يكون بعد الفعل، فلا يجوز عنده تقديم الفاعل، وفي هذا الحكم خالف الكوفيون، وهذا هو الذي ذكره الشارح بقوله: «حكم الفاعل التأخر عن رافعه... إلخ» وثاني الحكمين أنه لا يجوز حذف الفاعل، بل إما أن يكون ملفوظاً به، وإما أن يكون ضميراً مستتراً، وهذا هو الذي ذكره الشارح بقوله: «وأشار بقوله: «فإن ظهر... إلخ» إلى أن الفعل وشبهه لا بدَّ له من مرفوع» وليس هذا الحكم مطرداً، بل له استثناء سنذكره فيما بعد (اقرأ الهامشة١ ص٦٢).

(2) لكونه كالجزء منه. «شرح المرادي» ٢/ ٥٨٤، و«البهجة المرضية» ص١٤٨.

(٣) استدلَّ الكوفيون على جواز تقديم الفاعل على رافعه بوروده عن العرب في نحو قول الزَّبَّاء:

مَا لِلجِمَالِ مَشيُهَا وَئِيدَا أجَندَلاً يَحمِلْنَ أم حَدِيدَا =

وتظهرُ فائدةُ الخلافِ في غيرِ الصُّورةِ الأخيرةِ، وهي صورةُ الإفرادِ، نحوُ: «زيدٌ قامَ» فتقول على مذهب الكوفيين: «الزيدان قامَ، والزيدونَ قامَ» وعلى مذهبِ البصريين يجبُ أنْ تقولَ: «الزيدانِ قاما، والزيدون قاموا»، فتأتي بألِفٍ وَواوٍ في الفعلِ، ويكونانِ هما الفاعلينِ، وهذا معنى قوله: «وَبَعْدَ فِعْلٍ فاعِلٌ».

وأشار بقوله: «**فإنْ ظَهَر... إلخ**» إلى أنَّ الفعلَ وَشِبْهَهُ لا بُدَّ لَه من مرفوعٍ[1]، فإنْ ظَهَرَ فلا إضمارَ، نحو: «قامَ زيدٌ» وإنْ لم يظهرْ، فهوَ ضميرٌ، نحوُ: «زيدٌ قامَ» أي: هو.

= في رواية من روى «مشيها» مرفوعًا، قالوا: ما: اسم استفهام مبتدأ، وللجمال: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، مشي: فاعل تقدَّم على عامله، وهو وئيدًا الآتي، ومشي مضاف، والضمير العائد إلى الجمال مضاف إليه، ووئيدًا: حال من الجمال منصوب بالفتحة الظاهرة، وتقدير الكلام: أيُّ شيءٍ ثابتٌ للجمالِ حالَ كونِها وئيدًا مشيُها!

واستدلَّ البصريون على أنه لا يجوز تقديم الفاعل على فعله بوجهين: أحدهما: أن الفعل وفاعله كجزأين لكلمة واحدة متقدم أحدهما على الآخر وضعًا، فكما لا يجوز تقديم عَجُز الكلمة على صدرها، لا يجوز تقديم الفاعل على فعله.

وثانيهما: أن تقديم الفاعل يوقع في اللبس بينه وبين المبتدأ، وذلك أنك إذا قلت: «زيد قام» ـ وكان تقديم الفاعل جائزًا ـ لم يدرِ السامعُ أأردتَ الابتداء بزيد والإخبار عنه بجملة قام وفاعله المستتر، أم أردت إسناد قام المذكور إلى زيد المذكور على أنه فاعل وقام حينئذ خالٍ من الضمير؟ ولا شك أن بين الحالتين فرقًا، فإن جملة الفعل وفاعله تدلُّ على حدوث القيام بعد أن لم يكن، وجملة المبتدأ وخبره الفعلي تدلُّ على الثبوت وعلى تأكيد إسناد القيام لزيد.

ولا يجوز إغفال هذا الفرق بادعاء أنه مما لا يتعلق به المقصود من إفادة إسناد القيام لزيد على جهة وقوعه منه، وأنه مما يتعلق به غرض أهل البلاغة الذين يبحثون عن معان للتراكيب غير المعاني الأولية التي تدل عليها الألفاظ مع قطع النظر عن التقديم والتأخير ونحوها.

وأجابوا عما استدل به الكوفيون بأن البيت يحتمل غير ما ذكروا من وجوه الإعراب، إذ يجوز أن يكون «مشي» مبتدأ، والضمير مضاف إليه، و«وئيداً» حال من فاعل فعل محذوف، والتقدير: مشيها يظهر وئيدًا، وجملة الفعل المحذوف وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، ومتى كان البيت محتملاً لوجه آخر لم يصلح دليلاً.

(١) **بعض الأفعال لا يحتاج إلى فاعل، فكان على الشارح أن يستثنيه من هذا العموم، ونحن نذكر لك أربعة مواضعَ من هذا القبيل:** =

٢٢٧ ـ وَجَرِّدِ الفِعْلَ إذا ما أُسْنِدا لِاثْنَيْنِ أَو جَمْعٍ كـ «فازَ الشُّهَدا»[١]

٢٢٨ ـ وَقَدْ يُقالُ سَعِدا وَسَعِدوا وَالفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدُ[٢]

مَذْهَبُ جمهور العرب أنه إذا أسند الفعلُ إلى ظاهِرٍ مثنًّى أو مجموعٍ، وَجَبَ تجريدُه من علامةٍ تدلُّ على التثنية أو الجمع، فيكون كحالِهِ إذا أُسنِدَ إلى مُفردٍ؛ فتقولُ: «قامَ الزيدان، وقامَ الزيدون، وقامَتِ الهِنْداتُ» كما تقولُ: «قامَ زيدٌ» ولا تقولُ على مذهب هؤلاءِ: «قاما الزيدان»، ولا «قاموا الزيدون»، ولا «قُمْنَ الهنداتُ» فتأتي بعلامةٍ في الفعل الرافعِ للظاهرِ،

= (الأول): الفعل المؤكد، في نحو قول الشاعر:

أَتَاكِ أَتَاكِ اللَّاحِقُونَ احبِسِ احبِسِ

(الثاني): الفعل المبني للمجهول، في نحو قوله تعالى: ﴿وَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾ [هود: ٤٤]، وفي نحو قول الشاعر:

كَذَاكَ أُدِّبتُ حَتَّى صَارَ مِن خُلُقِي أَنِّي وَجِدْتُ مِلَاكُ الشِّيمَةِ الأدَبُ

(الثالث): «كان» الزائدة، في نحو قول الشاعر، وقد أنشدناه مع نظائره في باب كان وأخواتها عند الكلام على مواضع زيادتها:

لله دَرُّ أُنُوسِ شِروَانَ مِن رَجُلٍ مَا كَانَ أعرَفَهُ بِالدُّونِ والسَّفِلِ

بناء على الراجح عند المحققين من أنَّ كان الزائدة لا فاعل لها.

(الرابع): الفعل المكفوف بما، نحو: قلَّما، وطالما، وكثرما، بناء على ما ذهب إليه سيبويه. ومن العلماء من يزعم أن «ما» في نحو «طالما نهيتك» مصدرية سابكة لما بعدها بمصدر هو فاعل طال، والتقدير: طال نهيي إياك.

(١) «وجرد» الواو عاطفة، جرد: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الفعل» مفعول به لجرد «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «ما» زائدة «أسندا» أسند: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل، والألف للإطلاق، والجملة من أسند ونائب فاعله في محل جر بإضافة «إذا» إليها «لاثنين» جار ومجرور متعلق بأسند «أو جمع» معطوف على اثنين «كفاز الشهدا» الكاف جارة لقول محذوف، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب بذلك المجرور المحذوف، وأصل الكلام: وذلك كائن كقولك: فاز الشهداء.

(٢) «وقد» حرف تقليل «يقال» فعل مضارع مبني للمجهول «سعدا وسعدوا» قصد لفظهما: نائب عن الفاعل ومعطوف عليه «والفعل» الواو للحال، والفعل: مبتدأ «للظاهر، بعد» متعلقان بمسند الآتي «مسند» خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

على أنْ يكونَ ما بعدَ الفعلِ مرفوعاً به، وما اتَّصل بالفعل ـ من الألف والواو والنون ـ حُروفٌ تدلُّ على تثنيةِ الفاعلِ أو جَمْعِهِ، بَلْ على أنْ يكونَ الاسمُ الظاهر مبتدأً مؤخَّراً، والفعلُ المتقدِّمُ وما اتَّصَلَ به اسماً في موضعِ رفعٍ به، والجُملةُ في مَوْضعِ رفعٍ خَبراً عن الاسم المتأخِّرِ.

ويحتملُ وجهاً آخرَ، وهو أنْ يكونَ ما اتَّصلَ بالفعلِ مرفوعاً به كما تقدَّم، وما بعدَه بَدَلٌ مما اتَّصلَ بالفعل من الأسماءِ المضْمرةِ، أَعني الألفَ والواوَ والنونَ.

ومذهبُ طائفةٍ من العرب ـ وهم بنو الحارث بن كعب[1] كما نقل الصَّفَّارُ في «شَرْحِ الكِتابِ» ـ أنَّ الفعلَ إذا أُسنِدَ إلى ظاهرٍ ـ مثنى أو مجموعٍ ـ أُتِيَ فيه بعلامَةٍ تدلُّ على التثنيةِ أو الجمعِ؛ فتقول: «قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، وقُمْنَ الهنداتُ» فتكونُ الألفُ والواوُ والنونُ حروفاً تدلُّ على التثنية والجمع[2]، كما كانت التاءُ في «قامَتْ هِنْدٌ» حرفاً تدلُّ على التأنيثِ عندَ جميعِ العربِ[3]، والاسمُ الذي بعد الفعلِ المذكورِ مرفوعٌ به، كما ارتفعَتْ «هندٌ» بـ«قامَتْ»، ومن ذلك قوله: [الطويل]

---

(١) ذكر ابن هشام في «أوضح المسالك» ٢/ ١٣ أنه حكى البصريون هذه اللغة عن طيِّئ، وبعضُهم عن أزد شنوءة. وبنحوه في «شرح الأشموني» ٢/ ٦٨، و«شرح المرادي» ٢/ ٥٨٧.

(٢) وليس الإتيان بعلامة التثنية إذا كان الفاعل مثنى، أو بعلامة الجمع إذا كان الفاعل مجموعًا، واجبًا عند هؤلاء، بل إنهم ربما جاؤوا بالعلامة وربما تركوها.

(٣) **الفرق بين علامة التأنيث وعلامة التثنية والجمع من ثلاثة أوجه:**

الأول: أن إلحاق علامة التثنية والجمع لغة لجماعة من العرب بأعيانهم، يقال: هم طيئ، ويقال: هم أزد شنوءة، وأما إلحاق تاء التأنيث فلغة جميع العرب.

الثاني: أن إلحاق علامة التثنية والجمع عند من يُلحقها جائز في جميع الأحوال، ولا يكون واجبًا أصلاً؛ فأما إلحاق علامة التأنيث فيكون واجبًا إذا كان الفاعل ضميرًا متصلاً لمؤنث مطلقًا، وإذا كان الفاعل اسمًا ظاهرًا حقيقي التأنيث، على ما سيأتي بيانه وتفصيله في هذا الباب.

الثالث: أن احتياج الفعل إلى علامة التأنيث أقوى من احتياجه إلى علامة التثنية والجمع؛ لأن الفاعل قد يكون مؤنثًا بدون علامة ويكون الاسم مع هذا مشتركًا بين المذكر والمؤنث، كزيد وهند، فقد سُمِّي بكل من زيد وهند مذكَّر وسُمِّي بكلٍّ منهما مؤنث، فإذا ذُكِّر الفعل بدون علامة التأنيث لم يعلم أمؤنث فاعله أم مذكر، فأما المثنى والجمع، فإنه لا يمكن فيهما احتمال المفرد.

ش١٤٢ ـ تَوَلَّى قِتالَ المارِقينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَماهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ[1]

وقولُه: [المتقارب]

ش١٤٣ ـ يَلومُونَني في اشْتِراءِ النَّخيـ ـلِ أَهْلي فَكُلُّهُمُ يَعْذِلُ[2]

---

(١) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات يرثي مصعب بن الزبير بن العوام ﷺ، وكان عبيد الله بن قيس هذا من شيعة الزبيريين، وكان مصعب قد خرج على الخلافة الأموية مع أخيه عبد الله بن الزبير، وعبيد الله بن قيس الرقيات هو الذي يقول:

كَيفَ نَومِي عَلَى الفِرَاشِ وَلَمَّا تَشْمَلِ الشَّامَ غَارَةٌ شَعْوَاءُ
تُذهِلُ الشَّيخَ عَن بَنِيهِ وتُبدِي عَن بُرَاهَا العَقِيلَةُ العَذرَاءُ

ولما قتل مصعب بن الزبير قال كلمة يرثيه بها، منها بيت الشاهد، وأول رثائها قوله:

لَقَد أورَثَ المِصْرَينِ حُزْنًا وَذِلَّةً قَتِيلٌ بِدَيرِ الجَاثِلِيقِ مُقِيمُ

اللغة: «المارقين» الخارجين عن الدين كما يخرج السهمُ من الرمية «مبعد» أراد به الأجنبي «وحميم» الصديق الذي يهتم لأمر صديقه «أسلماه» خذلاه ولم يعيناه.

الإعراب: «**تولى**» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على مصعب «**قتال**» مفعول به لتولَّى، وقتال مضاف، و«**المارقين**» مضاف إليه «**بنفسه**» جار ومجرور متعلق بتولّى، أو الباء زائدة، ونفس: تأكيد للضمير المستتر في تولَّى، مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، ونفس مضاف، وضمير الغائب العائد إلى مصعب مضاف إليه «**وقد**» الواو للحال، قَد: حرف تحقيق «**أسلماه**» أسلم: فعل ماضٍ، والألف حرف دال على التثنية، والهاء ضمير الغائب العائد إلى مصعب مفعول به لأسلم «**مبعد**» فاعل أسلم «**وحميم**» الواو حرف عطف، حميم: معطوف على مبعد.

الشاهد فيه: قوله: «وقد أسلماه مبعد وحميم» حيث وصل بالفعل ألف التثنية مع أن الفاعل اسم ظاهر، وكان القياس على الفصحى أن يقول: «وقد أسلمه مبعد وحميم». وسيأتي لهذا الشاهد نظائر في شرح الشاهدين الآتيين رقم ١٤٣، ١٤٤.

(٢) هذا البيت من الشواهد التي لم يعيِّنوا قائلها، وبعده قوله:

وأهلُ الَّذِي بَاعَ يَلحُونَهُ كَمَا لُحِيَ البَائِعُ الأَوَّلُ

اللغة: «يلومونني» تقول: لام فلان فلانًا على كذا يلومه لومًا ـ بوزان: قال يقول قولاً ـ ولومة، وملامة، وإذا أردت المبالغة قلت: لوَّمه، بتشديد الواو «يعذل» العَذْل، بفتح فسكون: هو اللَّوم، وفعلُه من باب ضرب «يلحونه» تقول: لحا فلان فلانًا يلحوه ـ مثل دعاه يدعوه ـ ولحاه يلحاه ـ مثل نهاه ينهاه ـ إذا لامه وعذله.

=

وقوله: [الطويل]

ش١٤٤ ـ رَأَيْنَ الغَواني الشَّيْبَ لاحَ بِعارِضي فَأَعرَضْنَ عَنِّي بِالخدودِ النَّواضِرِ[1]

= **الإعراب**: «**يلومونني**» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو حرف دال على الجماعة، والنون للوقاية، والياء مفعول به ليلوم «**في اشتراء**» جار ومجرور متعلق بيلوم، واشتراء مضاف، و«**النخيل**» مضاف إليه «**أهلي**» أهل: فاعل يلوم، وأهل مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «**فكلهم**» كل: مبتدأ، وكل مضاف، وهم: مضاف إليه «**يعذل**» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى «كل» الواقع مبتدأ، والجملة من يعذل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله «يلومونني... أهلي» حيث وصل واو الجماعة بالفعل، مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعد الفعل، وهذه لغة طيئ، وقيل: لغة أزد شنوءة.

ويذكر النحاة مع هذا الشاهد والذي قبله قول الشاعر (وهو أبو فراس الحمداني):

نَتَجَ الرَّبيعُ مَحاسِنًا أَلْقَحْنَهَا غُرُّ السَّحائِبْ

ومثله قول «تميم» وهو من شعراء «اليتيمة»:

إلى أنْ رَأيتُ النَّجْمَ وَهْوَ مُغَرِّبٌ وأَقبَلْنَ رَايَاتُ الصبَّاحِ مِنَ الشَّرْقِ

فقد وصلَ كلٌّ منهما نونَ النسوة بالفعل مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعده، وهو قوله: «غر السحائب» في الأول، و«رايات الصباح» في الثاني، وكذلك قول عمرو بن مِلْقَط:

أُلْفِيَتَا عَيناكَ عِندَ القَفَا أولَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَاقِيَهْ

فقد وصل ألف الاثنين بالفعل في قوله: «ألفيتا» مع كونه مسندًا إلى المثنى الذي هو قوله: «عيناك»، وكذلك قول عروة بن الورد:

وأَحقَرُهُمْ وأهونُهُمْ عَليهِ وإنْ كَانَا لَهُ نَسَبٌ وخيرُ

فقد ألحق ألف الاثنين بالفعل في قوله: «كانا» مع كونه مسندًا إلى اثنين قد عطف أحدهما على الآخر، وذلك قوله: «نسب وخير»، ومثله قول الآخر:

نُسِيَا حَاتِمٌ وأَوْسٌ لَدُن فَا ضَتْ عَطَايَاكَ يَا ابنَ عَبدِ العَزِيزِ

ومحل الاستشهاد في قوله: «نسيا حاتم وأوس» وهذا ـ مع ما أنشدناه من بيت عمرو بن ملقط ـ يدل على أن شأن نائب الفاعل في هذه المسألة كشأن الفاعل، وسيأتي لهذه المسألة شواهد أخرى في شرح الشاهد رقم ١٤٤ الآتي.

(١) البيت لأبي عبد الرحمن محمد بن عبد الله العتبي، من ولد عتبة بن أبي سفيان.

اللغة: «الغواني» جمع غانية، وهي هنا التي استغنت بجمالها عن الزينة «لاح» ظهر «النواضر» الجميلة، مأخوذ من النضرة، وهي الحسن والرواء، والنواضر: جمع ناضر. =

فـ «مُبْعَدٌ وحَميم» مرفوعان بقوله: «أسلماهُ» والألفُ في «أَسْلَماهُ» حرفٌ يدلُّ على كون الفاعلِ اثنين، وكذلكَ «أهلي» مرفوعٌ بِقَوْلِهِ: «يَلومونَني» والواو حَرْفٌ يدلُّ على الجَمعِ، و«الغَواني» مرفوعٌ بـ«رَأَيْنَ» والنونُ حرفٌ يدلُّ على جَمْعِ المؤنَّثِ، وإلى هذه اللُّغةِ أشارَ المصنِّفُ بقولِهِ: «وَقَدْ يُقالُ: سَعِدا وسَعِدوا.. إلى آخر البيت».

ومعناه أنه قد يُؤْتَى في الفعل المسنَدِ إلى الظاهرِ بعلامَةٍ تدلُّ على التَّثنية أو الجَمْعِ؛ فأَشْعَرَ قولُه: «وقد يقالُ» بأنَّ ذلك قليلٌ، والأمرُ كذلك.

وإنما قالَ: «**والفِعْلُ للظَّاهرِ بَعْدُ مُسْنَدُ**» لينبِّه على أنَّ مثلَ هذا التركيب إنَّما يكونُ قليلاً إذا جعلْتَ الفعلَ مُسنداً إلى الظاهر الذي بعدَه، وأما إذا جعلْتَه مسنداً إلى المتَّصلِ به، من الألف والواو والنون، وجعلتَ الظاهرَ مبتدأ أو بدلاً من الضميرِ؛ فلا يكونُ ذلك قليلاً، وهذه اللُّغةُ القليلَةُ هي الَّتي يعبِّر عنها النَّحويونَ بلُغَةِ «أَكَلوني البَراغيثُ»، وَيُعبِّرُ عنها

= الإعراب: «**رأين**» رأى: فعل ماض، وهي هنا بصرية، والنون حرف دال على جماعة الإناث «**الغواني**» فاعل رأى «**الشيب**» مفعول به لرأى «**لاح**» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على الشيب «**بعارضي**» الباء حرف جر، وعارض: مجرور بالباء، والجار والمجرور متعلق بلاح، وعارض مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «**فأعرضن**» فعل وفاعل «**عني بالخدود**» جارَّان ومجروران متعلقان بأعرض «**النواضر**» صفة للخدود.

الشاهد فيه: قوله: «رأين الغواني» فإن الشاعر قد وصل الفعل بنون النسوة في قوله: «رأين» مع ذكر الفاعل الظاهر بعده، وهو قوله: «الغواني» كما أوضحناه في الإعراب، ومثله قول الآخر:

فـأدرَكْـنَـهُ خَـالَاتُـهُ فَـخَـذَلْـنَـهُ ... أَلَا إنَّ عِـرْقَ الـسُّـوءِ لَا بُـدَّ مُـدرِكُ

ومن شواهد المسألة الشاهد رقم **٩٩** الذي سبق في باب إنْ وأخواتها، وقول الشاعر:

نَـصَـرُوكَ قَـومِـي فـاعـتَـزَزْتَ بِـنَـصْـرِهِـمْ ... وَلَـوَ انَّـهُـمْ خَـذَلُـوكَ كُـنْـتَ ذَلِـيـلَا

فقد ألحق علامة جمع الذكور ـ وهي الواو ـ بالفعل في قوله: «نصروك» مع أن هذا الفعل مسند إلى فاعل ظاهر بعده، وهو قوله: «قومي».

وقد ورد في الحديث كثير على هذه اللغة؛ فمن ذلك ما جاء في حديث وائل بن حُجر: «ووقَعَتا رُكْبَتَاهُ قَبْلَ أنْ تَقَعا كَفَّاهُ»، وقوله: «يخرجْن العواتقُ وذواتُ الخُدور»، وقوله: «يَتَعاقَبُونَ فِيْكُمْ مَلائِكةٌ باللَّيلِ ومَلائِكَةٌ بالنَّهارِ»، وسنتكلم على هذا الحديث الأخير بعد هذا كلامًا خاصًا (انظر الهامشة ١ الآتية)؛ لأن ابن مالك يسمي هذه اللغة: «لغةً يَتَعاقبونَ فيكُم ملائكةٌ» كما سيقول الشارح.

المصنِّفُ في كتبه بلُغَةِ «يَتعاقَبون فَيكُمْ مَلائكَةٌ باللَّيلِ وَمَلائِكةٌ بِالنَّهارِ»[1][2]، فـ«البراغيث» فاعل «أكلوني» و«ملائكةٌ» فاعل «يتعاقبون» هكَذا زَعَمَ المصنِّفُ.

٢٢٩ ـ وَيَرْفَعُ الفاعِلَ فِعْلٌ أُضْمِرا كَمِثْلِ «زَيْدٌ» في جَوابِ «مَنْ قَرَا»[3]

إذا دَلَّ دليلٌ على الفعل جازَ حَذْفُهُ وإبقاءُ فاعلِهِ، كما إذا قيلَ لك: «مَنْ قَرَأَ؟» فتقولُ: «زَيْدٌ» التقدير: «قَرَأَ زَيدٌ» وقد يُحْذَفُ الفِعلُ وجوباً، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦] فـ«أَحَدٌ» فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ وجوباً، والتقديرُ: «وَإِنِ اسْتَجارَكَ [أحدٌ استجارك]»، وكذلك كلُّ اسم مرفوع وقع بعد «إنْ» أو «إذا» فإنه مرفوعٌ بفعلٍ محذوفٍ وجوباً، ومثالُ ذلك في «إذا» قولُه تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١] فـ«السماء» فاعل

---

(١) قد استشهد ابن مالك على هذه اللغة بهذا الحديث، وذلك على اعتبار أن الواو في «يتعاقبون» علامة جمع الذكور، و«ملائكة» وهو الفاعل، مذكور بعد الفعل المتصل بالواو، وقد تكلم على هذا الاستدلال قوم من المؤلفين، وقالوا: إن هذه الجملة قطعة من حديث مطوَّل، وقد روى هذه القطعة مالك ﷺ في «الموطأ» وأصله: «إنَّ للهِ مَلائكةً يَتعاقَبُونَ فِيكُمْ: ملائكةٌ باللَّيلِ، ومَلَائِكَةٌ بالنَّهارِ» فإذا نظرت إلى الحديث المطول كانت الواو في «يتعاقبون» ليست علامة على جمع الذكور، ولكنها ضمير جماعة الذكور، وهي فاعل، وجملة الفعل وفاعله صفة لملائكة الواقع اسم إن، و«ملائكة» المرفوع بعده ليس فاعلاً، ولكنه من جملة مستأنفة القصد منها تفصيل ما أُجمل أولاً، فهو خبر مبتدأ محذوف، ولأنه قد ورد هذا الكلام على هذا الاستدلال تجد الشارح يقول في آخر تقريره: «هكذا زعم المصنف» يريد أن يبرأ من تَبِعَته، ولقائل أن يقول: إن الاستدلال بالقطعة التي رواها مالك بن أنس في «الموطأ»، بدون التفات إلى الحديث المطول المروي في رواية أخرى.

(2) الحديث بهذه الرواية ليس في «موطأ مالك» فقط كما ذكر المحقق عليه رحمات الله، بل هو في مواضع من «صحيح البخاري» بالأرقام (٥٥٥) و(٧٤٢٩) و(٧٤٨٦).
وهو في موطأ مالك برقم (٥٦٧).

(٣) «ويرفع» فعل مضارع «الفاعل» مفعول به ليرفع «فعل» فاعل يرفع «أضمرا» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل، والجملة من أضمر ونائب فاعله في محل رفع صفة لفعل «كمثل» الكاف زائدة، مثل: خبر لمبتدأ محذوف «زيد» فاعل بفعل محذوف، والتقدير: قرأ زيد «في جواب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من زيد «من» اسم استفهام مبتدأ «قرا» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الاستفهامية الواقعة مبتدأ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

بفعل محذوف، والتقدير: «إذا انْشَقَّتِ السَّماءُ انشقَّتْ» وهذا مذهبُ جمهورِ النَّحويين[١]، وسيأتي الكلامُ على هذه المسألة في باب الاشتغال إنْ شاءَ الله تعالى.

٢٣٠ ـ وَتاءُ تَأْنيثٍ تَلي الماضيْ إذا كانَ لأُنْثَى كـ «أَبَتْ هِنْدُ الأَذَى»[٢]

---

(١) خلاصة القول في هذه المسألة أن فيها ثلاثةَ مذاهب:

أولها: مذهب جمهور البصريين، وحاصله أن الاسم المرفوع بعد «إن» و«إذا» الشرطيتين فاعل بفعل محذوف وجوبًا يفسِّره الفعل المذكور بعدَه، وهو الذي قرره الشارح.

والمذهب الثاني: مذهب جمهور النحاة الكوفيين، وحاصله أن هذا الاسم المرفوع بعد إن وإذا الشرطيتين فاعل بنفس الفعل المذكور بعده، وليس في الكلام محذوف يفسِّره.

والمذهب الثالث: مذهب أبي الحسن الأخفش، وحاصله أن الاسم المرفوع بعد «إن» و«إذا» الشرطيتين مبتدأ، وأن الفعل المذكور بعده مسند إلى ضمير عائد على ذلك الاسم، والجملة من ذلك الفعل وفاعله المضمَر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، فلا حذف ولا تقديم ولا تأخير.

فأما سبب هذا الاختلاف فيرجع إلى أمرين:

الأمر الأول: هل يجوز أن تقع الجملة الاسمية بعد أدوات الشرط؟ فالجمهور من الكوفيين والبصريين على أنه لا يجوز ذلك، ولو وقع في الكلام ما ظاهره ذلك، فهو مؤول بتقدير الفعل متصلاً بالأداة، غير أن البصريين قالوا: الفعل المقدر اتصاله بالأداة هو فعل محذوف يرشد إليه الفعل المذكور، وأما الكوفيون فقالوا: الفعل المقدر اتصاله بالأداة هو نفس الفعل المذكور بعد الاسم. وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنه يجوز في «إن» و«إذا» خاصة ـ من دون سائر أدوات الشرط ـ أن تقع بعدهما الجملُ الاسمية، وعلى هذا لسنا في حاجة إلى تقدير محذوف، ولا إلى جعل الكلام على التقديم والتأخير.

والأمر الثاني: هل يجوز أن يتقدم الفاعل على فعله؟ فذهب الكوفيون إلى جواز ذلك؛ ولهذا جعلوا الاسم المرفوع بعد الأداتين فاعلاً بذلك الفعل المتأخر، وذهب جمهور البصريين إلى أن الفاعل لا يجوز أن يتقدَّم على رافعه، فعلاً كان هذا الرافع أو غير فعل؛ فلهذا اضطروا إلى تقدير فعل محذوف يفسره الفعل المذكور ليرتفع به ذلك الاسم.

وقد نسب جماعة من متأخري المؤلفين ـ كالعلَّامة الصبان ـ مذهب الأخفش إلى الكوفيين، والصواب ما قدمنا ذكره. وبعد، فانظر ما يأتي لنا تحقيقه في شرح الشاهد رقم ١٥٧ الآتي.

(٢) «وتاء» مبتدأ، وتاء مضاف، و«تأنيث» مضاف إليه «تلي» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى تاء التأنيث، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «الماضي» مفعول به لتلي «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «كان» فعل ماض، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الماضي، وخبره محذوف «لأنثى» جار ومجرور متعلق بخبر «كان» المحذوف، أي: إذا كان مسنداً لأنثى «كأبت هند الأذى» الكاف جارة لقول محذوف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف، أي: وذلك كائن كقولك، وما بعد الكاف فعل وفاعل ومفعول به، والجملة في محل نصب بذلك المقول المحذوف.

إذا أسند الفعل الماضي لمؤنَّث، لحِقتْهُ تاءٌ ساكنةٌ تدلُّ على كونِ الفاعلِ مؤنَّثاً، ولا فَرْقَ في ذلك بين الحقيقيِّ والمجازيِّ[1]، نحوُ: «قامَتْ هِندٌ، وَطَلَعَتِ الشَّمْسُ»، لكِنْ لَها حالتانِ: حالةُ لزومٍ، وحالةُ جَوازٍ، وسيأتي الكلامُ على ذلك.

٢٣١ ـ وَإِنَّما تَلْزَمُ فِعْلَ مُضْمَرِ مُتَّصِلٍ أَوْ مُفْهِمٍ ذاتَ حِرِ[٢]

تلزم تاءُ التأنيث الساكنةُ الفعلَ الماضيَ في موضعين:

أحدهما: أن يُسنَدُ الفعلُ إلى ضميرِ مؤنَّثٍ متَّصلٍ، ولا فَرقَ في ذلك بين المؤنَّثِ الحقيقيِّ والمجازيِّ؛ فتقول: «هِنْدٌ قامَتْ، والشَّمسُ طَلَعَتْ»، ولا تقول: «قام» ولا «طَلَعَ» فإنْ كانَ الضميرُ منفصلاً لم يُؤْتَ بالتاء، نحو: «هِندٌ ما قامَ إلّا هيَ».

الثاني: أنْ يكونَ الفاعلُ ظاهراً حقيقيَّ التأنيثِ[3]، نحوُ: «قامَتْ هِنْدٌ» وهو المراد بقوله: «أو مُفْهِمٍ ذاتَ حِرِ» وأصْلُ حِرٍ: حِرْحٌ، فحذفت لامُ الكلمة.

وفُهِمَ مِنْ كلامِه أنَّ التاءَ لا تلزمُ في غير هذين الموضعين، فلا تلزمُ في المؤنَّثِ المجازيِّ الظاهِرِ؛ فتقول: «طَلَعَ الشمسُ، وطَلَعَتِ الشمسُ» ولا في الجمع، على ما سيأتي تفصيلُه.

٢٣٢ ـ وَقَدْ يُبيحُ الفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ في نَحْوِ «أَتَى القاضيَ بِنْتُ الواقِفِ»[٤]

إذا فُصِلَ بينَ الفعلِ وفاعلِه المؤنَّثِ الحقيقيِّ بغير «إلا» جازَ إثباتُ التاءِ وحَذفُها،

---

(١) المؤنث الحقيقي: ذاتٌ لها فَرْجٌ، كالمرأة، والناقة، ونحوهما، والمجازي: ما لا فَرْجَ له.

(٢) «**وإنما**» حرف دال على الحصر «**تلزم**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على تاء التأنيث «**فعل**» مفعول به لتلزم، وفعل مضاف، و«**مضمر**» مضاف إليه «**متصل**» نعت لمضمر «**أو مفهم**» معطوف على مضمر، وفاعل مفهم ضمير مستتر فيه؛ لأنه اسم فاعل «**ذات**» مفعول به لمفهم، وذات مضاف، و«**حر**» مضاف إليه.

(3) سواءٌ كان مؤنثاً في اللفظ مثل «عائشة»، أو لم يكن مثل «هند».

(٤) «**وقد**» حرف تقليل «**يبيح**» فعل مضارع «**الفصل**» فاعل يبيح «**ترك**» مفعول به ليبيح، وترك مضاف، و«**التاء**» مضاف إليه «**في نحو**» جار ومجرور متعلق بيبيح «**أتى**» فعل ماض «**القاضي**» مفعول به مقدم على الفاعل «**بنت**» فاعل أتى مؤخر عن المفعول، وبنت مضاف، و«**الواقف**» مضاف إليه، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة نحو إليها.

والأجوَدُ الإثباتُ؛ فتقول: «أتى القاضيَ بِنْتُ الواقِفِ» والأَجْوَدُ «أتَتْ» وتقولُ: «قامَ اليَوْمَ هِنْدٌ» والأجْوَدُ «قامَتْ».

٢٣٣ ـ وَالحَذْفُ مَعْ فَصْلٍ بإلَّا فُضِّلا كـ«ما زَكَا إلّا فَتاةُ ابْنِ العَلَا»[١]

وإذا فُصِلَ بين الفعل والفاعلِ المؤنَّث بـ«إلَّا» لم يجزْ إثباتُ التاءِ عندَ الجمهورِ؛ فتقولُ: «ما قام إلَّا هِنْدٌ، وما طَلَعَ إلَّا الشمسُ» ولا يجوزُ «ما قامَتْ إلَّا هِندٌ»، ولا «ما طَلَعَتْ إلَّا الشَّمسُ»، وقد جاء في الشعر، كقوله: [الطويل]

ش١٤٥ ـ وَما بَقِيَتْ إلَّا الضُّلوعُ الجَرَاشِعُ[٢]

---

(١) «والحذف» مبتدأ «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في «فضلا» الآتي، ومع مضاف، و«فصل» مضاف إليه «بإلا» جار ومجرور متعلق بفصل «فضلا» فضل: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحذف، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «كما» الكاف جارة لقول محذوف، وما: نافية «زكا» فعل ماض «إلا» أداة استثناء ملغاة «فتاة» فاعل زكا، وفتاة مضاف، و«ابن» مضاف إليه، وابن مضاف، و«العلا» مضاف إليه.

(٢) هذا عجز بيت لذي الرمة غيلان بن عقبة، وصدره:

طَوَى النَّحْزُ والأجْرَازُ مَا فِي غُرُوضِهَا

وهذا البيت من قصيدة طويلة أولها قوله:

أمَنْزِلَتَيْ مَيٍّ سَلامٌ عَلَيكُمَا هَلِ الأزمُنُ اللَّائِي مَضَيْنَ رَوَاجِعُ
وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسلِيمَ أو يَكشِفُ العَمَى ثَلاثُ الأنَافِي والدِّيارُ البَلَاقِعُ

اللغة: «النَّحْزُ» بفتح فسكون: الدفعُ، والنَّخسُ، والسَّوق الشديد «والأجراز» جمع: جَرَز، بزنة سَبَب، أو عُنُق، وهي الأرض اليابسة لا نبات فيها «غروضها» جمع غَرْضٍ، بفتح أوله: وهو للرحل بمنزلة الحزام للسَّرج، والبِطان للقَتَب، وأراد هنا ما تحته، وهو بطن الناقة وما حوله، بعلاقة المجاورة «الجراشع» جمعُ جُرْشُعٍ، بزنة قنفذ: وهو المنتفخ.

المعنى: يصف ناقته بالكلال والضمور والهزال مما أصابها من توالي السوق والسيرِ في الأرض الصلبة، حتى دقَّ ما تحت غَرْضِها ولم يبقَ إلا ضلوعها المنتفخة، فكأنه يقول: أصاب هذه الناقة الضمور والهزال والطوى بسبب شيئين: أولهما استحثاثي لها على السير بدفعها ونخسها، والثاني أنها تركض في أرض يابسة صلبة ليس بها نبات، وهي مما يشق السير فيه.

الإعراب: «طوى» فعل ماض «النحز» فاعل «والأجراز» معطوف على الفاعل «ما» اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول به لطوى «في غروضها» الجار والمجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول، وغروض مضاف، وها: ضمير عائد إلى الناقة مضاف إليه «فما» نافية «بقيت» بقي: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث «إلا» أداة استثناء ملغاة «الضلوع» فاعل بقيت «الجراشع» صفة للضلوع. =

فقولُ المصنِّفِ: «**إنَّ الحذفَ مُفَضَّل على الإثبات**» يُشْعِر بأنَّ الإثباتَ أيضاً جائزٌ، وليس كذلك[1]؛ لأنَّه إنْ أرادَ به أنَّه مُفَضَّل عليه باعتبار أنه ثابتٌ في النَّثرِ والنَّظْمِ، وأنَّ الإثباتَ إنَّما جاء في الشعرِ؛ فصحيحٌ، وإنْ أرادَ أنَّ الحذفَ أكثرُ من الإثبات فغيرُ صحيحٍ؛ لأنَّ الإثباتَ قليلٌ جدًّا[2].

٢٣٤ ـ وَالحَذْفُ قدْ يأتي بِلا فَصْلٍ وَمَعْ ضَميرِ ذي المَجازِ في شِعْرٍ وَقَعْ[3]

= **الشاهد فيه**: قوله: «فما بقيت إلا الضلوع» حيث دخلت تاء التأنيث على الفعل؛ لأن فاعله مؤنث، مع كونه قد فصل بين الفعل والفاعل بإلا، وذلك عند الجمهور مما لا يجوز في غير الشعر، ومثل هذا الشاهد قول الراجز:

مَـا بَـرِئَـتْ مِـن رِيـبَـةٍ وَذَمِّ فِـي حَـرْبِـنَـا إلَّا بَـنَـاتُ الـعَـمِّ

(١) إن الذي ذكره الشارح تجنٍّ على الناظم، وإلزام بمذهب معين قد لا يكون ذهب إليه في هذا الكتاب، وذلك بأن هذه المسألة خلافية بين علماء النحو، فمنهم من ذهب إلى أنَّ لحاق تاء التأنيث وعدم لحاقها جائزان إذا فُصل بين الفعل وفاعله المؤنث بإلا، ومع جواز الأمرين حذف التاء أفضل، وهذا هو الذي يصح أن يحمل عليه كلام الناظم؛ لأنه صريح الدلالة عليه.

ومن العلماء من ذهب إلى أن حذف التاء في هذه الحالة أمر واجب لا يجوز العدول عنه إلا في ضرورة الشعر؛ من أجل أن الفاعل على التحقيق ليس هو الاسم الواقع بعد إلا، ولكنه اسم مذكر محذوف، وهو المستثنى منه؛ فإذا قلت: «لم يزرني إلا هند» فإن أصل الكلام: لم يزرْني أحد إلا هند، وأنت لو صرحت بهذا المحذوف على هذا التقدير لم يكن لك إلا حذف التاء؛ لأن الفاعل مذكر، وهذا هو الذي يريد الشارح أن يلزم به الناظم؛ لأنه مذهب الجمهور، وهو إلزام ما لا يلزم، على أن لنا في هذا التعليل وفي ترتيب الحكم عليه كلامًا لا تتسع له هذه العجالة.

(2) قال المرادي ٢/ ٥٨٩: والصحيح جوازه في النثر على قلة، ومنه قراءة مالك بن دينار، وأبي رجاء الجحدري: ﴿(فأصبحوا لا تُرى إلا مساكنُهم)﴾ [الأحقاف: ٢٥]. ا.هـ.

وعليه قوله تعالى في القراءة المتواترة: ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾ [يس: ٢٩].

(٣) «**والحذف**» مبتدأ، وجملة «**قد يأتي**» وفاعله المستتر في محل رفع خبر المبتدأ «**بلا فصل**» جار ومجرور متعلق بيأتي «**ومع**» الواو عاطفة أو للاستئناف، مع: ظرف متعلق بوقع الآتي، ومع مضاف، و«**ضمير**» مضاف إليه، وضمير مضاف، و«**ذي**» بمعنى صاحب: مضاف إليه، وذي مضاف، و«**المجاز**» مضاف إليه «**في شعر**» جار ومجرور متعلق بوقع الآتي «**وقع**» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحذف، وتقدير البيت: وحذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى مؤنث قد يجيء في كلام العرب من غير فصل بين الفعل وفاعله، وقد وقع ذلك الحذف في الشعر مع كون الفاعل ضميراً عائداً إلى مؤنث مجازي التأنيث.

قَدْ تُحْذَفُ التاءُ من الفعلِ المسنَدِ إلى مؤنَّثٍ حقيقيٍّ من غير فَصْلٍ، وهو قليلٌ جدًّا، حكى سيبويه: «قال فُلانَةُ»[1]، وقد تحذف التاء من الفعلِ المسنَدِ إلى ضميرِ المؤنَّثِ المجازيِّ، وهو مخصوصٌ بالشعر، كقوله: [المتقارب]

ش١٤٦ ـ فَـلا مُـزْنَـةٌ وَدَقَـتْ وَدْقَـهـا وَلا أَرْضَ أَبْـقَـلَ إِبْـقـالَـهـا[2][3]

---

(1) «الكتاب» ٢/ ٣٨.

(٢) البيت لعامر بن جوين الطائي، كما نسب في «كتاب» سيبويه (١/ ٢٤٠) وفي شرح شواهده للأعلم الشنتمري.

اللغة: «المزنة» السحابة المثقلة بالماء «الودق» المطر، وفي القرآن الكريم: ﴿فَتَرَى ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَٰلِهِۦ﴾ [الروم: ٤٨] «أبقل» أنبت البقل، وهو النبات.

الإعراب: «**فلا**» نافية تعمل عمل ليس «**مزنة**» اسمها، وجملة «**ودقت**» وفاعله المستتر فيه العائد إلى مزنة في محل نصب خبرُ «لا» «**ودقها**» ودق: منصوب على المفعولية المطلقة، وودق مضاف، وها: مضاف إليه «**ولا**» الواو عاطفة لجملة على جملة، ولا: نافية للجنس تعمل عمل «إن» «**أرض**» اسم «لا»، وجملة «**أبقل**» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبرها «**إبقالها**» إبقال: مفعول مطلق، وإبقال مضاف، وضمير الغائبة في محل جر مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «ولا أرض أبقل» حيث حذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث، وهذا الفعل هو «أبقل» وهو مسند إلى ضمير مستتر يعود إلى الأرض، وهي مؤنثة مجازية التأنيث. ويروى:

ولَا أرضَ أبـقَـلَـتِ ابـقَـالَـهـا

بنقل حركة الهمزة من «إبقالها» إلى التاء في «أبقلت» وحينئذ لا شاهد فيه.

ومثل هذا البيت ـ في الاستشهاد به ـ قول الأعشى ميمون بن قيس:

فـإمَّـا تَـرَيـنِـي وَلِـي لِـمَّـةٌ فَـإنَّ الـحَـوَادِثَ أَوْدَى بِـهَـا

ومحل الاستشهاد منه قوله: «أودى بها» حيث لم يلحق تاء التأنيث بالفعل الذي هو قوله: «أودى» مع كونه مسندًا إلى ضمير مستتر عائد إلى اسم مؤنث، وهو الحوادث الذي هو جمع حادثة، وقد عرفت أن الفعل إذا أسند إلى ضمير راجع إلى مؤنث وجب تأنيثه، سواء أكان مرجعه حقيقي التأنيث، أم كان مرجع الضمير مجازي التأنيث، وترك التاء حينئذ مما لا يجوز ارتكابه إلا في ضرورة الشعر، فلما اضطر الشاعر في بيت الشاهد وفيما أنشدناه من قول الأعشى ـ على الرواية المشهورة ـ حذف علامة التأنيث من الفعل.

(3) البيت في «الكامل» للمبرد ص٤٢٦ ـ ٤٢٧ ط. مؤسسة الرسالة ناشرون ط١: ١٤٢٧/ ٢٠٠٦. بعناية علي محمد زينو وعماد حيدر الطيار.

وفي «الكتاب» ٢/ ٤٦. وفي «خزانة الأدب» ١/ ٢٤. ط. بولاق: ١٢٩٩هـ.

و«سر الفصاحة» للخفاجي ص٨٤. دار الكتب العلمية: ١٩٨٢م.

و«رسالة الصاهل والشاحج» ص٤٣٧ تحقيق: د. بنت الشاطئ. دار المعارف: ١٩٧٥م.

٢٣٥ ـ والتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ سِوَى السَّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ كالتَّاءِ مَعْ إِحْدَى اللَّبِنْ[١]

٢٣٦ ـ وَالحَذْفَ في «نِعْمَ الفَتاةُ» اسْتَحْسَنوا لِأَنَّ قَصْدَ الجِنْسِ فيهِ بَيِّنُ[٢]

إذا أُسنِدَ الفعلُ إلى جمعٍ: فإما أنْ يكونَ جمع سلامةٍ لمذكَّرٍ أو لا، فإن كانَ جَمْعَ سلامةٍ لمذكَّرٍ، لم يجُزِ اقترانُ الفعلِ بالتَّاءِ، فتقول: «قامَ الزيدون»، ولا يجوز «قامَتِ الزيدون»[٣]،

---

(١) «والتاء» مبتدأ «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال منه، أو من الضمير المستتر في خبره، ومع مضاف، و«جمع» مضاف إليه «سوى» نعت لجمع، وسوى مضاف، و«السالم» مضاف إليه «من مذكر» جار ومجرور متعلق بالسالم «كالتاء» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من التاء المجرور بالكاف، ومع مضاف، و«إحدى» مضاف إليه، وإحدى مضاف، و«اللبن» مضاف إليه.

(٢) «والحذف» بالنصب: مفعول مقدم لاستحسنوا «في نعم الفتاة» جار ومجرور بقصد اللفظ متعلق بالحذف أو باستحسنوا «استحسنوا» فعل وفاعل «لأن» اللام حرف جر، أن: حرف توكيد ونصب «قصد» اسم أن، وقصد مضاف، و«الجنس» مضاف إليه «فيه» جار ومجرور متعلق بقوله: بين، الآتي «بين» خبر «أن» وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور باللام، والجار والمجرور متعلق بقوله: استحسنوا، وتقدير الكلام: استحسنوا الحذف في «نعم الفتاة» لظهور قصد الجنس فيه، ويجوز أن يكون الحذف بالرفع مبتدأ، وجملة «استحسنوا» خبره، والرابط محذوف، والتقدير: الحذف استحسنوه... إلخ، وهذا الوجه ضعيف؛ لاحتياجه إلى التقدير، وسيبويه يأبى مثله.

(٣) **الأشياء التي تدل على معنى الجمع ستة أشياء:**

الأول: اسم الجمع، نحو: قوم ورهط ونسوة.

والثاني: اسم الجنس الجمعي، نحو: روم، وزنج، وكلم.

والثالث: جمع التكسير لمذكر، نحو: رجال وزيود.

والرابع: جمع التكسير لمؤنث، نحو: هنود وضوارب.

والخامس: جمع المذكر السالم، نحو: الزيدين والمؤمنين والبنين.

والسادس: جمع المؤنث السالم، نحو: الهندات والمؤمنات والبنات.

وللعلماء في الفعل المسند إلى هذه الأشياء ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: مذهب جمهور الكوفيين، وهو أنه يجوز في كل فعل أسند إلى شيء من هذه الأشياء الستة أن يؤتى به مؤنثًا وأن يؤتى به مذكرًا، والسرُّ في هذا أنَّ كل واحد من الأشياء الستة يجوز أن يؤول بالجمع فيكون مذكَّر المعنى، فيؤتى بفعله خاليًا من علامة التأنيث، وأن يؤول بالجماعة، فيكون مؤنث المعنى، فيؤتى بفعله مقترنًا بعلامة التأنيث؛ فتقول على هذا: جاء القوم، وجاءت القوم، وفي الكتاب العزيز: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي ٱلْمَدِينَةِ﴾ [يوسف: ٣٠] وتقول: زحف الروم، وزحفت الروم، وفي الكتاب الكريم: ﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ﴾ [الروم: ٢]، وتقول: جاء الرجال، وجاءت الرجال، وتقول: جاء الهنود، وجاءت الهنود، =

وإنْ لم يكنْ جَمْعَ سلامةٍ لمذكَّر ـ بأنْ كانَ جَمْعَ تكسيرٍ لمذكَّرٍ، كالرِّجالِ، أو لمؤنَّثٍ، كالهُنودِ، أو جَمْعَ سلامةٍ لمؤنث، كالهندات ـ جاز إثباتُ التاءِ وحَذْفُها، فتقول: «قامَ الرجالُ، وقامَتِ الرجالُ، وقامَ الهنودُ، وقامَتِ الهنودُ، وقامَ الهنداتُ وقامَتِ الهنداتُ»؛ فإثباتُ التاءِ لِتأوُّلِه بالجماعة، وحذفُها لِتَأوُّله بالجمع[1].

وأشار بقوله: «**كالتَّاءِ مَعْ إحْدَى اللَّبِنْ**» إلى أنَّ التاءَ مع جمعِ التكسير وجمع السلامَةِ لمؤنَّثٍ كالتاء مع [الظاهر] المجازيِّ التأنيث، كلَبِنَةٍ؛ فكما تقول: «كُسِرَتِ اللَّبِنَةُ، وكُسِرَ اللَّبِنَةُ» تقول: «قامَ الرِّجالُ، وقامَتِ الرجالُ» وكذلك باقي ما تقدَّم.

وأشار بقوله: «**والحذفَ في نِعْمَ الفتاةُ. . إلى آخر البيت**» إلى أنَّه يجوزُ في «نِعْمَ» وأخواتها ـ إذا كان فاعلُها مؤنَّثاً ـ إثباتُ التاءِ وحَذفُها وإن كان مفرداً مؤنثاً حقيقيًّا؛ فتقول: «نِعْمَ المرأةُ هِنْدٌ، ونِعْمَتِ المرأةُ هِنْدٌ» وإنما جاز ذلك لأنَّ فاعلها مقصودٌ به استغراقُ

= وتقول: جاء الزينبات، وجاءت الزينبات، وفي التنزيل: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾ [الممتحنة: ١٢]، وقال عبدة بن الطبيب من قصيدة له:

فَبَكى بَنَاتِي شَجْوَهُنَّ وَزَوْجَتِي ... والظَّاعِنُونَ إلَيَّ ثُمَّ تَصَدَّعُوا

وتقول: جاء الزيدون، وجاءت الزيدون، وفي التنزيل: ﴿ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [يونس: ٩٠]، وقال قُرَيْط بن أُنَيف أحد شعراء «الحماسة»:

لَوْ كُنْتُ مِنْ مِازِنٍ لَم تَستَبِحْ إبِلِي ... بَنُو اللَّقِيطَةِ مِن ذُهْلِ بنِ شَيبَانَا

والمذهب الثاني: مذهب أبي علي الفارسي، وخلاصته: أنه يجوز الوجهان في جميع هذه الأنواع، إلا نوعًا واحدًا، وهو جمع المذكر السالم؛ فإنه لا يجوز في الفعل الذي يسند إليه إلا التذكير، وأنت لو تأملت في كلام الناظم لوجدته بحسب ظاهره مطابقًا لهذا المذهب، لأنه لم يستثنِ إلَّا السالم من جمع المذكَّر.

والمذهب الثالث: مذهب جمهور البصريين، وخلاصته: أنه يجوز الوجهان في أربعة أنواع، وهي: اسم الجمع، واسم الجنس الجمعي، وجمع التكسير لمذكر، وجمع التكسير لمؤنث، وأما جمع المذكر السالم، فلا يجوز في فعله إلا التذكير، وأما جمع المؤنث السالم، فلا يجوز في فعله إلا التأنيث، وقد حاول جماعة من الشراح كالأشموني أن يحملوا كلام الناظم عليه؛ فزعموا أن الكلام على نية حذف الواو والمعطوف بها، وأن أصل الكلام «سوى السالم من جمع مذكر ومن جمع مؤنث» ولكن شارحنا رحمه الله لم يتكلَّف هذا التكلف؛ لأنه رأى أن لظاهر الكلام محملاً حسنًا، وهو أن يوافق مذهب أبي علي الفارسي. فاحفظ هذا التحقيق واحرص عليه؛ فإنه نفيس دقيق، قلَّما تعثر عليه مشروحًا مستدَلًّا له في يُسرٍ وسهولة.

(1) وحُكم المثنى المؤنث حكمُ المفرد سواءٌ أكان حقيقياً أم غير حقيقي.

الجنْسِ، فعومِلَ مُعامَلَةَ جمعِ التكسيرِ في جوازِ إثبات التاءِ وحَذفِها، لشبهه به في أنَّ المقصودَ به متعدِّدٌ، ومعنى قوله: «استحسنوا» أنَّ الحذفَ في هذا ونحوه حَسَنٌ، ولكنَّ الإثباتَ أحْسَنُ منه.

لحاق تاء التأنيث الفعلَ الماضي

١- لزوم إثبات التاء

- إذا أسند الفعل إلى ضمير مؤنث متصل: «هند قامت» «الشمس طلعت»
- أن يكون الفاعل ظاهراً حقيقي التأنيث: «قامت هند»

٢- عدم جواز الإثبات

- إذا أسند الفعل إلى ضمير مؤنث منفصل: «هند ما قام إلا هي»
- إذا فصل بين الفعل والفاعل المؤنث بـ«إلا»: «ما قام إلا هند» «ما طلع إلا الشمس» (عند الجمهور)
- إذا أسند الفعل إ لى جمع مذكر سالم: «قام الزيدون»

جواز الوجهين

- إذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقي بغير «إلا»: «أتى القاضيَ بنتُ الواقف» والأجود «أتت»
- إذا أسند الفعل إلى جمع تكسير أو جمع مؤنث سالم
- إذا اتصلت التاء بـ«نِعْمَ» وأخواتها وكان فاعلها مؤنثاً وإن كان مفرداً مؤنثاً حقيقيًّا: «نعم المرأة هند» «نعمت المرأة هند»

٢٣٧ ـ والأَصْلُ في الفاعِلِ أَنْ يَتَّصِلا والأَصْلُ في المَفْعولِ أَنْ يَنْفَصِلا[١]

٢٣٨ ـ وَقَدْ يُجاءُ بِخِلافِ الأَصْلِ وَقَدْ يَجيْ المَفْعولُ قَبْلَ الفِعْلِ[٢]

الأَصْلُ أَنْ يَلِيَ الفاعلُ الفِعلَ من غيرِ أَنَ يَفْصِلَ بينَه وبينَ الفعل فاصِلٌ؛ لأنه كالجُزءِ منه، ولذلك يُسكَّنُ له آخِرُ الفِعْلِ إنْ كانَ ضميرَ متكلِّمٍ أو مخاطَبٍ، نحو: «ضَرَبْتُ وضَرَبْتَ»، وإنما سكَّنوه كراهَةَ تَوالي أربعِ متحرِّكات، وهم إنَّما يكرهون ذلك في الكلمة الواحدة؛ فدلَّ ذلك على أنَّ الفاعِلَ مع فِعْلِه كالكلمة الواحدة.

والأصلُ في المفعول أَنْ ينفصلَ من الفعل: بأن يتأَخَّرَ عن الفاعل، ويجوزُ تقديمُهُ على الفاعل إنْ خَلا مما سيذكره؛ فتقول: «ضَرَبَ زيداً عَمْرٌو»، وهذا معنى قوله: «وقَدْ يُجاءُ بِخلافِ الأَصْلِ».

وأشار بقوله: «**وقد يَجي المفعولُ قَبْلَ الفِعْلِ**» إلى أنَّ المَفْعولَ قد يَتقدَّم على الفعلِ[3]، **وتحتَ هذا قسمان**:

أحدهما: ما يجبُ تقديمُه، وذلك[٤] كما إذا كانَ المفعولُ اسمَ شَرْطٍ، نحو: «أيًّا تَضْرِبْ [أَضْرِبْ]» أو اسمَ استفهامٍ، نحو: «أيَّ رَجُلٍ ضَرَبْتَ؟» أو ضميراً منفصلاً لو تأَخَّر

---

(١) «والأصل» مبتدأ «في الفاعل» جار ومجرور متعلق بالأصل «أن» مصدرية «يتصلا» فعل مضارع منصوب بأن، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الفاعل، و«أن» ومنصوبها في تأويل مصدر مرفوع خبر المبتدأ «والأصل في المفعول أن ينفصلا» مثل الشطر السابق تماماً، وتقدير الكلام: والأصل في الفاعل اتصاله بالفعل، والأصل في المفعول انفصاله من الفعل بالفاعل.

(٢) «وقد» حرف تقليل «يجاء» فعل مضارع مبني للمجهول «بخلاف» جار ومجرور في موضع نائب فاعل ليجاء، وخلاف مضاف، و«الأصل» مضاف إليه «وقد» حرف تقليل «يجي» فعل مضارع «المفعول» فاعل يجي «قبل» ظرف متعلق بمحذوف حال من المفعول، وقبل مضاف، و«الفعل» مضاف إليه.

(3) ويمنَعُ تقدُّم المفعول على الفعل أن يُوجَدَ ما يوجِبُ تأخُّرَه أو توسُّطَهُ.
أفاده الأشموني في «شرحه» ٢/ ٧٩، والمرادي في «شرحه» ٢/ ٥٩٤.

(٤) **يجب تقديم المفعول به على الفعل العامل فيه في ثلاثة مواضع**، وقد ذكر الشارح موضعين منها من غير ضبط:
الموضع الأول: أن يكون المفعول واحدًا من الأشياء التي يجب لها التصدر، وذلك بأن يكون اسم شرط أو اسم استفهام، أو يكون المفعول «كم» الخبرية، نحو: كم عبيد ملكت، أو مضافًا إلى واحد مما ذكر، نحو: غلام مَن تضرب أضرب، ونحو: غلام من ضربت، ونحو: مال كم رجل غصبت.
الموضع الثاني: أن يكون المفعول ضميرًا منفصلاً في غير باب «سلنيه» و«خلتنيه» اللذين يجوز فيهما الفصل والوصل مع التأخر، نحو قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]. =

لَزِم اتِّصالُه، نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥] فلو أُخِّرَ المفعولُ لزم الاتصالُ، وكأنْ يُقالَ: «نَعْبُدُكَ» فيجبُ التقديمُ، بخلافِ قولك: «الدِّرْهَمُ إياهُ أعطيتُكَ» فإنه لا يجبُ تقديمُ «إياه» لأنَّك لو أخَّرته لجازَ اتصالُه وانفصالُه على ما تقدَّم في باب المضمرات؛ فكنتَ تقولُ: «الدِّرْهَمُ أعطيتُكَه، وأعطيتُكَ إياه».

والثاني: ما يجوزُ تقديمُه وتأخيرُه، نحو: «ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً» فتقول: «عَمراً ضَرَبَ زَيْدٌ»(١)(2).

= **الموضع الثالث**: أن يكون العامل في المفعول واقعاً في جواب «أما» وليس معنا ما يفصل بين «أما» والفعل من معمولاته سوى هذا المفعول، سواء أكانت «أما» مذكورة في الكلام، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ [الضحى: ٩ ـ ١٠] أم كانت مقدَّرة، نحو قوله سبحانه: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ [المدثر: ٣]، فإن وجد ما يكون فاصلاً بين «أما» والفعل سوى المفعول، لم يجب تقديم المفعول على الفعل، نحو قولك: أما اليوم فأدِّ واجبك.

والسرُّ في ذلك أنَّ «أما» يجبُ أنْ يفصل بينها وبين الفاء بمفرد، فلا يجوز أن تقع الفاء بعدها مباشرة، ولا أن يفصل بينها وبين الفاء بجملة، كما سيأتي بيانه في بابها.

(١) **بقيت صورة أخرى، وهي أنه قد يجب تأخير المفعول عن الفعل، وذلك في خمسة مواضع**:

الأول: أن يكون المفعول مصدرًا مؤولاً من أن المؤكدة ومعموليها، مخففة كانت «أن» أو مشددة، نحو قولك: عرفت أنك فاضل، ونحو قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ﴾ [المزمل: ٢٠] إلا أنْ تتقدم عليه «أما» نحو قولك: أما أنك فاضل فعرفت.

الموضع الثاني: أن يكون الفعل العامل فيه فعل تعجب، نحو قولك: ما أحسنَ زيدًا! وما أكرمَ خالدًا!

الموضع الثالث: أن يكون الفعل العامل فيه صلة لحرف مصدري ناصب، وذلك أنْ وكي، نحو قولك: يعجبني أنْ تضربَ زيدًا، ونحو قولك: جئتُ كي أضربَ زيدًا.

فإن كان الحرف المصدري غير ناصب، لم يجب تأخير المفعول عن العامل فيه، نحو قولك: وددت لو تضربُ زيدًا، يجوز أن تقول: وددت لو زيدًا تضربُ، ونحو قولك: يعجبني ما تضربُ زيدًا، فيجوز أن تقول: يعجبني ما زيدًا تضرب.

الموضع الرابع: أن يكون الفعل العامل فيه مجزومًا بجازم ما، وذلك كقولك: لم تضرب زيدًا، لا يجوز أن تقول: لم زيدًا تضرب، فإن قدمت المفعول على الجازم فقلت: زيداً لم تضرب، جاز.

الموضع الخامس: أن يكون الفعل العامل منصوبًا بلن عند الجمهور، أو بإذن عند غير الكسائي، نحو قولك: لن أضرب زيدًا، ونحو قولك: إذن أكرم المجتهد؛ فلا يجوز أن تقول: لن زيدًا أضرب، كما لا يجوز عند الجمهور أن تقول: إذن المجتهد أكرم، وأجاز الكسائي أن تقول: إذن المجتهد أكرم.

(2) ويُستدرك عليه: أ ـ إذا كان الفعل مسبوقاً بـ«قد»، أو «سوف»، أو «ربما»، أو «قلما».

ب ـ إذا كان الفعل مؤكداً بالنون.

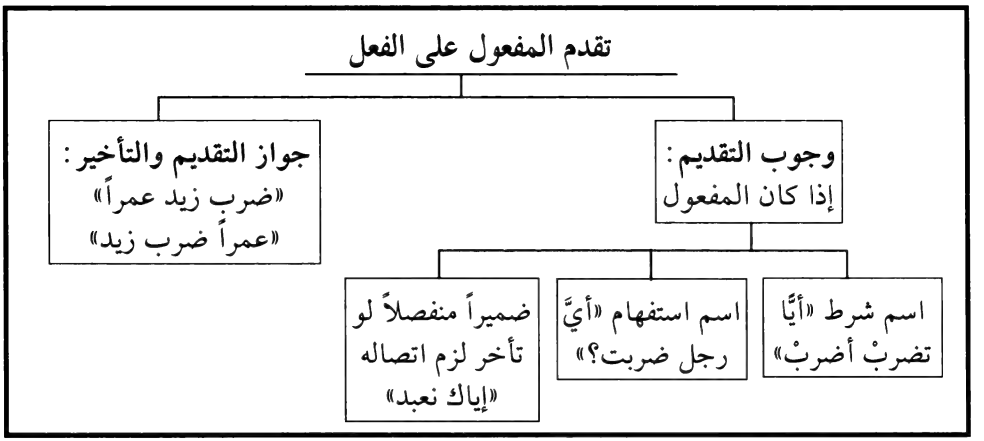

٢٣٩ ـ وَأَخِّرِ المَفْعولَ إنْ لَبْسٌ حُذِرْ أوْ أُضْمِرَ الفاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرْ[1]

يجب تقديمُ الفاعل على المفعول إذا خيف التباسُ أحَدِهِما بالآخر، كما إذا خَفِيَ الإعرابُ فيهما[2] ولم توجَدْ قرينةٌ تُبَيِّنُ الفاعلَ من المفعولِ، وذلك نحو: «ضَرَبَ موسَى عيسى» فيجبُ كونُ «موسى» فاعلاً، و«عيسى» مفعولاً، وهذا مذهب الجمهور، وأجازَ بعضُهم تقديمَ المفعولِ في هذا ونحوِه، قال: لأنَّ العربَ لَها غَرَضٌ في الالتباسِ، كما لَها غَرَضٌ في التَّبيينِ[3].

---

(١) «وأخر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «المفعول» مفعول به لأخر «إن» شرطية «لبس» نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله في محل جزم فعل الشرط «حذر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى لبس، والجملة من حذر المذكور ونائب فاعله لا محل لها تفسيرية «أو» عاطفة «أضمر» فعل ماض مبني للمجهول «الفاعل» نائب فاعل أضمر «غير» حال من قوله: الفاعل، وغير مضاف، و«منحصر» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وسكن لأجل الوقف.

(2) يخفى الإعرابُ إذا كان تقديريّاً أو محلّيّاً. أفاده الصبان في «حاشيته» ٢/ ٧٩.
وله أربعة أنواع من الأسماء هي: ١ ـ اسم الإشارة. ٢ ـ اسم الموصول. ٣ ـ الاسم المقصور. ٤ـ المضاف إلى ياء المتكلم.

(٣) الذي ذكر ذلك هو ابن الحاج؛ وقد أخطأ الجادة؛ فإنَّ العربَ لا يمكن أن يكونَ من أغراضها الإلباس؛ إذ من شأن الإلباس أن يُفهمَ السامع غيرَ ما يريد المتكلم، ولم توضع اللغة إلا للإفهام، وما ذكره ابن الحاج لتدعيم حجته مما جاء عن العرب كله ليس من الإلباس في شيء، وإنما هو من باب الإجمال، فلما التبس عليه الفرق بين الإلباس والإجمال لم يفرق بين حكمهما. =

فإذا وُجِدَتْ قرينةٌ تُبَيِّنُ الفاعلَ من المفعولِ جازَ تقديمُ المفعولِ وتأخيرُه، فتقول: «أكلَ موسى الكُمَّثْرَى، وأكلَ الكُمَّثْرَى موسى»[١] وهذا معنى قوله: «**وأخِّرِ المَفْعولَ إن لَبْسٌ حُذِرْ**».

ومعنى قوله: «**أَوْ أُضْمِرَ الفاعِل غَيْرَ مُنْحَصِرْ**» أنه يجبُ أيضاً تقديمُ الفاعلِ وتأخيرُ المفعولِ إذا كانَ الفاعلُ ضميراً غيرَ مَحصورٍ، نحوُ: «ضَرَبْتُ زَيْداً» فإنْ كانَ ضميراً محصوراً وجبَ تأخيرُه، نحوُ: «ما ضَرَبَ زيداً إلّا أنا»[٢].

= **والفرق بينهما** أن الإجمال هو احتمال اللفظ لمعنيين أو أكثر من غير أن يسبق أحد المعنيين إلى ذهن السامع، ألا ترى أنك لو سمعت كلمة «عمير» ـ بزنة التصغير ـ لاحتمل عندك أن يكون تصغير عمر كما يحتمل أن يكون تصغير عمرو بدون أن يكون أحدهما أسبق إلى ذهنك من الآخر؟ فأما الإلباس فهو احتمال اللفظ لمعنيين أو أكثر مع تبادر غير المقصود منهما إلى ذهن السامع، وذلك كما في المثال الذي ذكره الشارح، ألا ترى أنك لو قلت: «ضرب موسى عيسى» لاحتمل هذا الكلام أن يكون موسى مضروبًا ولكنه يسبق إلى ذهنك أنه ضارب بسبب أن الأصل أن يكون الفاعل واليًا لفعله؟ ولا يمكن أن يكون الإلباس من مقاصد البلغاء، فافهم ذلك وتدبره.

(١) **قد تكون القرينة الدالة على الفاعل معنوية، وقد تكون لفظية**، فالقرينة المعنوية كما في مثال الشارح، وكما في قولك: أرضعت الصغرى الكبرى، إذ لا يجوز أن يكون الإرضاع قد حصل من الصغرى للكبرى، كما لا يحوز أن يكون موسى مأكولاً والكمثرى هي الآكل.

والقرينة اللفظية ثلاثة أنواع:

الأول: أن يكون لأحدهما تابع ظاهر الإعراب، كقولك: ضرب موسى الظريف عيسى، فإن «الظريف» تابع لموسى، فلو رفع كان موسى مرفوعًا، ولو نصب كان موسى منصوبًا كذلك.

الثاني: أن يتصل بالسابق منهما ضمير يعود على المتأخر، نحو قولك: ضرب فتاه موسى، فهنا يتعين أن يكون «فتاه» مفعولاً، إذ لو جعلته فاعلاً وموسى مفعولاً، لعاد الضمير على متأخر لفظًا ورتبة، وهو لا يجوز، بخلاف ما لو جعلته مفعولاً، فإن الضمير حينئذ عائد على متأخر لفظًا متقدم رتبة، وهو جائز.

الثالث: أن يكون أحدهما مؤنثًا وقد اتصلت بالفعل علامة التأنيث، وذلك كقولك: ضربت موسى سلمى، فإن اقتران التاء بالفعل دال على أن الفاعل مؤنث، فتأخُّره حينئذٍ عن المفعول لا يضرُّ.

(٢) ومن ذلك قول عمرو بن معد يكرب وأنشدناه في مباحث الضمير:

قَدْ عَلِمَتْ سَلْمَى وَجَاراتُهَا ... مَا قَطَّرَ الفَارِسَ إلَّا أنَا

٢٤٠ ـ وَمـا بِـإلَّا أَوْ بِـإنَّـمـا انْـحَـصَـرْ أخِّـرْ وَقَـدْ يَـسْـبِـقُ إنْ قَـصْـدٌ ظَـهَـرْ[١]

يقولُ: إذا انحصر الفاعلُ أو المفعولُ بـ«إلَّا» أو بـ «إنَّما» وجبَ تأخيرُهُ، وقد يتقدَّم المحصورُ من الفاعلِ أو المفعولِ على غيرِ المَحْصورِ إذا ظهرَ المحصورُ مِنْ غيره، وذلك كما إذا كانَ الحصرُ بـ«إلَّا» فأما إذا كانَ الحصرُ بـ«إنَّما» فإنَّه لا يجوزُ تقديمُ المحصورِ؛ إذْ لا يظهرُ كونُه محصوراً إلَّا بتأخيرِه، بخلافِ المحصورِ بـ«إلَّا» فإنَّه يُعْرَف بكونه واقعاً بعدَ «إلَّا»، فلا فَرْقَ بينَ أنْ يتقدَّمَ أو يتأَخَّرَ.

فمثالُ الفاعل المحصورِ بـ«إنَّما» قولُك: «إنَّما ضَرَبَ عَمراً زَيْدٌ» ومثالُ المفعولِ المحصورِ بإنَّما «إنَّما ضَرَبَ زَيْدٌ عمراً» ومثالُ الفاعل المحصور بـ«إلَّا» «ما ضَرَبَ عَمْراً إلا زيدٌ» ومثالُ المفعولِ المحصور بإلَّا «ما ضَرَبَ زَيْدٌ إلَّا عمراً» ومثالُ تقدُّمِ الفاعلِ المحصورِ بـ«إلّا» قولُك: «ما ضَرَبَ إلَّا عَمْرٌو زيداً» ومنه قولُه: [الطويل]

ش١٤٧ ـ فَلَمْ يَدْرِ إلَّا اللهُ مَا هَيَّجَتْ لَنا عَـشِـيَّـةُ آنَـاءُ الـدِّيـارِ وشَـامُـهـا[٢]

---

(١) «وما» اسم موصول: مفعول مقدم لأخر «بإلا» جار ومجرور متعلق بانحصر الآتي «أو» عاطفة «بإنما» جار ومجرور معطوف على «بإلا» «انحصر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها صلة ما الموصولة «أخر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وقد» حرف دال على التقليل «يسبق» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما «إن» شرطية «قصد» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: إن ظهر قصد، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله فعل الشرط «ظهر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قصد، والجملة من ظهر المذكور وفاعله لا محل لها تفسيرية، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(٢) هذا البيت من الشواهد التي لم ينسبها أحد ممن احتج به من أئمة النحو، وهو من شواهد سيبويه (١/ ٢٧٠)، وقد عثرت بعد طويل البحث على أنه من قصيدة طويلة لذي الرمة غيلان بن عقبة، وأولها قوله:

مَـرَرْنَـا عَـلَـى دَارٍ لِـمَـيَّـةَ مَـرَّةً وَجَـارَاتِـهَـا قَـد كَـادَ يَـعـفُـو مُـقَـامُـهَـا

وبعده بيت الشاهد، ثم بعده قوله:

وَقَـد زَوَّدَتْ مَـيٌّ عَـلَـى الـنَّـأيِ قَـلْـبَـهُ عَـلاقَـاتِ حَـاجَـاتٍ طَـوِيـلٌ سَـقَـامُـهَـا

فأصبَحْتُ كـالـهَـيـمَـاءِ لَا الـمَـاءُ مُـبْـرِدٌ صَـدَاهَـا ولَا يَـقـضِـي عَـلـيـهَـا هُـيَـامُـهَـا

اللغة: «آناء» من الناس من يرويه بهمزة ممدودة، كآبار وآرام، ومنهم من يرويه بهمزة في أوله غير ممدودة وهمزة بعد النون ممدودة بوزن أعمال، وقد جعله العيني جمع نأي، بفتح النون، ومعناه البعد، وعندي أنه =

ومثالُ تقديمِ المفعولِ المحصورِ بإلَّا قولُكَ: «ما ضَرَبَ إلَّا عَمْراً زيدٌ»، ومنه قولُه: [الطويل]

ش١٤٨ ـ تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْليم ساعَةٍ فَما زادَ إلّا ضِعْفَ ما بي كَلامُها[1]

= جمع نُؤْي، بزنة قُفْلٍ أو صُرَدٍ أو ذِئْبٍ أو كَلْبٍ، وهو الحفيرة تحفر حول الخباء لتمنع عنه المطر. ويجوز أن تكون الهمزة في أوله ممدودة على أنه قدَّم الهمزة التي هي العين على النون، فاجتمع في الجمع همزتان متجاورتان وثانيتهما ساكنة، فقلبها ألفًا من جنس حركة الأولى، كما فعلوا بآبار وآرام جمع بئر ورئم. كما يجوز أن تكون المَدَّة في الهمزة الثانية على الأصل. وقد جعله الشيخ خالد بكسر الهمزة الأولى على أنه مصدر بزنة الإبعاد ومعناه، وهو بعيد فلا تلتفت إليه «وشامها» ضبطه غير واحد بكسر الواو بزنة جبال على أنه جمعُ وَشْمٍ، وهو ما تجعله المرأة على ذراعها ونحوِه، تغرز ذراعها بالإبرة ثم تحشوه بدخان الشحم، وليس ذلك بصواب أصلاً، وقد تحرف الكلام عليهم فانطلقوا يخرجونه ويتمحَّلون له، والواو مفتوحة، وهي واو العطف، والشام: جمع شامة، وهي العلامة، وشام: معطوف إما على «آناء» وإما على «عشية» على ما سنبينه لك في الإعراب. هذا ورواية الديوان هكذا:

فَلَم يَدْرِ إلَّا اللهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا أهِلَّةُ آنَاءِ الدِّيَارِ وَشَامُهَا

المعنى: لا يعلم إلا الله تعالى مقدار ما هيجته فينا من كوامن الشوق هذه العشية التي قضيناها بجوار آثار دار المحبوبة وعلاماتِ هذه الدار.

الإعراب: «**فلم**» الفاء حرف عطف، لم: حرف نفي وجزم وقلب «**يدر**» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف الياء «**إلا**» أداة استثناء ملغاة «**الله**» فاعل يدري «**ما**» اسم موصول مفعول به ليدري، وجملة «**هيجت**» مع فاعله الآتي لا محل لها صلة الموصول «**لنا**» جار ومجرور متعلق بهيجت «**عشية**» يجوز أن يكون فاعلاً لهيجت، وعشية مضاف، و«**آناء**» مضاف إليه، و«**الديار**» مضاف إليه «**وشامها**» الواو حرف عطف، وشام: معطوف على عشية إن جعلته فاعل «هيجت» وشام مضاف، وضمير الغائبة العائد على الديار مضاف إليه، ولا تلتفت لغير هذا من أعاريب. ويجوز نصب عشية على الظرفية، ويكون «آناء» فاعلاً لهيجت، ويكون قد حذف تنوين عشية للضرورة، أو ألقى حركة الهمزة من آناء على تنوين عشية ثم حذف الهمزة، ويكون «شامها» معطوفًا على آناء الديار.

الشاهد فيه: قوله: «فلم يدر إلا الله ما.. إلخ» حيث قدم الفاعل المحصور بإلا على المفعول. وقد ذهب الكسائي إلى تجويز ذلك استشهاداً بمثل هذا البيت.

والجمهور على أنه ممنوع، وعندهم أن «ما» اسم موصول مفعول به لفعل محذوف، والتقدير: فلم يدر إلا الله درى ما هيجت لنا، وسيذكر ذلك الشارح.

(١) نسب كثير من العلماء هذا البيت لمجنون بني عامر قيس بن الملوَّح، ولم أعثر عليه في ديوانه، ولعلَّ السرَّ في نسبتهم له ذكر «ليلى» فيه.

الإعراب: «**تزودت**» فعل ماضٍ وفاعل «**من ليلى بتكليم**» متعلقان بتزود، وتكليم مضاف، و«**ساعة**» مضاف إليه «**فما**» نافية «**زاد**» فعل ماض «**إلا**» أداة استثناء ملغاة «**ضعف**» مفعول به لزاد، وضعف مضاف، و«**ما**» =

هذا مَعْنى كَلامِ المصنِّفِ، واعلمْ أنَّ المحصورَ بـ«إنَّما» لا خلافَ في أنَّه لا يجوزُ تقديمُه، **وأما المحصور بإلَّا ففيه ثلاثةُ مذاهب:**

أحدها ـ وهو مذهبُ أكثرِ البصريين، والفرَّاءِ، وابن الأنباريِّ ـ أنَّه لا يخلو: إما أن يكونَ المحصورُ بها فاعلاً، أو مفعولاً، فإنْ كانَ فاعلاً امتنعَ تقديمُهُ، فلا يجوزُ «ما ضَرَبَ إلا زيدٌ عَمْراً» فأما قوله:

فَلْم يَدْرِ إلَّا الله ما هَيَّجَتْ لَنا[1] [١٤٧]

فأُوِّل على أن «ما هيجت» مفعولٌ بفعلٍ محذوفٍ، والتقدير: «دَرَى ما هَيَّجَتْ لَنا» فلم يتقدَّم الفاعلُ المحصورُ على المفعولِ؛ لأنَّ هذا ليسَ مفعولاً للفعل المذكور، وإنْ كانَ المحصورُ مفعولاً جازَ تقديمُهُ، نحوُ: «ما ضَرَبَ إلا عَمْراً زيدٌ».

الثاني ـ وهو مذهبُ الكسائيِّ ـ أنَّه يجوزُ[2] تقديمُ المحصورِ بـ«إلَّا» فاعلاً كانَ أو مفعولاً.

الثالث ـ وهو مذهبُ بَعضِ البصريين، واختارَه الجُزوليُّ والشَّلَوْبينُ ـ أنه لا يجوزُ تقديمُ المحصورِ بـ«إلَّا» فاعلاً كانَ أو مفعولاً.

= اسم موصول مضاف إليه «بي» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «**كلامها**» كلام: فاعل زاد، وكلام مضاف، وضمير الغائبة العائد إلى ليلى مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها» حيث قدم المفعول به وهو قوله: «ضعف» على الفاعل وهو قوله: «كلامها» مع كون المفعول منحصرًا بـ«إلا» وهذا جائز عند الكسائي وأكثر البصريين، وبقية البصريين يتأولون ذلك البيت ونحوه بأن في «زاد» ضميرًا مستترًا يعود على تكليم ساعة، وهو فاعله، وقوله: «كلامها» فاعل بفعل محذوف، والتقدير: زاده كلامها، وهو تأويل مستبعد، ولا مقتضي له.

(١) قدمنا ذكر الكلام على هذا الشاهد، وهو الشاهد رقم ١٤٧.

(2) جوازاً مطلقاً.

وكلام الناظم يقتضي موافقة الكسائي لقوله:

وقد يسبق إن قصدٌ ظَهَرْ

واحترز بقوله: «إن قصدٌ ظهر» من المحصور بـ«إنما»، فإنه لا يظهر قصدُ الحصر معها إلا بالتأخير.

ينظر «شرح المرادي» ٢/ ٥٩٦.

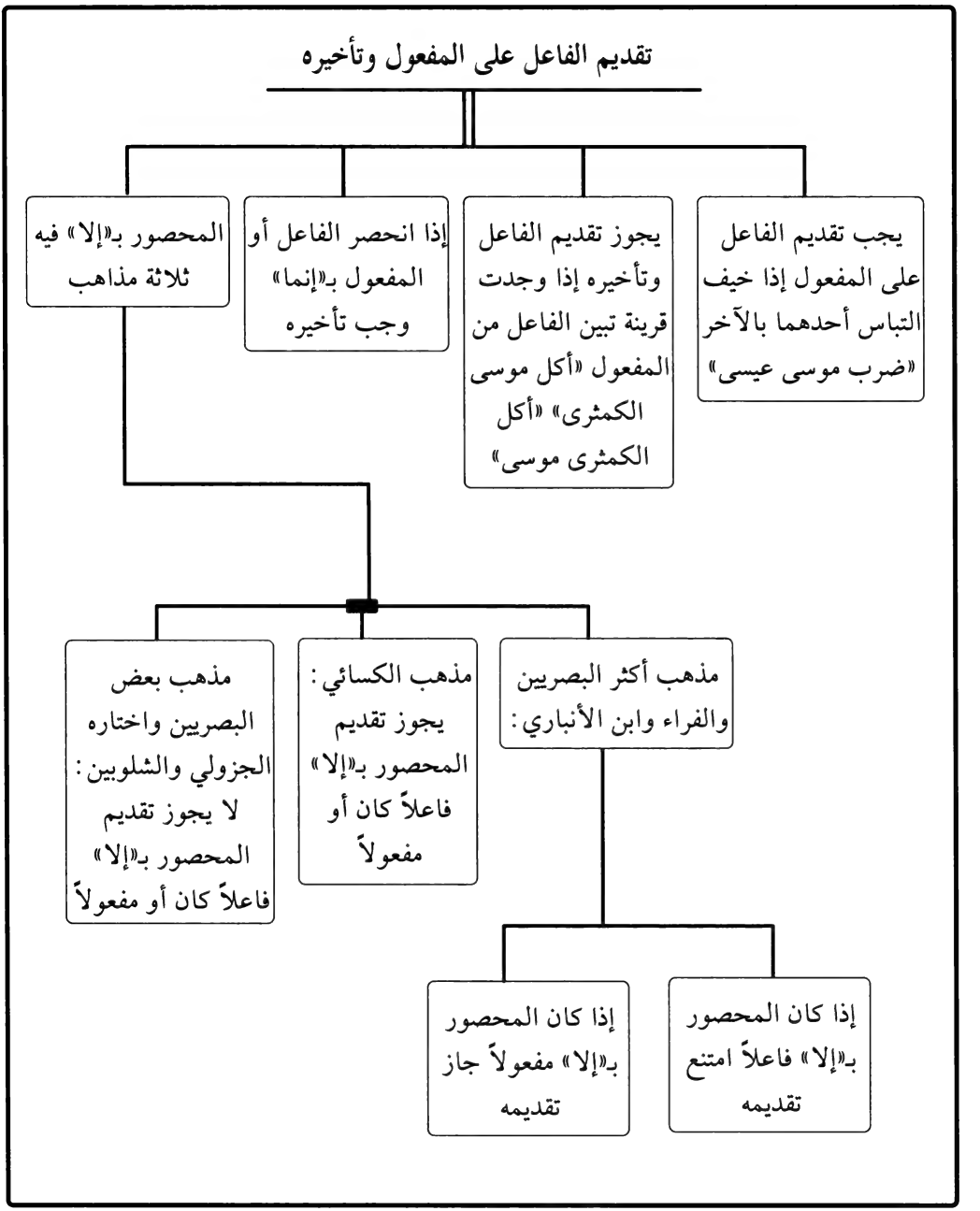
تقديم الفاعل على المفعول وتأخيره
يجب تقديم الفاعل على المفعول إذا خيف التباس أحدهما بالآخر «ضرب موسى عيسى»
يجوز تقديم الفاعل وتأخيره إذا وجدت قرينة تبين الفاعل من المفعول «أكل موسى الكمثرى» «أكل الكمثرى موسى»
إذا انحصر الفاعل أو المفعول بـ«إنما» وجب تأخيره
المحصور بـ«إلا» فيه ثلاثة مذاهب
مذهب أكثر البصريين والفراء وابن الأنباري:
مذهب الكسائي: يجوز تقديم المحصور بـ«إلا» فاعلاً كان أو مفعولاً
مذهب بعض البصريين واختاره الجزولي والشلوبين: لا يجوز تقديم المحصور بـ«إلا» فاعلاً كان أو مفعولاً
إذا كان المحصور بـ«إلا» فاعلاً امتنع تقديمه
إذا كان المحصور بـ«إلا» مفعولاً جاز تقديمه

٢٤١ ـ وَشاعَ نَحْوُ «خافَ رَبَّهُ عُمَرْ» وَشَذَّ نَحْوُ «زانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ»[١]

أي: شاعَ في لسانِ العرَبِ تقديمُ المفعولِ المُشْتَملِ على ضميرٍ يرجعُ إلى الفاعلِ المتأخِّرِ[٢]، وذلك نحوُ: «خافَ رَبَّهُ عُمَرُ» فـ«رَبَّهُ» مفعولٌ، وقد اشتملَ على ضميرٍ يَرجِعُ إلى «عُمَر» وهو الفاعل، وإنما جازَ ذلك ـ وإنْ كان فيه عَوْدُ الضميرِ على متأخِّرٍ لفظاً ـ لأنَّ الفاعل مَنْويُّ التقديمِ على المفعولِ؛ لأنَّ الأصلَ في الفاعلِ أنْ يتَّصلَ بالفعلِ، فهو متقدِّمٌ رُتبةً وإن تأخَّرَ لفظاً.

فلو اشتملَ المفعولُ على ضمير يرجعُ إلى ما اتَّصَلَ بالفاعلِ، فهَلْ يجوزُ تقديمُ المفعولِ على الفاعلِ؟ في ذلك خلافٌ، وذلك نحوُ: «ضَرَبَ غلامَها جارُ هِنْدٍ» فمَنْ أجازَها ـ وهو الصحيح ـ وجَّه الجوازَ بأنه لمَّا عادَ الضميرُ على ما اتَّصلَ بما رُتْبتُه التقديمُ، كانَ كعَوده على ما رتبتُه التقديمُ، لأنَّ المتَّصلَ بالمتقدِّمِ متقدِّمٌ.

وقوله: «**وشذَّ.. إلى آخره**» أي شَذَّ عَوْدُ الضَّمير من الفاعلِ المتقدِّمِ على المفعولِ المتأخِّرِ، وذلك نحو: «زانَ نَوْرُهُ الشَّجَرَ» فالهاءُ المتَّصلةُ بنَوْر ـ الذي هو الفاعلُ ـ عائدةٌ على «الشَّجرِ» وهو المفعولُ، وإنما شَذَّ ذلك لأنَّ فيه عَوْدَ الضَّميرِ على متأخِّرٍ لَفظاً ورُتبةً، لأن «الشَّجرَ» مفعولٌ، وهو متأخِّرٌ لَفظاً، والأصْلُ فيه أنْ يَنفصلَ عن الفعلِ، فهو متأَخِّرٌ رُتبةً.

---

(١) «وشاع» فعل ماض «نحو» فاعل شاع «خاف» فعل ماض «ربه» رب: منصوب على التعظيم، ورب مضاف، وضمير الغائب العائد إلى عمر المتأخر لفظاً مضاف إليه «عمر» فاعل خاف، والجملة من خاف وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة نحو إليها «وشذ» فعل ماض «نحو» فاعل شذ «زان» فعل ماض «نوره» نور: فاعل زان، ونور مضاف، وضمير الغائب العائد إلى الشجر المتأخر لفظاً ورتبة مضاف إليه «الشجر» مفعول به لزان، وجملة زان وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة نحو إليها، والمراد بنحو «خاف ربه عمر»: كل كلام اتصل فيه ضمير الفاعل المتأخر بالمفعول المتقدم، والمراد بنحو «زان نوره الشجر»: كل كلام اتصل فيه ضمير المفعول المتأخر بالفاعل المتقدم.

(٢) من ذلك قول الأعشى ميمون:

كَناطِحِ صَخْرَةً يَوْمًا لِيُوهِنَها فَلَمْ يَضِرْها وأَوْهَى قَرْنَهُ الوَعِلُ

وهذه المسألةُ ممنوعةٌ عندَ جمهورِ النَّحويين، وما ورد من ذلك تأَوَّلوه، وأجازها أبو عبد الله الطُّوالُ من الكوفيين، وأبو الفتح بن جنِّي، وتابعهما المصنِّفُ(١)(2)، ومما ورد من ذلك قوله: [البسيط]

ش١٤٩ ـ لَمَّا رَأَى طالِبوهُ مُصْعَباً ذُعِروا وَكادَ لَوْ ساعَدَ المَقْدورُ يَنْتَصِرُ(٣)

---

(١) ذهب إلى هذا الأخفش أيضًا، وابن جني تابعٌ فيه له. وقد أيدهما في ذلك المحقِّق الرَّضي، قال: والأولى تجويز ما ذهبا إليه، ولكن على قلة، وليس للبصرية منعه مع قولهم في باب التنازع بما قالوا. اهـ.
وهو يشير إلى رأي البصريين في التنازع من تجويزهم إعمالَ العامل الثاني المتأخر في لفظ المعمول، وإعمال المتقدم من العاملين في ضميره؛ إذ فيه عود الضمير على المتأخر.

(2) وصحّح المصنف هذا التجويز بقوله: «والنحويون إلا أبا الفتح يحكمون بمنع هذا، والصحيح جوازه».
وصحَّح ابن هشام في «أوضح المسالك» ٢/ ٣٢ تجويزها في الشعر فقط، ويميل القلبُ إليه أكثر من المجوّزين مطلقاً، والمانعين مطلقاً.
وانظر «شرح الأشموني» ٢/ ٨٥، و«شرح المرادي» ٢/ ٥٩٧.

(٣) البيت لأحد أصحاب مصعب بن الزبير ﷺ يرثيه.
اللغة: «طالبوه» الذين قصدوا قتاله «ذعروا» أخذهم الخوف «كاد ينتصر» لأن خوفهم منه أعظم وسيلة لانتصاره عليهم، وهو مأخوذ من قوله ﷺ: «**نُصِرْتُ بالرُّعْبِ**».
الإعراب: «**لما**» ظرف بمعنى حين مبني على السكون في محل نصب بذعر الآتي «**رأى**» فعل ماضٍ «**طالبوه**» طالبو: فاعل رأى، وطالبو مضاف، والضمير العائد إلى مصعب مضاف إليه، والجملة من رأى وفاعله في محلِّ جرٍّ بإضافة لما الظرفية إليها «**مصعبًا**» مفعول به لرأى «**ذعروا**» فعل ماضٍ مبني للمجهول ونائب فاعل «**وكاد**» فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى مصعب «**لو**» شرطية غير جازمة «**ساعد المقدور**» فعل وفاعل، وهو شرط «لو» «**ينتصر**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى مصعب، والجملة من ينتصر وفاعله في محل نصب خبر «كاد» وجواب لو محذوف يدل عليه خبر كاد، وجملة الشرط والجواب لا محل لها اعتراضية بين كاد واسمها وبين خبرها.
الشاهد فيه: قوله: «رأى طالبوه مصعبًا» حيث أخَّرَ المفعولَ عن الفاعل، مع أن في الفاعل ضميرًا يعود على المفعول؛ فعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.
ومن شواهد هذه المسألة ـ مما لم يذكره الشارح ـ قول الشاعر:

لَمَّا عَصَى أَصْحَابُهُ مُصْعَبَاً أَدَّى إِلَيهِ الكَيلَ صَاعًا بِصَاعْ

وقول الآخَر:

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَلومَنَّ قَومُهُ زُهيرًا عَلَى مَا جَرَّ من كلِّ جَانبِ

وسننشدُ في شرح الشاهد رقم ١٥٣ الآتي بعضَ شواهد لهذه المسألة ونذكر لك ما نرجِّحُه من أقوال العلماء.

وقولُه: [الطويل]

ش١٥٠ ـ كَسا حِلْمُهُ ذا الحِلْمِ أَثْوابَ سُؤْدَدٍ ورقَّى نَداهُ ذا النَّدَى في ذُرَى المَجْدِ[١]

وقولُه: [الطويل]

ش١٥١ ـ وَلَوْ أَنَّ مَجْداً أَخْلَدَ الدَّهْرَ واحِداً مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِما[٢]

---

(١) البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها.

اللغة: «كسا» فعل يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، تقول: كسوت محمداً جُبَّةً، كما تقول: ألبست عليًّا قميصًا «حلمه» الحلم: الأناة والعقل، وهو أيضًا تأخير العقوبة وعدم المعاجلة فيها «سؤدد» هو السيادة «ورقَّى» بتضعيف القاف أصل معناه: جعله يرقى، أي: يصعد. والمرقاة: السلم الذي به تصعد من أسفل إلى أعلى، والمراد: رفعَه وأَعْلَى منزلتَه من بين نظرائه «الندى» المراد به الجود والكرم «ذُرى» بضم الذال: جمع ذِرْوة، وهي أعلى الشيء.

الإعراب: «**كسا**» فعل ماضٍ «**حلمه**» حلم: فاعل كسا، وحلم مضاف، والضمير مضاف إليه «**ذا الحلم**» ذا: مفعول أول لكسا، وذا مضاف، والحلم مضاف إليه «**أثواب سؤدد**» أثواب: مفعول ثان لكسا، وأثواب مضاف، وسؤدد مضاف إليه «**ورقى**» فعل ماض «**نداه**» فاعل ومضاف إليه «**ذا الندى**» مفعول به ومضاف إليه «**في ذرى**» جار ومجرور متعلق برقى، وذرى مضاف، و«**المجد**» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «كسا حلمه ذا الحلم، ورقى نداه ذا الندى» فإن المفعول فيهما متأخر عن الفاعل مع أن الفاعل مضاف إلى ضمير يعود على المفعول؛ فيكون فيه إعادة الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة جميعاً، وذلك لا يجوز عند جمهور البصريين، خلافاً لابن جني ـ تبعاً للأخفش ـ وللرضي، وابن مالك في بعض كتبه.

كذا قالوا، ونحن نرى أنه لا يبعد في هذا البيت أن يكون الضمير في «حلمه، ونداه» عائدًا على ممدوح ذكر في أبيات تقدَّمت البيتَ الشاهد؛ فيكون المعنى أن حلم هذا الممدوح هو الذي أثر فيمن تراهم من أصحاب الحلم؛ إذ ائتسَوا به وجعلوه قدوة لهم، واستمر تأثيره فيهم حتى بلغوا الغاية من هذه الصفة، وأن ندى هذا الممدوح أثر كذلك فيمن تراهم من أصحاب الجود؛ فافهم وأَنصِف. وشواهد المسألة كثيرة، فليس بضائر أن يبطل الاستدلال بواحد منها.

(٢) البيت لشاعر الأنصار سيدنا حسان بن ثابت يرثي مطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف بن قصي، أحد أجواد مكة، وأول هذه القصيدة قوله:

أَعَيْنُ أَلَا ابكِي سَيِّدَ النَّاسِ واسْفَحِي بِدَمعٍ فإن أَنْزَفْتِه فاسْكُبِي الدَّمَا

اللغة: «أعين» أراد: يا عيني، فحذف ياء المتكلم اكتفاء بالكسرة التي قبلَها «اسفحي» أَسيلي وصُبِّي «أنزفته» أنفدت دمعك فلم يبقَ منه شيء «أخلد» كتب له الخلود ودوام البقاء.

المعنى: يريد أنه لا بقاء لأحد في هذه الحياة مهما يكن نافعًا لمجموع البشر. =

وقوله: [الطويل]

ش١٥٢ ـ جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بنَ حاتِمٍ جَزاءَ الكِلابِ العاوِياتِ وَقَدْ فَعَلْ[١]

وقولُه: [البسيط]

ش١٥٣ ـ جَزَى بَنوه أبا الغيلانِ عَنْ كِبَرٍ وَحُسْنِ فِعْلٍ كما يُجْزَى سِنِمَّارُ[٢]

= **الإعراب**: «**لو**» شرطية غير جازمة «**أن**» حرف توكيد ونصب «**مجداً**» اسم أن، وجملة «أخلد» مع فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر أن، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل لفعل محذوف، والتقدير: لو ثبت إخلاد مجد صاحبه، وهذا الفعل هو فعل الشرط «**الدهر**» منصوب على الظرفية الزمانية، وعامله أخلد «**واحدًا**» مفعول به لأخلد «**من الناس**» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لواحد «**أبقى**» فعل ماض «**مجده**» مجد: فاعل أبقى، ومجد مضاف، وضمير الغائب العائد إلى مطعم المتأخر مضاف إليه، والجملة من أبقى وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب جواب «لو» «**مطعما**» مفعول به لأبقى.

الشاهد فيه: قوله «أبقى مجده. . مطعما» حيث أخر المفعول ـ وهو قوله: مطعماً ـ عن الفاعل، وهو قوله: «مجده» مع أن الفاعل مضاف إلى ضمير يعود على المفعول، فيقتضي أن يرجع الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة.

(١) البيت لأبي الأسود الدؤلي، يهجو عدي بن حاتم الطائي، وقد نسبه ابن جني إلى النابغة الذبياني، وهو انتقال ذهن من أبي الفتح، وسببه أن للنابغة الذبياني قصيدة على هذا الروي.

اللغة: «جزاء الكلاب العاويات» هذا مصدر تشبيهي، والمعنى: جزاه الله جزاءً مثلَ جزاءِ الكلاب العاويات، ويروى: «الكلاب العاديات» بالدال بدل الواو، وهو جمع عاد، والعادي: اسم فاعل من عدا يعدو، إذا ظلم وتجاوز قدره «وقد فعل» يريد أنه تعالى استجاب فيه دعاءه، وحقق فيه رجاءه.

المعنى: يدعو على عدي بن حاتم بأن يجزيه الله جزاء الكلاب، وهو أن يطرده الناس وينبذوه ويقذفوه بالأحجار، ثم يقول: إنه سبحانه قد استجاب دعاءه عليه.

الإعراب: «**جزى**» فعل ماضٍ «**ربه**» فاعل ومضاف إليه «**عني**» جار ومجرور متعلق بجزى «**عدي**» مفعول به لجزى «**ابن**» صفة لعدي، وابن مضاف، و«**حاتم**» مضاف إليه «**جزاء**» مفعول مطلق مبين لنوع عامله، وهو جزى، وجزاء مضاف، و«**الكلاب**» مضاف إليه «**العاويات**» صفة للكلاب «**وقد**» الواو للحال، قد: حرف تحقيق «**فعل**» فعل ماض مبني على الفتح لا محل له، وسُكِّن لأجل الوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على ربه، والجملة في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله: «جزى ربه. . . عدي» حيث أخَّر المفعول ـ وهو قوله: «عدي» ـ وقدم الفاعل ـ وهو قوله: «ربه» ـ مع اتصال الفاعل بضمير يعود على المفعول.

(٢) نسبوا هذا البيت لسليط بن سعد، ولم أقف له على سابق أو لاحق.

اللغة: «أبا الغيلان» كنية لرجل لم أقف على تعريف له «سِنِمَّار» بكسر السين والنون بعدهما ميم مشددة: =

فلو كانَ الضميرُ المتَّصلُ [بالفاعلِ] المتقدِّمِ عائداً على ما اتَّصَلَ بالمفعولِ المتأخِّرِ، امتنعت المسألةُ، وذلك نحو: «ضَرَبَ بَعْلُها صاحِبَ هِنْدٍ»، وقَدْ نَقَلَ بعضُهم في هذه المسألةِ أيضاً خلافاً، والحقُّ فيها المَنْعُ[1].

= اسم رجل رومي، يقال: إنه الذي بنى الخورنق ـ وهو القصر الذي كان بظاهر الكوفة ـ للنعمان بن امرئ القيس ملك الحِيرة، وإنه لما فرغ من بنائه، ألقاه النعمان من أعلى القصر لئلا يعمل مثله لغيره، فخرَّ ميتًا، وقد ضربت به العرب المثل في سوء المكافأة، يقولون: «جزاني جزاءَ سِنمَّار»، قال الشاعر:

جَزَتْنَا بَنُو سَعدٍ بِحُسْنِ فِعَالِنَا ... جَزَاءَ سِنِمَّارٍ ومَا كَانَ ذَا ذَنْبِ

(انظر المثل رقم ٨٢٨ في مجمع الأمثال ١/ ١٥٩ بتحقيقنا).

الإعراب: «**جزى**» فعل ماض «**بنوه**» فاعل ومضاف إليه «**أبا الغيلان**» مفعول به، ومضاف إليه «**عن كبر**» جار ومجرور متعلق بجزى «**وحسن فعل**» الواو عاطفة، وحسن: معطوف على كبر، وحسن مضاف، وفعل مضاف إليه «**كما**» الكاف للتشبيه، و«**ما**» مصدرية «**يجزى**» فعل مضارع مبني للمجهول «**سنمار**» نائب فاعل يجزى، و«**ما**» ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف يقع مفعولاً مطلقاً مبيناً لنوع «جزى» وتقدير الكلام: جزى بنوه أبا الغيلان جزاء مشابهًا لجزاء سنمَّار.

الشاهد فيه: قوله: «جزى بنوه أبا الغيلان» حيث أخَّر المفعول ـ وهو قوله: «أبا الغيلان» ـ عن الفاعل ـ وهو قوله: «بنوه» ـ مع أن الفاعل متصل بضمير عائد على المفعول.

هذا، ومن شواهد هذه المسألة مما لم ينشده الشارح ـ زيادة على ما ذكرناه في شرح الشاهد رقم ١٤٩ ـ قول الشاعر:

وَمَا نَفَعَتْ أعمَالُه المَرْءَ رَاجِيًا ... جَزَاءً عَليهَا مِنْ سِوَى مَنْ له الأَمْرُ

حيث قدم الفاعل ـ وهو قوله: «أعماله» ـ على المفعول ـ وهو قوله: «المرء» ـ مع أنه قد اتصل بالفاعل ضمير يعود إلى المفعول، فجملة ما أنشده الشارح وأنشدناه لهذه المسألة ثمانية شواهد.

ولكثرة شواهد هذه المسألة نرى أن ما ذهب إليه الأخفش وتابعه عليه أبو الفتح بن جني، والإمام عبد القاهر الجرجاني، وأبو عبد الله الطوال، وابن مالك، والمحقق الرضي، من جواز تقديم الفاعل المتصل بضمير يعود إلى المفعول، هو القول الخليق بأن تأخذ به وتعتمد عليه، ونرى أن الإنصاف واتباع الدليل يوجبان علينا أن نوافق هؤلاء الأئمة على ما ذهبوا إليه وإن كان الجمهور على خلافه؛ لأن التمسك بالتعليل مع وجود النص على خلافه مما لا يجوز، وأحكام العربية يقضى فيها على وَفق ما تكلم به أهلها.

(1) وصحَّح الأشموني التجويز وعلَّله بقوله: لأنه لما عاد الضمير على ما اتصل بما رُتبتُه التقديم، كان كعوده على ما رتبتُه التقديم. «شرحه» ٢/ ٨٥.

النَّائِبُ عَنِ الفاعِلِ

٢٤٢ ـ يَنوبُ مَفْعولٌ بِهِ عَنْ فاعِلٍ فيما لَهُ كـ«نِيلَ خَيْرُ نائِلِ»[١]

يُحذَف الفاعلُ ويُقامُ المفعولُ به مُقامَهُ، فَيُعْطَى ما كانَ للفاعلِ من لُزومِ الرَّفعِ ووُجوبِ التأخُّرِ عن رافعِه وعدمِ جَوازِ حَذْفِه[٢][3]، وذلك نحوُ: «نِيْلَ خَيْرُ نائِل» فخيرُ نائلٍ: مفعول

(١) «ينوب» فعل مضارع «مفعول» فاعل ينوب «به» جار ومجرور متعلق بمفعول «عن فاعل» جار ومجرور متعلق بينوب أيضاً «فيما» مثله، وما اسم موصول «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «كنيل» الكاف جارة لقول محذوف، نيل: فعل ماض مبني للمجهول «خير نائل» نائب فاعل، ومضاف إليه.

(٢) الأغراض التي تدعو المتكلِّم إلى حذف الفاعل كثيرةٌ جدًّا، ولكنَّها على كثرتها لا تخلو من أن سببها إما أن يكون شيئاً لفظيًّا أو معنويًّا.

فأما الأسباب اللفظية فكثيرة: منها القصد إلى الإيجاز في العبارة، نحو قوله تعالى: ﴿فَعَافِيَاْ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ﴾ [النحل: ١٢٦]، ومنها المحافظة على السجع في الكلام المنثور، نحو قولهم: من طابت سريرته حُمدتْ سِيرتُه؛ إذ لو قيل: «حمدَ الناسُ سيرتَه» لاختلف إعراب الفاصلتين، ومنها المحافظة على الوزن في الكلام المنظوم، كما في قول الأعشى ميمون بن قيس:

عُلِّقتُهَا عَرَضًا وعُلِّقَتْ رَجُلاً غَيرِي وَعُلِّقَ أخرَى غَيرَهَا الرَّجُلُ

فأنت ترى الأعشى قد بنى «علق» في هذا البيت ثلاث مرات للمجهول؛ لأنه لو ذكر الفاعل في كل مرة منها أو في بعضها، لما استقام له وزن البيت، والتعليق ههنا المحبة، وعرضًا، أي: من غير قصد مني، ولكن عرضت لي فهَوِيتها.

وأما الأسباب المعنوية فكثيرة: منها كون الفاعل معلومًا للمخاطب حتى لا يحتاج إلى ذكره له، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾ [الأنبياء: ٣٧]، ومنها كونه مجهولاً للمتكلم فهو لا يستطيع تعيينه للمخاطب، وليس في ذكره بوصف مفهوم من الفعل فائدة، وذلك كما تقول: سُرق متاعي؛ لأنك لا تعرف ذات السارق، وليس في قولك: «سرق اللص متاعي» فائدة زائدة في الإفهام على قولك: «سرق متاعي»، ومنها رغبة المتكلم في الإبهام على السامع، كقولك: «تُصدِّقَ بألفِ دينار»، ومنها رغبة المتكلم في إظهار تعظيمه للفاعل بصون اسمه عن أن يجري على لسانه، أو بصونه عن أن يقترن بالمفعول به في الذكر، كقولك: خلق الخنزير، ومنها رغبة المتكلم في إظهار تحقير الفاعل بصون لسانه عن أن يجري بذكره، ومنها خوف المتكلم من الفاعل، فيعرض عن ذكره لئلا يناله منه مكروه، ومنها خوف المتكلم على الفاعل، فيعرض عن اسمه لئلا يمسه أحد بمكروه.

(3) ويُعطى من أحكام الفاعل غير ما ذكر الشارح:

أ ـ تجريد الفعل المسند إليه من علامة التثنية أو الجمع إذا أسند لمثنى أو جمع؛ كقولك: كُوفِئَ المجدّان. =

قائمٌ مَقام الفاعلِ، والأصل: نالَ زيدٌ خَيْرَ نائل، فحذف الفاعل، وهو «زيد»، وأقيم المفعولُ به مُقامَهُ، وهو «خيرُ نائلٍ»، ولا يجوزُ تقديمُه، فلا تقولُ: «خَيْرُ نائِلٍ نيْلَ» على أنْ يكونَ مفعولاً مقدَّماً، بل على أن يكون مبتدأ، وخبرُه الجملةُ التي بعدَه، وهي «نِيْلَ» والمفعولُ القائمُ مقامَ الفاعلِ ضميرٌ مُستترٌ، والتقدير: «[نيل] هو»، وكذلك لا يجوزُ حذفُ «خيرُ نائلٍ» فتقولُ: «نِيْلَ».

٢٤٣ ـ فَأَوَّلَ الفِعْل اضْمُمَنْ والمُتَّصِلْ بـالآخِرِ اكْسِرْ في مُضيٍّ كَوُصِلْ[1]

٢٤٤ ـ واجْعَلْهُ مِنْ مُضارِعٍ مُنْفَتِحا كَيَنْتَحي المَقولِ فيهِ يُنْتَحَى[2]

يُضَمُّ أَوَّلُ الفِعْلِ الَّذي لم يُسَمَّ فاعلُه مطلقاً[3]، أي: سواءٌ كان ماضياً أو مضارعاً، ويُكْسَر ما قبلَ آخرِ الماضي ويُفْتَحُ ما قبلَ آخرِ المُضارعِ.

= ب ـ تأنيث الفعل المسند إليه إذا كان نائب الفاعل مؤنثاً؛ كقولك: أُدِّيت الأمانة على وجوه الوجوب والجواز والمنع.

جـ ـ تنزيله منزلة الجزء والإغناء عن الخبر: كقولك: أمعاقَبٌ المُذْنِبان.

د ـ الاتصال بالفعل والانفصال عنه.

هـ ـ عُمْدِيّته، أي: عدم الاستغناء عنه.

و ـ عدم تعدُّده. فلو كان للفعل أكثر من معمولٍ فواحدٌ منها نائبُ الفاعل، والبقية منصوباتٌ على المفعولية.

(١) «**فأول**» مفعول مقدم، والعامل فيه «اضممن» الآتي، وأول مضاف، و«**الفعل**» مضاف إليه «**اضممن**» اضمم: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**والمتصل**» الواو حرف عطف، المتصل: مفعول مقدم، والعامل فيه «اكسر» الآتي «**بالآخر**» جار ومجرور متعلق بالمتصل «**اكسر**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**في مضي**» جار ومجرور يتعلق باكسر أو بمحذوف حال «**كوصل**» الكاف جارة لقول محذوف، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كقولك... إلخ، وصل: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة مقول القول المحذوف.

(٢) «**واجعله**» اجعل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول أول «**من مضارع**» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الهاء «**منفتحاً**» مفعول ثانٍ لاجعل «**كينتحي**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «**المقول**» نعت لينتحي الذي قصد لفظه «**فيه**» جار ومجرور متعلق بالمقول «**ينتحى**» قصد لفظه: محكي بالقول، فهو نائب فاعل للمقول.

(3) يرى الجمهور عدم بناء الفعل للمجهول من الجامد أو الناقص خلافاً للكوفيين وسيبويه.

ومثالُ ذلك في الماضي قولُكَ في «وَصَلَ»: «وُصِلَ» وفي المضارع قولُكَ في «يَنْتَحي»: «يُنْتَحَى».

٢٤٥ ـ والثَّانيَ التَّاليَ تا المُطاوَعَهْ كـالأَوَّلِ اجْـعَـلْـهُ بِـلا مُـنـازَعَـهْ[١]

٢٤٦ ـ وَثالِثَ الّذي بِهَمْزِ الوَصْلِ كـالأَوَّلِ اجْـعَـلَـنَّـهُ كـاسْـتُـحْـلـي[٢]

إذا كان الفِعلُ المبنيُّ للمفعولِ مفتتَحاً بتاءِ المطاوَعةِ، ضُمَّ أوَّلُه وثانيه، وذلك كقولك في «تَدَحْرَجَ»: «تُدُحرِجَ» وفي «تكَسَّر»: «تُكُسِّر» وفي «تَغافَلَ»: «تُغوفِلَ».

وإنْ كانَ مُفتتحاً بهمزة وَصْل ضُمَّ أوَّلُه وثالثهُ، ذلك كقولك في «اسْتَحْلَى»: «اسْتُحْليَ» وفي «اقْتَدَرَ»: «اقْتُدِرَ» وفي «انْطَلَقَ»: «انْطُلِقَ».

٢٤٧ ـ واكْسِرْ أو اشْمِمْ «فا» ثُلاثيٍّ أُعِلْ عَيْناً وَضَمٌّ جا كَـ«بوعَ» فاحْتُمِلْ[٣]

---

(١) «والثاني» مفعول أول لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: واجعل الثاني «التالي» نعت للثاني «تا» قصر للضرورة مفعول به للتالي، وفاعله ضمير مستتر فيه، وتا مضاف، و«المطاوعة» مضاف إليه «كالأول» جار ومجرور في موضع المفعول الثاني لاجعل الآتي «اجعله» اجعل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول أول «بلا منازعة» الباء حرف جر، ولا: اسم بمعنى غير مجرور محلًّا بالباء، وقد ظهر إعرابه على ما بعده بطريق العارية، والجار والمجرور متعلق باجعل، ولا مضاف، ومنازعة: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة العارية، وسكن لأجل الوقف.

(٢) «وثالث» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده، وثالث مضاف، و«الذي» مضاف إليه «بهمز» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الذي، وهمز مضاف، و«الوصل» مضاف إليه «كالأول» جار ومجرور في موضع المفعول الثاني لاجعل مقدماً عليه «اجعلنه» اجعل: فعل أمر، والنون للتوكيد، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول أول «كاستحلي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف على النحو الذي سبق مراراً.

(٣) «واكسر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أو اشمم» مثله، والجملة معطوفة على الجملة السابقة «فا» مفعول به تنازعه العاملان، وفا مضاف، و«ثلاثي» مضاف إليه «أعل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثلاثي، والجملة في محل جر نعت لثلاثي «عيناً» تمييز «وضم» مبتدأ «جا» أصله جاء، وقصره للضرورة: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ضم، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «كبوع» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال «فاحتمل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ضم».

إذا كان الفعلُ المبنيُّ للمفعول ثلاثيًّا مُعْتَلَّ العينِ، فقد سُمِعَ في فائه ثلاثَةُ أوْجُهٍ:

(١) **إخلاصُ الكَسْرِ**، نحوُ: «قيلَ، وَبِيعَ» ومنه قولُه: [الرجز]

ش١٥٤ ـ حيكَتْ عَلَى نِيرَيْنِ إذْ تُحاكُ تَخْتَبِطُ الشَّوْكَ وَلا تُشاكُ[(١)]

(٢) **وإخلاصُ الضمِّ**، نحو: «قولَ، وَبوعَ» ومنه قولُه: [الرجز]

ش١٥٥ ـ لَيْتَ وَهَلْ يَنْفعُ شَيْئاً لَيْتُ لَيْتَ شَبابـاً بـوعَ فـاشْتَـرَيْتُ[(٢)]

---

(١) البيت لراجز لم يعينوه.

اللغة: «حيكت» نُسجت، وتقول: حاك الثوب يحوكه حوكًا وحياكة «نيرين» تثنية نير، بكسر النون بعدها ياء مثناة، وهو علم الثوب أو لحمته، فإذا نسج الثوب على نيرين فذلك أصفق له وأبقى، وإذا أرادوا أن يصفوا ثوبًا بالمتانة والإحكام قالوا: هذا ثوب ذو نيرين، وقد قالوا من ذلك أيضًا: هذا رجل ذو نيرين، وهذا رأي ذو نيرين، وهذه حرب ذات نيرين، يريدون أنها شديدة، وقالوا: هذا ثوب منير ـ على زنة معظم ـ إذا كان منسوجًا على نيرين، وقد رُوي في موضع هذه العبارة: «حوكت على نولين» ونولين: مثنى نول، بفتح النون وسكون الواو، وهو اسم للخشبة التي يلف عليها الحائك الشقة حين يريد نسجها «تختبط الشوك» تضربه بعنف «ولا تشاك» لا يدخل فيها الشوك ولا يضرها.

المعنى: وصف ملفحة أو حلة بأنها محكمة النسج تامة الصفاقة، وأنها إذا اصطدمت بالشوك لم يؤذها ولم يعلق بها.

الإعراب: «**حيكت**» حيك: فعل ماضٍ مبني للمجهول، والتاء للتأنيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «**على نيرين**» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في حيكت «**إذ**» ظرف للزمان الماضي مبني على السكون في محل نصب يتعلق بحيك، وجملة «**تحاك**» ونائب الفاعل المستتر فيه في محل جر بإضافة «إذ» إليها «**تختبط**» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «**الشوك**» مفعول به لتختبط «**ولا**» نافية «**تشاك**» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي.

الشاهد فيه: قوله: «حيكت» حيث إنه فعل ثلاثي معتل العين، فلما بناه للمجهول أخلص كسر فائه، ويروى: «حوكت على نيرين» بالواو ساكنة، وعلى هذا يكون شاهدًا للوجه الثاني، وهو إخلاص ضم الفاء.

(٢) ينسب هذا البيت لرؤبة بن العجاج، وقد راجعت ديوان أراجيزه فوجدت في زياداته أبياتًا منها هذا البيت، وهي قوله:

يَـا قَـومِ قَـدْ حَـوقَـلْـتُ أو دَنَـوتُ وبَـعـضُ حِـيـقَـالِ الـرِّجَـالِ الـمَـوتُ

مَـا لِـي إذا أجـذِبُـهَـا صَـأَيْـتُ أَكِـبَـرٌ قَـدْ عَـالَـنِـي أم بَـيْـتُ

لَـيْـتَ وهَـل يَـنـفَـعُ شـيـئًـا لَـيـتُ لَيْتَ شَبَابًا . . . . . =

وهي لغة بني دَبيرٍ وبني فَقْعَس، [وهما من فصحاء بني أسد].

(٣) **والإشمامُ**: وهو الإتيانُ بالفاء بحركةٍ بَيْنَ الضمِّ والكسرِ، ولا يظهرُ ذلك إلَّا في اللَّفظِ، ولا يظهرُ في الخَطِّ، وقد قُرِئَ في السبعة قولُه تعالى: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقْلِعِى وَغِيضَ ٱلْمَآءُ﴾ [هود: ٤٤] بالإشمامِ في «قيلَ، وَغِيضَ»[1].

= وقد روى أبو علي القالي في أماليه (١/ ٢٠) البيتين السابقين على بيت الشاهد، ولم ينسبهما، وقال أبو عبيد البكري في «التنبيه» (٩٧): «هذا راجز يصف جذبه للدلو» اهـ. ولم يعينه أيضًا.

اللغة: «حوقلت» ضعفت وأصابني الكبر «دنوت» قربت «حيقال» هو مصدر حوقل «أجذبها» أراد: أنزع الدلو من البئر «صأيت» صِحْت، مأخوذ من قولهم: صأى الفرخ؛ إذا صاح صياحًا ضعيفًا، وأراد بذلك أنينه من ثقل الدلو عليه «قد عالني» غلبني وقهرني وأعجزني، وفي رواية أبي علي القالي: أكبَرٌ غيرني. . . . «أم بيت» يريد: أم زوجة، وذلك لأن العزب أقوى وأشد «ينفع شيئًا ليت» قد قصد لفظ ليت هذه فصيَّرها اسمًا وأعربها وجعلها فاعلاً، ومثل هذا ـ في «ليت» ـ قول الشاعر:

لَيْتَ شِعري وأينَ مِنِّيَ لَيتٌ ... إنَّ لَيتًا وإنَّ لَوًّا عَناءُ

ومثله قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

ليتَ شِعري وهَل يَرُدَّنَّ لَيتٌ ... هَلْ لِهَذَا عِندَ الرَّبابِ جَزَاءُ

وقول الآخَر:

لَيْتَ شِعري مُسافِرُ بنَ أبي عَمـ ... ـرٍو ولَيتٌ يَقُولُها المَحزونُ

ونظيره ـ في «لو» إذا قصد لفظها وجعلت اسمًا ـ ما جاء في البيت الأول وفي قول الآخر:

أُلامُ عَلَى لَوٍّ ولو كُنتُ عَالِمًا ... بأذنَابِ لَوٍّ لَمْ تَفُتْنِي أوَائِلُهْ

الإعراب: «**ليت**» حرف تمن ونصب «**وهل**» حرف استفهام المقصود منه النفي «**ينفع**» فعل مضارع «**شيئاً**» مفعول به لينفع «**ليت**» قصد لفظه: فاعل ينفع، والجملة لا محل لها معترضة «**ليت**» حرف تمنٍّ مؤكد للأول «**شباباً**» اسم ليت الأول «**بوع**» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على شباب، والجملة في محل رفع خبر ليت الأول «**فاشتريت**» فعل وفاعل، والجملة معطوفة بالفاء على جملة بوع.

الشاهد فيه: قوله: «بوع» فإنه فعل ثلاثي معتل العين، فلما بناه للمجهول أخلص ضم فائه، وإخلاص ضم الفاء لغة جماعة من العرب، منهم من حكى الشارح، ومنهم بعض بني تميم، ومنهم ضبة، وحكيت عن هذيل.

(1) قال في «النشر» ٢/ ١٥٩: واختلفوا في ﴿قِيلَ﴾ و﴿وَغِيضَ﴾ و﴿وَجِأْيَءَ﴾ و﴿وَحِيلَ﴾ و﴿وَسِيقَ﴾ و﴿سِيَٓءَ﴾ و﴿سِيَٓئَتْ﴾ فقرأ الكسائي وهشام ورُويس بإشمام الضم كسر أوائلهن، ووافقهم ابن ذكوان في ﴿وَحِيلَ﴾ و﴿وَسِيقَ﴾ و﴿سِيَٓءَ﴾ و﴿سِيَٓئَتْ﴾، ووافقهم المدنيان [نافع وأبو جعفر] في ﴿سِيَٓءَ﴾ و﴿سِيَٓئَتْ﴾ فقط. والباقون بإخلاص الكسر.

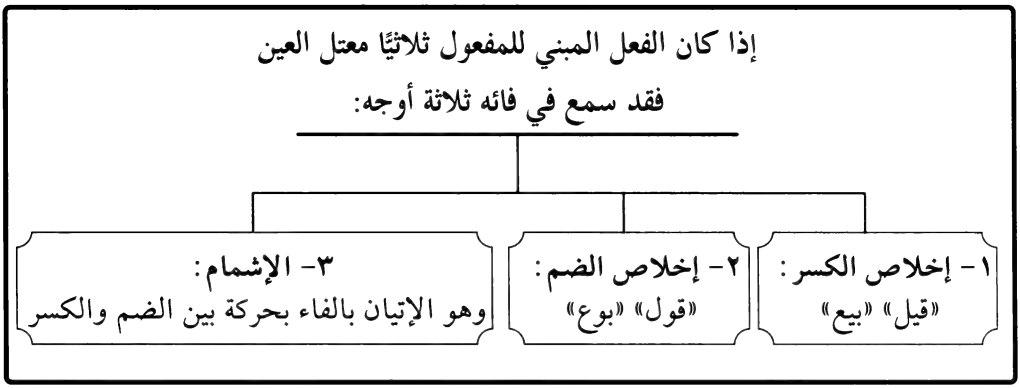

٢٤٨ ـ وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيْفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ وَمـا لِـبـاعَ قَـدْ يُـرَى لِـنَـحْـوِ حَـبْ[1]

إذا أُسندَ الفعلُ الثلاثيُّ المعتلُّ العينِ بعدَ بنائه للمفعولِ إلى ضميرِ متكلِّم أو مخاطَبٍ أو غائبٍ[2]، فإما أنْ يكونَ واويًّا، أو يائيًّا.

فإنْ كانَ واويًّا، نحوُ: «سامَ» مِنَ السَّوْمِ، وَجَبَ عندَ المصنِّفِ كسرُ الفاءِ أو الإشمامُ، فتقول: «سِمْتُ»، [ولا يجوزُ الضمُّ، فلا تقول: «سُمْتُ»]، لئلا يلتبِسَ بفعلِ الفاعل، فإنَّه بالضمِّ ليس إلَّا، نحو: «سُمْتُ العَبْدَ».

وإنْ كانَ يائيًّا، نحو: «باعَ» من البَيعِ، وَجَبَ عندَ المصنِّفِ أيضاً ضَمُّه أو الإشمامُ، فتقول: «بُعْتَ يا عَبْدُ» ولا يجوزُ الكسرُ، فلا تقولُ: «بِعْتَ»، لئلا يلتبسَ بفعلِ الفاعلِ، فإنَّه بالكسرِ فقط، نحو: «بِعْتُ الثَّوبَ».

وهذا معنى قولِه: «**وَإِنْ بِشَكْلٍ خيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ**» أي: وإن خِيفَ اللَّبسُ في شَكْلٍ من الأشْكالِ السابقة ـ أعني الضَّمَّ والكَسرَ والإشمامَ ـ عُدِلَ عنه إلى شَكْلٍ غيرِه لا لَبْسَ معه.

---

(١) «وإن» شرطية «بشكل» جار ومجرور متعلق بخيف «خيف» فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط «لبس» نائب فاعل خيف «يجتنب» فعل مضارع مبني للمجهول جواب الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى شكل «وما» اسم موصول: مبتدأ «لباع» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما الموصولة «قد» حرف تقليل «يرى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «لنحو» جار ومجرور متعلق بيرى، ونحو مضاف، و«حب» قصد لفظه: مضاف إليه.

(2) يقع الالتباس بالنسبة للفعل الغائب عند الإسناد إلى نون النسوة.

هذا ما ذكرَه المصنِّفُ، والذي ذكرَه غيرُه أنَّ الكسرَ في الواويِّ والضمَّ في اليائيِّ والإشمامَ هو المختارُ، ولكنْ لا يجبُ ذلك، بَلْ يجوزُ الضمُّ في الواوي، والكسرُ في اليائيِّ[1].

وقوله: «**وَما لِباعَ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبّ**» معناه أنَّ الذي ثَبَتَ لفاء «باع» من جواز الضمِّ والكسرِ والإشمامِ يَثْبُتُ لفاءِ المضاعف، نحو: «حَبَّ»، فتقول: «حُبَّ»، و«حِبَّ» وإنْ شِئْتَ أشْمَمْتَ[2].

٢٤٩ ـ وَما لِفا باعَ لِما العَيْنُ تَلي في اخْتارَ وانْقادَ وَشِبْهِ يَنْجلي[3]

أي: يَثْبُتُ ـ عندَ البناء للمفعول ـ لِما تَليه العَيْنُ مِنْ كلِّ فعلٍ يكونُ على وَزْنِ «افْتَعَل» أو «انْفَعل» ـ وهو مُعتلُّ العينِ ـ ما يثبتُ لفاءِ «باع»[4] مِنْ جوازِ الكسرِ والضمِّ والإشمام، وذلك نحو: «اخْتارَ، وانْقادَ» وشبههما، فيجوزُ في التاءِ والقافِ ثلاثةُ أوجهٍ: الضمُّ،

---

(1) ذكر ابن هشام في «أوضح المسالك» ٢/ ٥٨ ـ ٥٩ أن ما ادعاه ابن مالك من هذا الوجوب قد جعلته المغاربةُ مرجوحاً لا ممنوعاً. ولم يلتفت سيبويه [«الكتاب» ٤/ ٣٣٩ وما بعدها] للإلباس؛ لحصوله في نحو «مختار» و«تُضَارّ».

(2) أوجب الجمهور ضمّ فاء الثلاثي المضعّف عند بنائه للمجهول.
ويرى بعض الكوفيين جواز الكسر، ويراه ابن هشامٍ الحقَّ، وذكر أنه لغةُ بني ضبّة، وبعض تميم. «أوضح المسالك» ٢/ ٥٩.
وقد قرأ علقمة النخعي، ويحيى بن وثاب، والأعمش: ﴿هذه بضاعتنا رِدَّت إلينا﴾ [يوسف: ٦٥] كما في «البحر المحيط» ٥/ ٣٢١.
والإشمام منقول كذلك عن المهاباذي الضَّرير تلميذ عبد القاهر الجرجاني.

(3) «وما» اسم موصول مبتدأ «لفا» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما الموصولة، وفا مضاف، و«باع» قصد لفظه: مضاف إليه «لما» اللام جارة، وما: اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «العين» مبتدأ، وجملة «تلي» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة هذا المبتدأ وخبره لا محل لها صلة «ما» المجرورة باللام «في اختار» جار ومجرور متعلق بتلي «وانقاد، وشبه» معطوفان على اختار «ينجلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى شبه، والجملة في محل جر نعت لشبه.

(4) وخالف في ذلك ابن عذرة الأنصاري. كما ذكر في «أوضح المسالك» ٢/ ٥٨.

نحو: «اخْتورَ»، و«انْقودَ» والكَسْرُ، نحو: «اخْتيرَ»، و«انْقيدَ» والإِشمامُ، وَتُحَرَّكُ الهمزةُ بمثل حركة التاءِ والقافِ.

٢٥٠ ـ وَقابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ اوْ مِنْ مَصْدَرِ أَوْ حَرْفِ جَرٍّ بِنيابَةٍ حَرِي[١]

تقدَّمَ أن الفعل إذا بُنيَ لِما لم يُسَمَّ فاعلُه، أُقيمَ المفعولُ به مُقامَ الفاعل، **وأشارَ في هذا البيتِ إلى أنَّه إذا لم يوجَدِ المفعولُ به، أُقيم الظرفُ أو المصدرُ أو الجارُّ والمجرورُ مُقامَهُ،** وَشَرَطَ في كلٍّ [واحدٍ] منها أنْ يكونَ قابلاً للنيابة، أي: صالحاً لها، واحترز بذلك مما لا يَصلحُ للنيابةِ، كالظَّرفِ الذي لا يتصرَّفُ[2]، والمراد به: ما لزم النَّصْبَ على الظَّرفيةِ[٣]، نحو: «سَحَرَ» إذا أُريدَ به سَحَرُ يومٍ بعينه، ونحوُ: «عندَك» فلا تقول: «جُلِسَ عندَك» ولا «رُكِبَ سَحَرُ»، لئلا تُخرجَهما عما استقرَّ لَهما في لسانِ العرَبِ من لزوم النَّصبِ، وكالمصادر الَّتي لا تتصرَّفُ، نحو: «معاذَ الله» فلا يجوزُ رفع «معاذ الله»؛ لما تَقَدَّم في الظَّرفِ، وكذلك ما لا فائدةَ فيه من الظَّرفِ والمصدرِ [والجارِّ والمجرورِ]، فلا تقولُ: «سيرَ وَقْتٌ» ولا «ضُرِبَ ضَرْبٌ» ولا «جُلِسَ في دارٍ» لأنه لا فائدة في ذلك.

---

(١) «وقابل» مبتدأ، وخبره قوله: «حري» في آخر البيت «من ظرف» جار ومجرور متعلق بقابل «أو من مصدر» معطوف على الجار والمجرور السابق «أو حرف جر» معطوف على «مصدر» ومضاف إليه «بنيابة» جار ومجرور متعلق بحري «حري» خبر المبتدأ الذي هو قابل في أول البيت كما ذكرنا من قبل.

(2) ومما لا يصلح للنيابة كذلك: الحال، والمفعول معه، والمستثنى، والتمييز، والمفعول لأجله.

(٣) **الظروف على ثلاثة أنواع:**

النوع الأول: ما يلزم النصب على الظرفية، ولا يفارقها أصلاً ولا إلى الجر بمن، وذلك مثل: قط، وعَوْضُ، وإذا، وسَحَر.

والنوع الثاني: ما يلزم أحد أمرين: النصب على الظرفية، والجر بمن، وذلك مثل: عند، وثَمَّ، بفتح الثاء. وهذان النوعان يقال لكلٍّ منهما: «ظرف غير متصرف»، والفرق بينهما ما علمت.

والنوع الثالث: ما يخرج عن النَّصبِ على الظرفية وعن الجر بمن إلى التأثر بالعوامل المختلفة: كزمن، ووقت، وساعة، ويوم، ودهر، وحين؛ وهذا هو الظرف المتصرف.

ومثالُ القابل من كلٍّ منها قولُكَ: «سيرَ يَومُ الجمُعَةِ، وضُرِبَ ضَرْبٌ شَديدٌ، ومُرَّ بزيدٍ»(١)(2).

٢٥١ ـ وَلا يَنوبُ بَعْضُ هذي إنْ وُجِدْ فـي الـلَّـفْـظِ مَـفْـعـولٌ بِـهِ وَقَـدْ يَـرِدْ(٣)

مَذْهَبُ البصريين إلا الأَخْفَشَ أنه إذا وُجِدَ بعدَ الفعلِ المبنيِّ لِما لم يُسَمَّ فاعِلُه مفعولٌ به ومَصدَرٌ وَظَرفٌ وجارٌّ ومجرورٌ، تعيَّن إقامةُ المفعولِ به مُقامَ الفاعِلِ، فتقول: ضُرِبَ زيدٌ

---

(١) حاصل الذي أومأ إليه الشارح في هذه المسألة أنه يشترط في صحة جواز إنابة كل واحد من الظرف والمصدر شرطان: أحدهما: أن يكون كل منهما متصرفًا، وثانيهما: أن يكون كل واحد منهما مختصًّا؛ فإن فقد أحدهما واحدًا من هذين الشرطين لم تصح نيابته.

فالمتصرف من الظروف هو ما يخرج عن النصب على الظرفية والجر بمن إلى التأثر بالعوامل، كما علمت مما أوضحناه لك قريبًا.

وأما المتصرف من المصادر، فهو ما يخرج عن النصب على المصدرية إلى التأثر بالعوامل المختلفة، وذلك كضرب وقتل، وما لا يخرج من المصدر عن النصب على المصدرية، كمعاذ الله، فإنه مصدر غير متصرف لا يقع إلا منصوبًا على المفعولية المطلقة.

وأما المختص من الظروف، فهو ما خُصَّ بإضافةٍ أو وصفٍ أو نحوهما.

وأما المختص من المصادر، فهو ما كان دالًّا على العدد أو على النوع، أما نحو: «ضُرب ضَرْبٌ» فهو غير مختص، ولا يجوز نيابته عن الفاعل.

ويشترط في نيابة الجارِّ والمجرور ثلاثة شروط: أولها: أن يكون مختصًّا؛ بأن يكون المجرور معرفة أو نحوها. وثانيها: ألا يكون حرف الجر ملازمًا لطريقة واحدة، كمذ ومنذ الملازمين لجر الزمان، وكحروف القسم الملازمة لجر المقسم به. وثالثها: ألا يكون حرف الجر دالًّا على التعليل، كاللام والباء ومن، إذا استعملت إحداها في الدلالة على التعليل، ولهذا امتنعت نيابة المفعول لأجله.

(2) سُمِعَتْ عن العرب أفعالٌ مبنيةٌ للمعلوم ملازمةٌ صيغة المبنيّ للمجهول، منها: «دُهِش» و«عُنِيَ» و«شُغِفَ» و«هُزِل»، و«جُنّ» وغيرُها.

ومن المضارع «يُولَعُ» و«يُهرَع». وهي عند الإعراب تُعرَب مبنيّة للمعلوم ومرفوعُها فاعلٌ لها.

(٣) «ولا» نافية «ينوب» فعل مضارع «بعض» فاعل ينوب، وبعض مضاف، واسم الإشارة في «هذي» مضاف إليه «إن» شرطية «وجد» فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط «في اللفظ» جار ومجرور متعلق بوجد «مفعول» نائب فاعل لوجد «به» متعلق بمفعول، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، والتقدير: إن وجد في اللفظ مفعول به فلا ينوب بعض هذه الأشياء «وقد» حرف تقليل «يرد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نيابة بعض هذه الأشياء مناب الفاعل مع وجود المفعول به في اللفظ المستفاد من قوله: «ولا ينوب... إلخ».

ضَرباً شديداً يومَ الجمعةِ أمامَ الأميرِ في دارِهِ، ولا يجوزُ إقامةُ غيرِهِ مُقامَهُ مع وجودِهِ، وما وردَ من ذلك شاذٌّ أو مُؤَوَّل.

ومَذْهَبُ الكوفيين[1] أنَّه يجوزُ إقامَةُ غيرِهِ وهو موجودٌ، تَقدَّمَ أو تاخَّرَ، فتقول: «ضُرِبَ ضَرْبٌ شديدٌ زيداً، وضرب زيداً ضربٌ شديدٌ»، وكذلك في الباقي، واسْتَدَلُّوا لذلك بقراءة أبي جعفر: ﴿لِيُجْزَى قَوْماً بِمَا كَانوا يَكْسِبونَ﴾ [الجاثية: ١٤][2] وقولِ الشاعر: [الرجز]

ش١٥٦ ـ لَمْ يُعْنَ بِالعَلْياءِ إلَّا سَيِّداً وَلا شَفَى ذا الغَيِّ إلَّا ذوُ هُدَى[3]

---

(1) وهو قول المصنف؛ لقوله: «وقد يَرِدْ».
وصرّح به في «التسهيل»؛ كما في «المساعد على تسهيل الفوائد» ١/ ٣٩٨.

(2) ينظر «النشر في القراءات العشر» ٢/ ٢٨٣.

(٣) نسبوا هذا البيت لرؤبة بن العجاج، وقد راجعت ديوان أراجيزه فوجدت هذا البيت في زيادات الديوان لا في أصله، وقبله قوله:

وقَدْ كَفَى مِنْ بَدئِهِ ما قَدْ بَدَا وإنْ ثَنَى فِي العَوْدِ كَانَ أحمَدَا

اللغة: «بدئه» مبتدَأُ أمرِه وأول شأنه «بدا» ظهر «ثنى» عاد، تقول: ثنى يثني، بوزن رمى يرمي، وأصل معناه جمع طرفي الحبل فصيَّر ما كان واحدًا اثنين «كان أحمدا» مأخوذ من قولهم: عود أحمد، يريدون أنه محمود «يعن» فعل مضارع ماضيه عني، وهو من الأفعال الملازمة للبناء للمفعول، ومعناه على هذا: أولع، أو اهتم، تقول: عني فلان بحاجتي وهو معنيٌّ بها؛ إذا كان قد أولع بقضائها واهتم لها «العلياء» هي خصال المجد التي تورث صاحبها سموًّا ورفعة قدر «شفى» أبرأ، وأراد به ههنا هدى مجازًا «الغي» الجري مع هوى النفس والتمادي في الأخذ بما يوبقها ويهلكها «هدى» بضم الهاء: وهو الرشاد وإصابة الجادة.

المعنى: لم يشتغل بمعالي الأمور ولم يولع بخصال المجد إلا أصحاب السيادة والطموح، ولم يشفِ ذوي النفوس المريضة والأهواء المتأصِّلة من دائهم الذي أصيبت به نفوسهم إلا ذوو الهداية والرشد.

الإعراب: «**لم**» حرف نفي وجزم وقلب «**يعن**» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف الألف، والفتحة قبلها دليل عليها «**بالعلياء**» جار ومجرور نائب عن الفاعل «**إلا**» أداة استثناء ملغاة «**سيدًا**» مفعول به ليعن «**ولا**» الواو عاطفة، ولا: نافية «**شفى**» فعل ماض «**ذا**» مفعول به لشفى مقدم على الفاعل، وذا مضاف، و«**الغي**» مضاف إليه «**إلا**» أداة استثناء ملغاة «**ذو**» فاعل شفى، وذو مضاف، و«**هدى**» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «لم يعنَ بالعلياء إلا سيدًا» حيث ناب الجار والمجرور ـ وهو قوله: «بالعلياء» ـ عن الفاعل مع وجود المفعول به في الكلام، وهو قوله: «سيدًا».

والدليل على أن الشاعر أناب الجار والمجرور ولم ينب المفعول به، أنه جاء بالمفعول به منصوبًا، ولو أنه أنابه لرفعه؛ فكان يقول: لم يعن بالعلياء إلا سيد، والداعي لذلك أن القوافي كلها منصوبة، فاضطراره لتوافق القوافي هو الذي دعاه وألجأه إلى ذلك. =

وَمَذْهَبُ الأَخْفَشِ أنَّه إذا تقدَّمَ غيرُ المفعولِ به علَيه، جازَ إقامَةُ كلِّ [واحِدٍ] منهما، فتقول: ضُرِبَ في الدار زيداً، وضُرِبَ في الدار زيدٌ، وإنْ لم يتقدَّم، تعيَّن إقامَةُ المفعولِ به، نحو: «ضُرِبَ زيدٌ في الدَّارِ»، فلا يجوزُ: «ضُرِبَ زيداً في الدَّارِ».

٢٥٢ ـ وَبِاتِّفاقٍ قَدْ يَنوبُ الثَّانِ مِنْ بابِ «كَسَا» فيما التِباسُهُ أُمِنْ[(١)]

إذا بُنيَ الفعلُ المتعدِّي إلى مفعولين لِما لم يُسَمَّ فاعِلُهُ، فإما أنْ يكونَ من باب «أعْطَى»، أو من باب «ظَنَّ»[(٢)].

= ومثل هذا البيت قول الراجز:

وإنَّمَا يُرضِي المُنِيبُ رَبَّهُ ... مَا دامَ مَعنِيًّا بِذِكْرٍ قَلْبَهُ

ومحل الاستشهاد في قوله: «معنيًّا بذكر قَلْبَه» حيثُ أناب الجار والمجرور ـ وهو قوله: «بذكرٍ» ـ عن الفاعل، مع وجود المفعول به في الكلام، وهو قوله: «قلبه» بدليل أنه أتى بالمفعول به منصوبًا بعد ذلك كما هو ظاهر.

والبيتان حجة للكوفيين والأخفش جميعًا؛ لأن النائب عن الفاعل في البيتين متقدم في كل واحد منهما عن المفعول به، والبصريون يرون ذلك من الضرورة الشعرية.

(١) «وباتفاق» الواو للاستئناف، باتفاق: جار ومجرور متعلق بينوب الآتي «قد» حرف تقليل «ينوب» فعل مضارع «الثان» فاعل ينوب «من باب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الثاني، وباب مضاف، و«كسا» قصد لفظه: مضاف إليه «فيما» جار ومجرور متعلق بينوب «التباسه» التباس: مبتدأ، والتباس مضاف، والهاء مضاف إليه «أمن» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى التباس، والجملة من أمن ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة «ما» المجرورة محلًا بفي.

(٢) قد ينصب فعل من الأفعال مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، نحو: ظننت زيدًا قائمًا، وعلمت أخاك مسافرًا، ولا ينصب المفعولين اللذين أصلهما المبتدأ والخبر إلا ظن وأخواتها، وهذا هو مراد الشارح هنا بقوله: «باب ظن»، وهو أيضًا مراد الناظم بقوله: «في باب ظن وأرى» لأن «أرى» تنصب ثلاثة مفاعيل أصل الثاني والثالث منها مبتدأ وخبر، على ما علمت.

وقد ينصب فعل من الأفعال مفعولين، وهذا على نوعين؛ لأنه إما أن يكون نصبه لأحدهما على نزع الخافض، كما في قولك: اخترت الرجال محمدًا، وكما في قوله تعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ [الأعراف: ١٥٥] الأصل: اخترت من الرجال محمدًا، واختار موسى من قومه سبعين رجلاً، وإما أن يكون نصبه للمفعولين لأنه من طبيعته متعد إلى اثنين، وذلك نحو قولك: منحت الفقير درهمًا، وأعطيت إبراهيم دينارًا، وكسوت محمدًا جبة. =

فإنْ كانَ من بابِ «أعْطَى» ـ وهو المرادُ بهذا البيت ـ فذَكَرَ المصنِّفُ أنه يجوزُ إقامةُ الأوَّلِ منهما، وكذلك الثاني بالاتفاق، فتقول: «كُسِيَ زيدٌ جبَّةً، وَأُعْطيَ عَمْرٌو درهَماً»، وإنْ شِئْتَ أقمت الثاني، فتقول: «أُعْطيَ عمراً درهمٌ، وكُسيَ زيداً جُبَّةٌ».

هذا إن لم يحصل لَبْسٌ بإقامة الثاني، فإذا حَصَلَ لَبْسٌ وجب إقامةُ الأولِ، [وذلك نحو: «أعْطَيْتُ زيداً عَمراً» فتتعين إقامةُ الأولِ]، فتقول: «أُعْطيَ زَيْدٌ عَمْراً» ولا يجوزُ إقامة الثاني حينئذٍ؛ لئلَّا يحصل لَبْسٌ، لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما يصلحُ أنْ يكونَ آخذاً، بخلاف الأوَّلِ.

ونَقَلَ المصنِّفُ الاتفاقَ على أنَّ الثاني من هذا الباب يجوزُ إقامَتُهُ عندَ أمْنِ اللَّبْسِ، فإنْ عَنَى به أنه اتفاقٌ من جهة النَّحْويين كلِّهم، فليسَ بجيِّدٍ[1]؛ لأنَّ مذهبَ الكوفيين أنَّه إذا كانَ الأوَّلُ معرفةً والثاني نكرةً، تعيَّن إقامةُ الأوَّلِ[2]، فتقول: «أُعْطيَ زيدٌ دِرْهَماً»، ولا يجوز عندهم إقامة الثاني، فلا تقولُ: «أُعْطيَ دِرْهَمٌ زيداً».

٢٥٣ ـ في بابِ «ظَنَّ وَأَرَى» المَنْعُ اشْتَهَرْ وَلا أَرَى مَنْعاً إذا القَصْدُ ظَهَرْ[3]

يَعني أنَّه إذا كانَ الفعل متعدياً إلى مفعولين الثاني منهما خَبَرٌ في الأصل، كظنَّ وأخواتها، أو كان متعدِّياً إلى ثلاثة مفاعيل، كأرَى وأخواتها، فالأشهَرُ عند النَّحْويين أنَّه

= وهذا الضرب الأخير هو مراد الناظم والشارح بباب كسا، فهو كل فعل تعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر وكان تعديه إليهما بنفسه، لا بواسطة حذف حرف الجر من أحدهما وإيصال الفعل إلى المجرور.

(1) هذا في الألفية، لا في غيرها من كتبه، فقد نقل الخلاف وصرّح بنفيه في «شرح التسهيل» وفي «الكافية» كما نقل السيوطي في «البهجة» ص١٥٩.

(2) لكونه فاعلاً في المعنى.

(٣) «في باب» جار ومجرور متعلق باشتهر الآتي، وباب مضاف، و«ظن» قصد لفظه: مضاف إليه «وأرى» معطوف على ظن «المنع» مبتدأ، وجملة «اشتهر» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «ولا» نافية «أرى» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «منعاً» مفعول به لأرى «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «القصد» فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: إذا ظهر القصد، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله المذكور في محل جر بإضافة إذا إليها «ظهر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى القصد، والجملة من ظهر المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب تفسيرية.

يجبُ إقامةُ الأوَّلِ، ويمتنعُ إقامةُ الثاني في باب «ظَنَّ»[1]، والثاني والثالث في باب «أَعْلَمَ»، فتقول: «ظُنّ زيدٌ قائماً» ولا يجوزُ «ظُنَّ زيداً قائِمٌ» وتقول: «أُعْلِمَ زيدٌ فَرَسَكَ مُسْرَجاً» ولا يجوزُ إقامةُ الثاني، فلا تقولُ: «أُعْلِمَ زَيْداً فَرَسُكَ مُسْرَجاً» ولا إقامة الثالث، فلا تقول: «أُعْلِمَ زيداً فَرَسَكَ مُسْرَجٌ» ونقلَ ابنُ أبي الرَّبيعِ الاتفاقَ على منعِ إقامةِ الثالث، ونقلَ الاتفاقَ أيضاً ابنُ المصنِّفِ.

وذهبَ قومٌ ـ منهم المصنِّفُ[2] ـ إلى أنَّه لا يتعيَّن إقامةُ الأوَّلِ، لا في باب «ظَنَّ» ولا في باب «أَعْلَمَ» لكن يشترطُ ألَّا يحصلَ لَبْسٌ، فتقول: «ظُنَّ زيداً قائِمٌ، وأُعْلِمَ زيداً فَرَسُكَ مُسْرَجاً»[3].

وأمَّا إقامةُ الثالثِ من بابِ «أَعْلَمَ» فنقل ابن أبي الرَّبيعِ وابنُ المصنِّفِ[4] الاتفاقَ على مَنْعِه، وليس كما زَعَما، فقد نقلَ غيرُهما الخلافَ في ذلك[5]، فتقول: «أُعْلِمَ زيداً فَرَسَكَ مُسرَجٌ».

فلَو حَصَلَ لَبْسٌ تَعَيَّنَ إقامةُ الأوَّلِ في باب «ظنَّ، وأعلم» فلا تقولُ: «ظُنَّ زيداً عمرٌو» على أنَّ «عمرٌو» هو المفعولُ الثاني، ولا «أُعلِمَ زيداً خالِدٌ مُنطَلِقاً».

٢٥٤ ـ وَما سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقا بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقا[6]

---

(١) وتعليل ذلك كما ذكر السيوطي في «البهجة» ص١٥٩ ـ ١٦٠ عن الأبدي في «شرح الجزولية»: لأنه مبتدأ، أو أشبهه بالفاعل، فإن مرتبته قبل الثاني؛ لأن مرتبة المبتدأ قبل الخبر، ومرتبة المرفوع قبل المنصوب.

(٢) وابن عصفور كما في «البهجة» ص١٦٠، و«شرح الأشموني» ٢/ ٩٩، وزاد ابن طلحة.

(٣) وبشرط أن لا يكون الثاني جملة أو شبه جملة كما صرح في «التسهيل». «المساعد» ١/ ٣٩٩.

(٤) والخضراوي الأندلسي؛ كما في «شرح المرادي» ٢/ ٦٠٩.

(٥) حاصل الخلاف الذي نقله غيرُهما أن بعضَ النُّحاة أجازَه بشرط ألا يُوقعَ في لبس، كما مثَّل الشارح، وحكاية الخلاف هو ظاهر كلام الناظم في كتابه «التسهيل» بل يمكن أن يكون مما يشير إليه كلامه في الألفية؛ لأن ثالث مفاعيل أعلم هو ثاني مفعولي علم، وقد ذكر اختلاف النحاة في ثاني مفعولي علم.

(٦) «وما» اسم موصول: مبتدأ أول «سوى النائب، مما» متعلقان بمحذوف صلة «ما» الواقع مبتدأ «علقا» علق: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل =

حُكْمُ المفعولِ القائم مَقامَ الفاعل حُكمُ الفاعل؛ فكما أنه لا يرفع الفعلُ إلا فاعلاً واحداً، كذلك لا يرفعُ الفعلُ إلَّا مفعولاً واحداً[1]؛ فلو كان للفعل معمولانِ فأكثر، أقمتَ واحداً منها مُقامَ الفاعلِ، ونَصَبتَ الباقي؛ فتقول: «أُعطيَ زيدٌ دِرْهماً، وأُعلِمَ زيدٌ عمراً قائماً، وضُرِبَ زيدٌ ضرباً شديداً يومَ الجُمعةِ أمامَ الأمير في دارِه».

= لها صلة ما المجرورة محلًّا بمن «**بالرافع**» متعلق بقوله: علق «**النصب**» مبتدأ ثانٍ «**له**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، وهو «ما» في أول البيت «**محققاً**» حال من الضمير المستكن في الخبر.

(١) يريد: لا يرفع على أنه نائب فاعل إلا واحد من المفاعيل التي كان الفعل ناصبًا لها وهو مبني للمعلوم.

اشْتِغال العامِلِ عَنِ المَعْمولِ(١)

. . . . . .

(١) **أركان الاشتغال ثلاثة**: مشغول عنه، وهو الاسم المتقدم، ومشغول، وهو الفعل المتأخر، ومشغول به، وهو الضمير الذي تعدى إليه الفعل بنفسه أو بالواسطة، ولكل واحد من هذه الأركان الثلاثة شروط لا بد من بيانها.

فأما شروط المشغول عنه ـ وهو الاسم المتقدم في الكلام ـ فخمسة:

الأول: ألا يكون متعددًا لفظًا ومعنى: بأن يكون واحدًا، نحو: زيدًا ضربته، أو متعددًا في اللفظ دونَ المعنى، نحو: زيدًا وعمرًا ضربتهما؛ لأن العطف جعل الاسمين كالاسم الواحد؛ فإن تعدد في اللفظ والمعنى، نحو: زيدًا درهمًا أعطيته، لم يصح.

الثاني: أن يكون متقدمًا، فإن تأخر، نحو: ضربته زيدًا، لم يكن من باب الاشتغال، بل إن نصبت زيدًا في هذا المثال، فهو بدل من الضمير، وإن رفعته، فهو مبتدأ خبره الجملة قبله.

الثالث: قبوله الإضمار؛ فلا يصح الاشتغال عن الحال والتمييز، ولا عن المجرور بحرف يختص بالظاهر كـ«حتى».

الرابع: كونه مفتقرًا لما بعده، فنحو «جاءك زيد فأكرمه» ليس من باب الاشتغال؛ لكون الاسم مكتفيًا بالعامل المتقدم عليه.

الخامس: كونه صالحًا للابتداء به، بألا يكون نكرة محضة؛ فنحو قوله تعالى: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا﴾ [الحديد: ٢٧] ليس من باب الاشتغال، بل (رهبانية) معطوف على ما قبله بالواو، وجملة (ابتدعوها) صفة.

وأما الشروط التي يجب تحققها في المشغول ـ وهو الفعل الواقع بعد الاسم ـ فاثنان:

الأول: أن يكون متصلاً بالمشغول عنه، فإن انفصل منه بفاصل لا يكون لما بعده عمل فيما قبله، كأدوات الشرط وأدوات الاستفهام ونحوهما، لم يكن من باب الاشتغال، وسيأتي توضيح هذا الشرط في الشرح.

الثاني: كونه صالحًا للعمل فيما قبله، بأن يكون فعلاً متصرفًا، أو اسم فاعل، أو اسم مفعول، فإن كان حرفًا، او اسم فعل، أو صفة مشبهة، أو فعلاً جامدًا كفعل التعجب ـ وكل هذه العوامل لضعفها لا تعمل فيما تقدم عليها ـ لم يصح.

وأما الذي يجب تحققه في المشغول به ـ وهو الضمير ـ فشرط واحد، وهو: ألا يكون أجنبيًّا من المشغول عنه؛ فيصحُّ أن يكونَ ضمير المشغول عنه، نحو: زيدًا ضربته، أو مررت به، ويصحُّ أنْ يكون اسمًا ظاهرًا مضافًا إلى ضمير المشغول عنه، نحو: زيدًا ضربتُ أخاه، أو مرَرْتُ بغلامِه. =

٢٥٥ ـ إنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سابقٍ فِعْلاً شَغَلْ عَـنْـهُ بِـنَـصْـبِ لَـفْـظِـهِ أَوِ الـمَـحَـلْ[١]

=

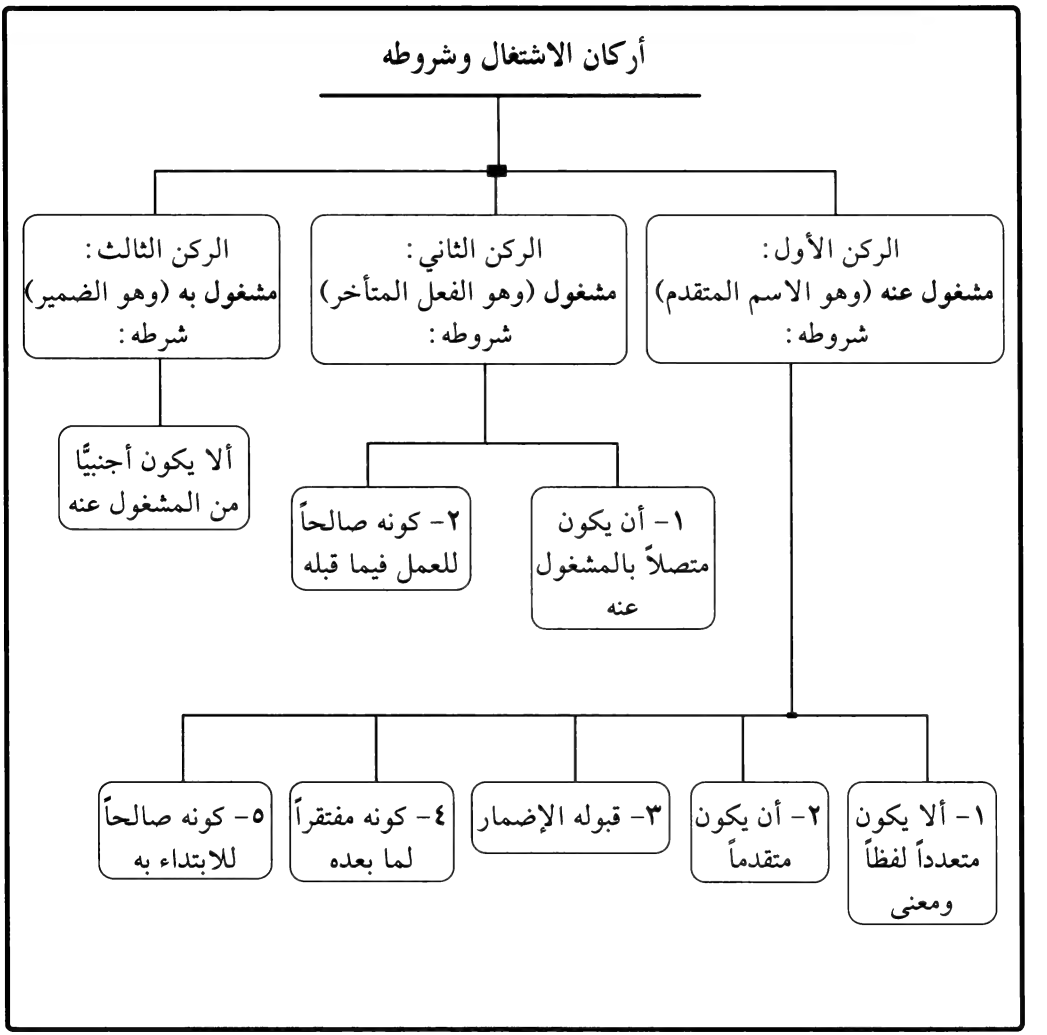

(١) «إن» شرطية «مضمر» فاعل لفعل محذوف يفسره بما بعده، والتقدير: إن شغل مضمر، ومضمر مضاف، و«اسم» مضاف إليه «سابق» نعت لاسم «فعلاً» مفعول به لشغل مقدم عليه «شغل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مضمر «عنه، بنصب» متعلقان بشغل، ونصب مضاف، ولفظ من «لفظه» مضاف إليه، من إضافة المصدر لمفعوله، ولفظ مضاف، والهاء مضاف إليه «أو» حرف عطف «المحل» معطوف على لفظ.

٢٥٦ ـ فالسَّابِقَ انْصِبْهُ بِفِعْلٍ أُضْمِرا حَتْماً موافِقِ لِما قَدْ أُظْهِرا[1]

الاشتغالُ: أنْ يتقدَّم اسمٌ ويتأخَّرُ عنه فعلٌ[2] قد عَمِلَ في ضميرِ ذلك الاسمِ أو في سَبَبِيِّهِ، وهو المضافُ إلى ضميرِ الاسمِ السَّابق[3]. فمثالُ المشتغل بالضَّمير «زيداً ضَربتُهُ، وزيداً مَرَرْتُ به» ومثالُ المشتغل بالسببيِّ «زيداً ضَربتُ غلامَهُ» وهذا هو المرادُ بقوله: «إنْ مضمرُ اسم.. إلى آخره» والتقدير: إن شَغَلَ مضمرُ اسمٍ سابقٍ فِعْلاً عن ذلك الاسمِ بنَصْبِ المُضْمَرِ لَفْظاً، نحو: «زيداً ضَربتُهُ» أو بنصبه محلًّا، نحو: «زيداً مَرَرْتُ به» فكلٌّ واحدٍ من «ضربت، ومررت» اشتغل بضمير «زيد» لكن «ضربت» وَصَلَ إلى الضَّميرِ بنفْسِه، و«مرَرْتُ» وَصَلَ إليه بحرفِ جرٍّ؛ فهو مجرورٌ لفظاً ومنصوبٌ محلًّا، وكلٌّ من «ضربتُ، ومررتُ» لو لم يَشتغلْ بالضميرِ لتَسلَّطَ على «زيد» كَما تسلَّط عَلَى الضَّميرِ، فكنتَ تقول: «زيداً ضَرَبتُ» فتنصبُ «زيداً» ويصلُ إليه الفعلُ بنفسه كَما وَصَلَ إلى ضَميرِه، وتقول: «بزيدٍ مرَرْتُ» فيصلُ الفعلُ إلى زيدٍ بالباءِ كَما وَصَلَ إلى ضَميرِه، ويكونُ منصوباً محلًّا كما كانَ الضميرُ.

وقوله: «**فالسابقَ انْصِبْه.. إلى آخرِه**» **معناه** أنه إذا وُجِدَ الاسمُ والفعلُ عَلَى الهيئة المذكورة؛ فيجوزُ لكَ نَصْبُ الاسمِ السَّابقِ[4].

واختلفَ النَّحْويون في ناصبه:

فذهبَ الجمهورُ إلى أنَّ ناصبَه فعلٌ مُضْمَر وجوباً؛ [لأنَّه لا يُجمعُ بين المفسَّرِ والمفسِّرِ]،

---

(١) «فالسابق» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: فانصب السابق «انصبه» انصب: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «بفعل» جار ومجرور متعلق بانصب، وجملة «أضمر» ونائب الفاعل المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل، في محل جر نعت لفعل «حتماً» مفعول مطلق لفعل محذوف، والتقدير: حتم ذلك حتماً «موافق» نعت ثان لفعل «لما» جار ومجرور متعلق بموافق «قد» حرف تحقيق، وجملة «أظهرا» ونائب الفاعل المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، لا محل لها من الإعراب صلة «ما» المجرورة محلًّا باللام.

(2) أو شبهُهُ من اسم الفاعل واسم المفعول وصيغة المبالغة فقط لا الصفة المشبهة أو المصدر أو اسم الفعل؛ لأنها لا تصلح للعمل في ما قبلها.

(3) ويسمى الاسم المتقدم «المشغول عنه» والفعل المتأخر «المشغول» وضمير الاسم أو سببيُّه «الشاغل»، وهي أركان الاشتغال الثلاثة.

(4) عبارة الشارح قاصرةٌ، والصواب أن النصب تعتريه الأحوال الثلاثة من الوجوب والجواز والامتناع، كلّ بشرطه على ما سيأتي، والوجه الثاني غير النصب هو الرفع على الابتداء.

ويكونُ الفعلُ المُضْمَرُ موافقاً في المعنى لذلك المُظْهَرِ، وهذا يشملُ ما وافقَ لفظاً ومَعنىً، نحو قولك في «زيداً ضربته»: إن التقدير: «ضَربتُ زيداً ضربتُه» وما وافقَ معنىً دونَ لفظٍ، كقولك في «زيداً مرَرْتُ به»: إنَّ التقدير: «جاوَزْتُ زيداً مَرَرْتُ به»[1] وهذا هو الذي ذكرَه المصنِّفُ.

والمَذْهَبُ الثاني: أنَّه منصوبٌ بالفعلِ المذكورِ بعدَه، وهذا مذهبٌ كوفيٌّ، واختلفَ هؤلاءِ؛ فقال قومٌ: إنه عامِلٌ في الضمير وفي الاسم معاً؛ فإذا قلت: «زيداً ضربتُه» كان «ضَرَبتُ» ناصباً لـ«زيدٍ» ولِلْهاءِ، ورُدَّ هذا المذهَبُ بأنَّه لا يعملُ عاملٌ واحدٌ في ضميرِ اسمٍ ومُظْهَرِه، وقال قومٌ: هو عامل في الظاهرِ والضميرُ مُلْغىً، ورُدَّ بأنَّ الأسماءَ لا تُلْغَى بعدَ اتِّصالِها بالعواملِ.

٢٥٧ ـ والنَّصْبُ حَتْمٌ إنْ تَلا السَّابِقُ ما يَخْتَصُّ بِالفِعْلِ كَإِنْ وَحَيْثُما[2]

---

(١) اعلم أن الفعل المشغول قد يكون متعديًا ناصبًا للمشغول به بلا واسطة، وقد يكون لازمًا ناصبًا للمشغول به معنى، وهو في اللفظ مجرور بحرف جر، وعلى كل حال، إما أن يكون المشغول به ضمير الاسم المتقدم، وإما أن يكون سببيَّه؛ فهذه أربعة أحوال:

فيكون تقديرُ العامل في الاسم المتقدِّم المشغول عنه من لفظ العامل المشغول ومعناه في صورة واحدة، وهي أن يجتمع في العامل المشغول شيئان، هما: كونه متعديًا بنفسه، وكونه ناصبًا لضمير الاسم المتقدم، نحو قولك: زيدًا ضربته.

ويكون تقدير العامل في الاسم المتقدم المشغول عنه من معنى العامل المشغول دون لفظه في ثلاث صور:

الأولى: أن يكون العامل في المشغول به لازمًا والمشغول به ضمير الاسم المتقدم، نحو قولك: أزيدًا مررت به؟ فإن التقدير: أجاوزت زيدًا مررت به؟

الثانية: أن يكون العامل لازمًا والمشغول به اسمًا ظاهرًا مضافًا إلى ضمير الاسم السابق، نحو قولك: زيدًا مررت بغلامه؛ فإن التقدير: لابست زيدًا مررت بغلامه، ولا تقدِّره: جاوزتُ زيدًا مررتُ بغلامه، كما قدرت في الصورة الأولى؛ لأن المعنى على هذا التقدير هنا غير مستقيم، لأنك لم تجاوز زيدًا ولم تمرر به، وإنما جاوزت غلامه ومررت به، وجاوز من معنى مرَّ وليس من لفظه، كما هو ظاهر.

الثالثة: أن يكون العامل متعديًا، ولكنه نصب اسمًا ظاهرًا مضافًا إلى ضمير عائد إلى الاسم السابق، نحو قولك: زيدًا ضربت أخاه، فإن التقدير: أهنت زيدًا ضربت أخاه.

وهكذا تقدر في كل صورة من الصور الثلاث فعلاً ينصب بنفسه ويصح معه المعنى.

(٢) «والنصب» مبتدأ «حتم» خبر المبتدأ «إن» شرطية «تلا» فعل ماض، فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف، وتقدير الكلام: إن تلا السابق ما يختص بالفعل فالنصب واجب «السابق» فاعل لتلا «ما» اسم موصول: =

ذكر النَّحويونَ أنَّ مسائل هذا الباب عَلَى خمسة أقسام، أحدها: ما يجبُ فيه النَّصبُ. والثاني: ما يجبُ فيه الرَّفعُ. والثالث: ما يجوزُ فيه الأمران والنصبُ أرْجَحُ. والرابع: ما يجوزُ فيه الأمرانِ والرفعُ أرْجَحُ. والخامس: ما يجوز فيه الأمرانِ عَلَى السَّواءِ.

فأشارَ المصنِّفُ إلى القسمِ الأوَّلِ بقوله: «والنَّصْبُ حَتْم.. إلى آخره» ومعناهُ أنَّه يجبُ نَصْبُ الاسمِ السابِقِ إذا وَقَعَ بعدَ أداةٍ لا يَليها إلَّا الفعلُ، كأدَواتِ الشَّرْطِ[1]، نحو: إنْ، وَحَيْثُما، فتقول: «إنْ زيداً أكرمتَهُ أكرمَكَ، وَحيثُما زيداً تَلْقَه فأكرِمْه» فيجبُ نَصْبُ «زيداً» في المثالين وفيما أشبهَهَما، ولا يجوزُ الرفعُ على أنه مبتدأ؛ إذْ لا يقعُ [الاسم] بعدَ هذه الأدواتِ[2]، وأجازَ بعضُهم وُقوعَ الاسمِ بعدَها؛ فلا يمتنعُ عندَه الرَّفْعُ على الابتداءِ[3]، كقول الشاعر: [الكامل]

= مفعول به لقوله: تلا «يختص» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة من يختص وفاعله لا محل لها صلة الموصول «بالفعل» جار ومجرور متعلق بيختص «كإن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كإن... إلخ «وحيثما» معطوف على «إن» المقصود لفظها والمجرورة محلًّا بالكاف.

(١) الأدوات التي تختص بالفعل أربعة أنواع:

الأول: أدوات الشرط، كإن وحيثما، نحو ما مثل به الشارح، واعلم أن الاشتغال إنما يقع بعد أداة الشرط في ضرورة الشعر، فأما في النثر، فلا يقع الاشتغال إلا بعد أداتين منها، الأولى: «إن» بشرط أن يكون الفعل المشغول ماضيًا، نحو: إن زيدًا لقيته فأكرمه، والثانية «إذا» مطلقًا، نحو: إذا زيدًا لقيته ـ أو تلقاه ـ فأكرمه.

النوع الثاني: أدوات التحضيض، نحو: هلَّا زيدًا أكرمته.

النوع الثالث: أدوات العَرْض، نحو: إلا زيدًا أكرمته.

النوع الرابع: أدوات الاستفهام غير الهمزة، نحو: هل زيدًا أكرمته.

فأما الهمزة فلا تختص بالفعل، بل يجوزُ أنْ تدخل على الأسماء كما يجوزُ أن تدخل على الأفعال، وإن كان دخولها على الأفعال أكثر.

(2) وَلَخَرَجَتْ عما وُضِعتْ له من الاختصاص بالفعل.

وقد رد ابن هشام في «أوضح المسالك» ٢/ ٦٨ تسوية الناظم بين «إن» و«حيثما» بزعم أن «حيثما» لا يقعُ الاشتغال بعدها إلا في الشعر!

ولكن قصد ابن مالك ظاهرٌ وهو التمثيل بـ«إن» و«حيثما» على الأدوات المختصة بالدخول على الأفعال.

(3) لا يفوتنَّك أن تتمعّن في كلام الشيخ محيي الدين عبد الحميد رحمه الله من ذكر إعراض الشارح عن هذا القول، وتوجيه هذا الرفع على أنه على الفاعلية بفعل محذوف وجوباً.

ش١٥٧ ـ لا تَجْزَعي إنْ مُنْفِسٌ أَهْلَكْتُهُ فإذا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فاجْزَعي[1]

(١) هذا البيت ساقط من أكثر النسخ، ولم نشرحه في الطبعة الأولى لهذه العلَّة، وهو من كلمة للنمر بن تولب يجيب فيها امرأته وقد لامته على التبذير، وكان من حديثه أن قوماً نزلوا به في الجاهلية، فنحر لهم أربع قلائص، واشترى لهم زِقَّ خمر، فلامته امرأته على ذلك؛ ففي هذا يقول:

قَالَتْ لِتَعْذِلَنِي مِنَ اللَّيلِ اسمَعِ سَفَهٌ تَبَيُّنُكِ المَلامَةَ فَاهْجَعِي
لا تَجزَعي لِغَدٍ وأمرُ غَدٍ لَهُ أَتَعَجَّلِينَ الشَّرَّ مَا لَمْ تَمنَعِي
قَامَتْ تُبَكِّي أنْ سَبأتُ لِفتيَةٍ زِقًّا وَخَابِيَةً بِعَوْدٍ مُقطَعِ

اللغة: «لا تجزعي» لا تحزني، والجزع هو: أن يضعف المرء عن تحمل ما نزل به من بلاء، وهو أيضًا أشد الحزن «منفس» هو المال الكثير، وهو الشيء النفيس الذي يضن أهله به «أهلكته» أذهبته وأفنيته «هلكت» مت.

الإعراب: «**لا**» ناهية «**تجزعي**» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل «**إن**» شرطية «**منفس**» فاعل لفعل محذوف هو فعل الشرط، وقوله: «**أهلكته**» جملة من فعل وفاعل ومفعول لا محل لها تفسيرية «**فإذا**» الفاء عاطفة، إذا: ظرفية تضمنت معنى الشرط «**هلكت**» فعل وفاعل وجملتهما في محل جر بإضافة «إذا» إليها «**فعند**» الفاء زائدة، وعند: ظرف متعلق بقوله: «اجزعي» في آخر البيت، وعند مضاف، واسم الإشارة من «**ذلك**» مضاف إليه، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب «**فاجزعي**» الفاء واقعة في جواب إذا، وما بعدها فعل أمر، وياء المخاطبة فاعل، والجملة جواب إذا لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه: قوله: «إن منفس» حيث وقع الاسم المرفوع بعد أداة الشرط التي هي «إن» والأكثر أن يلي هذه الأداة الفعل.

وقبلَ أنْ نقرر لك ما في هذا البيت نخبرك أنه يروى بنصب «منفس» ويروى برفعه.

فأما رواية النصب فهي التي رواها سيبويه وجمهور البصريين (انظر «كتاب» سيبويه ١/ ٦٨، و«مفصل» الزمخشري ١/ ١٤٩ بتحقيقنا) ولا إشكال على هذه الرواية؛ لأن «منفسًا» حينئذ منصوب بفعل محذوف مفسر بفعل من لفظ الفعل المذكور بعده، والتقدير: إن أهلكت منفسًا أهلكته.

والرواية الثانية برفع «منفس» وهي رواية الكوفيين، وأعربوها على أن «منفس» مبتدأ، وجملة «أهلكته» خبره، وهذا هو صريح عبارة الشارح قبل إنشاده البيت، واستدلوا به وبمثله على جواز وقوع الجملة الاسمية بعد «إن» و«إذا» الشرطيتين، وقالوا: إن الاسم المرفوع بعد هاتين الأداتين مبتدأ، والجملة بعده في محل رفع خبر، ومنهم من يجعل هذا الاسم المرفوع فاعلاً لنفس الفعل المذكور بعده في نحو «إن زيد يزورك فأكرمه» بناء على مذهبهم من جواز تقديم الفاعل على الفعل الرافع له.

فأما البصريون، فلا يسلِّمون أولاً رواية الرفع، ثم يقولون: إنْ صحت هذه الرواية، فإنها لا تدلُّ على جواز وقوع الجمل الاسمية بعد أداة الشرط، ولا تدل على جواز تقدم الفاعل على فعله؛ لأن واحدًا من هذين =

تقديره: «إنْ هَلَكَ مُنْفِسٌ»[١]، والله أعلم.

٢٥٨ ـ وإنْ تَلا السَّابِقُ ما بالابْتِدا يَخْتَصُّ فالرَّفْعَ التَزِمْهُ أَبَدا[٢]

٢٥٩ ـ كَذا إذا الفِعْلُ تَلا ما لَمْ يَرِدْ ما قَبْلُ مَعْمولاً لِما بَعْدُ وُجِدْ[٣]

أشار بهذين البيتين إلى القسم الثاني، وهو ما يجبُ فيه الرَّفْعُ[٤]، فيجبُ رَفْعُ الاسمِ

= الوجهين غير متعين في إعراب الاسم المرفوع بعد أداة الشرط، بل هذا الاسم فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده، ويقدر المحذوف من لفظ المذكور إن كان الذي بعده قد رفع الضمير على الفاعلية، ومن معنى الفعل المتأخر إن كان قد نصب ضمير الاسم كما في هذا البيت المستشهد به، ومن الأول قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦] وهذا هو الراجح، وهو الذي قدره الشارح بعد إنشاد البيت، ثم ارجع إلى ما ذكرناه في باب الفاعل.

(١) هذا التقدير هو تقدير البصريين، ولا يتفق ذكره هنا بهذا الشكل مع ما ذكره الشارح قبل إنشاده البيت، ولو أنه قال: «وتقديره عند البصريين: إن هلك منفس» لاستقام الكلام.

(٢) «وإن» شرطية «تلا» فعل ماض، فعل الشرط «السابق» فاعل تلا «ما» اسم موصول: مفعول به لتلا «بالابتدا» جار ومجرور متعلق بيختص الآتي «يختص» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها صلة «فالرفع» الفاء لربط الجواب بالشرط، الرفع: مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: فالتزم الرفع التزمه، والجملة في محل جزم جواب الشرط «التزمه» التزم: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «أبداً» منصوب على الظرفية، والجملة من فعل الأمر المذكور وفاعله المستتر فيه لا محل لها مفسرة.

(٣) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع نعتاً لمصدر محذوف منصوب على المفعولية المطلقة بفعل مدلول عليه بالسابق، والتقدير: والتزم الرفع التزاماً مشابهاً لذلك الالتزام إذا تلا الفعل... إلخ «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «الفعل» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: إذا تلا الفعل «تلا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل، والجملة لا محل لها من الإعراب تفسيرية «ما» اسم موصول مفعول به لتلا «لم يرد» فعل مضارع مجزوم بلم «ما» اسم موصول فاعل يرد، والجملة لا محل لها صلة ما الواقع مفعولاً به لتلا «قبل» ظرف متعلق بمحذوف صلة «ما» الواقع فاعلاً «معمولاً» حال من فاعل يرد «لما» جار ومجرور متعلق بمعمول «بعد» ظرف متعلق بوجد الآتي جد» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة المجرورة محلًّا باللام، والجملة لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلًّا باللام.

(٤) للمؤلفين اختلاف في اعتبار هذا القسم برمَّته من باب الاشتغال؛ فابن الحاجب لم يذكره أصلاً، وابن هشام ينص على أنه ليس من باب الاشتغال، ولا يصدق ضابطه عليه، وذلك لأننا اشترطنا في ضابط الاشتغال أن العامل في المشغول به لو تفرغ من الضمير وسلط على الاسم السابق المشغول عنه لعمل فيه =

المشتَغَلِ عنه إذا وقع بعدَ أداةٍ تختَصُّ بالابتداء، كإذا الَّتي للمفاجأة[1]؛ فتقول: «خَرجْتُ فإذا زيدٌ يَضرِبُه عمرٌو» برَفعِ «زيد» ولا يجوزُ نصبُه؛ لأنَّ «إذا» هذه لا يَقَعُ بعدها الفعلُ، لا ظاهراً ولا مقدَّراً.

وكذلك يجبُ رفعُ الاسمِ السابقِ إذا وَلِيَ الفِعلَ المشتَغِلَ بالضميرِ أداةٌ لا يعملُ ما بعدَها فيما قبلَها، كأدوات الشَّرطِ والاستفهامِ، و«ما» النافية، نحو: «زيدٌ إنْ لَقيتَهُ فأَكرِمْهُ، وزيدٌ هَلْ تَضرِبُهُ؟ وَزيدٌ ما لَقيته» فيجبُ رفعُ «زيدٍ» في هذه الأمثلة ونحوِها[2]، ولا يجوزُ نصبُه؛ لأنَّ ما لا يصلحُ أنْ يعملَ فيما قبلَه لا يصلحُ أنْ يُفَسِّرَ عاملاً فيما قبله، وإلى هذا أشارَ بقوله: «**كذا إذا الفعلُ تَلا . . إلى آخره**».

= (انظر كلام الشارح في ص١٠٦) وفي هذا القسم لا يتم ذلك، ألا ترى أن نحو قولك: «خرجت فإذا زيد يضربه عمرو» لو حذفت الضمير لم يعمل «يضرب» في «زيد» المتقدم؛ لأن المتقدم مرفوع، والمتأخر يطلب منصوبًا لا مرفوعًا، ولأن الفعل المتأخر لا يصح أن يقع بعد «إذا». ومن الناس من عدَّه من باب الاشتغال غير مكترث بهذا الضابط، والحق هو الأول لما ذكرناه.

(١) و«ليتما» و«واو الحال»، كقولك: خرجت وزيدٌ يضربُهُ عمرٌو. ولا يجوز نصب «زيد».

(٢) **الأشياء التي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها عشرة أنواع:**

(الأول): أدوات الشرط جميعها، نحو: زيد إن لقيته فأكرمه، وزيد حيثما تلقه فأكرمه.

(الثاني): أدوات الاستفهام جميعها، نحو: زيد هل أكرمته؟ وعليٌّ أسلَّمت عليه؟

(الثالث): أدوات التحضيض جميعها، نحو: زيد هلَّا أكرمته، وخالد ألا تزوره.

(الرابع): أدوات العرض جميعها، نحو: زيد ألا تكرمه، وبكر أما تجيبه.

(الخامس): لام الابتداء، نحو: زيد لأنا قد ضربته، وخالد لأنا أحبه حبًّا جمًّا.

(السادس): «كم» الخبرية، نحو: زيد كم ضربته، وإبراهيم كم نصحت له.

(السابع): الحروف الناسخة، نحو: زيد إني ضربته، وبكر كأنه السيف مضاءَ عزيمة.

(الثامن): الأسماء الموصولة، نحو: زيد الذي تضربه، وهند التي رأيتها.

(التاسع): الأسماء الموصوفة بالعامل المشغول، نحو: زيد رجل ضربته.

(العاشر): بعض حروف النفي، وهي «ما» مطلقًا، نحو: زيد رجل ما ضربته، و«لا» بشرط أن تقع في جواب القسم، نحو: زيد واللهِ لا أضربه؛ فإن كان حرف النفي غير «ما» و«لا» نحو: زيد لم أضربه، أو كان حرف النفي هو «لا» وليس في جواب القسم، نحو: زيد لا أضربه، فإنه يترجح الرفع ولا يجب، لأنها حينئذ لا تفصل ما بعدها عما قبلها.

أي: كذلك يجبُ رَفْعُ الاسمِ السابِقِ إذا تَلا الفعلُ شيئاً لا يَرِدُ ما قبلَه معمولاً لِما بعدَه، وَمَنْ أجازَ عمل ما بعدَ هذه الأدواتِ فيما قبلَها فقال: «زيداً ما لَقيتُ» أجازَ النَّصْبَ مع الضميرِ بعامِلٍ مُقَدَّرٍ؛ فيقول: «زيداً ما لقيته».

٢٦٠ ـ واخْتيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذي طَلَبْ وَبَعْدَ ما إيلاؤُهُ الفِعْلَ غَلَبْ[١]

٢٦١ ـ وَبَعْدَ عاطِفٍ بِلا فَصْلٍ عَلَى مَعْمولِ فِعْلٍ مُسْتَقِرٍّ أَوَّلا[٢]

هذا هو القسمُ الثالثُ، وهو ما يُخْتارُ فيه النَّصبُ.

وذلكَ إذا وقعَ بعدَ الاسمِ فعلٌ دالٌّ على طَلَبٍ، كالأمرِ والنَّهي والدُّعاءِ، نحوُ: «زيداً اضْرِبْهُ، وزيداً لا تَضرِبْهُ، وزيداً رَحِمَهُ الله» فيجوزُ رَفْعُ «زيدٍ» ونصبُه، والمختارُ النَّصبُ[٣].

وكذلك يُخْتارُ النصبُ إذا وقعَ الاسمُ بعدَ أداةٍ يغلبُ أنْ يليَها الفِعلُ[٤]، كهمزةِ الاستفهامِ، نحو: «أَزيداً ضَرْبَتَهُ» بالنصبِ والرفعِ، والمختارُ النَّصْبُ.

وكذلك يُخْتارُ النَّصبُ إذا وقعَ الاسمُ المشتَغَلُ عنه بعدَ عاطفٍ تَقَدَّمَتْهُ جملةٌ فعليَّةٌ ولم يُفْصَلْ بينَ العاطفِ والاسمِ، نحو: «قامَ زيدٌ وَعَمْراً أَكرمتُهُ» فيجوزُ رفعُ «عمرٍو» ونصبُه،

---

(١) «واختير» فعل ماض مبني للمجهول «نصب» نائب فاعل لاختير «قبل» ظرف متعلق باختير، وقبل مضاف، و«فعل» مضاف إليه «ذي طلب» نعت لفعل، ومضاف إليه «وبعد» معطوف على قبل، وبعد مضاف، و«ما» اسم موصول مضاف إليه «إيلاؤه» إيلاء: مبتدأ، وإيلاء مضاف، والهاء مضاف إليه من إضافة المصدر لأحد مفعوليه «الفعل» مفعول ثان للمصدر «غلب» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إيلاء، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة ما المجرورة محلًّا بالإضافة.

(٢) «وبعد» معطوف على «بعد» في البيت السابق، وبعد مضاف، و«عاطف» مضاف إليه «بلا فصل» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لعاطف «على معمول» متعلق بعاطف، ومعمول مضاف، و«فعل» مضاف إليه «مستقر» نعت لفعل «أولاً» ظرف متعلق بمستقر.

(٣) إنما اختير نصب الاسم المشغول عنه إذا كان الفعل المشغول طلبيًّا ـ مع أن الجمهور يجيزون الإخبار عن المبتدأ بالجملة الطلبية ـ لأن الإخبار بها خلاف الأصل، لكونها لا تحتمل الصدق والكذب، ولأن ذلك موضع اختلاف، ولا شك أنَّ التخريجَ على صورة مجمَعٍ عليها أَوْلى من التخريج على صورة مختلَف فيها.

(٤) **الأدوات التي يغلبُ وقوع الفعل بعدها أربعة: (الأولى)**: همزة الاستفهام. **(الثانية)**: «ما» النافية، ففي نحو «ما زيدًا لقيته» يترجَّح النَّصبُ. **(الثالثة)**: «لا» النافية، ففي نحو «لا زيدًا ضربته ولا عمرًا» يترجح النصب. **(الرابعة)**: «إن» النافية، ففي نحو «إن زيدًا ضربته» بمعنى: ما زيدًا ضربته، يترجَّحُ النَّصبُ أيضًا.

والمختارُ النَّصبُ؛ لِتُعطَفَ جُمْلَةٌ فعليةٌ على جملةٍ فعليةٍ[1]، فلو فُصِلَ بينَ العاطفِ والاسمِ كانَ الاسمُ كما لو لم يتقدَّمْه شيءٌ، نحو: «قامَ زيدٌ وَأَمَّا عَمْرٌو فَأَكْرمتُهُ» فيجوزُ رفعُ «عمرو» ونصبُه، والمختارُ الرفعُ، كما سيأتي، وتقول: «قامَ زيدٌ وَأَمَّا عَمْراً فَأَكرِمْهُ» فيُختارُ النَّصبُ كما تقدَّمَ؛ لأنَّه وقعَ قبلَ فعلٍ دالٍّ على طَلَبٍ[2].

٢٦٢ ـ وَإِنْ تَلا المَعْطوفُ فِعْلاً مُخْبَرَا بِـهِ عَـنِ اسْـمٍ فـاعْـطِـفَـنْ مُـخَـيَّـرا[3]

أشار بقوله: «**فاعطفن مُخَيَّرا**» إلى جوازِ الأمرين على السَّواء، وهذا هو الذي تَقَدَّمَ أنه القِسْمُ الخامِسُ، وَضَبَطَ النَّحويون ذلك بأنَّه إذا وقعَ الاسمُ المشتَغَلُ عَنْه[4] بعدَ عاطفٍ تَقَدَّمَتْهُ جملةٌ ذاتُ وجهين، جازَ الرفعُ والنصب على السَّواءِ، وفَسَّروا الجملةَ ذاتَ الوجهين

---

(1) وعطفُ جملة اسمية على جملةٍ فعلية قبيحٌ.
واعلم أن نفس الحكم يكون إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد حرفٍ شبيه بالعاطف كـ«حتى» الابتدائية.
تقول: «أتيت القومَ حتى زيداً مررتُ به». ذكره المرادي في «شرحه» ٢/ ٦١٦.

(2) ذكر الشارح ثلاثة مواضع لرجحان النصب، وزادت حاشيتنا السابقة رابعاً، وبقي موضعان:
أ ـ أن يُجاب بالمشغول عنه عن استفهام عن منصوب كقولك جواباً على سائلك: من لقيتَ؟ تقول: زيداً لقيتُهُ.
والتعليل: أن المسؤول عنه منصوبٌ لفظاً في السؤال، ومحلاً في الجواب، فترجيح النصب ليطابقَ الجوابُ السؤال.
ب ـ أن يكون النصبُ نصّاً في المعنى المقصود، والرفع يُوهم خلافَه، كقول الله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩] لأنه لو رُفع «كلّ» لتُوُهِّم أنّ جملة «خلقناه» صفة لـ«شيء»، وأن «بقدر» خبرٌ لـ«كلٌّ».
ولأجل ذلك توجب الرفع في قول الله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِى ٱلزُّبُرِ﴾ [القمر: ٥٢] وذلك كي تتحقَّقَ الوصفية التي يستقيم المعنى بها، ولو قيل: وكلَّ شيء فعلوه في الزبر، لأوهم أنهم فعلوا كلَّ شيء في نفس الزبر، وهم لم يفعلوا بها شيئاً.

(3) «إن» شرطية «تلا» فعل ماض، فعل الشرط «**المعطوف**» فاعل لتلا «**فعلاً**» مفعول به لتلا «**مخبراً**» نعت لفعل «به، عن اسم» متعلقان بمخبر «**فاعطفن**» الفاء لربط الجواب بالشرط، اعطف: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**مخيراً**» حال من الضمير المستتر في «اعطفن».

(4) إلا أن يكون الاسم «ما» التعجبية. «أوضح المسالك» ٢/ ٧٩، و«شرح الأشموني» ٢/ ١١٦.
وبشرط أن يكون في الجملة المفسَّرة ضميرٌ عائدٌ على المبتدأ، أو أن تكون معطوفة بالفاء المقيدة للسببية.
تقول: «زيدٌ قام، وعمرٌو أكرمتُهُ» أو «عمراً أكرمتُه».
وتقول: «زيد قام، فعمرٌو أكرمتُهُ» أو «فعمراً أكرمتُه».

بأنها جملة صَدْرُها اسمٌ وعَجُزها فعلٌ، نحو: «زيدٌ قامَ وعَمرٌو أكرمتُه» فيجوزُ رَفْعُ «عَمْرٍو» مراعاةً للصَّدْرِ، وَنَصْبُهُ مراعاةً للعَجُزِ.

٢٦٣ ـ والرَّفْعُ في غَيْرِ الّذي مَرَّ رَجَحْ فَما أُبيحَ افْعَلْ وَدَعْ ما لَمْ يُبَحْ[1]

هذا هو الَّذي تَقَدَّمَ أنَّه القِسمُ الرابع، وهو ما يجوزُ فيه الأمران وَيُخْتارُ الرفعُ، وذلك: كلُّ اسمٍ لم يوجَدْ معَه ما يوجِبُ نَصْبَهُ، ولا ما يوجبُ رَفعَهُ، ولا ما يُرَجِّح نصبه، ولا ما يُجَوِّزُ فيه الأمرين على السواءِ، وذلك نحو: «زيدٌ ضَرَبْتُهُ» فيجوزُ رفعُ «زيدٍ» ونصبُه، والمختارُ رَفْعُه؛ لأنَّ عدمَ الإضمارِ أرْجَحُ من الإضْمارِ، وزعمَ بعضُهم أنه لا يجوزُ النصبُ؛ لما فيه من كُلفَةِ الإضمارِ، وليسَ بشيءٍ، فقَدْ نقلَه سيبويه[2] وغيرُه من أئمة العربية عن العرب، وهو كثيرٌ، وأنشد أبو السعادات بنُ الشَّجَريِّ في «أماليه» على النَّصبِ قَوْلَهُ: [الرمل]

ش١٥٨ ـ فارِساً ما غادَروهُ مُلْحَماً غَيْرَ زُمَّيْلٍ وَلا نِكْسٍ وَكِلْ[3]

ومنه قولُه تعالى: «جَنَّٰتِ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا» [الرعد: ٢٣] بكسرِ تاءِ «جَنَّاتِ».

---

(١) «والرفع» مبتدأ «في غير» جار ومجرور متعلق برجح الآتي، وغير مضاف، و«الذي» اسم موصول: مضاف إليه «مر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والجملة من مر وفاعله لا محل لها صلة الذي «رجح» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الرفع الواقع مبتدأ، والجملة من رجح وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «فما» الفاء للتفريع، وما: اسم موصول مفعول به مقدم لافعل «أبيح» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من أبيح ونائب فاعله لا محل لها صلة «افعل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ودع» مثله «ما» اسم موصول مفعول به لدع «لم يبح» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها صلة الموصول.

(2) «الكتاب» ١/ ٨١.

(٣) البيت لامرأة من بني الحارث بن كعب، وهو أول ثلاثة أبيات اختارها أبو تمام في «ديوان الحماسة» (انظر شرح التبريزي ٣/ ١٢١ بتحقيقنا) ونسبها قوم إلى علقمة بن عبدة، وليس ذلك بشيء. وبعد بيت الشاهد قولها:

لَوْ يَشَا طَارَ بِهِ ذُو مَيْعَةٍ لَاحِقُ الآطَالِ نَهْدٌ ذُو خُصَلْ
غَيْرَ أنَّ البَأسَ مِنْهُ شِيمَةٌ وَصُرُوفُ الدَّهرِ تَجرِي بِالأجَلْ

اللغة: «فارسًا» هذه الكلمة تروى بالرفع وبالنصب، وممن رواها بالرفع أبو تمام في «ديوان الحماسة» وممن رواها بالنصب أبو السعادات بن الشجري كما قال الشارح «ما» زائدة «غادروه» تركوه مكانه، وسمِّي الغديرُ غديرًا لأنه جزء من الماء يتركه السيل، فهو بهذا المعنى فعيل بمعنى مفعول في الأصل، ثم نقل إلى الاسمية «مُلْحَم» بزنة المفعول: الذي ينشب في الحرب فلا يجد له مخلصًا «الزميل» بضم أوله وتشديد =

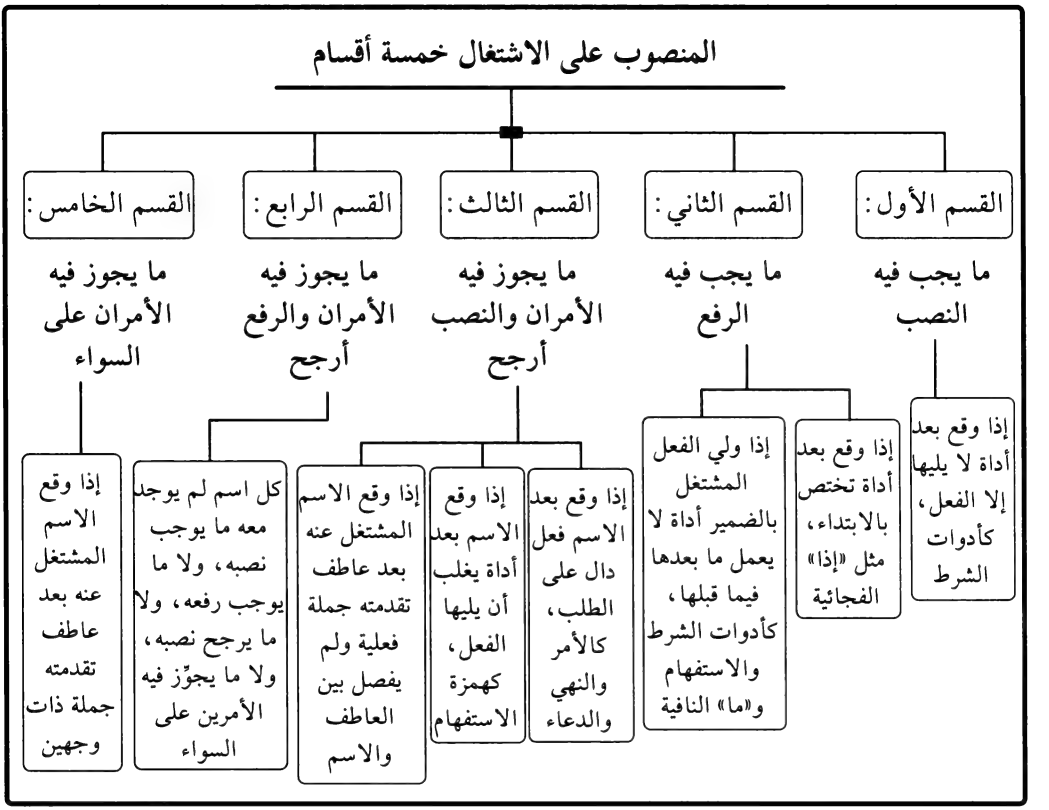

= ثانيه مفتوحًا: الضعيف الجبان «النكس» بكسر أوله وسكون ثانيه: الضعيف الذي يقصر عن النجدة وعن غاية المجد والكرم «الوكل» بزنة كتف: الذي يكل أمره إلى غيره عجزًا «لو يشا.. إلخ» معناه أنه لو شاء النجاة لأنجاه فرس له نشاط وسرعة جري وجِدَّة، والنَّهْدُ: الغليظ، والخصل: جمع خَصلة، وهي ما يتدلى من أطراف الشعر «غير أن البأس.. إلخ» الشيمة: الطبيعة والسَّجية والخليقة، وصروف الدهر: أحواله وأهواله وأحداثه وغِيَره ونوازله، واحدها صَرف.

الإعراب: «**فارساً**» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده، وتقدير الكلام: غادروا فارسًا «**ما**» حرف زائد لقصد التفخيم، ويجوز أن يكون اسمًا نكرة بمعنى عظيم؛ فهو حينئذ نعت لفارس «**غادروه**» فعل وفاعل ومفعول به «**مُلحمًا**» حال من الضمير المنصوب في غادروه، ويقال: مفعول ثان، وليس بذاك «**غير**» حال ثان، وغير مضاف، و«**زميل**» مضاف إليه «**ولا نكس**» الواو عاطفة، ولا: زائدة لتأكيد النفي، ونكس: معطوف على زميل «**وَكِل**» صفة لنكس.

الشاهد فيه: قوله: «فارساً ما غادروه» حيث نصب الاسم السابق ـ وهو قوله: «فارسًا» المشتغل عنه ـ بفعل محذوف يفسره المذكور بعده، ولا مرجِّح للنصب في هذا الموضع ولا موجب له، فلما نصب «فارسًا» مع خلوِّ الكلام مما يوجب النصب أو يرجحه، دل على أن النصب حينئذ جائز وليس ممتنعًا.

٢٦٤ ـ وَفَصْلُ مَشْغولٍ بِحَرْفِ جَرٍّ أوْ بِإضَافَةٍ كَوَصْلٍ يَجْري[١]

يَعني أنه لا فَرْقَ في الأحوالِ الخمْسةِ السابقةِ بينَ أنْ يَتَّصِلَ الضميرُ بالفعل المشغول به، نحو: «زيدٌ ضرَبْتُهُ» أو ينفصل منه بحرف جر، نحو: «زيد مررتُ بهِ» أو بإضافةٍ، نحو: «زيدٌ ضَرَبْتُ غُلامَهُ، [أو غُلامَ صاحبِهِ]، أو مررتُ بغلامِه، [أو بغلامِ صاحبِهِ]» فيجبُ النَّصبُ في نحوِ: «إنْ زيداً مررتَ به أكرمَكَ» كما يجبُ في «إنْ زيداً لَقيتَهُ أكْرَمَكَ» وكذلك يجبُ الرفعُ في: «خَرَجْتُ فإذا زيدٌ مَرَّ به عمرٌو» ويُخْتارُ النَّصْبُ في: «أزيداً مرَرْتَ به؟» ويختارُ الرفعُ في: «زَيْدٌ مرَرْتُ بهِ» ويجوزُ الأمْرانِ على السَّواءِ في: «زيدٌ قامَ وعمرٌو مرَرْتُ بهِ» وكذلك الحكم في «زيدٌ [ضَرَبْتُ غُلامَه، أو] مرَرْتُ بغلامِهِ»، والله أعلم.

٢٦٥ ـ وَسَوِّ في ذا البابِ وَصْفاً ذا عَمَلْ بالفِعْلِ إنْ لَمْ يَكُ مانِعٌ حَصَلْ[٢]

يعني أنَّ الوصفَ العاملَ في هذا الباب يجري مَجْرَى الفعلِ فيما تقدَّمَ، والمراد بالوَصْفِ العامِلِ اسمُ الفاعل واسمُ المفعول[3].

واحترزَ بالوصفِ مما يعملُ عَمَلَ الفعل وليسَ بوصْفٍ، كاسمِ الفِعْلِ، نحو: «زيدٌ دَراكِهِ» فلا يجوزُ نصبُ «زيدٍ»؛ لأن أسماء الأفعال لا تعملُ فيما قبلَها، فلا تفسِّرُ عاملاً فيه.

---

(١) «فصل» مبتدأ، وفصل مضاف، و«مشغول» مضاف إليه «بحرف» جار ومجرور متعلق بفصل، وحرف مضاف، و«جر» مضاف إليه «أو» عاطفة «بإضافة» جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق «كوصل» جار ومجرور متعلق بيجري الآتي «يجري» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «فصل» الواقع مبتدأ في أول البيت، والجملة من يجري وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) «وسو» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «في ذا» جار ومجرور متعلق بسو «الباب» بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه أو نعت له «وصفاً» مفعول به لسو «ذا» بمعنى صاحب: نعت لوصف، وذا مضاف، و«عمل» مضاف إليه «بالفعل» جار ومجرور متعلق بسوِّ «إن» شرطية «لم» نافية جازمة «يك» فعل مضارع تام مجزوم بلم، فعل الشرط، وعلامة جزمه السكون على النون المحذوفة للتخفيف «مانع» فاعل «يك» «حصل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مانع، والجملة في محل رفع نعت لمانع، وجواب الشرط محذوف، وتقديره: إن لم يكن مانع حاصل وموجود فسو وصفاً ذا عمل بالفعل.

(3) وصيغة المبالغة، وفي المصدر النائب عن فعلِهِ خلافٌ، وتمعّن في كلام الشيخ محيي الدين رحمه الله الآتي.

واحترزَ بقوله: «ذا عَمَلْ» من الوصفِ الَّذي لا يعملُ، كاسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي، نحو: «زيدٌ أنا ضارِبُهُ أمْسِ» فلا يجوزُ نصبُ «زيدٍ»؛ لأنَّ ما لا يعملُ لا يفسِّرُ عاملاً.

ومثالُ الوَصْفِ العاملِ «زيداً أنا ضارِبُه: الآنَ، أو غَداً، والدِّرْهَمَ أنْتَ مُعْطاهُ» فيجوزُ نصب «زيد، والدرهم» وَرَفْعُهُما، كما كان يجوزُ ذلك مع الفِعْلِ.

واحترز بقوله: «إنْ لَمْ يكُ مانِعٌ حَصَل» عمَّا إذا دخلَ على الوصفِ مانعٌ يمنعه من العملِ فيما قبلَه، كما إذا دخلَتْ عليه الألِفُ واللَّامُ، نحو: «زَيْدٌ أنا الضَّارِبُهُ»، فلا يجوزُ نصبُ «زَيْدٍ»؛ لأنَّ ما بعدَ الألِفِ واللَّام لا يَعملُ فيما قبلَهما؛ فلا يفسِّرُ عاملاً فيه، والله أعلم[1].

٢٦٦ ـ وَعُـلْـقَـةٌ حـاصِـلَـةٌ بِـتـابِـعِ كَـعُـلْـقَـةٍ بِـنَـفْـسِ الاِسْـمِ الـواقِـعِ[2][3]

تقدَّمَ أنَّه لا فَرْقَ في هذا الباب بين ما اتَّصلَ فيه الضَّميرُ بالفعلِ، نحو: «زيداً ضَرَبْتُه» وبينَ

---

(١) تلخيص ما أشار إليه الناظم والشارح أن العامل المشغول إذا لم يكن فعلاً اشتُرط فيه ثلاثة شروط:

(الأول): أن يكون وصفًا، وذلك يشمل اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة، ويخرج به اسم الفعل والمصدر، فإن واحدًا منهما لا يسمَّى وصفًا.

(الثاني): أن يكون هذا الوصف عاملاً النصب على المفعولية باطراد؛ فإن لم يكن بهذه المنزلة لم يصح، وذلك كاسم الفاعل بمعنى الماضي والصفة المشبهة واسم التفضيل.

(الثالث): ألا يوجد مانع؛ فإن وجد ما يمنع من عمل الوصف فيما قبله، لم يصح في الاسم السابق نصبه على الاشتغال، ومن الموانع كون الوصف اسم فاعل مقترنًا بأل؛ لأن «أل» الداخلة على اسم الفاعل موصولة، وقد عرفت (ص١١١) أن الموصولات تقطع ما بعدها عمَّا قبلَها.

فيكون العامل غير الفعل في هذا الباب منحصرًا في ثلاثة أشياء: اسم الفاعل، واسم المفعول، وأمثلة المبالغة، بشرط أن يكون كل واحد منها بمعنى الحال أو الاستقبال، وألا يقترن بأل.

(٢) «وعلقة» مبتدأ «حاصلة» نعت لعلقة «بتابع» جار ومجرور متعلق بحاصلة «كعلقة» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «بنفس» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لعلقة المجرور بالكاف، ونفس مضاف، و«الاسم» مضاف إليه «الواقع» نعت للاسم.

(3) العُلْقَةُ: العلاقة. والمراد بها: الضمير العائد على الاسم السابق.

وفي «حاشية الملوي على شرح المكودي»، ص١١٠: العُلقة في الحقيقة: النسبة الواقعة بين الاسم السابق والشاغل، كالأخوة والبنوّة والأبوة، ونحْوِها، فتسمية الضمير بها مجازٌ؛ لأنه المفسِّرُ لوجود العلاقة بين الاسم السابق والشاغل: فهو سببٌ في العلقة، فيكون من إقامة المسبب مقام السبب.

ما انفصلَ بحرفِ جَرٍّ، نحو: «زيداً مرَرْتُ بهِ»، أو بإضافة، نحو: «زيداً ضَرَبْتُ غُلامَهُ».

وذكرَ في هذا البيتِ أنَّ المُلابَسَةَ بالتابع كالمُلابسةِ بالسببيِّ، ومعناه أنه إذا عَمِلَ الفعلُ في أجنبيٍّ وأُتْبِعَ بما اشتملَ على ضَميرِ الاسم السَّابقِ: مِن صفة، نحو: «زيداً ضَرَبْتُ رجلاً يحبُّه»[1] أو عَطْفِ بيانٍ، نحو: «زيداً ضَرَبْتُ عَمْراً أباه»[2] أو معطوف بالواو خاصَّةً[3]، نحو: «زيداً ضَرَبْتُ عَمْراً وأخاه»[4] حصلَتْ الملابَسَةُ بذلك كما تحصلُ بنفس السببيِّ، فيُنَزَّلُ «زيداً ضَرَبْتُ رَجُلاً يحبه» منزلة «زيداً ضَرَبْتُ غُلامَهُ» وكذلك الباقي.

وحاصِلُه أنَّ الأجنبيَّ إذا أُتْبِعَ بما فيه ضميرُ الاسمِ السَّابقِ جَرَى مَجرى السببيِّ، والله أعلم[٥].

---

(1) جملة «يحبه» في محل نصب صفة لـ«رجلاً». وقد عمل الفعل في اسم أجنبي عن الاسم السابق هو «رجلاً» إذ إن الاسمَ الأجنبيَّ موصوفٌ بجملة مشتملة على ضميرٍ عائد على الاسم السابق، وهو «الهاء» عائدٌ على «زيد».

(2) «أباه» عطف بيان لـ«عمراً» مشتمل على ضمير الاسم السابق «زيداً»؛ لذا عمل الفعل المشغول «ضربتُ» في اسم أجنبيّ منه.

(3) لِما في «الواو» من معنى الجمع دون بقية حروف العطف.

(4) عمراً: مفعول به للفعل «ضرب»، «أخاه»: معطوف على «عمراً».
وقد عمل الفعل المشغول «ضربت» في اسم أجنبي عن الاسم السابق زيداً؛ إذ إن هذا الاسم أُتبِعَ بمعطوفٍ بالواو مشتمل على ضمير هو «الهاء» عائد على الاسم السابق «زيد».

(٥) **ههنا شيئان أحبُّ أن أنبهَك إليهما وأبينَ لك شأنهما:**
الأمر الأول: أن المؤلف ذكر مما يحصل به الارتباط بين الاسم المتقدم الذي هو المشغول عنه والفعل الذي هو المشغول ثلاثة من التوابع، وهي النعت وعطف البيان والعطف، وأهمل اثنين، وهما التوكيد والبدل، وسرُّ ذلك أن البدل لا يجيء في معمول الفعل المشغول أصلاً، وأما التوكيد، فاللفظي منه لا يتصل بضمير، والمعنوي يكون الضمير المتصل به راجعًا إلى المؤكد لا إلى الاسم المتقدم، فلو قلت: «زيد ضربت خالدًا نفسه» لم يكن ثمة رابط بين زيد والفعل الذي بعده؛ لأن الهاء في «نفسه» تعود إلى خالد لا إلى زيد الواقع في أول الكلام.
والأمر الثاني: أن هناك من الروابط ما أغفله الشارح، ومنها صلة الاسم الشاغل للفعل، نحو: «زيدًا ضربت الذي يكرهه»، ومنها صفة أو صلة اسم معطوف على الشاغل، نحو قولك: «خالد ضربت عمرًا ورجلاً يحبه» أو «خالد ضربت عمرًا والذي يحبه» أي: الذي يحب خالدًا.

تعَدّي الفِعْلِ ولُزومُهُ

٢٦٧ ـ عَلامَةُ الفِعْلِ المُعَدَّى أنْ تَصِلْ «هـا» غَـيْـرِ مَـصْـدَرٍ بِـهِ نَـحْـوُ عَـمِـلْ[١]

ينقسم الفعلُ إلى متعدٍّ ولازمٍ.

فالمتعدِّي: هو الذي يَصِلُ إلى مفعوله بغير حَرفِ جرٍّ، [نحو: «ضَرَبْتُ زيداً»].

واللَّازمُ: ما ليس كذلك، وهو: ما لا يَصِلُ إلى مَفْعولِه إلا بحرفِ جَر[٢]، نحو: «مَرَرْتُ بِزيدٍ» أو لا مَفْعولَ له، نحو: «قامَ زيدٌ» ويُسمَّى ما يَصِلُ إلى مفعوله بنفسه: فعلاً متعدِّياً، وَواقعاً، ومجاوِزاً، وما ليسَ كذلك يُسمَّى: لازماً، وقاصِراً، وغيرَ مُتَعدٍّ، ويسمَّى [متعدِّياً] بحرفِ جرٍّ.

---

(١) «علامة» مبتدأ، وعلامة مضاف، و«الفعل» مضاف إليه «المعدى» نعت للفعل «أن» مصدرية «تصل» فعل مضارع منصوب بأن، وسكن للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، و«أن» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع خبر للمبتدأ، والتقدير: علامة الفعل المعدى وصلك به ها . . . إلخ «ها» مفعول به لتصل، وها مضاف، و«غير» مضاف إليه، وغير مضاف، و«مصدر» مضاف إليه «به» جار ومجرور متعلق بتصل «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك نحو، ونحو مضاف، و«عمل» قصد لفظه: مضاف إليه.

(٢) أكثر النحاة على أن الفعل من حيث التعدي واللزوم ينقسم إلى قسمين: المتعدي، واللَّازم، ولا ثالث لهما، وعبارة الناظم والشارح تدلُّ على أنهما يذهبان هذا المذهب، ألا ترى أنَّ الناظم يقول: «ولازم غير المعدَّى» والشارح يقول: «واللازم ما ليس كذلك»، وذلك يدل على أن كلَّ فعل ليس بمتعدٍّ فهو لازم؛ فيدل على انحصار التقسيم في القسمين.

ومن العلماء من ذهب إلى أن الفعل من هذه الجهة ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: المتعدي.

والثاني: اللازم.

والثالث: ما ليس بمتعدٍّ ولا لازم. وجعلوا من هذا القسم الثالث الأخير «كان» وأخواتها؛ لأنها لا تنصب المفعول به ولا تتعدى إليه بحرف الجرِّ، كما مثَّلوا له ببعض الأفعال التي وردت تارة متعدية إلى المفعول به بنفسها وتارة أخرى متعدية إليه بحرف الجر، نحو: «شكرته وشكرت له، ونصحته ونصحت له» وما أشبههما.

وقد يقال: إنَّ «كان» ليست خارجة عن القسمين، بل هي متعدية، وهذا جواب بتحرير معنى كل قسم، وحينئذ يكون المراد من المفعول به هو أو ما أشبهه، كخبر كان، أو يكون الجواب بتحرير موضع =

وعلامةُ الفِعلِ المتعدِّي: أنْ تتصلَ به هاءٌ تعود على غير المصدر، وهي هاءُ المفعول به، نحو: «البابُ أغلقتُهُ»[1].

واحترزَ بهاءِ غير المصدرِ من هاءِ المصدر؛ فإنها تتصلُ بالمتعدِّي واللَّازمِ، فلا تدلُّ على تَعَدِّي الفعل؛ فمثالُ المتَّصلةِ بالمتعدِّي: «الضَّربُ ضَربتُهُ زيداً» أي: ضربتُ الضربَ [زيداً]، ومثال المتَّصلةِ باللَّازم: «القِيامُ قُمْتُهُ» أي: قمتُ القيامَ.

٢٦٨ ـ فانْصِبْ بِهِ مَفْعولَهُ إنْ لَمْ يَنُبْ عَنْ فاعِلٍ نَحْوُ تَدَبَّرْتُ الكُتُبْ[2]

شأنُ الفعل المتعدِّي أنْ ينصبَ مفعولَه إنْ لم يَنُبْ عَنْ فاعلِه، نحو: «تدَبَّرتُ الكُتُبَ» فإنْ نابَ عنه وجَبَ رَفْعُهُ كما تقدَّم، نحو: «تُدُبِّرتِ الكُتُبُ».

= التقسيم، وعلى هذا يقال: إن المقسَّم هو الأفعال التامة؛ فليست «كان» وأخواتها من موضع التقسيم حتى يلزم دخولها في أحد القسمين، كما أنه قد يقال: إن نحو: «شكرته وشكرت له» لم تخرج عن أحد القسمين، بل هي إما متعدية، وحرف الجر في «شكرت له» زائد، أو لازمة، ونصبها للمفعول به في «شكرته» على نزع الخافض.

(1) وله علامة ثانيةٌ، وهي: أن يصحَّ أن يُصاغَ اسم مفعولٍ تامٍّ منه.
ومعنى «تام»: مستغنٍ في تأدية المعنى عن جار ومجرور.
فإن صحَّ أن يُصاغ منه اسم مفعول لكنه لا يؤدي معناه دون جار ومجرور فهو فعل لازم، كقولك: ممرورٌ به، ومغضوب عليه.

(٢) «فانصب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «به» جار ومجرور متعلق بانصب «مفعوله» مفعول: مفعول به لانصب، ومفعول مضاف، والهاء مضاف إليه «إن» شرطية «لم» نافية جازمة «ينب» فعل مضارع، جملته فعل الشرط، مجزوم بلم، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مفعوله، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: إن لم ينب مفعوله عن فاعل فانصبه به «عن فاعل» مجرور متعلق بينب «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك نحو «تدبرت» فعل وفاعل «الكتب» مفعول به، و«نحو» مضاف، والجملة من الفعل الماضي ـ وهو تدبرت ـ وفاعله ومفعوله في محل جر مضاف إليه، والمراد بالمفعول في قوله: «فانصب به مفعوله» هو المفعول به؛ لأمرين، أحدهما: أن المفعول عند الإطلاق هو المفعول به، وأما بقية المفاعيل فلا بد فيها من التقييد، تقول: المفعول معه، والمفعول لأجله، والمفعول فيه، والمفعول المطلق. وثانيهما: أن الذي يختص به الفعل المتعدي هو المفعول به، فأما غيره من المفاعيل، فيشترك في نصبه المتعدي واللازم، تقول: ضربت ضرباً، وقمت قياماً، وتقول: ذاكرت والمصباح، وسرت والنيل، وتقول: ضربت ابني تأديباً، وقمت إجلالاً للأمير، وتقول: لعبت الكرة أصيلاً، وخرجت من الملعب ليلاً.

وقَدْ يُرفَعُ المفعولُ وينصبُ الفاعِلُ عندَ أمْنِ اللَّبْسِ، كقولهم: «خَرَقَ الثوبُ المِسْمارَ» ولا ينقاسُ ذلك، بل يُقتَصَر فيه على السَّماعِ[1].

والأفعالُ المتعدِّيةُ على ثلاثةِ أقسامٍ:

أحدها: ما يتعَدَّى إلى مَفعولينِ، **وهي قسمانِ؛ أحدُهما**: ما أَصْلُ المفعولين فيه المبتدأُ والخبرُ، كظَنَّ وأخواتها. **والثاني**: ما ليس أصْلُهُما ذلك، كأعْطَى وكَسَا.

والقسم الثاني: ما يتعدَّى إلى ثلاثة مفاعيلَ، كأعْلَم وأَرَى.

والقسم الثالث: ما يتعدَّى إلى مفعول واحد، كَضَرَبَ ونحوِه.

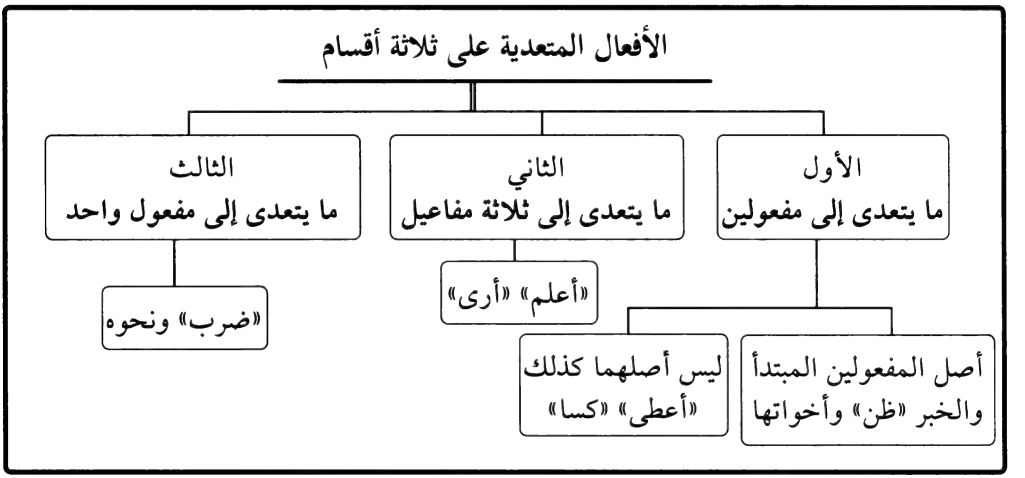

---

(١) **قال السيوطي في «همع الهوامع»** (١/ ١٨٦): «وسمع رفع المفعول به ونصب الفاعل، حكَوا: خَرَقَ الثَّوبُ المِسْمارَ، وكَسَرَ الزُّجاجُ الحَجرَ، وقال الشاعر:

مِثلُ القَنافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ ... نَجرَانَ أَوْ بَلَغَتْ سَوْءاتِهِمْ هَجَرُ

فإنَّ السَّوءات هي البالغة، وسُمِع أيضًا رفعهما، قال:

إنَّ مَنْ صَادَ عَقعَقًا لَمَشُومُ ... كَيفَ مَنْ صَادَ عَقعَقَانِ وَبُومُ

وسمع نصبهما، قال:

قَدْ سَالَمَ الحَيَّاتِ مِنْهُ القَدَمَا ... الأُفعُوَانَ والشُّجَاعَ الشَّجْعَمَا

والمبيح لذلك كلِّه فهم المعنى وعدم الإلباس، ولا يقاس على شيء من ذلك» اهـ.

وقال ابن مالك في «شرح الكافية»: «وقد يحملهم ظهور المعنى على إعراب كل واحد من الفاعل والمفعول به بإعراب الآخر، كقولهم: خرق الثوب المسمار، ومنه قول الأخطل: مثل القنافذ... البيت» اهـ. =

٢٦٩ ـ وَلازِمٌ غَيْرُ الـمُعَدَّى وَحُتِمْ لُزومُ أَفْعال السَّجايا كَنَهِمْ[١]

٢٧٠ ـ كَذا افْعَلَلَّ والمُضاهي اقْعَنْسَسَا وَما اقْتَضَى نَظافَةً أَوْ دَنَسَا[٢]

٢٧١ ـ أَوْ عَرَضاً أَوْ طاوَعَ الـمُعَدَّى لِواحِدٍ كَمَدَّهُ فامْتَدَّا[٣]

اللَّازم هو: ما ليس بمتعدٍّ[4]، وهو لا يَتَّصِلُ به هاءُ [ضمير] غيرِ المصدرِ، ويتحَتَّم اللُّزوم لكلِّ فعل دال على سَجيَّةٍ، وهي الطبيعة، نحو: «شَرُفَ، وَكَرُمَ، وَظَرُفَ، وَنَهِمَ» وكذا كلُّ فعلٍ على وزن افْعَلَلَّ، نحوُ: «اقْشَعَرَّ، واطْمَأَنَّ» أو على وَزْنِ افْعَنْلَلَ، نحوُ: «اقْعَنْسَسَ، واحْرَنْجَمَ» أو دَلَّ على نظافة، كـ«طَهُرَ الثَّوبُ، وَنَظُفَ» أو على دَنَسٍ، كـ«دَنِسَ الثَّوبُ، وَوَسِخَ» أو دلَّ على عَرَض[5]، نحو: «مَرِضَ زيدٌ، واحْمَرَّ» أو كانَ مطاوعاً لما تعدَّى إلى

= **والظاهر من هذه العبارات كلها** أن الاسم المنصوب في هذه المثل التي ذكروها هو الفاعل والاسم المرفوع هو المفعول، وأن التغيير لم يحصل إلا في حركات الإعراب، لكن ذهب الجوهري إلى أن المنصوب هو المفعول به، والمرفوع هو الفاعل، والتغيير إنما حصل في المعنى، وهذا رأي لجماعة من النحاة، وقد اختاره الشاطبي، وانظر ما ذكرناه واستشهدنا له في مطلع باب الفاعل.

(١) «ولازم» خبر مقدم «غير» مبتدأ مؤخر، وغير مضاف، و«المعدى» مضاف إليه «وحتم» فعل ماض مبني للمجهول «لزوم» نائب فاعل لحتم، ولزوم مضاف، و«أفعال» مضاف إليه، وأفعال مضاف، و«السجايا» مضاف إليه «كنهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كنهم.

(٢) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «افعلل» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «والمضاهي» معطوف على قوله: «افعلل» السابق، وهو اسم فاعل، وفاعله ضمير مستتر فيه، وقوله: «اقعنسسا» مفعوله، وقد قصد لفظه «وما» اسم موصول معطوف على المضاهي «اقتضى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول «نظافة» مفعول به لاقتضى «أو دنساً» معطوف على قوله: نظافة.

(٣) «أو عرضاً» معطوف على قوله: نظافة، في البيت السابق «أو طاوع» أو: حرف عطف، وطاوع: فعل ماض معطوف على اقتضى، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة «المعدى» مفعول به لطاوع «لواحد» جار ومجرور متعلق بالمعدى «كمده» متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كمده «فامتدا» الفاء عاطفة، امتد: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو.

(4) ويسمى «قاصراً» أيضاً؛ لقصوره على الفاعل، و«مختصّاً» لاختصاصه بالفاعل، و«غير واقع» لعدم وقوعه على مفعول به، و«غير مجاوز» لعدم تجاوُزِهِ الفاعلَ.

(5) قال المكودي: وهو ما ليس حركة جسمٍ من معنىً قائم بالفاعل غير لازم له.

مفعول واحد[1]، نحو: «مَدَدْتُ الحَديدَ فامْتَدَّ، ودَحْرَجْتُ زيداً فَتَدَحْرَجَ» واحترز بقوله: «لواحدٍ» مما طاوع المتعدِّي إلى اثنين؛ فإنه لا يكونُ لازماً، بل يكونُ متعدِّياً إلى مفعولٍ واحدٍ، نحوُ: «فَهَّمْتُ زيداً المسألة فَفَهِمَها، وَعَلَّمْتهُ النَّحْوَ فتعلَّمَه».

٢٧٢ ـ وَعَـدِّ لازِمـاً بِـحَـرْفِ جَـرّ ... وَإِنْ حُـذِفْ فـالـنَّـصْـبُ لـلـمُـنْـجَـرّ[2]

٢٧٣ ـ نَـقْـلاً وَفـي «أَنَّ» «وَأَنْ» يَـطَّـرِدُ ... مَـعْ أَمْـنِ لَـبْـسٍ كـعَـجِـبْـتُ أَنْ يَـدوا[3]

تقدَّم أنَّ الفعلَ المتعدِّيَ يَصِلُ إلى مَفعولِه بنفسِه، وذكرَ هنا أنَّ الفِعلَ اللَّازمَ يَصِلُ إلى مَفعولِه بحرفِ جَرٍّ[4]، نحوُ: «مرَرْتُ بِزَيْدٍ» وقد يُحْذَفُ حرفُ الجَرِّ فَيَصِلُ إلى مَفعولِه بنَفْسِه، نحوُ: «مرَرْتُ زيداً» قال الشاعر: [الوافر]

ش١٥٩ ـ تَمُرُّونَ الدِّيارَ وَلَمْ تَعوجوا ... كـلامُـكُـمُ عَـلَـيَّ إذاً حَـرامُ[5]

---

(١) معنى المطاوعة: قَبول المفعول فعلَ الفاعل. تقول: دحرجْتُه فتَدَحْرَجَ.

(٢) «**وعد**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**لازماً**» مفعول به لعد «**بحرف**» جار ومجرور متعلق بعد، وحرف مضاف، و«**جر**» مضاف إليه «**وإن**» شرطية «**حذف**» فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حرف جر «**فالنصب**» الفاء لربط الجواب بالشرط، النصب: مبتدأ «**للمنجر**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط.

(٣) «**نقلاً**» مفعول مطلق، أو حال صاحبه اسم المفعول المفهوم من قوله: «حذف» وتقديره: منقولاً «**وفي أن**» جار ومجرور متعلق بيطرد الآتي «**وأن**» معطوف على أن «**يطرد**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحذف المفهوم من حذف «**مع**» ظرف متعلق بيطرد، ومع مضاف، و«**أمن**» مضاف إليه، وأمن مضاف، و«**لبس**» مضاف إليه «**كعجبت**» الكاف جارة لقول محذوف، عجبت: فعل وفاعل «**أن**» مصدرية «**يدوا**» فعل مضارع منصوب بأن، وعلامة نصبه حذف النون، وواو الجماعة فاعله، و«أن» ومنصوبها في تأويل مصدر مجرور بمن المحذوفة، والتقدير: عجبت من وديهم، أي: إعطائهم الدية، والجار والمجرور متعلق بعجب.

(4) لا تحسبنّ أنه فاته أن الفعل اللازم يتعدى بـ«همزة التعدية»، وبتضعيف عينه، كقولك: «فَرِح» و«أفرَح» و«فرَّح» ولكن أهمل ذكر هاتين الحالتين؛ لأن فيهما تغييراً لصيغة الفعل.

(٥) البيت لجرير بن عطية بن الخطفي.

اللغة: «تعوجوا» يقال: عاج فلان بالمكان يعوج عوجًا ومَعاجًا، كقال يقول قولاً ومقالاً، إذا أقام به، ويقال: عاج السائر بمكان كذا، إذا عطف عليه، أو وقف به، أو عرج عليه وتحول إليه، ورواية الديوان: =

أي: تَمرُّون بالدِّيار. **ومَذهبُ الجمهورِ** أنَّه لا ينقاسُ حَذْفُ حَرْفِ الجرِّ معَ غيرِ «أَنَّ» وَ«أَنْ»[1] بَلْ يُقتَصرُ فيه على السَّماعِ، **وذهب [أبو الحسنِ عليُّ بن سليمان البغداديُّ ـ وهو] الأَخْفَشُ الصغيرُ** ـ إلى أنه يجوزُ الحذفُ مع غيرِهما قياساً، بشرط تعَيُّنِ الحرف ومكانِ الحذفِ، نحو: «بَرَيْتُ القَلَمَ بالسكِّين» فيجوزُ عندَه حذفُ الباءِ؛ فتقول: «بَرَيْتُ القَلَمَ السكينَ» فإنْ لم يتعيَّنِ الحرفُ لم يجُزِ الحذفُ، نحو: «رَغِبْتُ في زَيْدٍ» فلا يجوز حذف «في»؛ لأنه لا يُدْرَى حينئذٍ: هَلِ التقدير: «رغبتُ عَنْ زَيْدٍ»، أو «في زيد» وكذلك إنْ لم يتعيَّن مَكانُ الحذفِ لم يجُزْ، نحوُ: «اخْتَرْتُ القَومَ مِنْ بني تميمٍ» فلا يجوزُ الحذفُ؛ فلا تقولُ: «اخترتُ القَوْمَ بني تَميمٍ»؛ إذ لا يُدْرَى: هَلِ الأصلُ «اخْتَرْتُ القَوْمَ من بني تميمٍ» أو «اخْتَرْتُ مِنَ القومِ بني تميم».

= أتمضون الرُّسومَ ولا تُحَيَّا

الإعراب: «**تمرون**» فعل وفاعل «**الديار**» منصوب على نزع الخافض، وأصله: تمرون بالديار «**ولم تعوجوا**» الواو للحال، ولم: نافية جازمة، تعوجوا: فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة فاعل، والجملة في محل نصب حال «**كلامكم**» كلام: مبتدأ، وكلام مضاف، وضمير المخاطبين مضاف إليه «**عليَّ**» جار ومجرور متعلق بحرام الآتي «**حرام**» خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله: «تمرون الديار» حيث حذف الجار وأوصل الفعل اللازم إلى الاسم الذي كان مجرورًا فنصبه، وأصل الكلام: «تمرون بالديار» ويسمَّى ذلك: «الحذف والإيصال»، وهذا قاصر على السماع، ولا يجوز ارتكابه في سعة الكلام، إلا إذا كان المجرور مصدرًا مؤولاً من «أن» المؤكدة مع اسمها وخبرها، أو من «أن» المصدرية مع منصوبها.

ومثل هذا الشاهد قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

غَضِبَتْ أنْ نَظَرْتُ نَحْوَ نِسَاءٍ لَيسَ يَعرِفنَنِي مَرَرْنَ الطَّرِيقَا

ومحلُّ الاستشهاد قوله: «مررن الطريقا» حيث حذف حرفَ الجر ثم أوصل الفعل اللازم إلى الاسم الذي كان مجرورًا فنصبه، وأصل الكلام: مررن بالطريق، وفيه شاهد آخر للقياسي من هذا الباب؛ وذلك في قوله: «غضبت أن نظرت» وأصله: غضبت مِنْ أنْ نظرت.

(1) نعى ابن هشام على النحويين عدم ذكرِ «كي» المصدرية. «أوضح المسالك» ٢/ ٩٣ ـ ٩٤.

و«كي» المصدرية يُنصَبُ بها المضارع ويؤول معها بمصدر، وهي متضمنةٌ سببية ما قبلها فيما بعدها، ويشترط أن تسبقها لام التعليل ملفوظاً بها؛ كقوله تعالى: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾ [الحديد: ٢٣] أو مقدّرة؛ كقولك: أتيتُ كي تُكرمني، أي: لكي تُكرمني. فإن لم يصحّ تأويل «اللام» فـ«كي» تعليليةٌ يُنصَبُ الفعلُ بعدَها بـ«أن» مضمرة، و«أن» المضمرة وصلتها في تأويل المصدر المجرور بـ«كي».

وأما «أنَّ، وأَنْ» فيجوزُ حذفُ حرفِ الجرِّ معهما قياساً مُطَّرِداً[1]**، بشرط أَمْن اللَّبْسِ**[2]**،** كقولك: «عَجِبْتُ أنْ يَدوا» والأصل: «عَجِبْتُ مِنْ أنْ يَدوا» أي: من أنْ يُعْطوا الدِّيَةَ، ومثالُ ذلك مع أنَّ ـ بالتشديد ـ «عَجِبْتُ مِنْ أنَّكَ قائِمٌ» فيجوزُ حذفُ «مِنْ» فتقولُ: «عَجِبْتُ أنّكَ قائِمٌ»؛ فإنْ حَصَلَ لَبْسٌ لم يجُزِ الحَذْفُ، نحوُ: «رَغِبْتُ في أَنْ تَقومَ» أوُ «رَغِبْتُ في أنَّكَ قائمٌ» فلا يجوزُ حذفُ «في» لاحتمالِ أنْ يكونَ المحذوفُ «عَنْ» فيحصل اللَّبْسُ.

واختُلِفَ في محلِّ «أَنَّ، وأَنْ» عند حَذْفِ حَرْفِ الجرِّ، فذهب الأَخْفَشُ[3] إلى أنهما في محلِّ جرٍّ، وذهب الكسائي[4] إلى أنهما في محلِّ نصبٍ[5]، وذهبَ سيبويه[6] إلى تجويز الوَجْهَين[7].

---

(1) يجوز حذف حرف الجر حين يكون المجرور مصدراً مؤولاً من إحدى «أنّ»، «أن»، «كي» المصدريات وصلتها. وإنما اطرد هذا الحذفُ لطول الحرف المصدري بالصلة.
ولأن دخول حرف الجر على الموصول الحرفي مستقبَحٌ.

(2) قال ابن هشام معترِضاً على ابن مالك:
واشترط ابن مالك في «أنّ» و«أنْ» أمن اللبس، فمنع الحذف في نحو «رغبتُ في أن تفعل»، أو «عن أن تفعل»؛ لإشكال المراد بعد الحذف.
ويُشكل عليه: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧] فحُذف الحرفُ مع أن المفسّرين اختلفوا في المراد. «أوضح المسالك» ٢/ ٩٤.
وأُجيب على مثل هذا الاعتراض بأن الحذف لقرينةٍ هي أنَّ سبب النزول يُرجّح أحد المعنَيين فيزول اللبس أو أن الحذفَ قُصِد به الإبهام على السامع. ذكرهما المرادي ٢/ ٦٢٥، والأشموني ٢/ ١٣٢ ـ ١٣٣.
أو أن عدم الاطراد ـ أي: القياس ـ لا يمنع من الورود مُطلَقاً. ذكره السيوطي في «البهجة» ص١٦٧.

(3) الجر مذهب الخليل أيضاً، ونسبه الأشموني في «شرحه» ٢/ ١٣٣، والسيوطي في «البهجة» ص١٦٦ للكسائي.

(4) عند الأشموني والسيوطي مذهب الكسائي الجرّ.

(5) وهو مذهب الفراء وسيبويه كما عند الأشموني والسيوطي.
وتعليله: ضعف الجار عن العمل محذوفاً، وما دام قد وجب النصبُ في غير «أنّ» و«أنْ» فكذا الحال معهما.

(6) نسب الأشموني والسيوطي سيبويه إلى القول بالنصب، والذي في «الكتاب» ٣/ ١٥٤ ـ ١٥٥ تجويز الوجهين. وانظر أواخر حاشية الشيخ محيي الدين عبد الحميد التالية.

(٧) أما الذين ذهبوا إلى أنَّ المصدر المنسبك من الحرف المصدري ومعموله في محلِّ نصب بعد حذف حرف الجرِّ الذي كان يقتضي جرَّه، **فاستدلوا على ذلك بشيئين:** =

وحاصلُه: أنَّ الفِعلَ اللَّازمَ يَصِلُ إلى المفعول بحرف الجرِّ، ثمَّ إنْ كانَ المجرورُ غيرَ «أَنَّ، وأَنْ» لم يجُزْ حَذْفُ حرفِ الجرِّ إلَّا سماعاً، وإنْ كانَ «أنَّ، وأنْ» جاز [ذلك] قياساً عند أَمْنِ اللَّبْسِ، وهذا هو الصحيح.

= **أولهما**: أن حرف الجرِّ عامل ضعيف، وآية ضعفه أنه مختص بنوع واحد هو الاسم، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل إلا إذا كان مذكورًا، فمتى حذف من الكلام زال عمله.

وثاني الدليلين: أن حرف الجر إذا حذف من الكلام وكان مدخوله غير «أنَّ» و«أنْ» فنحن متفقون على أن الاسم الذي كان مجرورًا به ينصب، كما في بيت عمر وبيت جرير السابق (رقم ١٥٩)، وكما في قول ساعدة بن جؤية الهذلي:

لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعسِلُ مَتنُهُ ... فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعلَبُ

وكما في قول المتلمِّس جرير بن عبد المسيح يخاطب عمرو بن هند ملكَ الحِيرة:

آلَيْتَ حَبَّ العِرَاقِ الدَّهرَ أطعَمُهُ ... والحَبُّ يَأكُلُهُ فِي القَريَةِ السُّوسُ

أراد الأول: كما عسل في الطريق، وأراد الثاني: آليت على حب العراق، فلما حذفا حرف الجر نصبا الاسم الذي كان مجروراً؛ فيجب أن يكون هذا هو الحكم مع أنَّ وأنْ.

وأما الذين ذهبوا إلى أن المصدر في محل جر بعد حذف حرف الجر، فقد استدلوا على ما ذهبوا إليه بالسماع عن العرب.

فمن ذلك قول الفرزدق من قصيدة يمدح فيها عبد المطلب بن عبد الله المخزومي:

وَمَا زُرْتُ لَيلَى أنْ تَكُونَ حَبِيبَةً ... إلَيَّ ولا دَينٍ بِهَا أنا طَالِبُهْ

فقوله: «ولا دين» مروي بجرِّ «دين» المعطوف على المصدر المنسبك من «أنْ تكونَ. . إلخ» وذلك يدلُّ على أن هذا المصدر مجرور؛ لوجوب تطابق المعطوف والمعطوف عليه في حركات الإعراب.

وقد حذف الفرزدق حرفَ الجرِّ وأبقى الاسم مجرورًا على حاله قبل الحذفِ، وذلك في قوله:

إذَا قِيلَ أيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ ... أشَارَتْ كُلَيبٍ بِالأَكُفِّ الأصَابِعُ

أصل الكلام: أشارَتْ إلى كليبٍ، فلمَّا حذف «إلى» أبقى «كليبٍ» على جرِّه.

فلمَّا رأى سيبويه رحمه الله تكافؤ الأدلة، وأن السماع ورد بالوجهين ولا وجه لترجيح أحدهما على الآخر، جوَّز كلَّ واحد منهما.

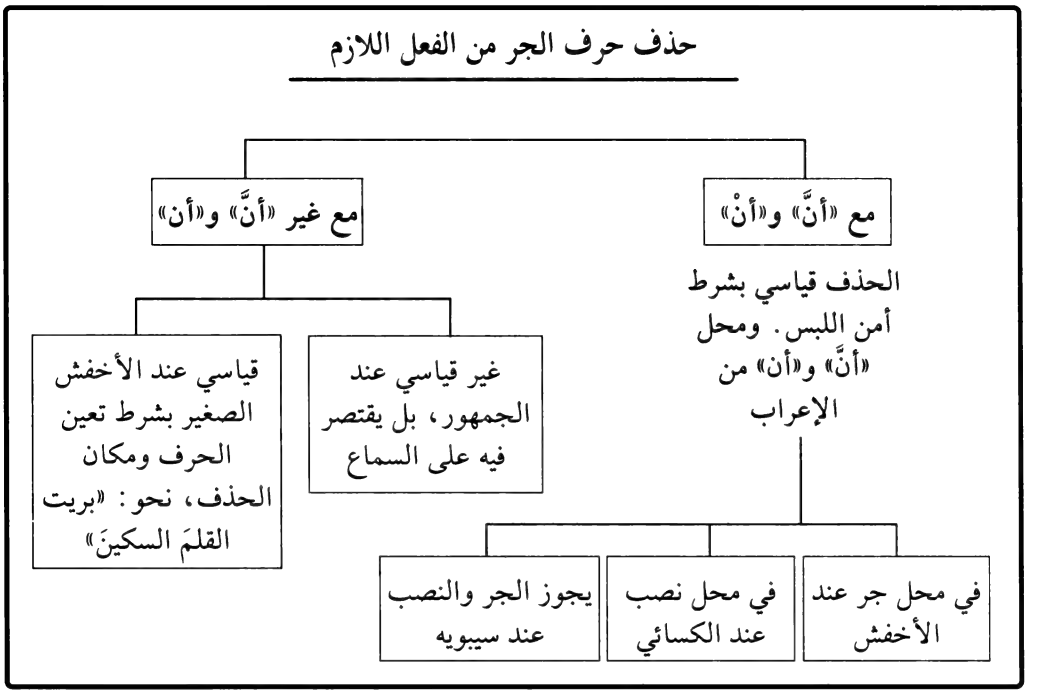

٢٧٤ ـ والأَصْلُ سَبْقُ فاعِلٍ مَعْنىً كَمَنْ مِنْ «أَلْبِسَنْ مَنْ زارَكُمْ نَسْجَ اليَمَنْ»[١]

إذا تَعَدَّى الفعلُ إلى مفعولين الثاني منهما ليس خبراً في الأصل؛ فالأصلُ تقديمُ ما هو فاعلٌ في المعنى، نحو: «أَعْطَيتُ زَيداً دِرْهماً» فالأصلُ تقديمُ «زيدٍ» على «دِرْهمٍ» لأنه فاعلٌ في المعنى، لأنه الآخِذُ للدِّرهمِ، وكذا «كَسَوتُ زَيْداً جُبَّةً» و«أَلْبِسَنْ مَنْ زارَكُمْ نَسْجَ اليَمَنِ» فـ«مَنْ»: مفعولٌ أوَّلُ، و«نَسْجَ»: مفعول ثانٍ، والأصلُ تقديمُ «مَنْ» على «نَسْجِ اليَمَنِ» لأنَّه اللَّابِسُ، ويجوز تقديمُ ما ليسَ فاعلاً معنىً، لكنَّه خِلافُ الأصْلِ.

---

(١) «والأصل» مبتدأ «سبق» خبر المبتدأ، وسبق مضاف، و«فاعل» مضاف إليه «معنى» منصوب على نزع الخافض، أو تمييز «كمن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كمن... إلخ «من» حرف جر، ومجروره قول محذوف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال «ألبسن» فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «من» اسم موصول: مفعول أول لألبس «زاركم» زار: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من، وضمير المخاطبين مفعول به، والجملة لا محل لها صلة «نسج» مفعول ثانٍ لألبس، ونسج مضاف، و«اليمن» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وسكن لأجل الوقف.

٢٧٥ ـ وَيَـلْـزَمُ الأَصْـلُ لِـمـوجِـبٍ عَـرَا وَتَـرْكُ ذاكَ الأَصْـلِ حَـتْـمـاً قَـدْ يُـرَى[١]

أي: يلزمُ الأصْلُ ـ وهو تقديمُ الفاعِلِ في المعنى ـ إذا طَرَأَ ما يوجبُ ذلك، وهو خَوْفُ اللَّبْس، نحو: «أعْطَيتُ زَيداً عَمْراً» فيجبُ تقديمُ الآخِذِ منْهما، ولا يجوزُ تقديمُ غَيرِهِ، لأجْلِ اللَّبْسِ؛ إذْ يحتملُ أنْ يكونُ هوَ الفاعل.

وقَدْ يجبُ تقديمُ ما ليسَ فاعلاً في المعنى، وتأخيرُ ما هو فاعل في المعنى، نحو: «أعْطَيتُ الدِّرهمَ صاحِبَهُ» فلا يجوزُ تقديمُ صاحبه وإنْ كانَ فاعلاً في المعنى؛ فلا تقول: «أعْطَيْتُ صاحِبَهُ الدِّرهمَ» لئلَّا يعودَ الضميرُ على متأخِّرٍ لَفْظاً ورُتبةً، وهو ممتنعٌ[٢]، والله أعلم.

---

(١) «ويلزم الأصل» فعل وفاعل «لموجب» جار ومجرور متعلق بيلزم «عرا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى موجب، والجملة في محل جر نعت لموجب «وترك» مبتدأ، وترك مضاف، واسم الإشارة من «ذاك» مضاف إليه، والكاف حرف خطاب «الأصل» بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة «حتماً» حال من نائب الفاعل المستتر في «يرى» الآتي، وتقديره باسم مفعول، أي: مختوماً «قد» حرف تقليل «يرى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ترك، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) **تلخيص ما أشار إليه الشارح والناظم في هذه المسألة أن للمفعول الأول مع المفعول الثاني ـ اللذين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ـ ثلاثةَ أحوال:**

الحالة الأولى: يجب فيها تقديم الفاعل في المعنى.

والحالة الثانية: يجب فيها تقديم المفعول في المعنى.

والحالة الثالثة: يجوز فيها تقديم أيهما شئت، وسنبين لك مواضع كل حالة منها تفصيلاً.

أما الحالة الأولى، فلها ثلاثة مواضع: أولها: أن يخاف اللبس، وذلك إذا صلح كل من المفعولين أن يكون فاعلاً في المعنى، وذلك نحو: «أعطيت زيدًا عمرًا». **وثانيها:** أن يكون المفعول في المعنى محصورًا فيه، نحو قولك: «ما كسوت زيدًا إلا جبة، وما أعطيت خالدًا إلا درهمًا». **وثالثها:** أن يكون الفاعل في المعنى ضميرًا والمفعول في المعنى اسمًا ظاهرًا، نحو: «أعطيتك درهمًا».

وأما الحالة الثانية، فلها ثلاثة مواضع أيضًا: أولها: أن يكون الفاعل في المعنى متصلاً بضمير يعود على المفعول في المعنى، نحو: «أعطيتُ الدرهم صاحبه» إذ لو قدِّم لعاد الضميرُ على متأخِّر لفظًا ورتبة. **وثانيها:** أن يكون الفاعل في المعنى منهما محصورًا فيه، نحو قولك: «ما أعطيتُ الدرهمَ إلَّا زيدًا». **وثالثها:** أن يكون المفعول في المعنى منهما ضميرًا والفاعل في المعنى اسمًا ظاهرًا، نحو قولك: «الدرهم أعطيته بكرًا». =

٢٧٦ ـ وَحَذْفَ فَضْلَةٍ أَجِزْ إنْ لَمْ يَضِرْ كَحَذْفِ ما سيقَ جَواباً أوْ حُصِرْ[1]

الفَضْلَةُ: خلافُ العُمدَةِ، والعُمدَة: ما لا يُستغنى عنه، كالفاعل، والفَضلَةُ: ما يمكنُ الاستغناءُ عنه، كالمفعول به؛[2] فيجوز حذف الفَضلَة إنْ لم يضُرَّ[3]، كقولك في «ضَرَبْتُ

= **وأما الحالة الثالثة، ففيما عدا ما ذكرناه من مواضع الحالتين**، ومنها قولك: «أعطيت زيدًا ماله» يجوز أن تقول فيه: أعطيت ماله زيدًا؛ فالضمير إن عاد على متأخر لفظًا، فقد عاد على متقدِّمٍ رُتبةً.

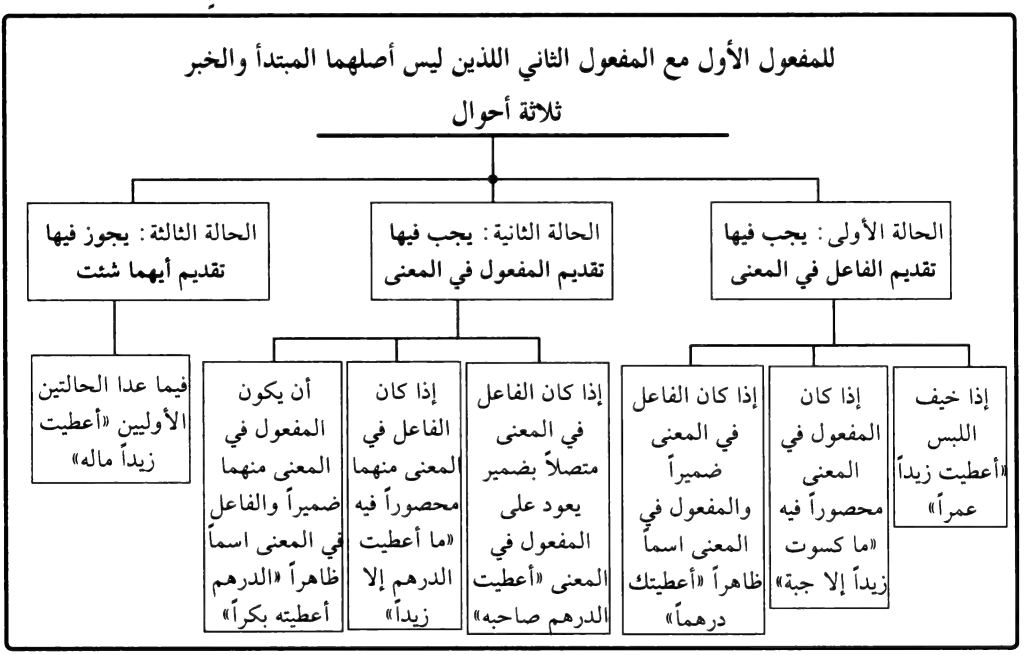

(١) «**وحذف**» مفعول به مقدم لأجز، وحذف مضاف، و«**فضلة**» مضاف إليه «**أجز**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**إن**» شرطية «**لم**» جازمة نافية «**يضر**» فعل مضارع مجزوم بلم، وجملته فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حذف، وجواب الشرط محذوف، وتقدير الكلام: إن لم يضر حذف الفضلة فأجزه «**كحذف**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كحذف، و«**ما**» اسم موصول: مضاف إليه «**سيق**» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول «**جواباً**» مفعول ثانٍ لسيق «**أو**» عاطفة «**حصر**» فعل ماض مبني للمجهول معطوف على سيق.

(2) من غير باب «ظنّ»، فهذا يجوز حذفه اختصاراً لا اقتصاراً.

والاختصار: ما كان بدليل، والاقتصار: بدونه، وما كان من غير باب «ظن» جاز اختصاراً واقتصاراً.

(3) وذلك لغرضٍ لفظي، كتناسب الفواصل ـ أو السجع ـ، والإيجاز، أو لغرضٍ معنويٍّ كالاحتقار، أو استهجانِ ذكر المفعول به، أو للعلم به.

زيداً»: «ضَرَبْتُ» بحذف المفعول به، وكقولك في «أعطيت زيداً درهماً»: «أعْطَيْتُ»، ومنه قولُه تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ﴾ [الليل: ٥] و«أعطيت زيداً»، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾ [الضحى: ٥]، و«أعطيت درهماً» قيل: ومنه قولُه تعالى: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا۟ ٱلْجِزْيَةَ﴾ [التوبة: ٢٩] التقدير ـ والله أعلم ـ حتى يُعْطوكُم الجِزْيَةَ.

فإنْ ضَرَّ حذفُ الفَضْلةِ لم يَجُزْ حذفُها، كما إذا وقعَ المفعولُ به في جوابِ سؤالٍ، نحو أنْ يقالَ: «مَنْ ضَرَبْتَ؟» فتقول: «ضَرَبْتُ زيداً» أو وقع محصوراً، نحو: «ما ضَرَبْتُ إلَّا زيداً» فلا يجوزُ حذفُ «زيداً» في الموضعين[1]؛ إذ لا يحصلُ في الأوَّل الجوابُ، ويَبقى الكلامُ في الثاني دالًّا على نَفْي الضَّرْبِ مُطْلَقاً، والمقصودُ نَفْيُه عن غَيْرِ «زَيدٍ» فلا يُفْهَمُ المقصودُ عندَ حَذْفِه.

٢٧٧ ـ وَيُحْذَفُ النَّاصِبُها إنْ عُلِما وَقَدْ يَكونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَما[2]

يجوزُ حَذفُ ناصِبِ الفَضلَةِ إذا دَلَّ عليه دليلٌ، نحو أنْ يقالَ: «مَنْ ضَرَبْتَ؟» فتقول: «زيداً» التقدير: «ضَرَبْتُ زَيْداً» فحذف «ضربْتُ» لدلالة ما قبلَه عليه، وهذا الحذفُ جائزٌ، وقد يكونُ واجباً كما تقدَّم في بابِ الاشتغال[3]، نحوُ: «زَيْداً ضَربتُهُ» التقديرُ: «ضَرَبْتُ زيداً ضَرَبْتُه» فحذفَ «ضَرَبْتُ» وجوباً كما تقدَّم، والله أعلم.

---

(١) وثمة موضع ثالث، وهو إذا ما حُذِفَ عامِلُهُ، كقولك: إياكَ والكذبَ.

(٢) «ويحذف» فعل مضارع مبني للمجهول «الناصبها» الناصب: نائب فاعل يحذف، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل، وفاعله ضمير مستتر فيه، و«ها» ضمير الغائب العائد إلى الفضلة مفعول به «إن» شرطية «علما» علم: فعل ماض مبني للمجهول، فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الناصب، والألف للإطلاق «وقد» حرف تقليل «يكون» فعل مضارع ناقص «حذفه» حذف: اسم يكون، وحذف مضاف، وضمير الغائب العائد إلى الناصب مضاف إليه «ملتزماً» خبر يكون.

(3) وفي أبواب: النداء، والتحذير، والإغراء، بشروطها. وما كان مثلاً، كقولك: الكلابَ على البقر. أي: أرسل الكلاب. أو ما أُجريَ مُجرى المثل؛ كقوله تعالى: ﴿ٱنتَهُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ﴾ [النساء: ١٧١].
والفرق ما بين المثل وما أُجري مجراه: أن المثل مستعمَلٌ في غير ما وُضعَ له للمشابهة بين ما وُضِعَ له وغيره على طريق الاستعارة التمثيلية، والمثل مسموعٌ عن العرب.
وما أُجري مُجراه: مستعملٌ في غير ما وُضِعَ له، لكن أَشبَهَ المثلَ في كثرة الاستعمال وحسن الاختصار، فأُعطيَ حُكْمَهُ في عدم التغيير، وهو مما لم يُسمَع لكن شاع متأخراً.
ينظر: «شرح الأشموني» وعليه «حاشية الصبان» ٢/ ١٣٧، و«شرح المرادي» ٢/ ٦٢٨، و«أوضح المسالك» ٢/ ٩٨ ـ ٩٩، و«البهجة المرضية» ص١٦٨، و«شرح المكودي» ص١١٤.

التَّنازُع في العَمَلِ

٢٧٨ ـ إنْ عامِلانِ اقْتَضَيا في اسْمِ عَمَلْ قَبْلُ فَلِلْواحِدِ مِنْهُما العَمَلْ[١]

٢٧٩ ـ والثَّانِ أَوْلَى عند أَهْلِ البَصْرَهْ واخْتارَ عَكْساً غَيْرُهُمْ ذا أَسْرَهْ[٢]

التنازعُ عبارةٌ عن تَوَجُّه عاملين[3] إلى مَعْمولٍ واحِدٍ[٤]، نحوُ: «ضَرَبْتُ وأَكْرَمْتُ زيداً» فكلٌّ واحدٍ من «ضَرَبْتُ» و«أَكْرَمْتُ» يطلبُ «زيداً» بالمفعولية، وهذا معنى قوله: «إنْ عاملانِ.. إلى آخرِه».

---

(١) «إن» شرطية «عاملان» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: إن اقتضى عاملان «اقتضيا» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة «في اسم» جار ومجرور متعلق باقتضى «عمل» مفعول به لاقتضى، وقد وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة «قبل» ظرف متعلق باقتضى، أو بمحذوف يقع حالاً من قوله: عاملان، أي: حال كون هذين العاملين واقعين قبل الاسم، وقبل مبني على الضم في محل نصب «فللواحد» الفاء لربط الجواب بالشرط، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «منهما» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الواحد «العمل» مبتدأ مؤخر.

(٢) «والثاني» مبتدأ «أولى» خبر المبتدأ «عند» ظرف متعلق بأولى، وعند مضاف، و«أهل» مضاف إليه، وأهل مضاف، و«البصرة» مضاف إليه «واختار» فعل ماض «عكساً» مفعول به لاختار «غيرهم» غير: فاعل اختار، وغير مضاف، وضمير الغائبين مضاف إليه «ذا» حال من غيرهم، وذا مضاف، و«أسرة» مضاف إليه، وهو بضم الهمزة، والمراد به: ذا قوة، وأصله ـ بضم الهمزة ـ الدرع الحصينة، أو قوم الرجل ورهطه الأقربون، ويجوز فتح الهمزة، والأسرة ـ بالفتح ـ الجماعة القوية.

(3) وقد يكون التنازع في ثلاثة عوامل، واحتُجَّ بقول النبي ﷺ: «**تُسبّحون وتُكبّرون وتحمدون دُبُرَ كل صلاة ثلاثاً وثلاثين**» رواه بهذا اللفظ مسلم في «صحيحه» برقم (١٣٤٧).

(٤) قد يكون العاملان المتنازعان فعلين، ويشترط فيهما حينئذ: أن يكونا متصرفين، نحو قوله تعالى: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾ [الكهف: ٩٦]، وقد يكونان اسمين، ويشترط فيهما حينئذ أن يكونا مشبهين للفعل في العمل، وذلك بأن يكونا اسمي فاعلين، نحو قول الشاعر:

عُهِدْتَ مُغِيثًا مغنياً مَنْ أَجَرْتَهُ

فمن: اسم موصول تنازعه كل من مغيث ومغن، أو بأن يكونا اسمي مفعول، كقول كثيِّر:

قَضَى كُلُّ ذِي دَينٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ وَعَزَّةُ مَمطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا

أو بأن يكونا مصدرين، كقولك: عجبت من حبك وتقديرك زيدًا، أو بأن يكونا اسمي تفضيل، كقولك: زيد أضبط الناس وأجمعهم للعلم، أو بأن يكونا صفتين مشبهتين، نحو قولك: زيد حذر وكريم أبوه، أو =

وقوله: «قَبْلُ» معناه أنَّ العاملين يكونانِ قَبْلَ المعمولِ كما مَثَّلْنا، ومقتضاهُ أنَّه لو تأخَّرَ العاملانِ لم تكن المسألةُ من باب التنازعِ.

= بأن يكونا مختلفين، فمثال الفعل واسم الفعل قوله تعالى: ﴿هَآؤُمُ ٱقْرَءُوا۟ كِتَٰبِيَهْ﴾ [الحاقة: ١٩]، ومثال الفعل والمصدر قول الشاعر:

لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى المُغِيرَةِ أَنَّنِي ... لَقِيتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا

فقوله: «مسمعا» اسم رجل، وقد تنازعه من حيث العمل كل من «لقيت» و«الضرب».

ومنه تعلم أنه لا تنازع بين حرفين، ولا بين فعلين جامدين، ولا بين اسمين غير عاملين، ولا بين فعل متصرف وآخر جامد، أو فعل متصرف واسم غير عامل.

ويشترط في العاملين ـ سوى ما فصلنا ـ شرط ثان، هو أن يكون بينهما ارتباط، فلا يجوزُ أنْ تقول: «قام قعد أخوك» إذ لا ارتباط بين الفعلين(*).

(*) [ويشترط للعاملين كذلك: ألا يكون أحدهما محذوفاً، أي: أن يكونا مذكورين كلاهُما. وألا يكون أحدُهما مؤكّداً للآخر].

والارتباط يحصل بواحد من ثلاثة أمور:

(الأول): أن يعطف ثانيهما على أولهما بحرف من حروف العطف، كما رأيت في الأمثلة التي سقناها.

(الثاني): أن يكون أولهما عاملاً في ثانيهما، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا۟ كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ ٱللَّهُ أَحَدًا﴾ [الجن: ٧] العاملان هما ظنوا وظننتم، والمعمول المتنازع فيه هو ﴿أَن لَّن يَبْعَثَ ٱللَّهُ﴾ و﴿كَمَا ظَنَنتُمْ﴾ معمول لظنوا؛ لأنه صفة لمصدر يقع مفعولاً مطلقًا ناصبه ظنوا.

(الثالث): أن يكون جوابًا للأول، نحو قوله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَٰلَةِ﴾ [النساء: ١٧٦] ونحو قوله جلَّ شأنه: ﴿ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ [الكهف: ٩٦].

ويشترط في العاملين أيضًا: أن يكون كل واحد منهما موجهًا إلى المعمول من غير فساد في اللفظ أو في المعنى، فخرج بذلك نحوُ قولِ الشاعر:

أَتَاكِ أَتَاكِ اللَّاحِقُونَ احبِسِ احبِسِ

فليس كل واحد من «أتاك أتاك» موجهًا إلى قوله: «اللاحقون»، إذ لو توجه كل واحد إليه لقال: أتوك أتاك اللاحقون، أو لقال: أتاك أتوك اللاحقون، بل المتوجه إليه منهما هو الأول، والثاني تأكيد له، وخرج قول امرئ القيس بن حجر الكندي:

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ ... كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ

وذلك لأن كلًّا من «كفاني» و«لم أطلب» ليس متوجهًا إلى قوله: «قليل من المال» إذ لو كان كل منهما متوجهًا إليه لصار حاصل المعنى: كفاني قليل من المال ولم أطلب هذا القليل، وكيف يصح ذلك وهو يقول بعد هذا البيت: =

وقوله: «**فللواحد منهما العملُ**» معناه أنَّ أحَدَ العاملين يعملُ في ذلك الاسمِ الظاهرِ، والآخَرُ يُهْمَلُ عنه ويعملُ في ضميره، كما سيذكره.

ولا خلاف بين البصريين والكوفيين أنه يجوز إعمال كلٍّ واحد من العاملين في ذلك الاسم الظاهر، ولكن اختلفوا في الأَوْلى منهما(١).

= وَلـكِـنَّـمَـا أسْـعَـى لِـمَـجْـدٍ مُـؤَثَّـلٍ وقَـد يُـدرِكُ الـمَـجْـدَ الـمُـؤَثَّـلَ أمـثَـالِـي

وإنما قوله: «قليل من المال» فاعل كفى، وهو وحده المتوجه إلى العمل فيه، وأما قوله: «ولم أطلب» فله معمول محذوف يفهم من مجموع الكلام، والتقدير: كفاني قليل من المال ولم أطلب الملك.

ويشترط في العاملين أيضًا: أن يكونا متقدمين على المعمول، كالأمثلة التي ذكرناها والتي ذكرها الشارح، فإن تقدم المعمول، فإما أن يكون مرفوعًا، وإما أن يكون منصوبًا، فإن تقدم وكان مرفوعًا، نحو قولك: «زيد قام وقعد» فلا عمل لأحد العاملين فيه، بل كل واحد منهما عامل في ضميره، وإن كان منصوبًا، نحو قولك: «زيدًا ضربت وأهنت» فالعامل فيه هو أول العاملين، وللثاني منهما معمول محذوف يدل عليه المذكور، أو لا معمول له أصلاً، وإن توسط المعمول بين العاملين، نحو قولك: «ضربت زيدًا وأهنت» فهو معمول للسابق عليه منهما، وللمتأخر عنه معمول محذوف يدل عليه المذكور، وقد أشار الشارح إشارة وجيزة إلى هذا الشرط.

(١) **رأى البصريون أن إعمال ثاني العاملين أولى من إعمال الأول منهما لثلاث حُجَج:**

الأولى: أنه أقرب إلى المعمول، وهي العلَّة التي ذكرها الشارح.

الثانية: أنه يلزم على إعمال الأول منهما الفصل بين العامل ـ وهو المتقدم ـ ومعموله ـ وهو الاسم الظاهر ـ بأجنبي من العامل، وهو ذلك العامل الثاني، ومع أن الفصل بين العامل والمعمول مغتفر في هذا الباب للضرورة التي ألجأت إليه، فهو خلاف الأصل على الأقل.

الثالثة: أنه يلزم على إعمال العامل الأول في لفظ المعمول أن تعطفَ عليه الجملة الأولى ـ وهي جملة العامل الأول مع معموله ـ قبل تمامها، والعطف قبل تمام المعطوف عليه خلاف الأصل.

ورأى الكوفيون أن إعمال الأول أوْلى من إعمال الثاني لعلتين:

الأولى: أنه أسبق وأقدم ذِكرًا، وهي العلة التي ذكرها الشارح.

والثانية: أنه يترتب على إعمال العامل الثاني في لفظ المعمول المذكور أن تضمر ضميرًا في العامل الأول منهما، فيكون في الكلام الإضمار قبل الذكر، وهو غير جائز عندهم؛ وخلاف الأصل عند البصريين.

ولكل فريق من الفريقين مستنَد من السَّماع عن العرب.

ثم إنه قد يوجد في الكلام ما يوجب إعمال الثاني، كما في قولك: ضربت بل أكرمت زيدًا، وقد يوجد فيه ما يوجب إعمال الأول، كما في قولك: لا أكرمت ولا قدمت زيدًا.

فذهب البصريُّون إلى أنَّ الثاني أَوْلَى به؛ لقُرْبِهِ منه، وذهب الكوفيون إلى أنَّ الأوَّلَ أوْلى به؛ لتَقَدُّمِهِ[1].

٢٨٠ ـ وَأَعْمِلِ المُهْمَلَ في ضَمير ما تَـنـازَعـاهُ وَالـتَـزِمْ مـا الـتُـزِمـا[٢]

٢٨١ ـ كَـيُـحْـسِـنـان وَيُـسـيءُ ابْـنـاكـا وَقَـدْ بَـغَـى واعْـتَـدَيـا عَـبْـداكـا[٣]

أي: إذا أعملْتَ أحَدَ العاملين في الظاهر وأهملْتَ الآخَرَ عَنْه، فأعْمِلِ المهملَ في ضميرِ الظَّاهرِ[4]، والتَزِمِ الإضْمارَ إنْ كان مطلوبُ العامل مما يلزم ذِكْرُه ولا يجوزُ حذْفُه، كالفاعلِ، وذلك كقولك: «يُحْسِنُ وَيُسِيءُ ابْناكَ»[5] فكلٌّ واحدٍ من «يُحسِنُ» و«يُسيءُ» يطلبُ «ابناكَ» بالفاعليةِ، فإنْ أَعملْتَ الثانيَ وَجَبَ أن تُضْمِرَ في الأوَّلِ فاعِلَهُ، فتقولُ: «يُحْسِنانِ وَيُسيءُ ابْناكَ» وكذلك إنْ أعملتَ الأوَّلَ وجبَ الإضمارُ في الثاني، فتقول: «يُحْسِنُ وَيُسيئانِ ابْناكَ» ومِثْلُه «بَغَى واعْتَدَيا عَبْداكَ» وإنْ أعملتَ الثاني في هذا المثالِ قلت: «بَغَيا واعتَدَى عَبْداكَ» ولا يجوزُ تَرْكُ الإضمارِ، فلا تقولُ: «يُحسِن ويسيءُ ابناكَ» ولا «بغى واعتدَى

---

(1) وذهب بعض النحاة إلى التساوي.
وفصّل أبو ذرّ الخشني الملقب بـ«ابن أبي كعب» فقال: إن كان إعمال الثاني يؤدي إلى الإضمار في الأول فيُختار إعمال الأول وإلا فيُختار إعمال الثاني. ذكره المرادي ٢/ ٦٣٦.
ويُرجَّحُ مذهب البصريين بكون إعمال الثاني هو الأكثر وروداً في القرآن والحديث وعن العرب.

(٢) «وأعمل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «المهمل» مفعول به لأعمل «في ضمير» جار ومجرور متعلق بأعمل، وضمير مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «تنازعاه» فعل ماض وفاعل ومفعول به، والجملة لا محل لها صلة الموصول «والتزم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول مفعول به لالتزم «التزما» فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها صلة.

(٣) «كيحسنان» الكاف جارة لقول محذوف، يحسنان: فعل وفاعل «ويسيء» فعل مضارع «ابناكا» ابنا: فاعل يسيء مرفوع بالألف لأنه مثنى، وابنا مضاف، وضمير المخاطب مضاف إليه «وقد» حرف تحقيق «بغى» فعل ماض «واعتديا» فعل وفاعل «عبداكا» فاعل بغى، ومضاف إليه.

(4) بضابط المطابقة من الضمير للظاهر في الإفراد وخلافه من تثنية وجمع، وفي التذكير وخلافه من التأنيث.

(5) هذا القول مثالٌ على ما لا يجوز، فإنه سينهى عنه بعد أسطُر، فافطَنْ.

عَبْداك» لأنَّ تركه[١] يؤدِّي إلى حذفِ الفاعلِ، والفاعِلُ مُلْتَزَمُ الذِّكْرِ، **وأجازَ الكسائيُّ** ذلك على الحذف، بناءً على مذهبه في جوازِ حَذْفِ الفاعِلِ[2]، **وأجازهُ الفَرَّاءُ** على تَوَجُّهِ العاملين معاً إلى الاسم الظاهر، وهذا بناءً منهما على مَنْعِ الإضمارِ في الأول عندَ إعمال الثاني؛ فلا تقولُ: «يحسنانِ ويسيءُ ابناك» **وهذا الذي ذكرناه عنهما هو المشهورُ من مذهبهما في هذه المسألة.**

٢٨٢ ـ وَلا تَجِئْ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلا بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أُوهِلا[٣]

٢٨٣ ـ بَلْ حَذْفَهُ الزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ وَأَخِّرَنْهُ إِنْ يَكُنْ هو الخَبَرْ[٤]

---

(١) يريد أن ترك الإضمار يؤدي إلى حذف الفاعل، وهذا كلام قاصر، ولا بد من تقدير لتصح العبارة، فإن ترك الإضمار لا يؤدي إلى حذف الفاعل دائمًا، لجواز أن يظهر مع كل عامل معموله، والكلام التام أن يقال: إن ترك الإضمار يلزم منه أحد أمرين، الأول: التكرار إذا أظهرت مع كل عامل معموله، والثاني: حذف الفاعل، وكلاهما محظور.

(2) ووافقه السُّهَيلي وهشامٌ.

وقد قال الصبان في «حاشيته» ٢/ ١٥٠: قيل: ما وقَعَ فيه أشنَعُ مما فرّ منه؛ لأن حذف الفاعل [العمدة] أشنَعُ من الإضمار قبل الذكر.

والإضمار قبل الذكر مسموعٌ في الكلام الفصيح، وحكاه سيبويه في «الكتاب» ١/ ٧٩، و١/ ٨٩ ومثّل له بقوله: «ضربوني وضربتُ قومك». ورُوي:

جَفَوني ولم أجفُ الأخلاّء إنني لغير جميلٍ من خليليَ مُهْمِلُ

ذكر صدره ابن هشام في «أوضح المسالك» ٢/ ١١١، ورواه الأشموني ٢/ ١٥١، والمرادي ٢/ ٦٣٩.

(٣) «ولا» ناهية «تجئ» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مع» ظرف متعلق بتجئ، ومع مضاف، و«أول» مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «أهملا» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أول، والجملة في محل جر صفة لأول «بمضمر» جار ومجرور متعلق بتجئ «لغير» جار ومجرور متعلق بأوهل الآتي، وغير مضاف، و«رفع» مضاف إليه «أوهلا» فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مضمر، والجملة في محل جر صفة لمضمر.

(٤) «بل» حرف عطف، ومعناه ـ هنا ـ الانتقال «حذفه» حذف: مفعول مقدم لالزم، وحذف مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه «الزم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إن» شرطية «يكن» فعل مضارع ناقص، فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مضمر «غير» خبر يكن، وغير مضاف، و«خبر» مضاف إليه «وأخرنه» الواو عاطفة، أخر: فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب، والهاء مفعول به لأخر =

تقدَّم أنَّه إذا أُعمِلَ أحَدُ العاملَين في الظَّاهرِ وأُهمل الآخر عنه، أُعمِلَ في ضميره، ويلزم الإضمارُ إنْ كانَ مطلوبُ الفِعْلِ مما يلزمُ ذِكرُه، كالفاعل أو نائبه، ولا فَرْقَ في وجوب الإضمار حينئذٍ بينَ أنْ يكونَ المهملُ الأوَّلَ أو الثانيَ، فتقول: «يُحسنانِ ويسيءُ ابناكَ، ويُحسِنُ ويسيئانِ ابناك».

وذَكَرَ هنا أنَّه إذا كان مطلوبُ الفعلِ المهملِ غيرَ مَرفوع، فلا يخلو: إما أنْ يكونَ عمدةً في الأصْلِ ـ وهو مفعول «ظَنَّ» وأخواتِها؛ لأنَّه مبتدأ في الأصل أو خبرٌ، وهو المرادُ بقوله: «**إنْ يَكُنْ هو الخَبَر**» ـ أو لا، فإنْ لم يكنْ كذلك: فإما أنْ يكون الطالبُ له هو الأولَ، أو الثانيَ، فإنْ كان الأوَّلَ لم يَجُزِ الإضمارُ[1]، فتقول: «ضَرَبْتُ وضَرَبَني زيدٌ، ومَرَرتُ وَمَرَّ بي زَيدٌ» ولا تضمر، فلا تقول: «ضَرَبْتُهُ وضَربني زيدٌ» ولا «مَررتُ بِهِ ومَرَّ بي زيدٌ» وقد جاء في الشعر، كقوله: [الطويل]

ش١٦٠ ـ إذَا كُنْتَ تُرْضيهِ وَيُرْضيكَ صاحِبٌ ... جِهاراً فَكُنْ في الغَيْبِ أَحْفَظَ لِلعَهْدِ

وَأَلْغِ أَحاديثَ الوُشاةِ فَقَلَّما ... يُحاوِلُ واشٍ غَيْرَ هِجْرانِ ذي وُدِّ[2]

= مبني على الضم في محل نصب «إن» شرطية «يكن» فعل مضارع ناقص فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مضمر «هو» ضمير فصل لا محل له من الإعراب «الخبر» خبر يكن، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، و التقدير: إن يكن مضمر غير الرفع هو الخبر فأخرنه.

(1) لقوله تفصيلٌ ذكره ابن هشام ٢/ ١١٣ وهو: إن استوى العاملان في طلب المرفوع فالعمل لهما، نحوُ «قام وقعد أخواك»، وإن اختلفا أضمرتَهُ مؤخَّراً كـ«ضربني وضربتُ زيداً هو». ا.هـ.

وتمام معنى قوله: أن العاملَين قد يطلبان منصوباً أيضاً كقولك: «ضربتُ وأوجعتُ سعيداً».

وأما الإضمار مؤخراً فهو فرارٌ من الإضمار قبل الذكر أو حذف الفاعل. وهذا تعقيدٌ!

(2) البيتان من الشواهد التي لم نقف لأحد على نسبتها لقائل معين.

اللغة: «جهارًا» بزنة كتاب؛ أي: عيانًا ومشاهدة، وتقول: رأيته جهرًا وجهارًا، وكلمت فلانًا جهرًا وجهارًا، وجهر فلان بالقول جهرًا، كل ذلك في معنى العلن، قال الله تعالى: ﴿وَأَسِرُّوا۟ قَوْلَكُمْ أَوِ ٱجْهَرُوا۟ بِهِۦٓ﴾ [الملك: ١٣]، وقال الأخفش في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥]: أي: عياناً يكشف عنا ما بيننا وبينه «الغيب» أصل معناه في اللغة: ما استتر عنك ولم تره، ويريد به ههنا: ما لم يكن الصاحب حاضرًا «أحفظ للعهد» يروى في مكانه: «أحفظ للود» والود ـ بضم الواو في المشهور، وقد تكسر الواو أو تفتح ـ: المحبة «ألغ» يريد لا تجعل لكلام الوشاة سبيلاً إلى قلبك «الوشاة» جمع=

وإنْ كانَ الطَّالبُ لَهُ هو الثانيَ وجبَ الإضمارُ؛ فتقول: «ضَرَبَني وضَرَبْتُهُ زَيْدٌ، وَمَرَّ بي وَمَرَرْتُ بِهِ زَيْدٌ» ولا يجوزُ الحذفُ؛ فلا تقولُ: «ضَرَبَني وَضَرَبْتُ زَيْدٌ» ولا «مَرَّ بي وَمَرَرْتُ زَيْدٌ»، وقد جاء في الشعر، كقوله: [مجزوء الكامل]

ش١٦١ ـ بِعُكاظَ يُعْشي النّاظِريـ ـنَ إذَا هُمُ لَمَحوا شُعاعُهْ[1]

= واشٍ، وهو الذي ينقل إليك الكلام عن خِلَّانك وأحبائك بقصد إفساد ما بينكم من أواصر المحبة «يحاول» هو مضارع من المحاولة، وأصلها إرادة الشيء بحيلة.

المعنى: إذا كانت بينك وبين أحد صداقة وكان كل واحد منكما يعمل في العلن على إرضاء صاحبه، فتمسَّك بأواصر هذه المحبة في حال غيبة صديقك عنك، ولا تقبل في شأنه أقوال الوشاة، فإنهم إنما يريدون إفساد هذه الصداقة وتعكيرَ صفوها.

الإعراب: «**إذا**» ظرف زمان تضمن معنى الشرط مبني على السكون في محل نصب «**كنت**» كان: فعل ماضٍ ناقص، والتاء ضمير المخاطب اسمه، وجملة «**ترضيه**» من الفعل مع فاعله المستتر ومفعوله في محل نصب خبر كان، والجملة من كان ومعمولَيها في محل جر بإضافة إذا إليها، وهي جملة الشرط «**ويرضيك**» فعل ومفعول به «**صاحب**» فاعل يرضيك، وجملة يرضيك وفاعله ومفعوله في محل نصب معطوفة على جملة ترضيه التي قبلها «**جهارًا**» منصوب على الظرفية تنازعه كل من الفعلين السابقين «**فكن**» الفاء لربط الجواب بالشرط، كن: فعل أمر ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**في الغيب**» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال «**أحفظ**» خبر كن «**للعهد**» جار ومجرور متعلق بأحفظ.

الشاهد فيه: قوله: «ترضيه ويرضيك صاحب» فقد تقدم في هذه العبارة عاملان ـ وهما «ترضى» و«يرضى» ـ وتأخر عنهما معمول واحد ـ وهو قوله: «صاحب» ـ وقد تنازع كل من «ترضى» و«يرضى» ذلك الاسمَ الذي بعدهما، وهو «صاحب» والأول يطلبه مفعولاً به، والثاني يطلبه فاعلاً، وقد أعمل الشاعر فيه الثاني، وأعمل الأول في ضميره الذي هو الهاء.

والجمهور يرون أنه كان يجب على الشاعر ألا يعمل الأول في الضمير؛ لأن هذا الضمير بالنسبة للعامل الأول فضلة يستغني الكلام عنه، وذكر الضمير مع العامل الأول يترتب عليه الإضمار قبل الذكر، والإضمار قبل الذكر لا يجوز، وقد ارتكبه الشاعر من غير ضرورة ملجئة إلى ارتكاب هذا المحظور، فإنهم إنما أجازوا في هذا الباب الإضمارَ قبل الذكر حين لا يكون منه بد، وذلك إذا كان الضمير فاعلاً مثلاً؛ لأنه لا يستغني الكلام عنه، ولا يجوزُ حذفُه، والضرورة يجب أن تتقدر بقدرها، ومنهم من منع الإضمار قبل الذكر مطلقًا.

(١) البيت لعاتكةَ بنت عبد المطلب عمَّةِ النبي ﷺ من كلمة رواها أبو تمام حبيب بن أوس في «ديوان الحماسة» (انظر شرح التبريزي، ٢/ ٢٥٦ بتحقيقنا) وقبل هذا البيت قولها:

سَائِلْ بِنَا فِي قَوْمِنَا وَلْيَكْفِ مِنْ شَرٍّ سَمَاعُهْ =

والأصْلُ: «لمحوه» فحذفَ الضَّميرَ ضرورةً، وهو شاذٌّ، كما شَذَّ عَمَلُ المهمَلِ الأوَّلِ في المفعول المضمر الذي ليسَ بعمدَةٍ في الأصْلِ.

هذا كلُّه إذا كان غيرُ المرفوع ليس بعمدَةٍ في الأصل، فإنْ كانَ عمدَةً في الأصل، فلا يخلو: إمَّا أنْ يكونَ الطَّالبُ لَهُ هو الأوَّلَ، أو الثانيَ، فإنْ كان الطالبُ له هو الأوَّلَ، وجب إضماره مؤخَّراً، فتقول: «ظَنَّني وظَنَنْتُ زيْداً قائماً إيَّاه» وإنْ كانَ الطَّالبُ له هو الثاني

= قَـيْـسًـا وَمَـا جَـمَـعُـوا لَـنَـا فِـي مَـجْـمَـعٍ بَـاقٍ شَـنَـاعُـهْ
فِـيـهِ الـسَّـنَـوَّرُ والـقَـنَـا والـكَـبْـشُ مُـلْـتَـمِـعٌ قِـنَـاعُـهْ

اللغة: «عكاظ» بزنة غراب: موضع كانت فيه سوق مشهورة يجتمع فيها العرب للتجارة والمفاخرة «يعشي» مضارع من الإعشاء، وأصله العشا، وهو ضعف البصر ليلاً «لمحوا» ماضٍ من اللمح، وهو سرعة إبصار الشيء «شعاعه» بضم الشين: ما تراه من الضوء مقبلاً عليك كأنه الحبال، والضمير الذي أضيف الشعاع إليه يجوز أن يكون عائداً على عكاظ؛ لأنه موضع الشعاع، ويجوز أن يكون عائداً على القناع الذي ذكرته في البيت السابق على هذا البيت.

المعنى: تريد أن أشعة سلاح قومها مما تضعف أبصار الناظر إليها، تكني بذلك عن كثرة السلاح وقوة بريقه ولمعانه.

الإعراب: «**بعكاظ**» جار ومجرور متعلق بقولها: «جمعوا» في البيت السابق «**يعشي**» فعل مضارع «**الناظرين**» مفعول به ليعشي «**إذا**» ظرف تضمن معنى الشرط «**هم**» تأكيد لضمير متصل بفعل محذوف، والتقدير: إذا لمحوا هم «**لمحوا**» فعل ماضٍ وفاعله، والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة «**شعاعه**» شعاع: فاعل يعشي مرفوع بالضمة الظاهرة، وشعاع مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «يعشي... لمحوا شعاعه» حيث تنازع كل من الفعلين «شعاعه» فالفعل الأول ـ وهو: «يعشي» ـ يطلبه فاعلاً له، والفعل الثاني ـ وهو «لمحوا» ـ يطلبه مفعولاً، وقد أعمل فيه الأول، بدليل أنه مرفوع، وأعمل الثاني في ضميره، ثم حذف ذلك الضمير ضرورة، وأصل الكلام قبل تقديم العاملين «يعشي الناظرين شعاعه إذا لمحوه» ثم صار بعد تقديمهما: «يعشي الناظرين إذا لمحوه شعاعه» ثم حذفت الهاء من «لمحوه» فصار كما ترى في البيت.

ومذهب الجمهور: أن ذلك الحذف لا يجوز لغير الضرورة، وذلك من قِبَل أنَّ ذِكْرَه لا يترتب عليه محظور الإضمار قبل الذكر، وفي حذفه فساد، وهو تهيئة العامل للعمل ثم قطعه عنه من غير علة ولا سبب موجب له.

وذهب قوم إلى أن حذف الضمير في مثل هذه الحال جائز في سعة الكلام، وذلك لأن هذا الضمير فضلة، وقد علمنا أن الفضلة لا يجبُ ذكرها.

أضمرتَه، متصلاً كان أو منفصلاً، فتقول: «ظَنَنْتُ وظَنَّنيهِ زيداً قائماً، وظَنَنْتُ وظَنَّني إيَّاهُ زيداً قائماً».

ومعنى البيتين أنك إذا أهملْتَ الأوَّلَ لم تأتِ معَه بضميرٍ غَيرِ مرفوعٍ، وهو المنصوبُ والمجرورُ، فلا تقول: «ضَرَبْتُهُ وَضَرَبَني زيدٌ»، ولا «مَرَرْتُ به ومَرَّ بي زيدٌ» بَلْ يلزمُ الحَذفُ، فتقولُ: «ضَرَبْتُ وضَرَبَني زيدٌ، ومَرَرْتُ ومَرَّ بي زيدٌ» إلَّا إذا كان المفعولُ خبراً في الأصل؛ فإنه لا يجوزُ حَذْفه، بَلْ يجبُ الإتيانُ به مؤخَّراً؛ فتقولُ: «ظنَّني وَظَنَنْتُ زيداً قائماً إيَّاهُ».

ومَفْهومُه أنَّ الثاني يُؤتَى معه بالضميرِ مُطلقاً، مرفوعاً كانَ أو مجروراً أو منصوباً، عُمْدةً في الأصل أو غيرَ عُمدَةٍ.

٢٨٤ ـ وَأَظْهِرِ انْ يَكُنْ ضَميرٌ خَبَرا لِغَيْرِ ما يُطابِقُ المُفَسِّرا[1]

٢٨٥ ـ نَحْوُ أَظُنُّ وَيَظُنَّاني أَخَا زَيْداً وَعَمْراً أَخَوَيْنِ في الرَّخَا[2]

أي: يجبُ أنْ يُؤْتَى بمفعولِ الفعلِ المُهمَلِ ظاهراً إذا لزم من إضماره عدمُ مطابقته لما يفسِّرُه؛ لكونه خبراً في الأصل عمَّا لا يطابقُ المفسِّرَ، كما إذا كانَ في الأصلِ خبراً عن مُفرَدٍ ومفسِّرُهُ مُثنًّى، نحو: «أظنُّ ويظنَّاني زَيْداً وعَمْراً أخوين» فـ«زيداً»: مفعول أول لأظُنُّ، و«عمراً»: معطوف عليه، و«أخوين»: مفعولٌ ثانٍ لأظن، والياءُ: مفعول أوَّل ليظنَّانِ؛ فيحتاجُ إلى مفعولٍ ثانٍ؛ فلو أتيتَ به ضميراً فقلتَ: «أظنُّ ويظنَّاني إيَّاهُ زيداً وعَمراً أخَوَينِ» لكان «إيَّاه» مطابقاً للياءِ في أنهما مفردان، ولكن لا يطابق ما يعودُ عليه، وهو «أخوين»؛

---

(١) «أظهر» فعل أمر مبني على السكون، وكسر للتخلص من التقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إن» شرطية «يكن» فعل مضارع ناقص فعل الشرط «ضمير» اسم يكن «خبراً» خبر يكن «لغير» جار ومجرور متعلق بخبر، وغير مضاف، و«ما» اسم موصول مضاف إليه «يطابق» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة «المفسرا» مفعول به ليطابق، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله، والتقدير: إن يكن ضمير خبراً لغير ما يطابق المفسر فأظهره، أي: جيء به اسماً ظاهراً.

(٢) «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك نحو «أظن» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «ويظناني» فعل وفاعل ومفعول أول «أخا» مفعول ثانٍ ليظناني «زيداً» مفعول أول لأظن «وعمراً» معطوف عليه «أخوين» مفعول ثانٍ لأظن «في الرخا» جار ومجرور تنازع فيه كل من «أظن» و«يظناني».

لأنَّه مفردٌ، و«أخوين» مثنى؛ فتفوتُ مطابقة المفسِّرِ للمفسَّر، وذلك لا يجوزُ، وإنْ قلتَ: «أظنُّ ويظنَّاني إياهما زيداً وعَمراً أخوين» حصلتْ مطابقة المفسِّرِ للمفسَّرِ؛ [وذلك] لكون «إيَّاهُما» مثنًّى، و«أخوين» كذلك، ولكنْ تَفوتُ مطابَقَةُ المفعول الثاني ـ الذي هو خبرٌ في الأصل ـ للمفعولِ الأوَّلِ الَّذي هو مبتدأ في الأصل؛ لكون المفعول الأول مفرداً، وهو الياء، والمفعول الثاني غير مفرد، وهو «إياهما»، ولا بدَّ من مطابقة الخبرِ للمبتدأ، فلمَّا تعذَّرت [المطابقة] مع الإضمار وجب الإظهارُ؛ فتقولُ: «أظنُّ ويظنَّاني أخا زيداً وعَمْراً أخوين»، فـ«زيداً وعمراً أخوين»: مفعولا أظنُّ، والياءُ مفعولُ يظنَّانِ الأول، و«أخا» مفعوله الثاني، ولا تكون المسألة حينَئذٍ من باب التنازُعِ[1]؛ لأنَّ كلًّا من العاملين عَمِلَ في ظاهرٍ، **وهذا مذهبُ البصريين.**

وأجازُ الكوفيُّونَ الإضمارَ مُراعىً به جانبُ المخبَرِ عنه؛ فتقولُ: «أظنُّ وَيظنَّاني إيَّاه زيداً وعمراً أخوين» وأجازوا أيضاً الحذْفَ؛ فتقولُ: «أظنُّ ويظنَّاني زيداً وعمراً أخوين».

(١) القول بأن هذه المسألة حينئذ ليست من باب التنازع هو الذي ذكره ابن هشام، ووجه ذلك بأن العاملين بالنسبة للمفعول الثاني لم يعمل أحدهما في لَفْظِه والآخر في ضميره، بل لم تتوجه مطالبة كل واحد منهما إليه، وهو شرط باب التنازع، وذلك لأن «أخوين» معمول لأظن، ولم يتوجه إليه يظناني؛ لعدم مطابقته لمفعوله الأول، فإنه لا يطلب مفعولاً ثانيًا إلا بشرط مطابقته لمفعوله الأول.

ونازع في هذا قوم من المتأخرين منهم ابن القاسم وقالوا: إن اشتراط صحة توجه كل من العاملين إلى المعمول إنما هو بالنظر إلى المعنى لا بالنظر إلى الإفراد والتثنية، ولا بالنظر إلى نوع العمل، أفلا ترى أنك لو قلت: «ضربني وضربت زيدًا» لم يكن ليصح أن يتوجه الأول إلى «زيدًا» المنصوب، ولو قلت: «ضربني وضربته زيد» لم يكن يصح توجه الثاني إليه وهو مرفوع؟

المَفْعولُ المُطلَقُ

٢٨٦ ـ المَصْدَرُ اسْمُ ما سِوَى الزَّمانِ مِنْ مَدْلولَي الفِعْلِ كَأَمْنٍ مِنْ أَمِنْ[1]

الفعل يدلُّ على شيئين: الحدثِ، والزمانِ، فـ«قامَ» يدلُّ على قيامٍ في زمنٍ ماضٍ، و«يقوم» يدلُّ على قيامٍ في الحالِ أو الاستقبالِ، و«قُمْ» يدلُّ على قيامٍ في الاسْتقبالِ، والقيامُ هو الحدثُ، وهو أحَدُ مدلولَي الفعلِ، وهو المصدرُ، وهذا معنى قوله: «**ما سِوَى الزَّمانِ مِنْ مدْلولَي الفِعْلِ**» فكأنه قال: المصدر اسمُ الحدثِ كأمْنٍ، فإنه أحَدُ مدلولَي أمِنَ.

والمفعولُ المطلَقُ هو المصدرُ[2] المنتَصبُ توكيداً لعاملِه، أو بياناً لنوعِهِ، أو عَدَدِه، نحو: «ضَرَبتُ ضَرْباً، وَسِرْتُ سَيْرَ زَيدٍ، وَضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْنِ».

وسمِّي مفعولاً مُطلقاً لِصِدْقِ «المفعول» عليه غيرَ مُقَيَّدٍ بحرفِ جرٍّ ونحوِه، بخلافِ غَيرِه من المفعولاتِ، فإنَّه لا يَقَعُ عليه اسمُ المفعولِ إلَّا مقيَّداً، كالمفعولِ به، والمفعولِ فيه، والمفعولِ معَه، والمفعولِ له[3].

٢٨٧ ـ بمثلِهِ أوْ فِعْلٍ اوْ وَصْفٍ نُصِبْ وَكَوْنُه أَصْلاً لِهذَيْنِ انْتُخِبْ[4]

---

(١) «المصدر» مبتدأ «اسم» خبر المبتدأ، واسم مضاف، و«ما» اسم موصول مضاف إليه «سوى» ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول، وسوى مضاف، و«الزمان» مضاف إليه «من مدلولي» جار ومجرور متعلق بما تعلق به سوى، ومدلولي مضاف، و«الفعل» مضاف إليه «كأمن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك كأمن «من أمن» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لأمن المصدر.

(2) بين المصدر والمفعول المطلق عمومٌ من وجه وخصوصٌ من وجه آخر، فقد يكون المفعول المطلق غير مصدر، بل اسماً جارياً مجراه كاسم الآلة، واسم المصدر، وقد يكون المصدر غيرَ مفعول مُطلَق.
ويحسُنُ أن يُزاد في التعريف فيصبح: هو المصدر الفضلة المنتصب..

(3) كلّ هذه المفاعيل تُقَيَّدُ بحرف الجرّ إلا المفعول معه فهو مقيَّدٌ بالظرف.

(٤) «**بمثله**» الجار والمجرور متعلق بنصب الآتي، ومثل مضاف، والضمير مضاف إليه «**أو فعل، أو وصف**» معطوفان على مثل «**نصب**» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المصدر «**وكونه**» الواو عاطفة، كون: مبتدأ، وكون مضاف، والضمير مضاف إليه من إضافة مصدر الفعل الناقص إلى اسمه «**أصلاً**» خبر الكون من جهة النقصان «**لهذين**» جار ومجرور متعلق بقوله: «أصلاً» أو بمحذوف صفة له «**انتخب**» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كونه أصلاً، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو كونه أصلاً، وهذا خبره من جهة الابتداء.

ينتصبُ المصدرُ بمثلِهِ، أي: بالمصْدَرِ، نحو: «عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زيداً ضَرْباً شَديداً» أو بالفعل[١]، نحو: «ضَرَبْتُ زيداً ضَرْباً» أو بالوَصْفِ[٢]، نحو: «أنا ضارِبٌ زيداً ضَرْباً».

ومذهَبُ البصريين أنَّ المصدرَ أصْلٌ، والفعلُ والوَصْفُ مشتقَّان منه، وهذا معنى قوله: «وَكَوْنُهُ أصلاً لِهَذَيْنِ انْتُخِب» أي: المختارُ أنَّ المصدَرَ أصلٌ لهذَينِ، أي: الفعلِ والوصفِ.

ومذهَبُ الكوفيين أنَّ الفعلَ أصلٌ، والمصدَرُ مُشتقٌّ منه.

وذهبُ قومٌ إلى أن المصدَرَ أصلٌ، والفعلُ مشتقٌّ منه، والوَصْفُ مشتقٌّ مِنْ الفعلِ[3].

وذهبَ ابنُ طَلْحَةَ إلى أنَّ كُلًّا من المصدرِ والفعل أصْلٌ برأسه، وليس أحدُهما مشتقًّا من الآخر.

---

(١) **يشترط في الفعل الذي ينصب المفعول المطلق ثلاثة شروط:**

الأول: أن يكون متصرفًا.

والثاني: أن يكون تامًّا.

والثالث: ألا يكون ملغًى عن العمل، فإن كان الفعل جامدًا، كعسى وليس وفعل التعجب ونعم وبئس، أو كان ناقصًا، ككان وأخواتها، أو كان ملغى، كظن وأخواتها ـ إن توسطت بين المفعولين أو تأخرت عنهما ـ فإنه لا ينصب المفعول المطلق.

(٢) **يشترط في الوصف الذي ينصب المفعول المطلق شرطان:**

أحدهما: أن يكون متصرفًا.

وثانيهما: أن يكون إما اسم فاعل وإما اسم مفعول وإما صيغة مبالغة، فإن كان اسم تفضيل لم ينصب المفعول المطلق بغير خلاف فيما نعلم، وأما قول الشاعر:

أمَّا المُلُوكُ فأنْتَ اليَومَ أَلأَمُهُمْ ... لُؤْماً وأبيَضُهُمْ سِربَالَ طَبَّاخِ

فإن قوله: «لؤمًا» مفعول مطلق، لكن ناصبه ليس هو قوله: «ألأمهم» الذي هو أفعل تفضيل، ولكن ناصبه محذوف يدل عليه «ألأمهم» وتقدير الكلام على هذا: فأنت اليوم ألأمهم تلؤم لؤمًا، واختلفوا في الصفة المشبهة؛ فحملها قوم على أفعل التفضيل، ومنعوا من نصبها المفعول المطلق، وذهب ابن هشام إلى جواز نصبها إياه مستدلاً بقول النابغة الذبياني:

وَأَرَانِي طَرِبًا في إثْرِهِمْ ... طَرَبَ الوَالِهِ أو كَالمُخْتَبَلْ

فإن قوله: «طرب الواله» مفعول مطلق، وزعم أن ناصبه قوله: «طَرِبًا» الذي هو صفة مشبهة، وغيره يجعل هذه الصفة المشبهة دليلاً على العامل، وليست هي العامل، والتقدير: أراني طربًا في إثرهم أطرب طرب الواله.. إلخ، على نحو ما قالوه في أفعل التفضيل.

(3) يُعزى إلى أبي عليٍّ الفارسي، وتلميذ ابن أختِ الفارسيِّ عبد القاهر الجرجانيّ.

والصحيحُ المذهبُ الأول؛ لأنَّ كلَّ فرعٍ يتضمَّنُ الأصْلَ وزيادةً، والفعلُ والوصفُ بالنسبة إلى المصْدَرِ كذلك؛ لأنَّ كُلًّا منهما يدلُّ على المصدَرِ وزيادَةٍ، فالفعلُ يدلُّ على المصدَرِ والزَّمانِ، والوَصْفُ يدلُّ على المصدَرِ والفاعل.

٢٨٨ ـ تَوْكيداً اوْ نَوْعاً يُبِينُ أوْ عَدَدْ كـ«سِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذي رَشَدْ»[١]

المفعولُ المطلقُ يقع على ثلاثةِ أحوالٍ كما تقدَّم.

أحدها: أنْ يكونَ مؤكِّداً، نحوُ: «ضَرَبْتُ ضَرْباً».

الثاني: أنْ يكونَ مبيِّناً للنَّوعِ[٢]، نحو: «سِرْتُ سَيْرَ ذي رَشَد» و«سِرْتُ سَيْراً حَسَناً».

الثالث: أنْ يكونَ مبيِّناً للعَدَدِ، نحو: «ضَرَبْتُ ضَرْبَةً، وَضَرْبَتَيْنِ، وَضَرَباتٍ»[3].

---

(١) «توكيداً» مفعول به مقدم ليبين «أو نوعاً» معطوف عليه «يبين» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المصدر «أو عدد» معطوف على قوله: «نوعاً» السابق، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة «كسرت» الكاف جارة لقول محذوف كما سبق مراراً، سرت: فعل وفاعل «سيرتين» مفعول مطلق يبين العدد «سير» مفعول مطلق يبين النوع، وسير مضاف، و«ذي» بمعنى صاحب مضاف إليه، وذي مضاف، و«رشد» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وسكنه للوقف.

(٢) **المفعول المطلق الذي يبيِّن نوع عامله هو ما يكونُ على واحد من ثلاثة أحوال:**

الأول: أنْ يكونَ مضافًا، نحو قولك: اعمل عمل الصالحين، وجِدَّ جِدَّ الحريصِ على بلوغ الغاية، وهذا النوع من باب النيابة عن مصدر الفعل نفسه؛ لاستحالة أن يفعل إنسان فعل غيره، وإنما يفعل فعلاً مماثلاً لفعل غيره، فالحقيقة في هذين المثالين أن تقول: اعمل عملاً مشابهًا لعمل الصالحين، وجِدَّ جِدًّا مماثلاً لجِدِّ الحريص.

الثاني: أن يكون موصوفًا، نحو قولك: اعمل عملاً صالحًا، وسرت سيرًا وئيدًا، وليس هذا من باب النيابة قطعًا.

الثالث: أن يكون مقرونًا بأل العهدية، نحو قولك: اجتهدتُ الاجتهاد، وجددت الجِدَّ، وهذا يحتمل الأمرين جميعًا، فإذا كان المعهود بين المتكلم والمخاطب فعل شخص آخر، كان من باب النيابة، وكأن المتكلم يقول: اجتهدت اجتهادًا مثل ذلك الاجتهاد الذي تعلم أن فلانًا قد اجتهده، وإنْ كان المعهود بينهما هو اجتهاد المتكلم نفسه، وأنه قصد بدخول أل عليه استحضار صورته، لم يكن من باب النيابة؛ لأنه فعلهُ.

(3) ويسمى الأول مبهماً، والثاني مختصّاً، والثالث معدوداً.

والأظهر أن المعدود مندرجٌ تحت المختصّ، فيكون المصدر مبهماً ومختصّاً، والمختصّ معدوداً وغير معدود.

انظر: «شرح المرادي» ٢/ ٦٤٥ ـ ٦٤٦، و«شرح الأشموني» ٢/ ١٦٤، و«المساعد» ١/ ٤٦٦.

٢٨٩ ـ وَقَدْ يَنوبُ عَنْهُ ما عَلَيْهِ دَلْ كـ«جِدَّ كُلَّ الجِدِّ وَافْرَحِ الجَذَلْ»[١]

قد ينوب عن المصدر ما يَدُلُّ عليه، كـ«كلٍّ» و«بَعضٍ» مُضافَيْنِ إلى المصدر، نحوُ: «جِدَّ كُلَّ الجِدِّ»[٢]، وكقوله تعالى: ﴿فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾ [النساء: ١٢٩]، و«ضَرَبْتُهُ بَعْضَ الضَّرْبِ».

وكالمصدَرِ المرادِفِ لمصدَرِ الفعلِ المذْكورِ[٣]، نحوُ: «قَعَدْتُ جُلوساً، وافْرَحِ الجَذَلَ» فالجلوس: نائِبٌ مَنابَ القُعودِ لمرادَفتِه له، والجَذَلُ: نائِبٌ مَنابَ الفَرَحِ لمرادفتِه له[4].

---

(١) «وقد» هنا حرف تحقيق «ينوب» فعل مضارع «عنه» جار ومجرور متعلق بينوب «ما» اسم موصول: فاعل ينوب مبني على السكون في محل جر «عليه» جار ومجرور متعلق بـ«دل» الآتي «دل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها صلة ما «كجد» الكاف جارة لقول محذوف، جد: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «كل» مفعول مطلق، نائب عن المصدر منصوب بالفتحة الظاهرة، وكل مضاف، و«الجد» مضاف إليه «وافرح» الواو حرف عطف، افرح: فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الجذل» مفعول مطلق.

(٢) ومنه قول مجنون بني عامر قيس بن الملوح:

وَقَد يَجمَعُ اللهُ الشَّتِيتَينِ بَعدَمَا يَظُنَّانِ كُلَّ الظَّنِّ أنْ لَا تَلَاقِيَا

(٣) **اعلم أنه إذا وقع المصدر المنصوب بعد فعل من معناه لا من لفظه، فلك في إعرابه ثلاثة أوجه:**

الأول: أن تجعله مفعولاً مطلقًا، والنحاة في هذا الوجه من الإعراب على مذهبين، فذهب المازني والسيرافي والمبرد إلى أن العامل فيه هو نفس الفعل السابق عليه، واختار ابن مالك هذا القول، وذهب سيبويه والجمهور إلى أن العامل فيه فعل آخر من لفظ المصدر، وهذا الفعل المذكور دليل على المحذوف.

الثاني: أن تجعل المصدر مفعولاً لأجله إن كان مستكملاً لشروط المفعول لأجله.

الثالث: أن تجعل المصدر حالاً بتأويل المشتق.

فإذا قلتَ: «فرحتُ جَذَلاً» فجذلاً عند المازني ومن معه مفعول مطلق منصوب بـ«فرحت»، وعند سيبويه مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف، وتقدير الكلام على هذا: فرحت وجذلت جذلاً، وعلى الوجه الثاني هو مفعول لأجله بتقدير: فَرِحْتُ لأجْلِ الجَذَل، وعلى الوجه الثالث حالٌ بتقدير: فرحتُ حالَ كوني جَذْلانَ.

(4) المصدر المرادف أحد ثلاثة أشياء تنوب عن المصدر المؤكِّد، والشيئان الآخران هما:

ملاقيه في الاشتقاق، كقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح: ١٧] فـ«نباتاً» نابَ عن «إنباتاً» مصدر «أنبت».

اسم المصدر. نحو توضَّأَ وُضوءاً، تحدَّث حديثاً.

واسم المصدر: ما ساوى المصدرَ في الدلالة على معناه، وخالَفَهُ بالخلوّ لفظاً أو تقديراً من بعض ما في فِعله.

ينظر: «أوضح المسالك» ٢/ ١٢٥، و«شرح المرادي» ٢/ ٦٤٦ ـ ٦٤٧، «شرح الأشموني» ٢/ ١٦٧ ـ ١٦٨.

وكذلك ينوب مَنابَ المَصْدَرِ **اسمُ الإشارَةِ**، نحوُ: «ضَرَبتُه ذلك الضَّرْبَ» وَزَعَمَ بعضُهم أنَّه إذا نابَ اسمُ الإشارة مَنابَ المصدَرِ، فلا بُدَّ من وَصْفِه بالمصدَرِ كما مَثَّلْنا، وفيه نَظَرٌ، فمِنْ أمثلَةِ سيبويه[1]: «ظَنَنْتُ ذاكَ» أي: ظننتُ ذاكَ الظَّنَّ، فذاك إشارَةٌ إلى الظَّنِّ، ولم يوصَفْ به.

وينوبُ عن المصدَرِ أيضاً **ضميرُه**، نحو: «ضَرَبْتُه زيداً» أي: ضَرَبْتُ الضَّرْبَ، ومنه قوله تعالى: ﴿لَآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [المائدة: ١١٥] أي: لا أعذِّبُ العذابَ.

وعَدَدُه، نحو: «ضَرَبْتُه عِشْرينَ ضَرْبةً» ومنه قولُه تعالى: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤].

والآلَةُ، نحو: «ضَرَبْتُه سَوْطاً» والأصْلُ: ضَرَبْتُه ضَرْبَ سَوْطٍ، فحُذِفَ المضافُ وأُقيم المُضافُ إليه مُقامَه، والله تعالى أعلم[2].

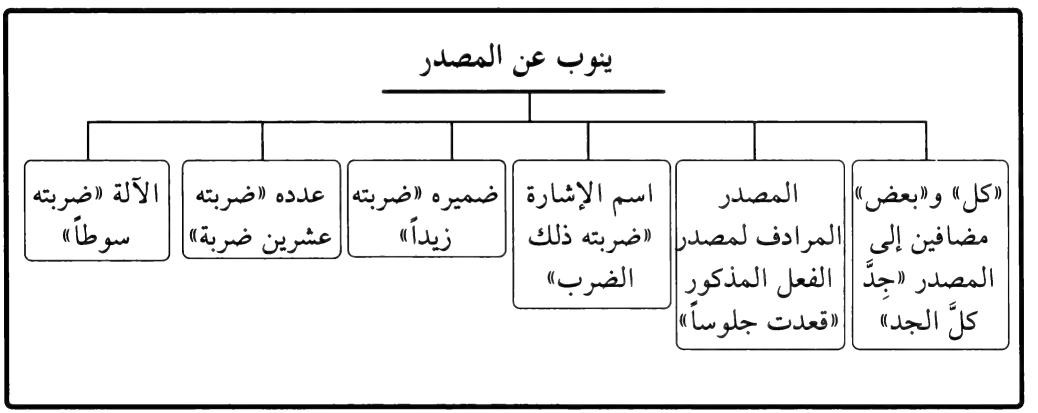

---

(1) «الكتاب» ١/ ٤٠.

(2) ينوب عن المصدر المبيّن أحدَ عَشَرَ أمراً ذكر منها الشارحُ:

١ ـ ما دلَّ عليه كـ«كل» و«بعض»، ٢ ـ «اسم الإشارة»، ٣ ـ ضمير، ٤ ـ آلته.

ويُستَدْرَك عليه:

٥ ـ نوعه، كقولك: «رجع القهقرى»، ٦ ـ صفته، كقولك: «سار أحسنَ السير»، ٧ ـ هيئته، كقولك: «مات مِيتَةَ سوء»، ٨ ـ وقته، كقول الأعشى:

ألم تَغْتَمِضْ عيناك ليلةَ أرمدا ... وبتَّ كما بات السليمُ مسهَّدا

أي: اغتماضَ ليلةِ أرمدَ

٩ ـ عدده، كقوله تعالى: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]، ١٠ ـ «ما» الشرطية، كقولك: «ما شئت فافْعَلْ» أي: أيّ فعلٍ شئتَهُ فافعلْهُ. ١١ ـ «ما» الاستفهامية، كقولك: «ما تضربُ زيداً» أي: أيَّ ضربٍ تضرب زيداً.

ومما سُمعَ قوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾ [الأحزاب: ١٠] فالخلاف في قياسيته وعدمها.

٢٩٠ ـ وَمـا لِـتَـوْكـيـدٍ فَـوَحِّـدْ أبَـدا وَثَـنِّ واجْـمَـعْ غَـيْـرَهُ وأَفْـرِدا[١]

لا يجوزُ تثنيةُ المصدَرِ المؤكِّدِ لعاملِه ولا جَمْعُه، بَلْ يجب إفرادُه، فتقولُ: «ضَرَبْتُ ضَرْباً»، وذلك لأنَّه بمَثابَةِ تكرُّرِ الفعلِ، والفعلُ لا يُثَنَّى ولا يُجمَعُ.

وأما غيرُ المؤكِّد ـ وهو المبيِّن للعدَدِ والنَّوعِ ـ فذكرَ المصنِّفُ أنَّه يجوزُ تثنيتُه وَجَمْعُه.

فأمَّا المبيِّنُ للعَدَدِ، فلا خِلافَ في جوازِ تثنيته وجَمْعه، نحو: ضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْنِ، وضَرَباتٍ.

[وأمَّا المبيِّن للنَّوعِ، فالمشهورُ أنَّه يجوزُ تثنيتُه وجمعُه إذا اخْتَلَفَتْ أنواعُه، نحوُ: «سِرْتُ سَيْرَي زَيْدٍ الحَسَنَ وَالقَبيحَ»].

وظاهرُ كلامِ سيبويهِ أنَّه لا يجوزُ تثنيتُه ولا جَمعُه قياساً، بَلْ يُقْتَصرُ فيه على السَّماعِ، وهذا اختيارُ الشَّلَوْبينِ.

٢٩١ ـ وَحَذْفُ عامِلِ المُؤَكِّدِ امْتَنَعْ وَفـي سِـواهُ لِـدَلـيـلٍ مُـتَّـسَـعْ[٢]

المصدرُ المؤكِّدُ لا يجوزُ حذفُ عامِلِه؛ لأنَّه مَسوقٌ لتقرير عامله وَتَقْويته، والحَذْفُ مُنافٍ لذلك.

وأما غيرُ المؤكِّدِ، فيُحذَفُ عامِلُه للدَّلالَةِ عليه، جوازاً وَوُجوباً.

فالمحذوف جوازاً كقولك: «سَيْرَ زيدٍ» لمن قال: «أيَّ سَيْرٍ سِرْتَ؟»، و«ضَربتَيْنِ» لَمِنْ قالَ: «كَمْ ضَرَبْتَ زيداً؟» والتقديرُ: سِرْتُ سَيْرَ زيدٍ، وَضَربتُهُ ضَربتَيْنِ.

---

(١) «وما» اسم موصول مفعول مقدم على عامله وهو «وحد» الآتي «لتوكيد» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما «فوحد» الفاء زائدة، ووحد: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أبداً» منصوب على الظرفية «وثن» فعل أمر، وفيه ضمير مستتر وجوباً هو فاعله «واجمع» معطوف على ثن «غيره» تنازعه كل من «ثن» واجمع «وأفردا» الواو حرف عطف، وأفرد: فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة، وقلبت نون التوكيد ألفاً للوقف، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت هو فاعله.

(٢) «وحذف» مبتدأ، وحذف مضاف، و«عامل» مضاف إليه، وعامل مضاف، و«المؤكد» مضاف إليه «امتنع» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حذف، والجملة من امتنع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «وفي سواه» الواو حرف عطف، وما بعدها جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وسوى مضاف، والضمير مضاف إليه «لدليل» جار ومجرور متعلق بمتسع «متسع» مبتدأ مؤخر.

وقولُ ابنِ المصنِّفِ: إنَّ قولَه: «**وحَذْفُ عامِلِ المؤكِّد امتَنَعَ**» **سَهْوٌ** منه، لأنَّ قولَك: «ضَرْباً زَيْداً» مصدرٌ مؤكِّد وعاملُه محذوفٌ وُجوباً كما سيأتي، ليس بصحيحٍ، وما استدلَّ به على دَعْواه من وجوبِ حَذْفِ عامل المؤكِّد [بما سيأتي] ليس منه، وذلك لأنَّ «ضَرْباً زيداً» ليس من التَّأكيدِ في شيءٍ، بَل هو أَمرٌ خالٍ من التأكيد، بِمَثابَةِ «اضْرِبْ زيداً»؛ لأنه واقعٌ مَوقعَهُ، فكما أنَّ «اضْرِبْ زيداً» لا تأكيدَ فيه، كذلك «ضَرْباً زيداً» وكذلك جميعُ الأمثلَةِ التي ذكرَها ليست من باب التأكيد في شيء؛ لأن المصدر فيها نائِبٌ مَنابَ العامِلِ، دالٌّ على ما يَدُلُّ عليه، وهو عِوَضٌ منه، ويدلُّ على ذلك عَدَمُ جوازِ الجمعِ بينَهما، ولا شيءَ من المؤكِّداتِ يمتنعُ الجمعُ بينَها وبين المؤكَّدِ.

ومما يدلُّ أيضاً على أنَّ «ضَرْباً زَيداً» ونحوَه ليسَ من المصدر المؤكِّد لعاملِهِ، أنَّ المَصدَرَ المؤكِّدَ لا خِلافَ في أنَّه لا يعملُ، واختلفوا في المصدَرِ الواقعِ مَوقِعَ الفعلِ: هل يعملُ أوْ لا؟ والصحيحُ أنَّه يعملُ، فـ«زيداً» في قولك: «ضَرْباً زيداً» منصوبٌ بـ«ضَرْباً» على الأصحِّ، وقيل: إنَّه منصوبٌ بالفعلِ المحذوفِ، وهو «اضْرِبْ»، فعلى القولِ الأوَّلِ نابَ «ضَرْباً» عن «اضْرِبْ» في الدَّلالة على معناه وفي العملِ، وعلى القولِ الثاني نابَ عنه في الدَّلالةِ على المَعْنى دونَ العملِ.

٢٩٢ ـ وَالحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلا مِنْ فِعْلِهِ كـ«نَدْلاً اللَّذْ كانْدُلا»[1]

يُحْذَفُ عاملُ المصدَرِ وُجوباً في مواضع[2]:

منها: إذا وقعَ المصدَرُ بَدَلاً من فِعلِه،[3] وهو مَقيسٌ في الأمرِ والنَّهْي، نحو: «قياماً لا

---

(١) «**والحذف حتم**» مبتدأ وخبر «**مع**» ظرف منصوب على الظرفية، وهو متعلق بالخبر، ومع مضاف، و«**آت**» مضاف إليه «**بدلاً**» حال من الضمير المستتر في آت «**من فعله**» الجار والمجرور متعلق بقوله: بدلاً، وفعل مضاف، والضمير مضاف إليه «**كندلاً**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أو حال من الضمير المستتر في آت «**اللذ**» اسم موصول صفة لندلاً «**كاندلا**» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول، والكاف في «كندلاً» وفي «كاندلا» داخلة على مقصود لفظه؛ فكل منهما مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها الحكاية.

(2) سبب الوجوب أنه لا يجوز الجمع بين البدل والمُبدَل منه.

(3) المصدر الواقعُ بدلاً من فعله نوعان: طلبي وخبريّ.

أما الطلبيُّ، فهو الواقعُ أمراً، أو نهياً، أو دعاءاً، ـ كما ذكر الشارح ـ أو توبيخاً، أو مقروناً باستفهام=

قُعوداً» أي: قُمْ [قياماً]، ولا تَقْعُدْ [قُعوداً]، والدعاء، نحو: «سَقْياً لَكَ» أي: سَقاكَ الله.

وكذلك يحذفُ عامِلُ المصدَرِ وُجوباً إذا وقع المصدَرُ بعدَ الاستفهامِ المقصودِ به التَّوبيخُ، نحو: «أَتَوانياً وَقَدْ عَلاكَ المَشيبُ!» أي: أَتَتَوانى وَقَدْ عَلاكَ[1].

ويَقِلُّ حذفُ عاملِ المصدرِ وإقامةُ المصدَرِ مُقامه في الفعلِ المقصودِ به الخبرُ[2]، نحوُ: «أَفْعَلُ وَكَرامَةً» أي: وَأُكْرِمُكَ.

فالمَصدَرُ في هذه الأمثلَةِ ونَحْوِها منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وُجوباً، والمصدَرُ نائِبٌ مَنابَه في الدَّلالَةِ على معناه.

وأشار بقوله: «كَنَدْلاً» إلى ما أنشده سيبويه[3]، وهو قول الشاعر: [الطويل]

ش١٦٢ ـ يَمُرُّونَ بِالدَّهْنا خِفافاً عيابُهُمْ وَيَرْجِعْنَ مِنْ دارِينَ بُجْرَ الحَقائِبِ

عَلَى حينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمورِهِمْ فَنَدْلاً زُرَيْقُ المالَ نَدْلَ الثَّعالِبِ[4]

= توبيخيّ، فهذا مَقيسٌ على الصحيح بشرط أن يكون له فعلٌ من لفظه، وأن يكون مفرداً مُنكَّراً.
فإن كان طلبيّاً لا فعلَ له من لفظه كـ«ويحك»، أو لم يكن مفرداً منكّراً فهو سماعيٌّ لا قياسيّ.
وأما الخبريّ فسيأتيك. أفاده الصبان في «حاشيته» ٢/ ١٧٠ ـ ١٧٠.

(١) اعلم أنَّ المصدر الآتي بدلاً من فعل على ضربين: أحدهما: المراد به طلب، وثانيهما: المراد به خبر.
فأما المراد به طلب، فأربعة أنواع: الأول: ما كان المراد به الأمر، كبيت الشاهد الآتي (رقم ١٦٢).
والثاني: ما كان المراد به النهي، كقولك: قيامًا لا قعودًا. والثالث: ما كان المراد به الدعاء، نحو: سقيًا لك. والرابع: ما كان المراد به التوبيخ، كقولهم: أتوانيًا وقد جدَّ الجِدُّ؟
وأما المراد به خبر فعلى ضربين: سماعي، ومقيس؛ فأما السماعي، فنحو قولهم: لا أفعل ولا كرامة، وأما المقيس فهو أنواع كثيرة: منها ما ذكر تفصيلاً لعاقبة جملة قبله، ومنها ما كان مكررًا أو محصورًا، ومنها ما جاء مؤكدًا لنفسه أو لغيره، وقد تكفَّل الشارحُ ببيان ذلك النوع بيانًا وافيًا.

(2) الخبرُ هنا ضدّ الطلب، لا مقابل المبتدأ، فافطَنْ.
ويقصد بقوله: «ويقلّ» الاقتصارَ على المسموع فلا يُقاس.

(3) «الكتاب» ١/ ١١٥.
والبيتان شرحَهُما بعد أن رواهما المبرد في «الكامل» ط. مؤسسة الرسالة ناشرون ص١٣٦ ـ ١٣٧. وثمةَ مصادرُ نسبتهما إلى غير أعشى همدان من جرير، والأحوص، وأبي الأسود الدؤلي.

(٤) البيتان لأعشى همدان من كلمة يهجو فيها لصوصًا.
اللغة: «الدهنا» يقصر ويمد: موضع معروف لبني تميم «عيابهم» العياب: جمعُ عَيبة، وهي وعاء الثياب =

فـ«نَدْلاً» نائبٌ مَنابَ فِعْلِ الأمرِ، وهو انْدُلْ، والنَّدْل: خَطْفُ الشيءِ بسرعةٍ، و«زُرَيْقُ» منادى، والتقديرُ: نَدْلاً يا زُرَيْقُ [المالَ]، وزُرَيْقُ اسم رجل، وأجاز المصنِّفُ أنْ يكونَ مرفوعاً بنَدْلاً، وفيه نظر[1]؛ لأنَّه إنْ جعل «نَدْلاً» نائباً مَنابَ فعلِ الأمرِ للمخاطب والتقدير: «انْدُلْ»، لم يصحَّ أنْ يكونَ مرفوعاً به؛ لأنَّ فعلَ الأمرِ إذا كان للمخاطَبِ لا يرفعُ ظاهراً، فكذلك ما نابَ مَنابَه، وإنْ جُعِلَ نائباً مَنابَ فعلِ الأمرِ للغائب والتقدير: «لِيَنْدُل»، صَحَّ أنْ يكونَ مرفوعاً به، لكنَّ المنقولَ أنَّ المصدَرَ لا ينوبُ مَنابَ فعلِ الأمرِ للغائب، وإنَّما ينوبُ مَنابَ فعلِ الأمْرِ للمخاطَبِ، نحوُ: «ضَرْبَاً زيداً» أي: اضْرِبْ زيداً، والله أعلم.

= «دارين» قرية بالبحرين مشهورة بالمسك، وفيها سوق «بُجْر» بضم فسكون: جمع بجراء، وهي الممتلئة، والحقائب: جمع حقيبة، وهي هنا العَيبة أيضًا «ألهى النَّاسَ» شَغَلَهم وأورَثَهم الغفلة «جُلُّ أمورهم» بضم الجيم وتشديد اللام: معظمها وأكثرها «ندلاً» خطفاً في خفة وسرعة.

المعنى: هؤلاء اللصوص يمرون بالدهناء في حين ذهابهم إلى دارين وقد صَفِرَتْ عيابهم من المتاع فلا شيء فيها، ولكنهم عندما يعودون من دارين يكونون قد ملؤوا هذه العياب حتى انتفخت وعظمت، وذلك ناشئ من أنهم يختلسون غفلة الناس بمهامهم وبمعظم أمورهم، فيسطون على ما غفلوا عنه من المتاع، وينادي بعضُهم بعضًا: اخطف خطفاً سريعًا، وكن خفيفَ اليَدِ سريعَ الرَّوَغان.

الإعراب: «**يمرون**» فعل وفاعل «**بالدهنا**» جار ومجرور متعلق بـ«يمرُّ» «**خفافاً**» حال من الفاعل «**عيابهم**» عياب فاعل لخفاف، وعياب مضاف، وضمير الغائبين مضاف إليه «**ويرجعن**» فعل وفاعل، والتعبير بنون الإناث في قوله: «يرجعن» لتأويلهم بالجماعة، أو لقصد تحقيرهم «**من دارين**» جار ومجرور متعلق بيرجع «**بجر**» حال من الفاعل، وبجر مضاف، و«**الحقائب**» مضاف إليه «**على**» حرف جرٍّ «**حين**» ظرف زمان مبني على الفتح في محل جرٍّ، أو مجرور بالكسرة الظاهرة «**ألهى**» فعل ماضٍ «**الناس**» مفعول به لألهى تقدم على فاعله «**جُلُّ**» فاعل ألهى، وجُلُّ مضاف، وأمور من «**أمورهم**» مضاف إليه، وأمور مضاف، وضمير الغائبين مضاف إليه «**فندلاً**» مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف «**زريق**» منادى بحرف نداء محذوف، وجملة النداء معترضة لا محل لها «**المال**» مفعول به لقوله: «ندلاً» السابق «**ندل**» مفعول مطلق مبيِّن للنوع، وندل مضاف، و«**الثعالب**» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «فندلاً» حيث ناب مناب فعله، وهو مصدر، وعامله محذوف وجوباً على ما تبين لك في الإعراب.

(١) ولو كان «زريق» فاعلاً لجاء به منونًا؛ لأنَّه اسمُ رجل كما علمت، فلما جاء به غير منون، علمنا أنه منادى بحرف نداء محذوف، ومن هنا تعلم أنه لا داعي لمناقشة الشارح التي ردَّ بها على المصنف زعمَه أنَّ «زريق» فاعل.

٢٩٣ ـ وَما لِتَفْصيلٍ كـ«إِمَّا منَّا» عـامِـلُـهُ يُـحْـذَفُ حَـيْـثُ عَـنَّـا[١]

يُحذَفُ أيضاً عاملُ المَصْدَرِ وُجوباً إذا وقع تفصيلاً لِعاقِبَةِ ما تَقَدَّمَه[٢]، كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثۡخَنتُمُوهُمۡ فَشُدُّواْ ٱلۡوَثَاقَ فَإِمَّا مَنَّۢا بَعۡدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ [محمد: ٤]، فمَنًّا وفِداءً: مَصْدَرانِ منصوبان بفعلٍ محذوفٍ وُجوباً، والتقديرُ ـ والله أعلم ـ: فإمَّا تَمُنُّونَ مَنًّا، وَإِمَّا تَفْدونَ فِداءً، وهذا معنى قوله: «وَما لِتَفْصيلٍ. . إلى آخره» أي: يُحْذَفُ عامل المصدرِ المَسوق للتفصيل حيث عَنَّ، أي: عَرَضَ.

٢٩٤ ـ كَـذا مُـكَـرَّرٌ وَذو حَـصْـرٍ وَرَدْ نـائِـبَ فِـعْـلٍ لِاسْـمِ عَـيْـنٍ اسْـتَـنَـدْ[٣]

---

(١) «ما» اسم موصول: مبتدأ أول «لتفصيل» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة «كإما» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لتفصيل «منا» مفعول مطلق حذف عامله وجوباً «عامله» عامل: مبتدأ ثانٍ، وعامل مضاف، والضمير مضاف إليه «يحذف» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عامل، والجملة من يحذف ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول «حيث» ظرف متعلق بيحذف مبني على الضم في محل نصب «عنا» فعل ماض، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عامل، والجملة من «عنَّ» وفاعله في محل جر بإضافة حيث إليها.

(٢) **يشترط لوجوب حذف العامل من هذا النوع ثلاثة شروط:**

الأول: أن يكون المقصود به تفصيل عاقبة، أي: بيان الفائدة المترتبة على ما قبله والحاصلة بعده.

والشرط الثاني: أن يكون ما يراد تفصيل عاقبته جملة، سواء أكانت طلبية، كالآية الكريمة التي تلاها الشارح، أم كانت الجملة خبرية، كقول الشاعر:

لأجـهـدَنَّ فَـإمَّـا رَدَّ وَاقِـعَـةٍ تُـخْـشَـى وإمَّـا بُـلُـوغَ الـسُّـؤْلِ والأَمَـلِ

فإن كان ما يراد بيان الفائدة المترتبة عليه مفردًا، نحو أن تقول: لزيد سفر فإما صحة وإما اغتنام مال، لم يجب حذف العامل، بل يجوز حذفه ويجوز ذكره.

والشرط الثالث: أن تكون الجملة المراد بيان عاقبتها متقدمة عليه، فإن تأخرت مثل أن تقول: إما إهلاكًا وإما تأديباً فاضرب زيدًا، لم يجب حذف العامل أيضاً.

(٣) «**كذا**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «**مكرر**» مبتدأ مؤخر «**وذو**» معطوف على «**مكرر**» وذو مضاف، و«**حصر**» مضاف إليه، وجملة «**ورد**» وفاعله المستتر فيه في محل رفع نعت للمبتدأ وما عطف عليه «**نائب**» حال من الضمير المستتر في «ورد» ونائب مضاف، و«**فعل**» مضاف إليه «**لاسم**» جار ومجرور متعلق باستند الآتي، واسم مضاف، و«**عين**» مضاف إليه «**استند**» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل، والجملة من استند وفاعله في محل جر نعت لفعل.

أي: **كذلك يُحْذَفُ عاملُ المصدرِ وُجوباً إذا نابَ المصدرُ عن فعلٍ اسْتَنَد لاسْمِ عَينٍ**، أي: أُخْبِرَ به عَنْه وكانَ المصدرُ مكرَّراً أو محصوراً[١]، فمثالُ المكرَّرِ: «زَيدٌ سَيْراً سَيْراً» والتقدير: زيدٌ يسيرُ سيراً، فحذفَ «يسيرُ» وُجوباً لقيام التكرير مَقامَه، ومثالُ المحصورِ: «ما زَيدٌ إلَّا سَيْراً» و«إنَّما زيدٌ سَيْراً» والتقدير: ما زيد إلَّا يَسير سَيراً، وإنما زيدٌ يسيرُ سَيْراً، فحذف «يسير» وُجوباً لما في الحَصْرِ من التأكيد القائم مَقامَ التكرير، فإنْ لم يكررْ ولم يُحْصَرْ، لم يَجبِ الحذفُ، نحوُ: «زيدٌ سَيْراً» التقدير: زيدٌ يسيرُ سيراً، فإنْ شِئْتَ حذفْتَ «يسير»، وإنْ شِئْتَ صَرَّحْتَ به، والله أعلم.

٢٩٥ ـ وَمِنْهُ ما يَدْعونَهُ مُؤَكِّدا ... لِنَفْسِهِ أَو غَيْرِهِ فَالمُبْتَدَا[٢]

٢٩٦ ـ نَحْوُ «لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفا» ... والثَّانِ كَـ«ابْنِي أَنْتَ حَقًّا صِرْفا»[٣]

أي: من المصدرِ المحذوفِ عاملُهُ وُجوباً ما يُسَمَّى: المُؤَكِّدَ لنَفسِه، والمؤَكِّدَ لِغَيرِهِ.

فالمؤكِّدُ لنفسِه هو: الواقعُ بعدَ جملةٍ لا تحتملُ غَيْرَهُ، نحو: «لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ [عُرْفاً» أي]:

---

(١) يشترط لوجوب حذف العامل من هذا النوع أربعة شروط:
الأول: أن يكون العامل فيه خبرًا لمبتدأ أو لما أصله المبتدأ.
والثاني: أن يكون المخبر عنه اسم عين.
والثالث: أن يكون الفعل متصلاً إلى وقت التكلُّم، لا مقتطعًا ولا مستقبلاً.
والرابع أحد أمرين: أولهما: أن يكون المصدر مكررًا أو محصورًا، كما مثَّل الشارح، أو معطوفًا عليه، نحو: أنت أكلاً وشربًا. وثانيهما: أن يكون المخبر عنه مقترنًا بهمزة الاستفهام، نحو: أأنت سيرًا؟

(٢) «ومنه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «ما» اسم موصول: مبتدأ مؤخر «يدعونه» فعل وفاعل ومفعول أول «مؤكداً» مفعول ثانٍ، والجملة من يدعو وفاعله ومفعوليه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «لنفسه» الجار والمجرور متعلق بيدعو، ونفس مضاف، والهاء ضمير الغائب مضاف إليه «أو غيره» أو: حرف عطف، غير: معطوف على نفسه، وغير مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه «فالمبتدأ» مبتدأ.

(٣) «نحو» خبر للمبتدأ في آخر البيت السابق «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «عليَّ» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور السابق «ألف» مبتدأ مؤخر «عرفاً» مفعول مطلق، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر بإضافة نحو إليها «والثان» مبتدأ «كابني» الكاف جارة لقول محذوف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «ابني» ابن: خبر مقدم، وابن مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «أنت» مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مقول لذلك القول المحذوف «حقًّا» مفعول مطلق «صرفاً» نعت لقوله: حقًّا.

اعترافاً، فاعترافاً: مصدرٌ منصوبٌ[1] بفعلٍ محذوفٍ وُجوباً، والتقديرُ: «أعترفُ اعترافاً» ويُسمَّى مؤكِّداً لنفسه؛ لأنَّه مؤكِّد للجملَة قبلَه، وهي نفسُ المَصدَرِ، بمعنى أنها لا تحتملُ سِواهُ، وهذا هو المرادُ بقوله: «فالمُبْتَدا» أي: فالأوَّلُ من القِسمَينِ المذكورين في البيت الأوَّلِ.

والمؤكِّد لِغيرِه هو: الواقعُ بعدَ جُمْلَةٍ تحتملُهُ وتحتملُ غيرَهُ، فتصير بذكْرِه نصًّا فيه، نحوُ: «أَنتَ ابني حَقًّا» فحَقًّا: مصدرٌ منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وُجوباً، والتقديرُ: «أُحُقُّهُ حَقًّا» وَسُمّيَ مؤكِّداً لِغيرِه؛ لأنَّ الجملة قبلَه تَصْلُح لَه ولغيرِه، لأنَّ قولَك: «أَنتَ ابني» يحتملُ أنْ يكونَ حقيقةً، وأنْ يكونَ مجازاً على معنى: أنتَ عندي في الحُنُوِّ بمنزلة ابْني، فلما قال: «حَقًّا» صارَتِ الجملةُ نَصًّا في أنَّ المرادَ البُنُوَّةُ حقيقةً، فتأثَّرتِ الجملةُ بالمصدرِ لأنَّها صارَتْ به نصًّا، فكانَ مؤكِّداً لغيرِه، لوجوب مغايرة المؤثِّر للمؤثَّرِ فيه.

٢٩٧ ـ كَذاكَ ذو التَّشْبيهِ بَعْدَ جُمْلَهْ كَـ«لي بُكاً بُكاءَ ذاتِ عُضْلَهْ»[2][3]

أي: كذلك يجب حذفُ عاملِ المصدَرِ إذا قُصِدَ به التَّشبيهُ بعد جملَةٍ مشتَمِلَةٍ على فاعل المصدر في المعنى[4]، نحو: «لِزيدٍ صَوتٌ صَوتَ حِمارٍ، وله بُكاءٌ بكاءَ الثَّكْلَى» فـ«صَوْتَ حِمارٍ» مصدر تَشْبيهي، وهوَ منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وُجوباً، والتقدير: يُصوِّتُ صَوتَ

---

(1) ونحن نقول: «مفعولٌ مطلق منصوب» فلا تَنْسَ.

(٢) «كذاك» كذا: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، والكاف حرف خطاب «ذو» اسم بمعنى صاحب: مبتدأ مؤخر، وذو مضاف، و«التشبيه» مضاف إليه «بعد» ظرف متعلق بمحذوف حال، وبعد مضاف، و«جملة» مضاف إليه «كلي» الكاف جارة لقول محذوف، لي: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «بكاً» قصر للضرورة، مبتدأ مؤخر «بكاء» مفعول مطلق، وبكاء مضاف، و«ذات» مضاف إليه، وذات مضاف، و«عضلة» مضاف إليه.

(3) العُضْلَةُ: الممنوعة من النِّكاح. والعُضلَةُ: الداهية.

(٤) الشروط التي تشترط في هذا الموضع سبعة شروط، **ثلاثة منها** تشترط في المفعول المطلق نفسه، **والأربعة** الباقية في الكلام الذي يسبقه.

فأما الثلاثة التي يجب أن تتحقق في المفعول المطلق، فهي: أن يكون مصدرًا، وأن يكون مشعرًا بالحدوث، وأن يكون المراد به التشبيه.

وأما الأربعة التي يجب أن تتحقق فيما يتقدمه فهي: أن يكون السابق عليه جملة، وأن تكون هذه الجملة مشتملة على فاعل المصدر، وأن تكون أيضًا مشتملة على معنى المصدر، وأن يكون في هذه الجملة ما يصلح للعمل في المصدر. =

حمارٍ، وقبلَه جملَةٌ، وهي «لِزَيْدٍ صوتٌ» وهي مشتملَةٌ على الفاعلِ في المعنى، وهو «زيد» وكذلك «بكاءَ الثَّكْلَى» منصوبٌ بفعل محذوفٍ وجوباً، والتقدير: يَبْكي بُكاءَ الثَّكْلَى.

فلو لم يكُنْ قبلَ هذا المصدرِ جمْلةٌ، وَجَبَ الرَّفْعُ، نحو: «صوتُهُ صَوتُ حِمارٍ وبكاؤُهُ بُكاءُ الثَّكْلَى»، وكذا لو كان قبله جملةٌ [و] ليست مشتملةً على الفاعل في المعنى[1]، نحو: «هذا بُكاءٌ بُكاءُ الثَّكْلى، وهذا صوتٌ صوتُ حمارٍ».

ولم يتعرَّضِ المصنِّفُ لهذا الشرْطِ، ولكنَّه مفهومٌ مِنْ تمثيله.

يحذف عامل المصدر وجوباً

١- إذا وقع المصدر بدلاً من فعله. وهو مقيس في الأمر والنهي

٢- إذا وقع المصدر بعد الاستفهام المقصود به التوبيخ

٣- إذا وقع تفصيلاً لعاقبة ما تقدمه

٤- إذا ناب المصدر عن فعل استند لاسم عين وكان المصدر مكرراً أو محصوراً

٥- إذا كان المصدر مؤكداً لنفسه. وهو الواقع بعد جملة لا تحتمل غيره

٦- إذا كان المصدر مؤكداً لغيره. وهو الواقع بعد جملة تحتمله وتحتمل غيره

٧- إذا قصد به التشبيه بعد جملة مشتملة على فاعل المصدر في المعنى

= فإن لم يكن المصدر مشعرًا بالحدوث، نحو قولك: لفلان ذكاء ذكاء الحكماء، أو لم تتقدمه جملة، بل تقدمه مفرد، كقولك: صوت فلان صوت حمار، أو تقدمته جملة ولكنها لم تشتمل على فاعل المصدر، كقولك: دخلت الدار فإذا فيها نَوْحٌ نَوْحَ الحَمامِ، ففي كلِّ هذه المُثُل وما أشبهها لا يكونُ المصدرُ مفعولاً مطلقًا والعامل فيه محذوف وجوبًا، بل هو فيما ذكرنا مما تقدمته جملة من الأمثلة بدل مما قبله.

(1) وذلك إذا كان المصدر بدلاً مما قبله أو نعتاً بتقدير «مثل».

المَفْعولُ لَهُ

٢٩٨ ـ يُنْصَبُ مَفْعولاً لَهُ المَصْدَرُ إنْ أَبانَ تَعْليلاً كَـ«جُدْ شُكْراً وَدِنْ»[1][2]

٢٩٩ ـ وَهْو بِما يَعْمَلُ فيهِ مُتَّحِدْ وَقْتاً وَفاعِلاً وإنْ شَرْطٌ فُقِدْ[3]

٣٠٠ ـ فاجْرُرْهُ بِالحَرْفِ وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ مَعَ الشُّروطِ كَـ«لِزُهْدٍ ذا قَنِعْ»[4]

المفعولُ له: هو المصدرُ المفهِمُ علَّةً المشاركُ لعاملِه في الوقْتِ والفاعِلِ، نحو: «جُدْ

---

(١) «ينصب» فعل مضارع مبني للمجهول «مفعولاً» حال من نائب الفاعل الآتي «له» جار ومجرور متعلق بقوله: مفعولاً «المصدر» نائب فاعل لينصب «إن» شرطية «أبان» فعل ماض فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المصدر «تعليلاً» مفعول به لأبان «كجد» الكاف جارة لقول محذوف، جد: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «شكراً» مفعول لأجله «ودن» الواو عاطفة، دن: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ويحتمل أن يكون له مفعول مطلق محذوف لدلالة الأول عليه.

(2) دِنْ: فعل أمرٍ من «دان يدين» أي: خَضَعَ. والتقدير: «دِنْ طاعةً»، أي: لأجل الطاعة.
قال الصبان: وكلام الشارح [الأشموني] يقتضي أن المفعول له يجوز حذفه وهو ظاهر إذا دلّ عليه دليل.
«حاشية الصبان على شرح الأشموني» ٢/ ١٧٩.

(٣) «وهو» مبتدأ «بما» جار ومجرور متعلق بمتحد الآتي «يعمل» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة «فيه» جار ومجرور متعلق بيعمل «متحد» خبر المبتدأ «وقتاً» تمييز، أو منصوب بنزع الخافض «وفاعلاً» معطوف على قوله: وقتاً «وإن» شرطية «شرط» نائب فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: وإن فقد شرط، والفعل المحذوف هو فعل الشرط «فقد» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى شرط، والجملة من فقد المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب تفسيرية، وجواب الشرط في البيت التالي.

(٤) «فاجرره» الفاء رابطة لجواب الشرط، اجرر: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به، والجملة في محل جزم جواب الشرط في البيت السابق «بالحرف» جار ومجرور متعلق باجرر «وليس» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الجر بالحرف «يمتنع» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الجر بالحرف، والجملة في محل نصب خبر ليس «مع» ظرف متعلق بيمتنع، ومع مضاف، و«الشروط» مضاف إليه «كلزهد» الكاف جارة لقول محذوف، لزهد: جار ومجرور متعلق بقنع الآتي «ذا» اسم إشارة مبتدأ «قنع» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة، والجملة من قنع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

شُكْراً» فشُكْراً: مصدر، وهو مُفْهِمٌ للتعليل؛ لأنَّ المعنى: جُدْ لأجْلِ الشُّكْرِ، ومُشارك لعامله ـ وهو «جُدْ» ـ في الوقت؛ لأن زَمَنَ الشكرِ هو زمنُ الجودِ، وفي الفاعل؛ لأنَّ فاعل الجودِ هو المخاطَبُ، وهو فاعلُ الشُّكْرِ.

وكذلك «ضَرَبْتُ ابني تأديباً» فتأديباً مصدر، وهو مُفْهِمٌ للتعليل، إذْ يصحُّ أنْ يقعَ في جوابِ «لِمَ فَعَلتَ الضَّربَ؟» وهو مشاركٌ لضربْت في الوقتِ والفاعلِ.

وحكمُه جوازُ النَّصبِ إنْ وُجِدَتْ فيه هذه الشروطُ الثلاثة، أعني: المصدرية، وإبانَةَ التعليلِ، واتحادَه مع عامله في الوقت والفاعل[1].

فإن فُقِدَ شرطٌ من هذه الشروطِ، تعيَّن جَرُّهُ بحرفِ التَّعليلِ، وهو اللَّام، أو «مِنْ» أو «في» أو الباء؛ فمثالُ ما عدمت فيه المصدريةُ قولُك: «جئتك للسمن» ومثالُ ما لم يَتَّحد معَ عاملِه في الوقْتِ: «جِئتُكَ اليومَ للإكرامِ غَداً» ومثالُ ما لم يتَّحدْ معَ عاملِه في الفاعلِ «جاءَ زيدٌ لإكرامِ عمرٍو لَه».

ولا يمتنعُ الجرُّ بالحرفِ معَ استكمالِ الشروطِ، نحو: «هَذا قَنِعَ لِزُهْدٍ».

وزعم قومٌ أنه لا يشترطُ في نَصْبِه إلَّا كَوْنُه مصدَراً، ولا يشترطُ اتحادُه معَ عاملِه في الوقتِ[2] ولا في الفاعل[3]، فجوَّزوا نصب «إكرام» في المثالين السابقين، والله أعلم[4].

---

(1) هناك شرطان آخران اختُلف فيهما:
ـ أن يكون قلبيّاً، أي: من أفعال النفس. فلا يجوز «جئتُكَ قراءةً للكتاب».
وعُلّل بأن علّة الفِعل سببُ إيجاده، وسببُ الشيء متقدّمٌ عليه.
وأشهر من خالف في هذا الشرط ولم يَرَهُ أبو عليّ الفارسي، والرضيّ المحقّق.
ـ أن يكون علّةً للفِعل، ولذا يُشتَرَط أن لا يكون من لفظ الفعل ولا من معناه، وإلا كان مفعولاً مطلقاً. والشيء لا يُعلَّل بنفسه.

(2) نقل ذلك السيوطي في «همع الهوامع» ٢/ ٩٨ عن سيبويه والمتقدمين جاعلاً هذا الشرط من اشتراط الأعلم والمتأخرين.

(3) خالف فيه ابن خروف.

(4) ويجوز تقديم المفعول لأجله على عامله سواءٌ كان منصوباً أو مجروراً؛ لقول الناظم:
«كـــلـــزهـــدٍ ذا قَـــنِـــعْ»
ينظر: «توضيح المقاصد والمسالك» ٢/ ٦٥٦، و«شرح الأشموني» ٢/ ١٨٣ ـ ١٨٤.

٣٠١ ـ وَقَلَّ أنْ يصْحَبَها المُجَرَّدُ وَالعَكْسُ في مَصْحوب «أَلْ» وَأَنْشَدوا[١]

٣٠٢ ـ لا أَقْعُدُ الجُبْنَ عَنِ الهَيْجاءِ وَلَوْ تَوالَتْ زُمَرُ الأعْداءِ[٢]

المفعولُ له المستكملُ للشروطِ المتقدِّمةِ له ثلاثةُ أحوالٍ:

أحدُها: أنْ يكونَ مجرَّداً عن الألفِ واللَّام والإضافةِ.

والثاني: أن يكون مُحَلًّى بالألفِ واللَّامِ.

والثالث: أنْ يكونَ مضافاً، وكلُّها يجوزُ أنْ تُجَرَّ بحرفِ التَّعليلِ، لكِنِ الأكثرُ فيما تجرَّدَ عن الألفِ واللَّامِ والإضافةِ النَّصبُ، نحو: «ضَرَبْتُ ابْني تأديباً»، ويجوزُ جرُّهُ، فتقول: «ضربتُ ابني لتأديب»، وزعم الجُزُولي أنه لايجوز جرُّه، وهو خلافُ ما صَرَّحَ به النَّحويون، وما صَحِبَ الألفَ واللَّام بعكس المجرَّدِ؛ فالأكثرُ جَرُّه، ويجوزُ النَّصبُ؛ فـ«ضَرَبْتُ ابني للتّأديبِ» أكثَرُ من «ضربت ابني التأديبَ»، ومما جاء فيه منصوباً ما أنشده المصنف: [الرجز]

ش١٦٣ ـ لا أَقْعُدُ الجُبْنَ عَنِ الهَيْجاء[٣]

---

(١) «وقل» فعل ماض «أن» مصدرية «يصحبها» يصحب: فعل مضارع منصوب بأن، وها: مفعول به ليصحب «المجرد» فاعل يصحب، و«أن» ومدخولها في تأويل مصدر فاعل قل، «والعكس» مبتدأ «في مصحوب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، ومصحوب مضاف، و«أل» قصد لفظه: مضاف إليه «وأنشدوا» فعل وفاعل.

(٢) «لا» نافية «أقعد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «الجبن» مفعول لأجله «عن الهيجاء» جار ومجرور متعلق بأقعد «ولو» شرطية غير جازمة «توالت» توالى: فعل ماض، والتاء تاء التأنيث «زمر» فاعل توالت، وزمر مضاف، و«الأعداء» مضاف إليه.

(٣) لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، والبيت كما ورد في كلام الناظم، فهذا صدره، وعجزه قوله:

وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأعْدَاءِ

اللغة: «لا أقعد» أراد لا أنكل ولا أتوانى عن اقتحام المعارك، وتقول: قعد فلان عن الحرب، إذا تأخَّر عنها ولم يباشرها، «الجبن» بضم فسكون: هو الهيبة والفزع وضعف القلب والخوف من العاقبة، «الهيجاء» الحرب، وهي تقصر وتمد، فمِنْ قَصْرِها قولُ لبيد:

يَا رُبَّ هَيْجَا هِيَ خَيرٌ مِنْ دَعَهْ

ومِنْ مَدِّها قولُ الآخر:

إذَا كَانَتِ الهَيجَاءُ وانشَقَّتِ العَصَا فَحَسْبُكَ والضَّحَاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدُ =

البيت، فـ«الجبنَ» مفعول له، أي: لا أقعدُ لأجْلِ الجُبْنِ، ومثلُه قولُه: [البسيط]

ش١٦٤ ـ فَلَيْتَ لي بِهِمُ قَوْماً إذا رَكِبوا شَنُّوا الإغارَةَ فُرْساناً وَرُكْبانا[1]

= «توالت» تتابعت وتكاثرت وأتى بعضها تلو بعض وتبعه «زمر» جمع زمرة، وهي الجماعة «الأعداء» جمع عدو.

الإعراب: «**لا**» نافية «**أقعد**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «**الجبن**» مفعولٌ لأجله «**عن الهيجاء**» جار ومجرور متعلق بقوله: أقعد «**ولو**» الواو عاطفة، والمعطوف عليه محذوف، والتقدير: لو لم تتوالَ زمر الأعداء، ولو توالت زمر الأعداء، لو: حرف شرط غير جازم «**توالت**» توالى: فعل ماض، والتاء حرفٌ دالٌّ على تأنيث الفاعل «**زمر**» فاعل توالت، وزمر مضاف، و«**الأعداء**» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «الجبن» حيث وقعَ مفعولاً لأجْله ونصبه مع كونه محلًّى بأل.

وقد اختلف النحاةُ في جواز مجيء المفعول لأجله معرفًا، فذهب سيبويه ـ وتبعه الزمخشري ـ إلى جواز ذلك، مستدلِّين على هذا بمجيئه عن العرب في نحو بيت الشاهد الذي نحن بصدد شرحه، والبيتين (رقم ١٦٤، ١٦٥)، وقولِ شاعر «الحماسة»:

كَرِيمٌ يَغُضُّ الطَّرْفَ فَضْلَ حَيَائِهِ ويَدْنُو وأطْرَافُ الرِّمَاحِ دَوَانِي

فقوله: «فضل حيائه» مفعول لأجله، وهو معرف بالإضافة؛ إذ هو مضاف إلى مضاف إلى الضمير.

وذهب الجرمي إلى أن المفعول لأجله يجب أن يكون نكرة؛ لأنه فيما زعم كالحال والتمييز، وكل منهما لا يكون إلا نكرة، فإن جاء المفعول لأجله مقترنًا بأل، فأل هذه زائدة لا معرفة، وإن جاء مضافًا إلى معرفة، فإضافته لفظية لا تفيد تعريفًا.

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه رحمه الله في هذه المسألة، لورود الشواهد الكثيرة في النظم والنثر، ومما يدل على صحته وروده في قول الله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩] والقول بزيادة الحرف أو بأن الإضافة لفظية خلاف الأصل؛ فلا يصار إليه.

(١) البيت من مختار أبي تمام في أوائل «ديوان الحماسة» وهو من كلمة لقريط بن أنيف أحد بني العنبر.

اللغة: «شنوا» أراد فرقوا أنفسهم لأجل الإغارة «الإغارة» الهجوم على العدو والإيقاع به «فرسان» جمع فارس، وهو راكب الفرس «ركبانًا» جمع راكب، وهو أعم من الفارس، وقيل: هو خاص براكبي الإبل.

المعنى: يتمنى بدل قومه قومًا آخرين من صفتهم أنهم إذا ركبوا للحرب تفرقوا لأجل الهجوم على الأعداء والإيقاع بهم، ما بين فارس وراكب.

الإعراب: «**فليت**» حرف تمن ونصب «**لي**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت مقدم «**بهم**» جار ومجرور متعلق بـ«ركبوا» الآتي «**قوماً**» اسم ليت مؤخر «**إذا**» ظرف تضمن معنى الشرط «**ركبوا**» فعل وفاعل، والجملة في محلِّ جرٍّ بإضافة إذا إليها «**شنوا**» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها من الإعراب =

وأمَّا المضافُ فيجوز فيه الأمْران: النَّصبُ والجرُّ على السواء؛ فتقولُ: «ضَرَبْتُ ابْني تأديبَهُ، ولتأديبِهِ» وهذا [قد] يُفْهَمُ من كلامِ المصنِّفِ؛ لأنَّه لمَّا ذكرَ أنه يَقِلُّ جَرُّ المجرَّدِ ونَصْبُ المصاحِبِ للألف واللَّام، عُلِم أنَّ المضافَ لا يقلُّ فيه واحِدٌ منهما، بل يكثر فيه الأمران، ومما جاء منصوباً قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩] وقوله: [الطويل]

ش١٦٥ ـ وَأَغْفِرُ عَوْراءَ الكَريمِ ادِّخارَهُ وَأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئيمِ تَكَرُّما[1]

= جواب إذا، وله مفعول به محذوف، والتقدير: شنوا أنفسهم ـ أي فرَّقوها ـ لأجْلِ الإغارَةِ «**الإغارة**» مفعول لأجله «**فرساناً**» حال من الواو في «شنوا» «**وركباناً**» معطوف عليه.

الشاهد فيه: قوله: «الإغارة» حيثُ وقع مفعولاً لأجله منصوباً مع اقترانه بأل، وهو يرد على الجرمي الذي زعم أن المفعول لأجله لا يكونُ إلا نكرةً، وادِّعاؤه أن أل في «الإغارة» ونحوها زائدة لا معرفة خلاف الأصل، فلا يلتفت إليه.

وربما قيل: **إنه لا شاهد في البيت**؛ لأن الإغارة مفعول به، أي: فرَّقوا إغارتَهم على عدوِّهم، وليست مفعولاً لأجله.

(١) البيت لحاتم الطائي، الجواد المشهور.

اللغة: «العوراء» الكلمة القبيحة «ادخاره» استبقاء لمودته «أعرض» أي: أصفح.

الإعراب: «**وأغفر**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «**عوراء**» مفعول به لأغفر، وعوراء مضاف، و«**الكريم**» مضاف إليه «**ادخاره**» ادخار: مفعول لأجله، وادخار مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه «**وأعرض**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «**عن شتم**» جار ومجرور متعلق بأعرض، وشتم مضاف، و«**اللئيم**» مضاف إليه «**تكرماً**» مفعول لأجله.

الشاهد فيه: قوله: «ادخاره» حيث وقع مفعولاً لأجله منصوباً مع أنه مضاف للضمير، ولو جرَّه باللَّام فقال: «لادخاره» لكان سائغاً مقبولاً.

وهو يرد على الجرمي الذي زعم أن المفعول لأجله لا يكون معرفة لا بإضافة ولا بأل، وما زعمه من أن إضافة المفعول لأجله لفظية لا تفيد التعريف غير صحيح.

وفي قوله: «تكرمًا» شاهد آخر لهذا الباب، فإن قوله: «تكرمًا» مفعول لأجله، وهو منكر غير معرف لا بإضافة ولا بأل، وقد جاء به منصوبًا لاستيفائه الشروط، ولا يختلف أحد من النحاة في صحة ذلك.

المَفْعولُ فيهِ، وَهو المُسَمَّى ظَرْفاً

٣٠٣ ـ الظَّرْفُ وَقْتٌ أَوْ مَكانٌ ضُمِّنا «في» باطِّرادٍ كَهُنا امْكُثْ أَزْمُنا[١]

عَرَّفَ المصنِّفُ الظَّرفَ بأنه: زمان أو مكانٌ[2] ضُمِّن مَعْنى «في» باطِّرادٍ[3]، نحو: «امْكُثْ هُنا أَزْمُناً» فهنا: ظرفُ مكانٍ، وأزْمُناً: ظرفُ زمانٍ، وكلٌّ منهما تضمَّنَ معنى «في»؛ لأنَّ المعنى: امكُثْ في هذا الموضع [و] في أَزْمُنٍ.

واحترزَ بقوله: «ضُمِّنَ مَعْنَى في» مما لم يتضمَّن من أسماءِ الزمانِ أو المكانِ مَعْنى «في» كما إذا جُعِلَ اسمُ الزمانِ أو المكانِ مبتدأ أو خبراً، نحو: «يومُ الجمعة يومٌ مُبارك، ويومُ عَرَفَة يومٌ مُبارك، والدَّارُ لِزَيدٍ» فإنَّه لا يُسمَّى ظرفاً والحالةُ هذه[4]، وكذلك ما وقع منهما مجروراً، نحوُ: «سِرْتُ في يومِ الجُمعَةِ» و«جَلَسْتُ في الدَّارِ» على أنَّ في هذا ونحوِه خلافاً في تَسميتِه ظَرفاً في الاصطلاح، وكذلك ما نُصِبَ منهما مفعولاً به، نحو: «بنيت الدارَ، وشهدتُ يومَ الجَمَل»[5].

واحترز بقوله: «باطِّرادٍ» من نحوِ: «دَخَلْتُ البَيْتَ، وسكنتُ الدَّارَ، وذهبتُ الشأمَ» فإنَّ كلَّ واحدٍ من «البيت، والدار، والشأم» متضمِّن معنى «في» ولَكِنَّ تَضَمُّنَه معنى «في» ليس مُطَّرِداً، لأنَّ أسماءَ المكانِ المُخْتصَّة لا يجوزُ حَذْفُ «في» معها، فليس «البيتُ، والدارُ،

---

(١) «الظرف» مبتدأ «وقت» خبر المبتدأ «أو مكان» معطوف على وقت «ضمنا» فعل ماض مبني للمجهول، وألف الاثنين نائب فاعل، وهو المفعول الأول «في» قصد لفظه: مفعول ثانٍ لضمن «باطراد» جار ومجرور متعلق بضمن «كهنا» الكاف جارة لقول محذوف، هنا: ظرف مكان متعلق بامكث «امكث» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أزمنا» ظرف زمان متعلق بامكث أيضاً.

(2) فظرف الزمان: يدلُّ على وقتٍ وقَعَ فيه الحدث. وظرف المكان: يدل على مكانٍ وقَعَ فيه الحدث.

(3) تضمّنُهُ معنى «في» لا يلزم منه جواز التصريح بـ«في» مع استقامة المعنى، فالظروف التي لا تنصرفُ لا يصحُّ أن يُصَرَّح بـ«في» معها.

(4) وهو المتصرّف، وسيأتي بيانه قريباً.

(5) فالاسم المنصوب فيهما مفعول به، لا مفعولٌ فيه؛ إذ لم يتضمّن معنى «في» واقعاً فيه الحدث، بل واقعاً عليه.

والشأمُ» في المُثُلِ منصوبةً على الظَّرفيةِ، وإنما هي منصوبةٌ على التشبيه بالمفعول به؛ لأنَّ الظرفَ هو ما تضمَّنَ معنى «في» باطِّرادٍ، وهذه متضمِّنةٌ معنى «في» لا باطِّرادٍ.

هذا تقريرُ كلامِ المصنِّف، وفيه نَظَرٌ؛ لأنَّه إذا جُعِلتْ هذه الثلاثةُ ونحوُها منصوبةً على التشبيه بالمفعول به، لم تكن متضمِّنةً معنى «في»؛ لأن المفعولَ به غيرُ متضمِّنٍ مَعْنى «في»، فكذلك ما شُبِّه به، فلا يحتاجُ إلى قوله: «باطِّرادٍ» ليخرِجَها، فإنها خرجَتْ بقوله: «ما ضمِّن معنى في» والله تعالى أعلم.

٣٠٤ ـ فانْصِبْهُ بِالواقِعِ فيهِ مُظْهَرَا كانَ وَإِلَّا فانْوِهِ مُقَدَّرا[١]

حُكْمُ ما تَضَمَّنَ مَعْنى «في» من أسماء الزمانِ والمكانِ النَّصبُ، والناصبُ له ما وقع فيه، وهو المصدَرُ، نحو: «عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زيداً يومَ الجُمعةِ عِنْدَ الأميرِ» أو الفعلُ، نحو: «ضَرَبْتُ زيداً يومَ الجمعةِ أمامَ الأميرِ» أو الوَصْفُ، نحو: «أنا ضاربٌ زيداً اليومَ عِنْدَكَ».

وظاهرُ كلام المصنِّفِ أنَّه لا ينصبه إلَّا الواقعُ فيه فقط، وهو المصدَرُ، وليس كذلك، بَلْ ينصبُه هو وغيره، كالفعل والوصف[٢].

---

(١) «فانصبه» انصب: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «بالواقع» جار ومجرور متعلق بانصب «فيه» جار ومجرور متعلق بالواقع «مظهراً» خبر لكان الآتي مقدم عليه «كان» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الواقع «وإلا» إن: شرطية، ولا: نافية، وفعل الشرط محذوف، أي: وإلا يظهر «فانوه» الفاء واقعة في جواب الشرط، انو: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به، والجملة في محل جزم جواب الشرط «مقدراً» حال من الهاء في «انوه».

(٢) **اعلم** أن الذي يقع في الظرف هو الحدث، فإذا قلت لأحد: «جلست أمامك» فالجلوس ـ وهو الحدث ـ هو الذي وقع أمامك، وكذلك إذا قلت: «أنا جالس أمامك»، وكذلك إذا قلت: «كان جلوسي أمامك».
واعلم أيضًا أن المصدر يدل على الحدث بدلالة المطابقة، لأن كل معناه هو الحدث، والفعل والصفة يدلان على الحدث بدلالة التضمن؛ لأن الفعل معناه الحدث والزمان، والصفة معناها الذات والحدث القائم بها أو الواقع عليها أو الثابت لها، والناظم لم يصرح بأنه أراد أن الذي ينصب الظرف هو اللفظ الدال على الحدث بالمطابقة، بل كلامه يصح أن يحمل على ما يدل بالمطابقة أو بالتضمن، فيكون شاملاً للمصدر والفعل والوصف، **وعلى هذا لا يرد اعتراض الشارح أصلاً**.

والنَّاصبُ له إمَّا مذكورٌ، كما مُثِّلَ، أو محذوفٌ جوازاً، نحو أنْ يقالَ: «مَتَى جِئْتَ؟» فتقول: «يومَ الجمعَةِ»، و«كَمْ سِرْتَ؟» فتقول: «فَرْسَخَيْنِ»، والتقدير: «جئتُ يومَ الجمعَةِ، وسِرْتُ فَرْسَخين» أو وجوباً، كما إذا وقعَ الظرفُ صِفَةً، نحو: «مررتُ برَجُلٍ عِنْدَكَ» أو صِلةً، نحو: «جاء الذي عندَكَ» أو حالاً، نحو: «مَرَرْتُ بزَيْدٍ عِنْدَكَ» أو خبراً في الحال، أو في الأصل، نحو: «زَيْدٌ عِنْدَكَ، وَظَنَنْتُ زَيْداً عِنْدَكَ».

فالعاملُ في هذه الظروفِ محذوفٌ وجوباً في هذه المواضع كلِّها، والتقديرُ في غير الصِّلةِ: «اسْتَقَرَّ» أو «مُستقِرٌّ» وفي الصِّلةِ «اسْتَقَرَّ»؛ لأنَّ الصِّلَةَ لا تكونُ إلَّا جملةً، والفعلُ مع فاعله جُملة، واسمُ الفاعلِ مَعَ فاعلِه ليسَ بجملَةٍ[1]، والله أعلمُ.

٣٠٥ ـ وَكُلُّ وَقْتٍ قابِلٌ ذاكَ وَما ... يَقْبَلُهُ المَكانُ إلَّا مُبْهَما[2]

٣٠٦ ـ نَحْوُ الجِهاتِ والمقادِيرِ وَما ... صيغَ مِنَ الفِعْلِ كَمَرْمى مِنْ رَمَى[3]

---

(١) ذكر الشارح أربعة مواضع يجب فيها حذف العامل في الظرف، وهي: أن يكون صفة، أو صلة، أو خبرًا، أو حالاً، **وبقي عليه موضعان آخران**: (الأول): أن يكون الظرف مشغولاً عنه، كقولك: يوم الجمعة سافرت فيه، والتقدير: سافرت يوم الجمعة سافرت فيه، ولا يجوز إظهار هذا العامل؛ لأن المتأخر عوض عنه، ولا يجمع بين العوض والمعوض في الكلام. (الثاني): أن يكون الكلام قد سمع بحذف العامل، نحو قولك لمن يذكر أمراً قد قدم عليه العهد: حينئذ الآن، وتقدير الكلام: قد حدث ما تذكر حين إذ كان كذا واسمع الآن، فناصب «حين» عامل، وناصب «الآن» عامل آخر، فهما من جملتين لا من جملة واحدة، والمقصود نهي المخاطب عن الخوض فيما يذكره وأمره بالاستماع إلى حديث جديد.

(٢) «وكل» مبتدأ، وكل مضاف، و«وقت» مضاف إليه «قابل» خبر للمبتدأ، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل، وفاعله ضمير مستتر فيه «ذاك» ذا: اسم إشارة مفعول به لقابل، والكاف حرف خطاب «وما» نافية «يقبله» يقبل: فعل مضارع، والهاء مفعول به ليقبل «المكان» فاعل يقبل «إلا» حرف استثناء دال على الحصر «مبهماً» حال، والتقدير: لا يقبل النصب على الظرفية اسم المكان في حال من الأحوال إلا في حال كونه مبهماً.

(٣) «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك نحو، ونحو مضاف، و«الجهات» مضاف إليه «والمقادير» معطوف على الجهات «وما» الواو عاطفة، ما: اسم موصول معطوف على الجهات «صيغ» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها صلة «من الفعل» جار ومجرور متعلق بصيغ «كمرمى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «من رمى» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من مرمى، وتقدير الكلام: وذلك كائن كمرمى حال كونه مأخوذاً من مصدر رمى.

يَعني أنَّ اسمَ الزمانِ يقبلُ النَّصْبَ على الظَّرفيةِ[١]**، مُبْهَماً كانَ**، نحو: «سِرْتُ لحظةً، وساعةً» **أو مُختصًّا**، إمَّا بإضافةٍ، نحو: «سِرْتُ يومَ الجمعةِ»، أو بوصف، نحو: «سِرْتُ يوماً طَويلاً» أو بعددٍ، نحو: «سِرْتُ يومَيْن».

وأمَّا اسمُ المكانِ، فَلا يقبلُ النَّصبَ منه إلَّا نوعانِ، أحدهما: المبهمُ[٢]**، والثاني**: ما صيغَ من المصدَرِ بشرْطِه الَّذي سنذكرُه، والمبهمُ كالجهاتِ [السِّتِّ]، نحو: «فوق، وتحت [ويمين، وشِمال]، وأمام، وخلف» ونحوِ هذا، كالمقاديرِ، نحو: «غَلْوَةٍ، وميلٍ، وفَرْسَخٍ، وبَريدٍ»[٣] تقول: «جلستُ فَوقَ الدَّارِ، وسِرْتُ غَلْوَةً» فتنصِبُهما على الظرفية.

وأمَّا ما صيغَ من المصْدَرِ، نحوُ: «مَجْلِس زَيْدٍ، وَمَقْعده» فَشرْطُ نَصبهِ قياساً: أن يكونَ عاملُه من لَفْظِه، نحو: «قَعَدتُ مَقعدَ زيدٍ، وَجَلستُ مَجْلِسَ عَمْرٍو» فلو كانَ عاملُه من غيرِ لَفْظِه، تعيَّن جَرُّه بـ «في»، نحو: «جَلستُ في مَرْمَى زيدٍ» فلا تقول: «جلست مَرْمَى زَيْدٍ» إلَّا شذوذاً.

وممَّا وَرَدَ من ذلك قولهم: «هو مِنِّي مَقْعَدَ القابِلَةِ، وَمَزْجَرَ الكَلْبِ، وَمَناطَ الثُّرَيَّا»[٤] أي:

---

(١) **أنت تعلم أن الفعل يدل بالوضع على شيئين، أحدهما الحدث، وثانيهما الزمن**، ويدل على المكان بدلالة الالتزام؛ لأن كل حدث يقع في الخارج لا بد أن يكون وقوعه في مكان ما، فلما كانت دلالة الفعل على الزمان لأنه أحد جزأي معناه الوضعي، قوي على نصب ظرف الزمان بنوعيه المبهم والمختص، ولما كانت دلالته على المكان بالالتزام لا بالوضع، لم يقوَ على نصب جميع الأسماء الدالة على المكان، بل تعدى إلى المبهم منه؛ لكونه دالًّا عليه في الجملة، وإلى اسم المكان المأخوذ من مادته؛ لكونه بالنظر إلى المادة قويَّ الدلالة على هذا النوع.

(2) اعلم أن الظروف (الزمانية والمكانية) نوعان:

أ ـ المبهمة، وهي التي تدلُّ على غيرِ معيَّن، مثل: «حين»، و«وقت» للزمان، و«فوق» و«تحت» للمكان.

وهي مفتقرة إلى غيرِها مما تُضافُ إليه لتحديد معناه، تقول: «فوقَ الطاولة».

ب ـ المختصّة، أو المحدودة، أو المؤقَّتَةُ، وهي التي تدلُّ على معيّن مقدَّر محدود من الزمان: «ساعةً» و«شهراً»، أو معيَّن من المكان محصور مثل أسماء المواضع: «مكة»، «المسجد».

(٣) الغلوة ـ بفتح الغين المعجمة وسكون اللام ـ فسرها المتقدمون بالباع: مئة باع، والباع: مقدار ما بين أصابع يديك إذا مددتهما محاذيتَين لصدرك، ومنهم من قدَّر الغلوة برمية سهم، ومنهم من قدرها بثلاث مئة ذراع، والميل: عشر غلوات، فهو ألف باع، والفرسخ: ثلاثة أميال، والبريد: أربعة فراسخ.

(٤) يقول العرب: «فُلانٌ مِنِّي مَقْعَدَ القَابِلَةِ» يريدون أنه قريب كقرب مكان قعود القابلة عند ولادة المرأة من =

كائنٌ مَقْعَدَ القابلَةِ، وَمَزْجَرَ الكَلْبِ، وَمَناطَ الثُّريَّا، والقياس «هو مِنِّي في مَقْعَدِ القابلةِ، وفي مَزْجَرِ الكَلْبِ، وفي مَناط الثُّريَّا» ولَكِنْ نُصِبَ شذوذاً، ولا يقاس عليه، خلافاً للكسائي، وإلى هذا أشار بقوله:

٣٠٧ ـ وَشَرْطُ كَوْنِ ذا مَقيساً أَنْ يَقَعْ ظَرْفاً لِما في أَصْلِه مَعْهُ اجْتَمَعْ[1]

أي: وشَرْطُ كونِ نصبِ ما اشتقَّ من المصدَرِ مَقيساً: أنْ يقع ظرفاً لما اجتمعَ معَه في أصله، أي: أن ينتصِبَ بما يُجامعُه في الاشتقاق من أَصْلٍ واحِدٍ، كمُجامَعة «جلست» بـ«مَجْلس» في الاشتقاق من الجلوس، فأصلُهُما واحِدٌ، وهو «الجُلوسُ».

وظاهرُ كلامِ المصنِّفِ أنَّ المقاديرَ وما صيغَ من المصدَرِ مُبْهَمان، أما المقاديرُ، فمذهبُ الجمهورِ أنَّها من الظروف المبْهمَةِ؛ لأنها وإنْ كانَتْ معلومةَ المقدارِ فهي مجهولَةُ الصفَةِ، وذهب الأستاذ أبو علي الشَّلَوْبين إلى أنها ليستْ من [الظروفِ] المبهَمةِ؛ لأنها مَعلومَةُ المقدارِ، وأما ما صِيْغَ من المصدَرِ، فيكونُ مبهماً، نحو: «جَلَسْتُ مَجلِساً» ومختَصًّا، نحوُ: «جَلَسْتُ مَجْلِسَ زَيدٍ».

وظاهرُ كلامِهِ أيضاً أن «مَرْمَى» مشتقٌّ مِنْ رَمَى، وليس هذا على مذهب البصريين، فإنَّ مذهبَهم أنه مشتقٌّ من المصدَرِ لا مِنَ الفعل.

وإذا تقرَّر أنَّ المكانَ المختصَّ ـ وهو ما لَهُ أَقْطارٌ تَحْويه ـ لا ينتصبُ ظرفاً، فاعلم أنَّهُ

= المرأة، ويقولون: «فُلانٌ منِّي مَزْجَرَ الكَلْبِ» يريدون أنه بعيد كبعد المكان الذي يزجر إليه الكلب، ويراد بهذا الذم، ويقولون: «فُلانٌ مِنِّي مناطَ الثُّريَّا» يريدون أنه في مكان بعيد كبعد الثريا عمن يروم أن يتصل بها، وهذا كناية عن عدم إدراكه في الشرف والرفعة، يعني أنه فريد في شرفه ورفعة قدره.

(١) «وشرط» مبتدأ، وشرط مضاف، و«كون» مضاف إليه، وكون مضاف، و«ذا» مضاف إليه، من إضافة المصدر الناقص إلى اسمه «مقيساً» خبر الكون الناقص «أن» مصدرية «يقع» فعل مضارع منصوب بأن، وسكنه للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذا الذي هو إشارة للمأخوذ من مصدر الفعل، و«أن» ومنصوبها في تأويل مصدر خبر المبتدأ «ظرفاً» حال من فاعل يقع المستتر فيه «لما» جار ومجرور متعلق بقوله: «ظرفاً» أو بمحذوف صفة له «في أصله، معه» جار ومجرور وظرف، متعلقان باجتمع الآتي «اجتمع» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من اجتمع وفاعله لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلًّا باللام.

سُمِعَ نصبُ كلِّ مكانٍ مختصٍّ مع «دَخَلَ، وسَكَنَ» ونصب «الشأمِ» مع «ذَهَبَ»، نحو: «دخلتُ البيتَ، وسكَنْتُ الدّارَ، وذهبْتُ الشأمَ» واختلفَ النّاسُ في ذلك، فقيل: هي منصوبةٌ على الظرفيةِ شُذوذاً، وقيل: منصوبةٌ على إسقاطِ حَرْفِ الجرِّ، والأصلُ: «دَخَلْتُ في الدَّارِ» فحُذِفَ حرفُ الجرِّ، فانتصب الدارُ، نحو: «مرَرْتُ زيداً» وقيل: منصوبةٌ على التشبيه بالمفعول به[1][2].

٣٠٨ ـ وَما يُرَى ظَرْفاً وَغَيْرَ ظَرْفِ فَذاكَ ذو تَصَرُّفٍ في العُرْفِ[3]

---

(١) في هذه المسألة أربعة أقوال للنحاة، ذكر الشارح منها ثلاثة:

(الأول): أن هذه الظروف المختصة منصوبة على الظرفية كما انتصب الظرف المكاني المبهم عليها، إلا أن ذلك شاذٌّ لا يقاسُ عليه، وهو مذهبُ المحققين من النحاة، ونسبه الشلوبين للجمهور، وصححه ابن الحاجب.

(الثاني): أن هذه الأسماء منصوبة على إسقاط حرف الجر، يعني على الحذف والإيصال، كما انتصب «الطريق» في قول الشاعر (وانظر الشاهد رقم ١٥٩):

لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعلَبُ

وهذا مذهب الفارسي، ومن العلماء من ينسبه إلى سيبويه، وقد اختاره ابن مالك.

(الثالث): أن هذه الأسماء منصوبة على التشبيه بالمفعول به، وذلك لأنهم شبهوا الفعل القاصر بالفعل المتعدي، كما نصبوا الاسم بعد الصفة المشبهة التي لا تؤخذ إلا من مصدر الفعل القاصر، وهذا إنما يتم لو أن الأفعال التي تنصب بعدها هذه الأسماء كانت كلها قاصرة.

(الرابع): أن هذه الأسماء منصوبة على أنها مفعول به حقيقة، وعلَّلوا هذا القول بأن نحو «دخل» يتعدى بنفسه تارة وبحرف الجر تارة أخرى، وكثرة الأمرين فيه تدل على أن كل واحد منهما أصل، وهذا أيضًا يتجه لو أن جميع الأفعال التي تنصب بعدها هذه الأسماء كانت من هذا النوع، إلا أن يخص هذا القول بنحو «دخل» مما له حالتان تساوتا في كثرة الورود، بخلاف «ذهب».

(2) المذهب الأول هو مفهوم كلام سيبويه إذ قال في «الكتاب» ١/ ٣٥: وقد قال بعضُهم: ذهبتُ الشامَ. شبّهه بالمبهَم إذ كان مكاناً.
والمذهبُ الرابعُ مذهب الأخفش.

(٣) «وما» اسم موصول مبتدأ أول «يرى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، وهو المفعول الأول «ظرفاً» مفعول ثانٍ ليرى، والجملة لا محل لها صلة الموصول «وغير» معطوف على قوله: «ظرفاً» السابق، وغير مضاف، و«ظرف» مضاف إليه «فذاك» الفاء زائدة، واسم الإشارة مبتدأ ثانٍ «ذو» خبر المبتدأ الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، وزيدت الفاء من جملة الخبر لأن المبتدأ موصول يشبه الشرط في عمومه، وذو مضاف، و«تصرف» مضاف إليه «في العرف» جار ومجرور متعلق بتصرف.

٣٠٩ ـ وَغَيْرُ ذي التَّصَرُّفِ الَّذي لَزِمْ ظَرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَهَا مِنَ الكَلِمْ[١]

ينقسمُ اسمُ الزمانِ واسمُ المكانِ إلى: متصرِّفٍ، وغَيرِ متصرِّفٍ.

فالمتصرفُ من ظَرْفِ الزَّمانِ أو المكانِ: ما استُعملَ ظرفاً وغير ظَرْفٍ، كـ «يوم، ومكان» فإنَّ كلَّ واحدٍ منهما يُستَعملُ ظرفاً، نحو: «سِرْتُ يوماً، وجَلَسْتُ مكاناً»، ويُستعملُ مُبتدأً، نحو: «يومُ الجمعةِ يومٌ مباركٌ، ومكانُكَ حَسَنٌ» وفاعلاً، نحو: «جاء يومُ الجُمعةِ، وارْتَفَعَ مَكانُكَ».

وغيرُ المتصرِّف هو: ما لا يُستعملُ إلَّا ظرفاً أو شِبْهَهُ، نحوُ: «سَحَرَ» إذا أردْتَهُ من يوم بعينه[٢]، فإنْ لم تُرِدْهُ مِنْ يومٍ بعينِه، فهو مُتَصَرِّفٌ، كقوله تعالى: ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر: ٣٤]، و«فوق» نحو: «جَلَسْتُ فَوْقَ الدَّارِ» فكلُّ واحدٍ من «سحر، وفوق» لا يكونُ إلا ظَرْفاً.

---

(١) «وغير» مبتدأ، وغير مضاف، و«ذي» مضاف إليه، وذي مضاف، و«التصرف» مضاف إليه «الذي» اسم موصول: خبر المبتدأ «لزم» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والجملة من لزم وفاعله لا محل لها صلة الذي «ظرفية» مفعول به للزم «أو شبهها» معطوف على مفعول لفعل محذوف تقديره: أو لزم ظرفية أو شبهها، ولا يجوز أن يكون معطوفاً على قوله: «ظرفية» المذكور في البيت؛ إذ يصير حاصل المعنى أن من الظرف ما يلزم الظرفية وحدها، ومنه الذي لزم شبه الظرفية وحدها، والقسم الأول صحيح، والقسم الثاني على هذا الذي يفيده ظاهر البيت غير صحيح، وإنما الصحيح أن الظرف ينقسم إلى قسمين؛ أحدهما: الذي يلزم الظرفية وحدها ولا يفارقها؛ وهو نوع من غير المتصرف، وثانيهما: الذي يلزم الأمرين الظرفية وشبهها، نعني أنه إذا فارق الظرفية لم يفارق شبهها، وهو النوع الآخر من غير المتصرف «من الكلم» جار ومجرور متعلق بلزم أو بشبه أو بمحذوف حال من «غير ذي التصرف».

(٢) مثَّل الشارح للظرف الذي لا يفارق النصب على الظرفية بمثالين: أحدهما «سحر» إذا أردت به سحر يوم معين، وهذا صحيح، وثانيهما «فوق» والتمثيل به لهذا النوع من الظرف غير صحيح، بل الصواب أنه من النوع الثاني الذي لزم الظرفية أو شبهها؛ بدليل مجيئه مجرورًا بمن في قوله تعالى: ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٢٦] وفي آيات أخر.

ومن الظروف التي لا تفارق النصب على الظرفية «قط» و«عَوْض» ظرفين للزمان، أولهما للماضي وثانيهما للمستقبل، وهما خاصَّان بالوقوع بعد النفي أو شبهه، ومنها أيضًا «بدل» إذا استعملته بمعنى مكان، كما تقول: خذ هذا بدل هذا، ومنها أيضًا الظروف المركبة، كقولك: أنا أزورك صباح مساء، ومنزلتك عندنا بين بين، ومنها أيضًا «بينا» و«بينما» ومنها «مذ، ومنذ» إذا رفعت ما بعدهما وجعلتهما خبرين عنه، فهما مبنيان على الضم أو السكون في محل نصب، كقط وعوض.

والَّذي لَزِمَ الظرفيةَ أو شِبْهَها «عِنْدَ [وَلَدُنْ]» والمرادُ بشِبْهِ الظَّرفيةِ أنه لا يخرجُ عن الظرفية إلا باستعماله مجروراً بـ«مِنْ»، نحو: «خَرَجتُ مِنْ عِنْدِ زَيْدٍ» ولا تُجَرُّ «عند» إلَّا بـ«مِنْ» فلا يقالُ: «خَرَجتُ إلى عِنْدِه»، وقولُ العامةِ: «خَرَجْتُ إلى عِنْدِه» خَطأ[١].

٣١٠ ـ وَقَدْ يَنوبُ عَنْ مَكانٍ مَصْدَرُ وَذاكَ في ظَرْفِ الزَّمانِ يَكْثُرُ[٢]

يَنوبُ المصدَرُ عَنْ ظرفِ المكان قليلاً، كقولك: «جَلَسْتُ قُرْبَ زيدٍ» أي: مكانَ قُربِ زيدٍ، فحُذِفَ المضافُ، وهو «مكان» وأُقيمَ المضافُ إليه مُقامَهُ، فأُعرِبَ بإعرابه، وهو النَّصْبُ على الظَّرفيةِ، ولا يَنقاسُ ذلك، فلا تقولُ: «آتيكَ جُلوسَ زَيدٍ» تريدُ مكانَ جُلوسِه.

ويكثُر إقامةُ المصْدَرِ مُقامَ ظَرْفِ الزمانِ، نحوُ: «آتيكَ طُلوعَ الشَّمسِ، وَقُدومَ الحاجِّ، وُخروجَ زيدٍ» والأصلُ: وَقتَ طلوعِ الشَّمسِ، ووَقتَ قدومِ الحاجِّ، ووَقتَ خُروجِ زَيدٍ، فحُذِفَ المضافُ وأُعربَ المضافُ إليه بإعرابه، وهو مَقيسٌ في كلِّ مصدَرٍ[٣].

---

(١) قد قال العرب الموثوق بعربيتهم: «حتى متى» فأدخلوا حتى على ظرف الزمان، وقالوا: «إلى أين» و«إلى متى» فأدخلوا «إلى» الجارة على ظرف الزمان والمكان، وهذا شاذ من جهة القياس، ومعنى هذا أنه يصح لنا إدخال «حتى» الجارة على لفظ «متى» من بين أسماء الزمان، وإدخال «إلى» الجارة على لفظ «متى» ولفظ «أين» من بين جميع الظروف، اتِّباعًا لهم، ولا يجوز القياس على شيء من ذلك.

(٢) «وقد» حرف تقليل «ينوب» فعل مضارع «عن مكان» جار ومجرور متعلق بينوب «مصدر» فاعل ينوب «وذاك» الواو للاستئناف، واسم الإشارة مبتدأ، والكاف حرف خطاب «في ظرف» جار ومجرور متعلق بيكثر الآتي، وظرف مضاف، و«الزمان» مضاف إليه «يكثر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذاك، والجملة من يكثر وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

(٣) ذكر الشارح ـ تبعًا للناظم ـ واحدًا مما ينوبُ عن الظَّرفِ، وهو المصدرُ، وبيَّن أنَّ نيابة المصدر عن ظرف الزمان مقيسة، بحيث يجوز لك أن تنيب ما شئت من المصادر عن ظرف الزمان، وأن نيابته عن ظرف المكان سماعية يجب ألا تستعمل منه إلا ما ورد عن العرب، وقد بقي عليه أشياء تنوب عن الظرف زمانيًّا ومكانيًّا.

الأول: لفظ «بعض» ولفظ «كل» مضافين إلى الظرف، نحو: «بحثْتُ عنك كلَّ مكانٍ، وسرْتُ كلَّ اليومِ» وذلك من جهة أنَّ كلمتَي «بعض» و«كل» بحسب ما تضافان إليه، وقد مضى في باب المفعول المطلق أنهما ينوبان عن المصدر في المفعولية المطلقة.

الثاني: صفة الظرف، نحو: «سرت طويلاً شرقي القاهرة».

الثالث: اسم العدد المميز بالظرف، نحو: «صمتُ ثلاثة أيامٍ، وسرْتُ ثلاثةَ عَشَرَ فرسخًا». =

المَفْعولُ مَعَهُ

٣١١ ـ يُنْصَبُ تالي الواوِ مَفْعولاً مَعَهْ في نَحْوِ «سِيري والطَّريقَ مُسْرِعَهْ»[١]

٣١٢ ـ بِما مِنَ الفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقْ ذا النَّصْبُ لا بالواوِ في القَوْلِ الأَحَقْ[٢]

المفعولُ معه: هو الاسمُ[3] المنتَصِبُ بعدَ واوٍ بمعنى «مَعَ».

والناصبُ له ما تقدَّمه من الفعل أو شِبْهِهِ.

فمثالُ الفعل: «سِيري والطَّريقَ مُسرِعَة» أي: سيري مع الطَّريقِ، فـ«الطريقَ» منصوبٌ بـ«سيري».

= الرابع: ألفاظ معينة تنوب عن اسم الزمان، نحو: «أحقًّا» في قول الشاعر:

أحقًّا عِبَادَ الله أنْ لَستُ صَادِرًا وَلَا وَارِدًا إلَّا عَلَيَّ رَقِيبُ

وفي نحو قول الآخر:

أحَقًّا أنَّ جِيرتَنَا استَقَلُّوا فَنِيَّتُنَا ونِيَّتُهُمْ فَرِيقُ

وفي نحو قول الآخر:

أحَقًّا بَنِي أبنَاءِ سَلمَى بنِ جَندَلٍ تَهَدُّدُكُمْ إيَّايَ وَسْطَ المَجَالِسِ

وفي نحو قول الآخر:

أحَقًّا أنَّ أخطَلَكُمْ هَجَانِي

(١) «ينصب» فعل مضارع مبني للمجهول «تالي» نائب فاعل ينصب، وتالي مضاف، و«الواو» مضاف إليه «مفعولاً» حال من نائب الفاعل «معه» مع: ظرف متعلق بقوله: «مفعولاً» ومع مضاف، والضمير مضاف إليه «في نحو» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن في نحو «سيري» فعل أمر، وياء المخاطبة فاعل، والجملة في محل جر بإضافة نحو إليها «والطريق» مفعول معه «مسرعة» حال من ياء المخاطبة في قوله: «سيري».

(٢) «بما» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «من الفعل» جار ومجرور متعلق بقوله: سبق، الآتي «وشبهه» الواو عاطفة، وشبه: معطوف على الفعل، وشبه مضاف، والضمير مضاف إليه «سبق» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلًّا بالباء «ذا» اسم إشارة مبتدأ مؤخر «النصب» بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة «لا» حرف عطف «بالواو» جار ومجرور معطوف على بما «في القول» جار ومجرور متعلق بقوله: النصب، السابق «الأحق» نعت للقول.

(3) لو زاد «الفضلة» لكان أدقّ.

ومثالُ شِبْهِ الفعلِ: «زيد سائرٌ والطريقَ»، و«أعجبني سَيْرُكَ والطَّريقَ» فالطريق: منصوبٌ بـ«سائر» و«سيرك»[1].

وزَعَمَ قومٌ أنَّ الناصبَ للمفعول مَعَه الواوُ[2]، وهو غيرُ صحيحٍ؛ لأنَّ كلَّ حرفٍ اخْتَصَّ بالاسم ولم يكنْ كالجزءِ منه، لم يعمل إلا الجرَّ، كحروف الجرِّ، وإنما قيل: «ولم يكنْ كالجُزءِ منه» احترازاً من الألف واللَّام، فإنَّها اختصَّتْ بالاسمِ ولم تعملْ فيه شيئاً؛ لكونها كالجزء منه، بدليل تخطِّي العامل لها، نحو: «مَرَرْتُ بالغُلامِ».

وَيُستفادُ من قول المصنِّفِ في نحو: «سيري والطَّريقَ مسرعَةً» أنَّ المفعولَ مَعَه مَقيسٌ فيما كانَ مِثْلَ ذلك، وهو: كلُّ اسمٍ وقعَ بعدَ واوٍ بمعنى مَعَ، وتقدَّمه فعلٌ أو شبهُهُ، و[هذا] هو الصحيح من قول النَّحويين[3].

---

(1) يعمل عمل الفعل في هذا المقام اسم الفاعل، والمصدر كما مثّل الشارح، واسم المفعول، وصيغة المبالغة، لا الصفة المشبهة و«أفعَل» التفضيل.

(2) وهو مذهب عبد القاهر الجرجاني رحمه الله.

وقال الشيخ الملوي في «حاشيته» على «شرح المكودي على الألفية» ص١٣٠: «الأحق» ليس على بابه، بل هو بمعنى الحق؛ لأن مقابله باطل لا حقّ، قيل: عبّر بالأحقّ تأدُّباً مع عبد القاهر؛ لأنه أحد الأربعة المدوّنين الأوّلين: أولهم سيدنا علي ﷺ فإنه سببٌ في تدوين النحو، الثاني: سيدنا الشافعي ﷺ دوّن الأصول، الثالث: الخليل دوّن العروض، الرابع: عبد القاهر دوّن المعانيَ والبيان. ا.هـ.

وثمة قولٌ ثالث للزجّاج: إن ناصبَهُ فعلٌ مُضمَرٌ.

ورابعٌ قاله الكوفيون: ناصبُهُ مخالفةُ ما بعد الواو لِما قبلَها.

ينظر: «أوضح المسالك» ٢/ ١٦٨، و«البهجة» ص١٧٩، و«المساعد» ١/ ٥٤٠، و«شرح الأشموني» ٢/ ١٩٩ ـ ٢٠٠.

(3) يريد الشارح بالمماثلة في قوله: «مقيس فيما كان مثل ذلك.. إلخ» المشابهة فيما ذكر، وفي كون الاسم الذي بعد الواو مما لا يصح عطفه على ما قبل الواو.

وقد اختلف النحاة في هذه المسألة، فذهب الجمهور إلى أن كل اسم وقع بعد واو المعية وسبقته جملة ذات فعل أو شبهه ولم يصح عطفه على ما قبله، فإنه يكون مفعولاً معه. وذهب ابن جِنّي إلى أنه لا يجوز أن يكون مفعولاً معه إلا إذا كان بحيث يصح عطفه على ما قبله من جهة المعنى، والصحيح ما ذهب إليه الجمهور؛ لأنه قد ورد عنهم فيما لا يحصى من الشواهد نثرًا ونظمًا، وقولهم: سرتُ والطريقَ، واستوى الماءُ والخشبةَ ـ بمعنى ارتفع الماء حتى صار الماء مع الخشبة في مستوى واحد ـ من غير ضرورة ولا ملجِئ ما يقطع بذلك.

وكذلك يُفهمُ من قوله: «**بما منَ الفِعْل وشِبْهه سَبَق**» أنَّ عاملَه لا بُدَّ أنْ يتقدَّمَ عليه، فلا تقول: «والنِّيْلَ سِرْتُ» وهذا باتفاق، وأمَّا تَقَدُّمه على مُصاحبِه ـ نحوُ: «سارَ والنِّيلَ زيدٌ» ـ ففيه خلافٌ، والصحيحُ مَنْعُه(١).

٣١٣ ـ وَبَعْدَ «ما» اسْتِفْهامٍ اوْ «كَيْفَ» نَصَبْ بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ العَرَبْ(٢)

حَقُّ المفعولِ [مَعَه] أنْ يَسبِقَه فعلٌ أو شِبْهُه، كما تقدَّمَ تمثيلُه، وسُمِعَ مِنْ كَلامِ العرَبِ(3)

---

(١) اختلف النحاة في تقديم المفعول معه على مصاحبه: أيجوز أم لا يجوز؟ فذهب ابن جني إلى أن ذلك جائز، والذي يؤخذ من كلامه في كتابه «الخصائص» وغيره أنه استدل على جوازه بأمرين، أولهما أن المفعول معه يشبه المعطوف بالواو، والمعطوف بالواو يجوز تقديمه على المعطوف عليه، فتقول: جاء وزيد عمرو، كما قال الشاعر:

أَلَا يَا نَخْلَةً مِن ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيكِ ورَحمَةُ الله السَّلَامُ

والشيء إذا أشبه الشيءَ أخذ حكمه، وثاني الاستدلالين أنه ورد عن العرب المحتجِّ بكلامهم تقديمُ المفعول معه على مصاحبه، كما في قول يزيد بن الحكم الثقفي من قصيدة يعاتب فيها ابن عمه:

جَمَعْتَ وفُحْشًا غِيْبَةً ونَمِيمَةً ثَلاثُ خِصَالٍ لَسْتَ عَنهَا بِمُرعَوِي

فزعم أن الواو في قوله: «وفحشًا» واو المعية، والاسم بعده منصوب على أنه مفعول معه، ومن ذلك أيضًا قول بعض الفَزاريين، وهو من شعراء «الحماسة»:

أَكْنِيهِ حِينَ أُنَادِيهِ لأُكرِمَهُ وَلَا أُلَقِّبُهُ والسَّوءَةَ اللَّقَبَا

فزعم أن الواو في قوله: «والسوءة» واو المعية، والاسم بعدها منصوب على أنه مفعول معه تقدم على مصاحبه، وهو قوله: «اللقبا» وأصل الكلام عنده: ولا ألقبه اللقبا والسوءة.

وليس ما ذهب إليه ابن جني بسديد، ولا ما استدل به صحيح، أما تشبيه المفعول معه بالمعطوف، فلئن سلَّمنا له شبهه به، لم نسلِّم أن المعطوف يجوز أن يتقدم على المعطوف عليه، بل كونه تابعًا ينادي بأن ذلك ممتنع، فأما البيت الذي أنشده شاهدًا على تقديم المعطوف، فضرورة أو مؤول، وأما البيتان اللذان أنشدهما على جواز تقديم المفعول معه على مصاحبه، فبعد تسليم صحة الرواية، يجوز أن تكون الواو فيهما للعطف، وقدَّم المعطوف ضرورة.

(٢) «وبعد» ظرف متعلق بقوله: «نصب» الآتي، وبعد مضاف، و«ما» قصد لفظه: مضاف إليه، وما مضاف، و«استفهام» مضاف إليه من إضافة الدال إلى المدلول «أو» عاطفة «كيف» معطوف على «ما» السابق «نصب» فعل ماض «بفعل» جار ومجرور متعلق بنصب، وفعل مضاف، و«كون» مضاف إليه «مضمر» نعت لفعل «بعض» فاعل نصب، وبعض مضاف، و«العرب» مضاف إليه.

(3) لعلهم بنو هذيل أو بعضهم، يُستأنَسُ لهذا الاستنتاج بما يذكره الشيخ عبد الحميد من بيت أسامة بن الحارث الهذلي، والله أعلم.

نَصْبُه بعدَ «ما» و«كيف» الاستفهاميتَين مِنْ غيرِ أنْ يُلفَظ بفعلٍ، نحو: «ما أنْتَ وزَيداً؟»[١] و«كيفَ أنْتَ وقَصْعَةً مِنْ ثَريدٍ؟» فخرَّجَهُ النَّحويون على أنَّه منصوبٌ بفعلٍ مُضْمرٍ مشتَقٍّ مِنَ الكَوْنِ، والتقديرُ: ما تكون وزيداً؟ وكيف تكون وقَصْعَةً من ثَريدٍ؟ فزيداً وقصعةً: منصوبان بـ«تكون» المُضْمرَةِ.

٣١٤ ـ وَالعَطْفُ إنْ يُمْكِنْ بِلا ضَعْفٍ أَحَقْ والنَّصْبُ مُخْتارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ[٢]

---

(١) ومن ذلك قول أسامة بن الحارث بن حبيب الهذلي:

مَا أنتَ والسَّيرَ في مَتْلَفٍ يُبَرِّحُ بالذَّكَرِ الضَّابِطِ

والشاهد في قوله: «ما أنت والسير؟» حيث نصب «السير» على أنه مفعول معه من غير أن يتقدمه في اللفظ فعل، ومن ذلك قول الآخر، وهو من شواهد سيبويه:

أتُوعِدُنِي بِقَومِكَ يا ابنَ حَجْلٍ أُشَابَاتٍ يَخَالُون العِبَادَا

بِمَا جَمَّعْتَ مِنْ حَضَنٍ وعَمْرٍو ومَا حَضَنٌ وعَمرٌو والجِيَادَا

الشاهد في قوله: «وما حضن... والجيادا؟» حيث نصب «الجياد» على أنه مفعول معه من غير أن يتقدم عليه فعل أو شبهه.

ومع ورود ذلك في كلام العرب المحتجِّ به فإنه قليل، والكثير في مثل ذلك رفع ما بعد الواو على أنه معطوف على ما قبله، كما قال زياد الأعجم:

تُكَلِّفُنِي سَوِيقَ التَّمرِ جَرْمٌ وَمَا جَرْمٌ وَمَا ذَاكَ السَّوِيقُ

وكما قال أوس بن حجر:

عَدَدْتَ رِجَالاً مِن قُعَينٍ تَفَجُّسًا فمَا ابنُ لُبَينَى والتَّفَجُّسُ والفَخرُ

وكما قال المخبَّل يهجو الزِّبرِقان بن بدر:

يَا زِبْرِقَانُ أخَا بَنِي خَلَفٍ مَا أنتَ وَيْبَ أبِيكَ والفَخْرُ

(٢) «والعطف» مبتدأ «إن» شرطية «يمكن» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بالسكون، وجواب الشرط محذوف «بلا ضعف» الباء حرف جر، ولا: اسم بمعنى غير مجرور بالباء، وقد ظهر إعرابه على ما بعده بطريق العارية، ولا مضاف، وضعف: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة العارية، والجار والمجرور متعلق بيمكن «أحق» خبر المبتدأ، وجملة الشرط وجوابه معترضة بين المبتدأ وخبره «والنصب مختار» مبتدأ وخبره «لدى» ظرف متعلق بمختار، ولدى مضاف، و«ضعف» مضاف إليه، وضعف مضاف، و«النسق» مضاف إليه.

٣١٥ ـ والنَّصْبُ إنْ لَمْ يَجُزِ العَطْفُ يَجِبْ أوِ اعْتَقِدْ إضْمارَ عامِلٍ تُصِبْ[١]

الاسمُ الواقعُ بعد هذه الواوِ إما أنْ يمكنَ عطفُه إلى ما قبلَه أو لا، فإنْ أمكَنَ عَطْفُه، فإما أنْ يكونَ بضَعْفٍ أو بلا ضَعْفٍ.

فإنْ أمكنَ عَطْفُه بلا ضَعْفٍ، فهو أحقُّ من النَّصبِ، نحوُ: «كُنتُ أنا وزيدٌ كالأخوين» فرَفعُ «زَيْدٍ» عطفاً على المضْمَرِ المتَّصلِ أَوْلى من نَصْبِه مفعولاً معه؛ لأنَّ العطفَ ممكنٌ للفَصْلِ، والتَّشريكُ أَوْلى من عدم التَّشريكِ، ومثلُه: «سارَ زيدٌ وعَمْرٌو» فرفعُ «عَمرٍو» أَوْلى من نَصْبِه.

وإنْ أمكنَ العَطْفُ بضَعْفٍ، فالنَّصبُ على المعيَّةِ أَوْلى من التشريكِ[٢]؛ لسلامَتِهِ مِنَ الضَّعفِ، نحو: «سِرْتُ وزيداً»، فنصبُ «زيدٍ» أَوْلى مِنْ رَفْعِهِ، لضَعْفِ العَطْفِ على المضْمَرِ المرفوعِ المتَّصل بلا فاصلٍ.

---

(١) «النصب» مبتدأ «إن» شرطية «لم» نافية جازمة «يجز» فعل مضارع فعل الشرط «العطف» فاعل يجز، وجواب الشرط محذوف «يجب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النصب، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «أو اعتقد» أو: عاطفة، اعتقد: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إضمار» مفعول به لاعتقد، وإضمار مضاف، و«عامل» مضاف إليه «تصب» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر الذي هو اعتقد، ويجوز أن يكون «يجب» جواب الشرط، وتكون جملة الشرط وجوابه ـ على هذا ـ في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) **الضعف الذي لا يتأتى معه العطف إما أن يكون لفظيًّا**، أي: عائدًا إلى اللفظ بحسب ما تقتضيه صناعة الإعراب، **وإما أن يكون معنويًّا**. وقد مثَّل الشارح للضعف اللفظي ولم يمثل للضعف المعنوي، أي: الذي يرجع إلى ما يريد المتكلم من المعنى، ومن أمثلته قولهم: «لو تركت الناقة وفصيلَها لرضعها» وبيانه أنك لو عطفت الفصيل على الناقة، لصار المعنى أن رضاع الفصيل للناقة متسبب عن مجرد تركك إياهما، وليس كذلك، فيلزمك أن تجعل التقدير على العطف: لو تركت الناقة وتركت فصيلها يرضعها ـ تعني يتمكن من رضاعها ـ لرضعها، فأما نصب هذا على أنه مفعول معه فيصير به المعنى: لو تركت الناقة مع فصيلها لرضعها، وهذا صحيح مؤدٍّ إلى المقصود؛ لأن المعية يراد بها المعية حسًّا ومعنى، فالتكلف الذي استوجبه العطف لتصحيح المعنى هو الذي جعله ضعيفًا، ومثله قول الشاعر:

إذَا أعجَبَتْكَ الدَّهرَ حَالٌ مِن امرئٍ فَدَعهُ وَوَاكِلْ أمرَهُ واللَّيَالِيَا

إذ لو عطف «الليالي» على «أمره» لكنت محتاجًا إلى تقدير: واكل أمره للَّيالي وواكل الليالي لأمره، فأما جعل الواو بمعنى مع ونصب الاسم على أنه مفعول معه، فلا يحوج إلى شيء.

وإنْ لم يمكنْ عَطْفُهُ تعيَّنَ النَّصبُ على المعيَّة، أو على إضمارِ فعلٍ [يليقُ به]، كقوله: [الرجز]

ش١٦٦ ـ عَـلَـفْـتُـهـا تِـبْـنـاً وَمـاءً بـاردا[1]

فماءً: منصوبٌ على المعيَّة، أو على إضمارِ فِعْلٍ يليق به، والتقديرُ: «وسَقَيتُها ماءً بارِداً» وكقوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١] فقوله: «وشركاءكم» لا يجوز عَطْفُهُ على «أمركم» لأنَّ العطفَ على نيَّةِ تَكرارِ العاملِ، إذْ لا يَصِحُّ أنْ يقالَ: «أجمعتُ شركائي» وإنما يقالُ: «أجمَعْتُ أمري، وجَمَعْتُ شُرَكائي» فشركائي: منصوبٌ على المعية، والتقديرُ ـ والله أعلم ـ فأجمعوا أمرَكم مَعَ شُرَكائكم، أو منصوبٌ بفعلٍ يَليقُ به، والتقديرُ: «فأَجمعوا أمرَكُم، واجْمَعوا شُركاءَكُم».

---

(١) هذا البيت من الشواهد التي لم يذكر العلماء نسبتها إلى قائل معين، وقد اختلفوا في تتمته، فيذكر بعضهم أن الشاهد صدر بيت، وأن تمامه:

حَـتَّـى شَـتَـت هَـمَّـالَـةً عَـيـنَـاهَـا

ويرويه العلامة الشيرازي عجز بيت، ويروي له صدرًا هكذا:

لَـمَّـا حَـطَـطْـتُ الـرَّحـلَ عَـنـهَـا وَارِدَا

اللغة: «شتت» يروى في مكانه: «بدت» وهما بمعنى واحد «هـمَّالةً» اسم مبالغة من هملت العين، إذا انهمرت الدموع.

الإعراب: «**علفتها**» فعل وفاعل ومفعول أول «**تبناً**» مفعول ثان «**وماء**» ظاهره أنه معطوف على ما قبله، وستعرف ما فيه «**بارداً**» صفة للمعطوف الذي هو ماء.

الشاهد فيه: قوله: «وماء» فإنه لا يمكن عطفه على ما قبله؛ لكون العامل في المعطوف عليه لا يتسلط على المعطوف، إذ لا يقال: «علفتها ماء» ومن أجل ذلك كان نصبه على أحد ثلاثة أوجه: إما بالنصب على المعية، وإما على تقدير فعل يعطف على «علفتها» والتقدير: علفتها تبنًا وسقيتها ماء، وإما على أن تضمن «علفتها» معنى «أنلتها» أو «قدمت لها» ونحوِ ذلك ليستقيم الكلام، وقد ذكر الشارح في البيت والآية الكريمة وجهين من هذه الثلاثة. وسيأتي لهذا نظائر نذكرها مع شرح الشاهد (رقم ٢٩٩) في مباحث عطف النَّسَق إن شاء الله تعالى.

الاستِثنـاءُ[1]

٣١٦ ـ ما اسْتَثْنَتِ «الَّا» مَعْ تَمامٍ يَنْتَصِبْ وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ[٢]

٣١٧ ـ إتْباعُ ما اتَّصَلَ وانْصِبْ ما انْقَطَعْ وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إبْدالٌ وَقَعْ[٣]

حُكْمُ المستَثْنى بـ«إلَّا» النَّصْبُ، إنْ وقعَ بعدَ تمامِ الكلامِ الموجَبِ[4]، سواءٌ كانَ متَّصلاً

---

(1) الاستثناء: هو الإخراجُ بـ«إلا» أو إحدى أخواتها حقيقةً، أو حُكماً من مُتَعَدِّدٍ. قاله السيوطي في «البهجة» ص١٨١. وستأتي أخوات «إلا» أواخر البحث.

(٢) «ما» اسم موصول مبتدأ «استثنت» استثنى: فعل ماض، والتاء للتأنيث «إلا» قصد لفظه: فاعل استثنت، والجملة من استثنت وفاعله لا محل لها صلة، والعائد إلى الموصول محذوف، والتقدير: مما استثنته إلا «مع» ظرف متعلق باستثنت، ومع مضاف، و«تمام» مضاف إليه «ينتصب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ، والجملة من ينتصب وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «وبعد» ظرف متعلق بقوله: «انتخب» الآتي، وبعد مضاف، «ونفي» مضاف إليه «أو» حرف عطف «كنفي» الكاف اسم بمعنى مثل معطوف على نفي، والكاف مضاف، ونفي مضاف إليه «انتخب» فعل ماض مبني للمجهول.

(٣) «إتباع» نائب فاعل لانتخب في آخر البيت السابق، وإتباع مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه، وجملة «اتصل» وفاعله المستتر فيه العائد إلى «ما» لا محل لها صلة «وانصب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول: مفعول به لانصب، وجملة «انقطع» وفاعله المستتر فيه العائد إلى ما لا محل لها صلة «وعن تميم» جار ومجرور متعلق بقوله: «وقع» الآتي «فيه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «إبدال» مبتدأ مؤخر، وجملة «وقع» من الفعل الماضي وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إبدال في محل رفع نعت لإبدال، والتقدير: إبدال كائن في المنقطع وقع عن تميم، ويجوز أن تجعل جملة «وقع» وفاعله المستتر فيه العائد إلى إبدال خبراً عن المبتدأ، وعلى هذا يكون قوله: «عن تميم» وقوله: «فيه» جارين ومجرورين يتعلق كل منهما بوقع، والتقدير: وإبدال واقع في المنقطع عن تميم.

(4) إليك هذه التعريفات ـ وإن كانت ستمرُّ معك مفرّقةً ـ لتَعِيَها فترافقَك في هذا البحث:

ـ الكلام الموجب: الذي لم يدخل عليه نفيٌ، ولا نهيٌ، ولا استفهام.

ـ الكلام غير الموجب: الذي دخل عليه نفي، أو نهيٌ، أو استفهام.

ـ الاستثناء التام: الذي يُذكر فيه المستثنى منه. =

أو مُنْقَطعاً[1]، نحوُ: «قامَ القَومُ إلَّا زيداً، وضَرَبْتُ القومَ إلَّا زيداً، ومرَرْتُ بالقومِ إلَّا زيداً، وقامَ القومُ إلَّا حماراً، وضربْتُ القومَ إلَّا حماراً، ومرَرْتُ بالقومِ إلَّا حماراً» فـ«زيداً» في هذه المُثُل منصوب على الاستثناء، وكذلك «حماراً».

= ـ الاستثناء المفرّغ: الذي لا يُذكر فيه المستثنى منه.

ـ الاستثناء المتصل: الذي يكون المستثنى فيه بعضاً من المستثنى منه ومن جنسه.

ـ الاستثناء المنقطع: الذي لا يكون المستثنى فيه بعضاً من المستثنى منه ولا من جنسه.

(١) قد وقع في كلام العرب ما ظاهره أن المستثنى بإلا بعد كلام تام موجب لم ينتصب على الاستثناء، بل جاء تابعًا لما قبله في إعرابه.

من ذلك قول الأخطل التغلبي:

وبِالصَّرِيمَةِ مِنهُم مَنزِلٌ خَلَقٌ عَافٍ تَغَيَّرَ إلَّا النُّؤيُ والوَتِدُ

ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله: «تغيَّر إلا النؤيُ والوتد»، فإن الكلام بحسب الظاهر موجب، إذ لم يتقدمه نفي ولا شبهه، وهو تام؛ لأنه قد تقدم فيه ذكر المستثنى منه، وهو الضمير المستتر في «تغير» العائد على المنزل، فكان من حق الكلام على هذا أن ينتصب ما بعد إلا على أنه مستثنى، لكن الشاعر قد جاء به مرفوعًا على أنه بدل من الضمير المستتر في «تغيَّر» الذي هو المستثنى منه.

ومن ذلك قول الآخر:

لِدَمِ ضَائِعٍ تَغَيَّبَ عَنهُ أقرَبُوهُ إلَّا الصَّبا والدَّبُورُ

ومحل الشاهد من هذا البيت قوله: «تغيب أقربوه إلا الصبا والدبور»، فإن الكلام موجب؛ إذ لم يتقدمه نفي ولا شبهه، وهو تام؛ لأنه قد تقدم فيه ذكر المستثنى منه، وهو قوله: «أقربوه» فكان من حق العربية أن ينتصب الاسم الواقع بعد إلا، لكن الشاعر قد جاء به مرفوعًا على أنه بدل من الاسم الواقع قبلها، وهو المستثنى منه.

وقد بيَّن العلماء في هذين البيتين ونحوِهما أن هذا الظاهر غير مراعى ولا ملتفتٍ إليه، وأن الكلام ـ وإن كان إيجابًا في الظاهر ـ نفي عند التحقيق؛ لأن معنى «تغير» في البيت الأول: «لم يبق على حاله»، ومعنى «تغيب عنه أقربوه» في البيت الثاني: «لم يحضروا»، وأنت تعلم أن الشاعر الأول لو أنه قال: «لم يبقَ على حاله إلا النؤي والوتد» وأن الشاعر الثاني لو قال: «لم يحضر أقربوه إلا الصبا والدبور» لكان يجوز لكل واحد منهما أن يرفع ما بعد إلا على البدلية وأن ينصبه على الاستثناء، فقد صنع كل منهما ما يجوز له؛ لأنه فهم أن الكلام إذا كان بمعنى كلام منفي أخذ حكم الكلام المنفي.

وعلى هذا يكون مراد النحويين بقولهم فيما يجب نصبه على الاستثناء: «كلام موجب» أنه ليس منفيًّا مطلقًا، لا في اللفظ ولا في المعنى، فافهم ذلك وتدبره.

والصحيحُ من مذاهبِ النَّحْويين أنَّ الناصبَ له ما قَبله بواسطة «إلَّا»، واختارَ المصنِّفُ في غير هذا الكتابِ أنَّ الناصبَ له «إلَّا» وزعمَ أنه مذهَبُ سيبويه[1][2]، وهذا معنى قوله: «ما استَثْنَتِ الَّا مَعْ تَمامٍ يَنْتَصِبْ» أي: أنَّه ينتصبُ الَّذي استَثْنَتْه «إلَّا» معَ تمامِ الكلامِ إذا كانَ موجَباً.

---

(١) قال الناظم في «شرح التسهيل» ٢/ ٢٧١:

ثم قلت [أراد في «التسهيل»]: «لا بما قبلها» مشيراً إلى الخلاف في ناصب المستثنى بـ«إلا»، واخترتُ نصبَهُ بها نفسِها. وزعمتُ أني في ذلك موافقٌ لسيبويه وللمبرد وللجرجاني، وقد خفي كونُ هذا مذهب سيبويه على جمهور الشرّاح لكتابه.

وأنا أستعين بالله على بيان ما خفي عليهم من ذلك بنصوص يعضُد بعضُها بعضاً، وبعد استيفاء ذلك أقيم الدلالة على صحته وفساد ما سواه، ولا حول ولا قوة إلا بالله. ا.هـ.

قال منتقي هذه الفوائد: لولا الإطالة لأثبتُّ كلامه، ولكني سأعزو إلى المواطن التي ذكرها ابن مالك من كتاب «سيبويه»، فليَرْجِعْ إليها من شاء.

ـ الباب الثاني من أبواب الاستثناء، وهو «هذا باب ما يكون استثناءً بـ«إلا». «الكتاب» ١/ ٣١٠.

ـ الباب الخامس من أبواب الاستثناء، وهو «هذا باب النصب فيما يكون مستثنىً مبدلاً». «الكتاب» ١/ ٣١٩.

ـ الباب التاسع من أبواب الاستثناء، وهو «هذا بابٌ لا يكون المستثنى فيه إلا نصباً». «الكتاب» ٢/ ٣٣١.

(٢) للنحاة في ناصب الاسم الواقع بعد «إلا» خلاف طويل، غير أن أشهر مذاهبهم في ذلك تتلخص في أربعة أقوال:

الأول: أن الناصب له هو الفعل الواقع في الكلام السابق على «إلا» بواسطتها، فيكون عمل «إلا» هو تعدية ما قبلها إلى ما بعدها، كحرف الجر الذي يعدِّي الفعل إلى الاسم، غير أن هذه التعدية بالنظر إلى المعنى، وهذا مذهب السيرافي، ونسبه قوم منهم ابن عصفور وغيره إلى سيبويه، وقال الشلوبين: إنه مذهب المحققين.

الثاني: أن الناصب له هو نفس «إلا» وهو مذهب ابن مالك الذي صرح به في غير هذا الكتاب، وعباراته في الألفية تشير إليه، أفلا ترى أنه يقول في مطلع الباب: «ما استثنت إلا» ثم يقول بعد أبيات: «وألغ إلا» وهي عبارة يدل ظاهرها على أن المراد إلغاؤها عن العمل.

الثالث: أن الناصب له هو الفعل الواقع قبل «إلا» باستقلاله، لا بواسطتها كالمذهب الأول.

الرابع: أن الناصب له فعل محذوف تدل عليه «إلا» والتقدير: أستثني زيدًا، مثلاً.

ويرد على المذهبين الأول والثالث أنه قد لا يكون في الكلام المتقدم على «إلا» ما يصلح لعمل النصب من فعل أو نحوه، تقول: إن القوم إخوتك إلا زيدًا، فكيف تقول: إن العامل الذي قبل «إلا» هو الناصب لما بعدها؟ سواء أقلنا إنه ناصب على الاستقلال أم قلنا إنه ناصب بواسطة «إلا». =

فإنْ وقعَ بعدَ تمامِ الكَلامِ الَّذي ليس بموجَبٍ ـ وهو المشتملُ على النَّفي أو شِبْهِه، والمرادُ بشِبْهِ النَّفْي: النَّهيُ والاستفهامُ ـ فإما أنْ يكونَ الاستثناءُ متَّصلاً، أو مُنقطعاً، والمرادُ بالمتَّصلِ: أنْ يكونَ المستَثْنى بَعْضاً ممَّا قبلَه، وبالمنقَطِع: ألَّا يكونَ بَعضاً ممَّا قبلَه.

فإنْ كانَ متَّصلاً، جازَ نصبُه على الاستثناءِ، وجازَ إتباعُه لما قَبْلَه في الإعرابِ، وهو المختارُ[1]، والمشهورُ أنه بَدَلٌ من مَتبوعِه[2]، وذلك نحوُ: «ما قام أحَدٌ إلَّا زيدٌ، وإلَّا

= ويمكن أن يجاب على ذلك بأننا في هذا المثال وما أشبهه نلتزم تأويل ما قبل «إلا» بما يصلح لعمل النصب، وهذا الجواب مع إمكانه ضعيف؛ للتكلف الذي يلزمه.

(١) أطلق الشارح رحمه الله اختيار إتباع المستثنى منه إذا كان الكلام تامًّا منفيًّا، وليس هذا الإطلاق بسديد، بل قد يختار النصب على الاستثناء، وذلك في ثلاثة مواضع:

الأول، وسيأتي في كلامه: أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه، نحو قولك: ما زارني إلا زيدًا أحد، فالنصب على الاستثناء هنا أرجح من الرفع على البدلية؛ لئلا يلزمَ تقدم التابع على المتبوع، أو تغيرُ الحال؛ فيصير التابع متبوعًا والمتبوع تابعًا.

الثاني: أن يفصل بين المستثنى والمستثنى منه بفاصل طويل، نحو أن تقول: لم يزرني أحد أثناء مرضي مع انقضاء زمن طويل إلا زيدًا، واختيار النصب على الاستثناء في هذا الموضع لأن الإتباع إنما يختار للتشاكل بين التابع والمتبوع، وهذا التشاكل لا يظهر مع طول الفصل بينهما، ونازع في هذا أبو حيان.

الثالث: أن يكون الكلام جوابًا لمن أتى بكلام آخر يجب فيه نصب المستثنى، وذلك كأن يقول لك قائل: نجح التلاميذ إلا عليًّا، فتقول له: «ما نجحوا إلا عليًّا»، وإنما اختير النصب على الاستثناء ههنا ليتم به التشاكل بين الكلام الأول وما يراد الجواب به عنه.

(٢) هذا الذي ذكره الشارح من أن المستثنى بعد الكلام التام المنفي بدل من المستثنى منه هو مذهب البصريين، يقولون: إنه بدل بعض من كل، فأما الكوفيون، فذهبوا إلى أن «إلا» في هذا الموضع حرف عطف، وما بعده معطوف عطفَ النسق على الاسم الذي قبلها، وكان أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب ـ وهو كوفي ـ يقول: كيف يكون بدلاً وهو موجب ومتبوعه منفي؟ وقد أجاب عن هذا الاعتراض أبو سعيد السيرافي شارح «كتاب» سيبويه بأنا إنما جعلناه بدلاً منه في عمل العامل فيه، وتخالفُهما في النفي والإثبات لا يمنع البدلية؛ لأن سبيل البدل أن يجعل الأول كأنه لم يذكر، والثاني في موضعه، وقد رأينا التوابع تتخالف في النفي والإثبات، من ذلك النعت في نحو قولك: مررت برجل لا كريم ولا لبيب.

وقد بيَّن ذلك العلامة السيوطي بيانًا وافيًا، وهاك عبارته: «وهو بدل عند البصرين بدل بعض من كل؛ لأنه على نية تكرار العامل، وعطف عند الكوفيين، و«إلا» عندهم حرف عطف؛ لأنه مخالف للأول، والمخالفة لا تكون في البدل، وتكون في العطف ببل و«لا» ولكن. وأجيب بأن المخالفة واقعة في بدل البعض؛ لأن الثاني فيه مخالف للأول في المعنى، وقد قالوا: «مررت برجل لا زيد ولا عمرو» وهو هنا =

زيداً، ولا يَقُمْ أحَدٌ إلَّا زيدٌ وإلَّا زيداً، وهَلْ قامَ أحَدٌ إلَّا زيدٌ؟ وإلَّا زيداً؟ وما ضَرَبْتُ أحداً إلَّا زيداً، ولا تَضْرِبْ أحَداً إلَّا زيداً، وهَلْ ضَرَبْتَ أحداً إلَّا زيداً؟»، فيجوزُ في «زيداً» أنْ يكونَ منصوباً على الاستثناءِ، وأنْ يكونَ منصوباً على البدَليَّةِ من «أحَدٍ»، وهذا هو المختارُ، وتقولُ: «ما مرَرْتُ بأحَدٍ إلَّا زيدٍ، وإلَّا زيداً، ولا تمرُرْ بأحَدٍ إلَّا زيدٍ، وإلَّا زيداً، وهَلْ مَرَرْتَ بأحَدٍ إلَّا زيدٍ؟ وإلَّا زيداً؟».

وهذا معنى قوله: «**وبَعْدَ نَفْيٍ أو كَنَفْيٍ انتُخِبْ، إتباعُ ما اتَّصلَ**» أي: اختيرَ إتباعُ الاستثناءِ المتَّصلِ إن وقع بعد نفيٍ أو شبهِ نفيٍ[1].

= بدل لا عطف؛ لأن من شرط لا العاطفة ألا تتكرر. وقال ابن الضائع: لو قيل إن البدل في الاستثناء قسم على حِدَتِه ليس من تلك الأبدال التي عينت في باب البدل، لكان وجهًا، وهو الحق، وحقيقة البدل ههنا أنه يقع مع الأول ويبدل مكانه».

وزعم بعض النحويين أن الإتباع يختصُّ بما يكون فيه المستثنى منه مفردًا، وهو مردود بقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ﴾ [النور: ٦] فشهداء جمع، وقد أبدل منه.

وشرط بعض القدماء لجواز الإتباع عدمَ صلاحية المستثنى منه للإيجاب، يعني أن يكون مما يختص بالاستعمال بعد النفي، كأحَدٍ، وعَرِيب، وديَّار، وهو مردود بالسماع، فقد قال الله تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦].

(١) قد يمتنع لسبب صناعي إبدالُ ما بعد إلَّا في الكلام التَّامِّ المنفي مما قبلها، وذلك كأن تقول: «**ما جاءني من أحد إلَّا زيد**» أو تقول: «**لا أحد فيها إلَّا زيد**».

وبيان تعذر الإبدال على اللفظ في المثال الأول من هذين المثالين أن ما بعد «إلَّا» فيه ـ وهو زيد ـ معرفة بالعَلَمية، وذلك ظاهر، وهو مثبَت، لأنه مستثنى من منفي، وإلا توجَّب لما بعدها نقيض حكم ما قبلها، فلو أنك أبدلت «زيدًا» في هذا المثال بالجرِّ، لكنتَ قد جعلته معمولاً لمن الزائدة العاملة في «أحد» المبدل منه، وأنت تعلم أن من الزائدة لا تدخل إلا على نكرة منفية، و«زيد» معرفة مثبتة كما أنبأتك.

وأما بيان التعذر المذكور في المثال الثاني، فحاصله أنك لو أبدلت زيدًا بالنصب تبعًا للمبدل منه ـ وهو «أحد» الواقع اسمًا للا النافية للجنس ـ لكنت قد أعملت لا النافية للجنس في معرفة، وقد علمت أن لا النافية للجنس لا تعمل إلا في النكرات، ولذلك نظائر كثيرة.

فإذا رأيت شيئًا من ذلك، فلا تغترر بأنه يجوز لك الإبدال، فتسرع إلى الإبدال على لفظ المبدل منه من الكلام، بل تدبر الأمر، وانظر في المبدل منه، ثم انظر في البدل: هل يجوز لك أن تضعه في موضع المبدل منه، فإن أدَّاك النظر إلى أنه يجوز لك أن تضع البدل في موضع المبدل منه، فلا تتردد في أن تبدل على اللفظ، وإن أدَّاك النظر إلى أنه لا يجوز لك أن تضع البدل في موضع المبدل منه في هذا الكلام، =

وإنْ كانَ الاستثناءُ مُنقَطِعاً، تَعَيَّنَ النَّصْبُ عند جمهور العرب، فتقول: «ما قامَ القَومُ إلَّا حماراً»، ولا يجوزُ الإتباعُ، وأجازَه بنو تميمٍ، فتقول: «ما قامَ القومُ إلا حمارٌ، وما ضربْتُ القَومَ إلا حماراً، وما مرَرْتُ بالقَومِ إلَّا حمارٍ».

وهذا هو المرادُ بقوله: «**وَانْصِبْ ما انقطع**» أي: انصِبِ الاستثناءَ المنقطِعَ إذا وقعَ بعدَ نَفْيٍ أو شِبْهِه عندَ غيرِ بني تميمٍ، وأمَّا بنو تميم فيُجيزونَ إتباعَه.

فمعنى البيتَين أنَّ الذي استُثني بـ«إلَّا» ينتصِبُ إنْ كانَ الكلامُ موجَباً ووقعَ بعدَ تمامِه، وقَدَ نَبَّهَ على هذا التقييدِ بذكْرِه حُكْمَ النَّفي بعدَ ذلك، وإطلاقُ كَلامِهِ يَدُلُّ على أنَّه ينتصبُ سواءٌ كانَ متَّصلاً أو مُنقطِعاً.

وإنْ كانَ غَيْرَ موجَبٍ ـ وهو الَّذي فيه نَفْيٌ أو شِبْهُ نَفْيٍ ـ انْتُخِبَ ـ أي: اختيرَ ـ إتباعُ ما اتَّصل، ووجبَ نَصْبُ ما انقطعَ عندَ غيرِ بني تميمٍ، وأمَّا بنو تميمٍ، فيُجيزونَ إتباعَ المنقطعِ.

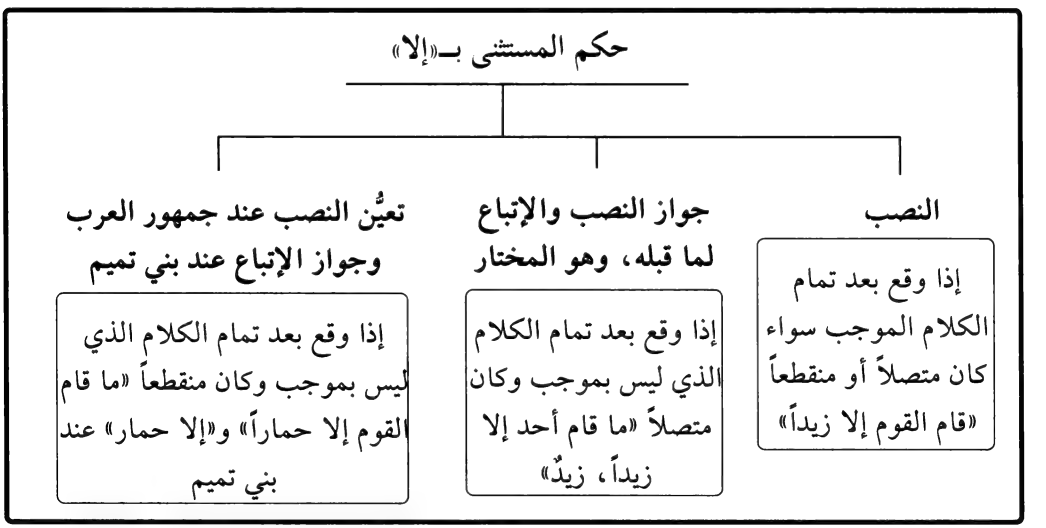

= فاعدل إلى الإبدال على الموضع، ففي المثال الأول ـ وهو: ما جاءني من أحد إلا زيد ـ المبدل منه فاعل مجرور لفظًا بمن الزائدة وموضعه رفع؛ لأن كل فاعل مرفوع، ولا يصح لك أن تضع زيدًا في هذا الكلام موضع أحد، فأبدله على الموضع وانطق به مرفوعًا، وفي المثال الثاني ـ وهو: لا أحد فيها إلا زيد ـ المبدل منه اسم لا، ولا يصح وضع زيد موضعه، ولكن اسم «لا» أصله مبتدأ، أو «لا» واسمها في قوة مبتدأ، كما صرح به سيبويه وذكرناه مرارًا في باب «لا»، والمبتدأ يكون معرفة، فارفع زيدًا.

٣١٨ ـ وَغَيْرُ نَصْبِ سابِقٍ في النَّفْيِ قَدْ يَأْتي وَلـكِـنْ نَـصْـبَـهُ اخْـتَـرْ إنْ وَرَدْ[١]

إذا تقدَّم المستَثْنى على المستَثْنى مِنْه[٢]: فإما أنْ يكونَ الكلامُ موجَباً أو غيرَ مَوجَبٍ، فإن كان موجَباً وجبَ نَصْبُ المستثنى، نحوُ: «قامَ إلَّا زيداً القومُ» وإنْ كانَ غيرَ موجَبٍ، فالمختارُ نَصْبُهُ، فتقولُ: «ما قام إلَّا زيداً القومُ» ومنه قوله: [الطويل]

ش١٦٧ ـ فَما ليَ إلَّا آلَ أَحْمَدَ شيعَةٌ وَما ليَ إلَّا مَـذْهَـبَ الـحَـقِّ مَـذْهَـبُ[٣]

وقد رويَ رَفْعُه، فتقولُ: «ما قامَ إلَّا زيدٌ القومُ» قال سيبويه[4]: «حدَّثني يونُسُ أنّ قوماً

---

(١) «وغير» مبتدأ، وغير مضاف، و«نصب» مضاف إليه، ونصب مضاف، و«سابق» مضاف إليه «في النفي» جار ومجرور متعلق بقوله: «يأتي» الآتي «قد» حرف دال على التقليل، وجملة «يأتي» وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «غير نصب» في محل رفع خبر المبتدأ «ولكن» حرف استدراك «نصبه» نصب: مفعول مقدم لاختر، ونصب مضاف، والهاء مضاف إليه «اختر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إن» شرطية «ورد» فعل ماض في محل جزم فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، وتقديره: إن ورد فاختر نصبه.

(٢) **لتقديم المستثنى ثلاث صور:**

الأولى: أن يتقدم على المستثنى منه فقط.

والثانية: أن يتقدم على العامل فيه فقط ويتقدم المستثنى منه، نحو قولك: «القوم إلا زيدًا أكرمت».

والثالثة: أن يتقدم على المستثنى منه وعلى العامل فيه جميعًا، نحو: «إلا زيدًا أكرمت القوم» وفي هذا خلاف. وسنعود إلى هذه المسألة مرة أخرى (في شرح الشواهد ١٧٥) فنجليها لك.

(٣) البيت للكميت بن زيد الأسدي، من قصيدة هاشمية يمدح فيها آل النبي ﷺ، وأولها قوله:

طَرِبْتُ وَمَا شَوقًا إلَى البِيضِ أطْرَبُ وَلَا لَـعِـبًـا مِـنِّـي وذُو الـشَّـيـبِ يَـلـعَـبُ

اللغة: «طربت» الطرب: استخفاف القلب من حزن أو فرح أو لهو «البيض» جمع بيضاء، وهي المرأة النقية «وذو الشيب يلعب» جعله بعض النحاة ـ ومنهم ابن هشام في «المغني» ـ على تقدير همزة الاستفهام، وكأنه قد قال: أو ذو الشيب يلعب؟ ودليل صحته أنه يروى في مكانه: «أذو الشيب يلعب»، «شيعة» أشياع وأنصار «مذهب الحق» يروى في مكانه: «مشعب الحق» والمراد: أنه لا قصد له إلا طريق الحق.

الإعراب: «فما» نافية «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «إلا» أداة استثناء «آل» مستثنى، وآل مضاف، و«أحمد» مضاف إليه «شيعة» مبتدأ مؤخر، وهو المستثنى منه «**وما لي إلا مذهب الحق مذهب**» مثل الشطر الأول في الإعراب تماماً.

الشاهد فيه: قوله: «إلا آل أحمد» وقوله: «إلا مذهب الحق» حيث نصب المستثنى بإلا في الموضعين؛ لأنه متقدم على المستثنى منه، والكلام منفي، وهذا هو المختار.

(4) لم أهتد إلى هذا القول في مطبوع «الكتاب».

يوثَقُ بعرَبيتِهم يقولون: ما ليَ إلَّا أخوكَ ناصرٌ» وأعرَبوا الثاني بدَلاً من الأول[1] [على القَلْبِ؛ لهذا السبب]، ومنه قولُه: [الطويل]

ش١٦٨ ـ فإنَّهُمُ يَرْجونَ مِنْهُ شَفاعَةً إذا لَمْ يَكُنْ إلَّا النَّبِيُّونَ شافِعُ[2]

فمعنى البيت: إنه قَدْ وردَ في المستَثْنى السابِقِ غيرُ النَّصبِ، وهو الرَّفْعُ، وذلك إذا كانَ الكلامُ غيرَ موجَبٍ، نحو: «ما قامَ إلَّا زيدٌ القومُ» ولكنَّ المختارَ نصبُه.

وعُلِمَ من تخصيصه ورودَ غيرِ النَّصبِ بالنفي أنَّ الموجَبَ يتعيَّن فيه النَّصبُ، نحوُ: «قامَ إلَّا زيداً القومُ».

٣١٩ ـ وَإنْ يُفَرَّغْ سابِقٌ «إلَّا» لِمَا بَعْدُ يَكُنْ كما لَوِ «الَّا» عُدِمَا[3]

---

(1) بدلُ كلٍّ من كلٍّ.

(٢) البيت لحسان بن ثابت شاعر النبي ﷺ، من قصيدة يقولها في يوم بدر، وأولها قوله:

أَلَا يا لَقَومِي هَلْ لِمَا حُمَّ دَافِعُ وهَل مَا مَضَى مِن صَالحِ العَيشِ رَاجِعُ

اللغة: «حم» تقول: حم الأمر ـ بالبناء للمجهول ـ ومعناه قدر، وتقول: قد حمَّه الله وأحمَّه، تريد: قدَّره وهيَّأ أسبابه «يرجون» يترقبون ويأملون، والمراد بالشفاعة شفاعته ﷺ، وهي المقام المحمود الذي ذكره الله تعالى في قوله: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ [الإسراء: ٧٩].

الإعراب: «**فإنهم**» إن: حرف توكيد ونصب، هم: اسمه «**يرجون**» فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر «إن» «**منك**» جار ومجرور متعلق بيرجون «**شفاعة**» مفعول به ليرجون «**إذا**» ظرفية «**لم**» نافية جازمة «**يكن**» فعل مضارع تام مجزوم بلم «**إلا**» أداة استثناء «**النبيون**» مستثنى، وستعرف ما فيه «**شافع**» فاعل يكن، وهو المستثنى منه.

الشاهد فيه: قوله: «إلا النبيون» حيث رفع المستثنى مع تقدمه على المستثنى منه، والكلام منفي، والرفع في مثل ذلك غير المختار، وإنما المختار نصبه، هذا هو الظاهر.

وقد خرَّجه بعض النحاة على غير ظاهره ليطابق المختار عندهم، فذهبوا إلى أن قوله: «النبيون» معمول لما قبل إلا، أي: أنه فاعل يكن، فيكون الكلام استثناء مفرغًا، أي: لم يذكر فيه المستثنى منه، وقوله: «شافع» بدل كل مما قبله، ويكون الأمر على عكس الأصل، فالذي كان بدلاً صار مبدلاً منه، والذي كان مبدلاً منه قد صار بدلاً، وتغير نوع البدل فصار بدل كلٍّ بعد أن كان بدل بعضٍ.

(٣) «وإن» شرطية «يفرغ» فعل مضارع مبني للمجهول فعل الشرط «سابق» نائب فاعل ليفرغ، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل، وفاعله ضمير مستتر فيه «إلا» قصد لفظه: جعله الشيخ خالد مضافاً إليه، وليس هذا الإعراب بشيء، بل هو مفعول به لسابق؛ لأنه اسم فاعل منون، وترك تنوينه يخل بوزن البيت «لما» جار ومجرور متعلق بيفرغ «بعد» ظرف مبني على الضم لانقطاعه عن الإضافة لفظاً في محل نصب، وهو متعلق =

إذا تفرَّغَ سابقُ «إلَّا» لما بعدَها ـ أي: لم يشتغلْ بما يَطْلُبُه ـ كان الاسمُ الواقعُ بعد «إلَّا» مُعرباً بإعراب ما يقتضيه ما قبلَ «إلَّا» قبلَ دُخولِها، وذلك نحو: «ما قامَ إلَّا زيدٌ، وما ضربتُ إلَّا زيداً، وما مرَرْتُ إلَّا بزيد» فـ«زيد»: فاعلٌ مرفوعٌ بقامَ، و«زيداً»: منصوبٌ بضربتُ، و«بزيدٍ»: متعلِّقٌ بمرَرْتُ، كَما لَوْ لم تُذكَرْ «إلَّا».

وهذا هو الاستثناءُ المفرَّغ(١)، ولا يقعُ في كَلامٍ موجَبٍ(٢)، فلا تقولُ: «ضَرَبْتُ إلَّا زيداً».

= بمحذوف صلة «ما» المجرورة محلًّا باللام «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم لأنه جواب الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً «كما» الكاف جارة، وما زائدة «لو» مصدرية «إلا» قصد لفظه: نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده «عدما» فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على إلا، و«لو» ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر «يكن» وتقدير الكلام: يكن هو كائناً كعدم إلا في الكلام.

(١) يجوز تفريغ العامل المتقدم على إلا بالنظر إلى جميع المعمولات، كالفاعل ونائبه والمفعول به، ويستثنى من ذلك: المفعول معه، والمصدر المؤكِّد لعامله، والحال المؤكدة؛ فلا يجوز أن تقول: ما سرت إلا والليل، ولا أن تقول: ما ضربت إلا ضربًا، ولا أن تقول: لا تعثُ إلا مفسدًا، وذلك لأن الكلام في هذه المثل ونحوِها يتناقض صدره مع عَجُزه.

(٢) أطلق الشارح القول بعدم وقوع الاستثناء المفرغ في الكلام الموجب، ولم يفرق بين أن يكون ما بعد إلا فضلة وأن يكون عمدة، **وللنحاة في هذا الموضوع مذهبان:**

أحدهما: أنه لا يقع بعد الإيجاب مطلقًا كما يقتضيه إطلاق الشارح، وهو مذهب الجمهور، واختاره الناظم، والسرُّ في ذلك أنك لو كنت تقول: «ضربت إلا زيدًا» لكان المعنى أنك ضربت جميع الناس إلا زيدًا، وهذا مستحيل، وقيام قرينة تدل على أنك تريد بالناس جماعة مخصوصة، أو أنك قصدت إلى المبالغة ـ بجعل الفعل الواقع على بعض الناس واقعًا على كلهم، تنزيلاً لهذا البعض منزلة الكل؛ لعدم الاعتداد بما عدا هذا البعض ـ أمر نادر، فلا يجعل له حكم.

والمذهب الثاني: لابن الحاجب، **وخلاصته أنه يجوز وقوع الاستثناء بعد الإيجاب بشرطين:**

الأول: أن يكون ما بعد «إلا» فضلة.

والثاني: أن تحصل فائدة، وذلك كقولك: قرأت إلا يوم الجمعة، فإن كان عمدة أو لم تحصل فائدة لم يجز.

٣٢٠ ـ وأَلْغِ «إلَّا» ذاتَ تَوْكيدٍ كَلَا تَمْرُرْ بِهِمْ إلّا الفَتَى إلَّا العَلَا[١]

إذا كُرِّرتْ «إلَّا» لقصدِ التَّوكيدِ، لم تُؤثِّرْ فيما دخلَتْ علَيهِ شيئاً، ولم تُفِدْ غيرَ توكيدِ الأولى، وهذا مَعْنى إلغائها، وذلك في البَدَلِ والعَطْفِ، نحوُ: «ما مرَرْتُ بأحَدٍ إلَّا زيدٍ إلَّا أخيكَ» فـ«أخيكَ» بدلٌ من «زَيدٍ» ولم تُؤثِّر فيه «إلَّا» شيئاً، أي: لم تُفِدْ فيه استثناءً مستقلًّا، وكأنَّك قلْتَ: ما مرَرْتُ بأَحَدٍ إلَّا زيدٍ أخيكَ، ومثلُه: «لا تَمرُرْ بهم إلَّا الفَتى إلَّا العَلا» [والأصلُ: لا تمرُرْ بهم إلَّا الفتى العَلا]، فـ«العَلا» بدلٌ مِنَ الفَتَى، وكُرِّرتْ «إلَّا» توكيداً، ومثالُ العَطْفِ: «قامَ القومُ إلَّا زيداً وإلَّا عَمراً» والأصلُ: إلَّا زيداً وعَمراً، ثم كرِّرتْ «إلَّا» توكيداً، ومنه قولُه: [الطويل]

ش١٦٩ ـ هَلِ الدَّهْرُ إلَّا لَيْلَةٌ وَنَهارُها وإلَّا طُلوعُ الشَمْسِ ثُمَّ غِيارُها[٢]

---

(١) «وألغ» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إلا» قصد لفظه: مفعول به لألغ «ذات» حال من «إلا» وذات مضاف، و«توكيد» مضاف إليه «كلا» الكاف جارة لقول محذوف، لا: ناهية «تمرر» فعل مضارع مجزوم بلا، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بهم» جار ومجرور متعلق بتمرر «إلا» حرف استثناء «الفتى» مستثنى، والمستثنى منه الضمير المجرور محلًّا بالباء «إلا» توكيد لـ«إلا» السابقة «العلا» بدل من «الفتى» بدل كل من كل.

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، واسمه خويلد بن خالد، والبيت مطلع قصيدة له، وبعده قوله:

أبَى القَلْبُ إلَّا أمَّ عَمْرٍو وأَصْبَحَتْ تُحَرَّقُ نَارِي بالشَّكَاةِ ونَارُهَا
وعَيَّرَهَا الوَاشُونَ أنِّي أُحِبُّهَا وتِلْكَ شَكَاةٌ ظَاهِرٌ عَنْكَ عَارُهَا

اللغة: «غيارها» بزنة قيام: هو مصدر بمعنى الغياب «تُحرَّق» بالبناء للمجهول: توقد، وتُذكى، وتُشعل «بالشَّكاة» بفتح الشين: أراد ما يكون من كلام الواشين من النمائم «عيَّرها الواشون» نسبوها إلى العار، وهو كلُّ ما يوجب الذم.

الإعراب: «هل» حرف استفهام بمعنى النفي «الدهر» مبتدأ «إلا» أداة استثناء ملغاة «ليلة» خبر المبتدأ «ونهارها» الواو عاطفة، نهار: معطوف على ليلة، ونهار مضاف، والضمير مضاف إليه «وإلا» الواو عاطفة، وإلا زائدة للتوكيد «طلوع» معطوف على ما قبله، وطلوع مضاف، و«الشمس» مضاف إليه «ثم» عاطفة «غيارها» غيار: معطوف على طلوع، وغيار مضاف، و«ها» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «وإلَّا طلوع الشمس» حيث تكررت إلا ولم تفد غير مجرد التوكيد، فأُلغيت وعطف ما بعدَها على ما قبلَها، ونظير زيادة «إلا» في هذا الموضع زيادة «لا» في نحو قولك: مررت برجل لا كريم ولا شجاع، فالواو عاطفة لما بعد «لا» الثانية على ما بعد «لا» الأولى، وليست «لا» الثانية إلا زائدة لمجرد تأكيد أن ما بعدها معطوف على مدخول الأولى.

والأصلُ: وَطُلُوعُ الشَّمسِ، وكُرِّرَتْ «إلَّا» توكيداً.

وقَدِ اجتمعَ تكرارُها في البدَلِ والعَطْفِ في قوله: [الرجز]

ش١٧٠ ـ مالَكَ مِنْ شَيْخِكَ إلَّا عَمَلُهْ إلَّا رَسِيمُهُ وَإلَّا رَمَلُهْ[1]

والأصلُ: إلَّا عَمَلُه رسيمُهُ ورَمَلُه، فـ«رسيمُهُ»: بَدَلٌ من «عَمَلُه»، وَ«رَمَلُه» معطوفٌ على «رَسيمُهُ»، وكُرِّرتْ «إلَّا» فيهما توكيداً.

٣٢١ ـ وَإنْ تُكَرَّرْ «لا» لِتَوْكيدٍ فَمَعْ تَفْريغِ التَّأثيرَ بِالعامِلِ دَعْ[2]

---

(١) هذا البيت لراجز لم يسمِّه أحد ممن اطلعنا على أقوالهم، وهو من شواهد سيبويه (١/ ٢٧٤).

اللغة: «شيخك» هكذا يقرؤه الناس قديمًا وحديثًا بالياء المثناة بعدها خاء معجمة، ويشتهر على ألسنة الجميع أنه الجَمَل، ولكنا لم نقف على هذا المعنى لهذا اللفظ في كتب اللغة الموثوق بها، والمنصوص عليه أن الشيخ هو الرجل الذي طعن في السن، وعلى هذا يفسر الرسيم ـ كما قال الأعلم ـ بالسعي بين الصفا والمروة، ويفسر الرمل بالسعي في الطواف، وكأنه قال: لا منفعة فيَّ ولا عمل عندي أفوق فيه غيري إلا هذان، وزعم بعض الناس أن الصواب في رواية هذه الكلمة: «شنجك» بالنون والجيم الموحدتين، وهو الجمل، وأصل نونه متحركة، فسكَّنها لإقامة الوزن، وكأن الذي دعاه إلى ادعاء التصحيف ثم إلى هذا التفسير ذِكرُ الرسيم والرمَل، ولكن الذي عليه الرواة الأثبات من المتقدمين أَوْلى بالاتباع، إذ كانت اللغة لا تثبت إلا بالنقل، و«رسيمه ورمله» على هذه الرواية الأخيرة ضربان من السير.

المعنى: المراد على الوجه الأخير: لا منفعة لك من جملك إلا في نوعين من سيره، وهما الرسيم والرمل. وقد بينا لك المعنى على الرواية الأصلية التي اخترناها وصوَّبناها.

الإعراب: «ما» نافية «لك» جار ومجرور، ومثله «من شيخك» ويتعلقان بمحذوف خبر مقدم، وشيخ مضاف، وضمير المخاطب مضاف إليه «إلا» أداة استثناء «عمله» عمل: مبتدأ مؤخر، وعمل مضاف، والضمير مضاف إليه «إلا» زائدة للتوكيد «رسيمه» رسيم: بدل من عمل بدل بعض من كل، ورسيم مضاف، والضمير مضاف إليه «وإلا» الواو عاطفة، إلا: زائدة للتوكيد «رمله» رمل: معطوف على رسيمه، ورمل مضاف، وضمير الغائب العائد إلى شيخك مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «إلا رسيمه وإلا رمله» حيث تكررت «إلا» في البدل والعطف، ولم تُفِد غير مجرد التوكيد، وقد ألغيت.

(٢) «وإن» شرطية «تكرر» فعل مضارع مبني للمجهول، فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على إلا «لا» عاطفة «لتوكيد» معطوف على جار ومجرور محذوف، والتقدير: وإن تكرر إلا لتأسيس لا لتوكيد «فمع» الفاء لربط الجواب بالشرط، مع: ظرف متعلق بدع الآتي، ومع مضاف، و«تفريغ» مضاف إليه «التأثير» مفعول به لدع مقدم عليه «بالعامل» جار ومجرور متعلق بالتأثير «دع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وجملة فعل الأمر وفاعله المستتر فيه وجوباً في محل جزم جواب الشرط.

٣٢٢ ـ في واحِدٍ مِمَّا بِإلَّا اسْتُثْنِي وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِواهُ مُغْنِي[١]

إذا كُرِّرَت «إلَّا» لغير التَّوكيدِ ـ وهي التي يُقْصَدُ بها ما يُقْصَدُ بما قبلَها من الاستثناءِ ولو أُسقِطَتْ لما فُهِمَ ذلك ـ فلا يخلو: إمَّا أنْ يكونَ الاستثناءُ مُفَرَّغاً، أو غيرَ مُفَرَّغ.

فإنْ كانَ مُفَرَّغاً، شَغَلْتَ العاملَ بواحِدٍ[2] ونَصَبْتَ الباقي[3]، فتقول: «ما قامَ إلَّا زَيدٌ إلَّا عَمْراً إلَّا بَكراً» ولا يتعيَّن واحِدٌ منها لِشَغْلِ العاملِ، بَلْ أيَّها شِئْتَ شَغَلْتَ العاملَ به ونصبت الباقي، وهذا معنى قولِه: «فمع تفريغ.. إلى آخره» أي: مع الاستثناءِ المفرَّغ اجعَلْ تأثيرَ العاملِ في واحد مما استثنيتَه بإلَّا وانْصُبِ الباقي.

وإنْ كانَ الاستثناءُ غيرَ مفرَّغ، وهذا هو المراد بقوله:

٣٢٣ ـ وَدونَ تَفْرِيغٍ مَعَ التَّقَدُّمِ نَصْبَ الجَمِيعِ احْكُمْ بِهِ وَالتَزِمِ[٤]

٣٢٤ ـ وانْصِبْ لِتَأخيرٍ وَجيْ بواحِدِ مِنْها كَما لَوْ كانَ دونَ زائِدِ[٥]

---

(١) «في واحد» جار ومجرور متعلق بدع في البيت السابق «مما» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لواحد «بإلا» جار ومجرور متعلق باستثني الآتي «استثني» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما الموصولة المجرورة محلًّا بمن، والجملة من استثني ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول «وليس» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى واحد «عن نصب» جار ومجرور متعلق بمغني الآتي، ونصب مضاف، وسوى من «سواه» مضاف إليه، وسوى مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه «مغني» خبر ليس، ووقف عليه كلغة ربيعة، ويجوز أن يكون مغني اسم ليس، وخبرها محذوف، أي: وليس مغن عن نصب سواه موجوداً.

(2) بحسب ما يقتضيه من رفع فاعل، أو نصب مفعول به.

(3) على الاستثناء وجوباً.

(٤) «ودون» ظرف متعلق باحكم، ودون مضاف، و«تفريغ» مضاف إليه «مع التقدم» مثله «نصب» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده، ونصب مضاف، و«الجميع» مضاف إليه «احكم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «به» جار ومجرور متعلق باحكم «والتزم»الواو عاطفة، التزم: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ومفعوله محذوف، أي: التزم ذلك الحكم.

(٥) «وانصب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لتأخير» جار ومجرور متعلق بانصب «وجئ» الواو عاطفة، جيء: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بواحد» جار ومجرور متعلق بجيء «منها» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لواحد «كما» الكاف جارة، وما: زائدة «لو» مصدرية «كان» فعل ماض تام، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى واحد «دون» ظرف متعلق =

٣٢٥ ـ كَـلَـمْ يَـفُـوا إلَّا امْـرُؤٌ إلَّا عَـلِـيْ وَحُـكْـمُـهـا فـي الـقَـصْـدِ حُـكْـمُ الأَوَّلِ[1]

فلا يخلو: إمَّا أنْ تتقدَّمَ المستثْنَياتُ على المستَثْنى منه، أو تتأخَّرَ.

فإنْ تقدَّمت المستثنياتُ وجبَ نَصْبُ الجميعِ، سواءٌ كانَ الكلامُ موجَباً أو غيرَ موجَبٍ، نحوُ: «قامَ إلَّا زيداً إلَّا عَمْراً إلَّا بَكْراً القَومُ، وما قامَ إلَّا زيداً إلَّا عَمْراً إلَّا بَكراً القومُ» وهذا مَعْنى قَوْله: «ودونَ تَفْريغٍ... البيت».

وإنْ تأخَّرت فلا يخلو: إمَّا أنْ يكونَ الكلامُ موجَباً أو غيرَ مَوجَبٍ، فإنْ كانَ موجَباً وجَبَ نَصْبُ الجميعِ، فتقولُ: «قامَ القَومُ إلَّا زيداً إلَّا عَمْراً إلَّا بَكْراً» وإنْ كان غيرَ موجَبٍ، عومِلَ واحِدٌ منها بما كان يعاملُ به لو لم يتكرَّرِ الاستثناءُ، فيُبْدَلُ مما قبلَه، وهو المختارُ، أو ينصبُ، وهو قليل كما تقدَّم[2]، وأما باقيها فيجبُ نَصْبُه، وذلك نحو: «ما قامَ أحَدٌ إلَّا زيدٌ إلَّا عَمْراً إلَّا بَكْراً» فـ«زيدٌ» بدل مِنْ أحَدٍ، وإنْ شِئْتَ أبدلْتَ غيرَه من الباقين، **ومثلُه قول المصنِّفِ: «لَمْ يَفُوا إلَّا امْرُؤٌ إلَّا عَلِيْ»** فـ«امرُؤٌ» بدلٌ من الواوِ في «يَفوا» **وهذا مَعْنى قوله: «وانصِبْ لتأخيرٍ... إلى آخره»** أي: وانصبِ المستثنياتِ كُلَّهَا إذا تأخَّرتْ عن المستَثْنى منه إنْ كانَ الكلامُ موجَباً، وإنْ كانَ غيرَ موجَبٍ، فجئْ بواحدٍ منها مُعْرَباً بما كانَ يُعْرَبُ به لو لم يتكرَّرِ المستَثْنى، وانْصبِ الباقي.

= بمحذوف حال من فاعل «كان» و«لو» ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جر صفة ثانية لواحد، أو في محل نصب حال منه؛ لأنه تخصص بالوصف.

(١) «كلم» الكاف جارة لقول محذوف، لم: نافية جازمة «يفوا» فعل مضارع مجزوم بلم، وواو الجماعة فاعله «إلا» أداة استثناء «امرؤ» بدل من واو الجماعة بدل بعض من كل «إلا» حرف دال على الاستثناء «علي» مستثنى منصوب، ووقف عليه بالسكون كلغة ربيعة «وحكمها» الواو عاطفة أو للاستئناف، حكم: مبتدأ، وحكم مضاف، والضمير مضاف إليه «في القصد» جار ومجرور متعلق بحكم «حكم» خبر المبتدأ، وحكم مضاف، و«الأول» مضاف إليه.

(2) هذا الاختيار في الاستثناء المتصل، أما في المنقطع، فقد قال الأشموني في «شرحه» ١/ ٢٢٥: وفي الانقطاع يُنصَبُ الجميعُ على اللغة الفصحى، نحو «ما قام أحدٌ إلا حماراً إلا فرساً إلا جملاً»، ويجوز الإبدال على لغة تميم.

ومعنى قوله: «**وحكْمُها في القَصْدِ حُكم الأوَّلِ**» أنَّ ما يتكرَّرُ من المستثنياتِ حُكْمُه في المعنى حُكمُ المستَثْنى الأوَّلِ، فيثبت له ما يثبتُ للأوَّلِ منَ الدخولِ والخروجِ[1]، ففي قولك: «قامَ القَومُ إلَّا زيداً إلَّا عَمْراً إلا بَكْراً» الجميعُ مُخْرَجون، وفي قولك: «ما قامَ القَومُ إلَّا زيداً إلَّا عَمْراً إلَّا بَكْراً» الجميعُ داخلون، وكذا في قولك: «ما قامَ أحَدٌ إلَّا زَيْدٌ إلَّا عَمْراً إلَّا بَكْراً» [الجميعُ داخلونَ].

٣٢٦ ـ واسْتَثْنِ مَجْروراً بِغَيْرٍ مُعْرَبا بِـمـا لِـمُـسْـتَـثْـنًـى بِـإلَّا نُـسِـبـا[2]

استُعْمِل بمعنى «إلَّا» في الدَّلالةِ على الاستثناءِ ألفاظٌ، منها ما هو اسمٌ، وهو: «**غَيْرٌ، وسُوى، وسِوى، وسَواء**» ومنها ما هو فعلٌ، وهو: «**ليسَ، ولا يكونُ**» ومنها ما يكونُ فعلاً وحرفاً، وهو: «**عدا، وخلا، وحاشا**» وقد ذكرها المصنِّفُ كلَّها.

فأمَّا «**غير، وسِوَى، وسُوى، وسَواء**» فحكمُ المستثنى بها الجرُّ؛ لإضافتها إليه.

وتُعرَب «**غير**» بما كان يُعْرَبُ به المستَثْنى مع «إلَّا»، فتقولُ: «قامَ القَومُ غَيْرَ زَيْدٍ» بنَصْبِ «غَيْرٍ» كما تقولُ: «قامَ القَومُ إلَّا زيداً» بنَصْبِ «زَيدٍ»، وتقولُ: «ما قامَ أحَدٌ غَيْرُ زَيْدٍ، وغيرَ زَيْدٍ» بالإتباع والنَّصْبِ، والمختارُ الإتباعُ، كما تقول: «ما قامَ أحَدٌ إلَّا زيدٌ، وإلَّا زيداً» وتقول: «ما قامَ غيرُ زيدٍ» فترفعُ «غَيْرَ» وجوباً، كما تقولُ: «ما قامَ إلَّا زَيْدٌ» برَفعِه وجوباً، وتقول: «ما قامَ أحَدٌ غَيْرَ حِمار» بنصبِ «غيرٍ» عندَ غيرِ بني تميمٍ، وبالإتباعِ عندَ بني تميمٍ، كما تفعلُ في قولك: «ما قامَ أحَدٌ إلَّا حِمارٌ، وإلَّا حِماراً».

وأمَّا «سِوى» فالمشهورُ فيها كسرُ السِّينِ والقَصْرُ، ومنَ العربِ مَنْ يفتحُ سينَها ويمدُّ، ومنهم مَنْ يضمُّ سينَها ويقصُرُ، ومنهم مَنْ يكسرُ سينَها ويَمُدُّ، وهذه اللغةُ لم يذكرْها المصنِّفُ، وقَلَّ مَنْ ذكرَها، وممَّنْ ذكرَها الفاسيُّ في شَرْحِه للشَّاطبيَّةِ.

---

(١) أي: يُثبَتُ لها الدخول إن كان الكلام غير موجَب (منفيّاً)، ويثبُتُ لها الخروج إن كان الكلام موجباً.

(٢) «استثن» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مجروراً» مفعول به لاستثن «بغير» جار ومجرور متعلق باستثن «معرباً» حال من غير «بما» جار ومجرور متعلق بمعرب «لمستثنى» جار ومجرور متعلق بنسب الآتي «بإلا» جار ومجرور متعلق بمستثنى «نسبا» نسب: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلًّا بالباء، وتقدير البيت: استثن بلفظ غير اسماً مجروراً بإضافة غير إليه حال كون لفظ غير معرباً بالإعراب الذي نسب للمستثنى بإلا.

ومذهَبُ سيبويه[1] والفَرَّاءِ وغيرِهما أنها لا تكونُ إلَّا ظَرْفاً، فإذا قلتَ: «قامَ القَومُ سِوَى زَيْدٍ» فـ«سوى» عندَهم منصوبةٌ على الظرفيَّةِ، وهي مُشعِرَةٌ بالاستثناءِ، ولا تخرجُ عندَهم عن الظَّرفيةِ إلَّا في ضرورةِ الشِّعْرِ.

واختارَ المصنِّفُ أنَّها كـ«غير» فَتُعامَلُ بما تُعامَلُ به «غيرُ» من الرفعِ والنَّصبِ والجرِّ، وإلى هذا أشارَ بقوله:

٣٢٧ ـ ولِسِوًى سُوًى سَواءٍ اجْعَلا عَلَى الأَصَحِّ ما لِغَيْرٍ جُعِلا[2]

فمِن استعمالِها مجرورةً قولُه ﷺ: «**دعَوْتُ ربِّي ألَّا يُسَلِّطَ على أُمَّتي عَدُوًّا مِنْ سوَى أَنْفُسِها**»[3] وقولُه ﷺ: «**ما أَنتُمْ في سِواكُمْ مِنَ الأُمَمِ إلا كالشَّعرَةِ البَيْضاءِ في الثَّورِ الأَسْوَدِ، أو كالشَّعرَةِ السَّوْداءِ في الثَّوْرِ الأَبْيَضِ**»[4] وقولُ الشاعر: [الطويل]

ش١٧١ ـ وَلا يَنْطِقُ الفَحْشاءَ مَنْ كانَ مِنْهُمُ إذا جَلَسوا مِنَّا ولا مِنْ سِوائِنا[5]

---

(1) لم يتكلم في مطبوع «الكتاب» عن «سوى».

(٢) «**لسوى**» جار ومجرور متعلق باجعل على أنه مفعول ثان له «**سوى، سواء**» معطوفان على سوى بعاطف مقدر في كل منهما «**اجعلا**» اجعل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة «**على الأصح**» جار ومجرور متعلق بجعل «**ما**» اسم موصول: مفعول أول لـ«اجعل» «**لغير**» جار ومجرور متعلق بجعل الآتي على أنه المفعول الثاني «**جعلا**» جعل: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، وهو المفعول الأول، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ما، والألف للإطلاق.

(3) رواية الحديث هذه بالمعنى، وإن كان موضع الشاهد منه ثابتاً، فقد أخرجه مسلم في «صحيحه» (٧٢٥٨) عن ثوبان قال رسول الله ﷺ: «**إن الله زوى لي الأرض...**» الحديث.
وفيه: «**وإني سألت ربي لأمتي أن لا يهلكها بسَنةٍ عامة، وأن لا يُسَلّط عليهم عدواً من سوى أنفسهم فيستبيح بيضتهم، وإن ربي قال لي... وأن لا أسلط عليهم عدواً من سوى أنفسهم**» الحديثَ.
ولفظة الشاهد في هذه الرواية عينها عند أبي داود (٤٢٥٢) والترمذي (٢١٧٦) وأحمد (٢٢٣٩٥).

(4) الحديث بهذه الرواية ـ وفيها الشاهد ـ في «صحيح مسلم» (٥٣١)، إلا أنه أخَّر البيضاء في الأسود.

(٥) البيت للمرار بن سلامة العقيلي، وهو من شواهد سيبويه، وقد أنشده في كتابه مرتين: إحداهما في (١/ ٣) ونسبه للمرار بن سلامة، والثانية في (١/ ٣٠٢) ونسبه لرجل من الأنصار ولم يعيِّنه.
اللغة: «الفحشاء» الشيء القبيح، وتقول: أفحش الرجل في كلامه، وفحَّش تفحيشًا، وتفحَّش، إذا أردْتَ أنه يتكلَّم بقبيح الكلام.

ومنِ استعمالها مَرْفوعةً قولُه: [الكامل]

ش١٧٢ ـ وإذا تُباعُ كَريمَةٌ أو تُشْتَرى فَسِواكَ بائِعُها وأَنتَ المُشتَري[1]

= الإعراب: «لا» نافية «ينطق» فعل مضارع «الفحشاء» منصوب على نزع الخافض «من» اسم موصول فاعل ينطق «كان» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى من الموصولة «منهم» جار ومجرور متعلّق بمحذوف خبر كان، والجملة من كان ومعموليها لا محل لها من الإعراب صلة «إذا» ظرفية «جلسوا» فعل وفاعل، والجملة في محلِّ جرٍّ بإضافة إذا إليها «منا» جار ومجرور متعلق بجلسوا، ومن الجارة هنا بمعنى مع «ولا» الواو عاطفة، لا: نافية «من سوائنا» الجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور السابق، وسواء مضاف، والضمير مضاف إليه، وقيل: منا ومن سوائنا يتعلقان بقوله: ينطق، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام، والتقدير: إذا جلسوا فلا ينطق الفحشاء.. إلخ.

الشاهد فيه: قوله: «من سوائنا» حيث خرجت فيه سواء عن الظرفية، واستعملت مجرورة بمن متأثرةً به، وهو عند سيبويه وأتباعه من ضرورات الشعر.

قال الأعلم في شرح شواهد سيبويه عند الكلام على هذا البيت: «أراد: غيرنا، فوضع سواء موضع غير ضرورةً، وكان ينبغي ألا يدخل من عليها، لأنها لا تستعمل في الكلام إلا ظرفًا، ولكنه جعلها بمنزلة غير في دخول من عليها؛ لأن معناها كمعناها» اهـ.

ومثل هذا البيت ـ في استعمال سوى مجرورة للضرورة عنده ـ قول الأعشى ميمون بن قيس:

تَجانَفُ عَنْ جَوِّ اليَمامةِ ناقَتِي وما عَدَلَتْ عَنْ أهْلِها لِسِوائِكا

وقول عثمان بن صمصامة الجعدي:

عَلَى نُعْمِنَا لا نُعْمِ قَومٍ سِوَائِنا هِيَ الهَمُّ والأحْلَامُ لَو يقَعُ الحُلْمُ

(١) البيت لمحمد بن عبد الله المدني يخاطب يزيد بن حاتم بن قبيصة بن المهلب، وقد روى أبو تمام في «الحماسة» عدة أبيات من هذه الكلمة، أولها بيت الشاهد (انظر شرح التبريزي ٤/ ٢٧٤ بتحقيقنا) وبعده قوله:

وإذَا تَوَعَّرَتِ المَسَالِكُ لَمْ يَكُنْ مِنهَا السَّبِيلُ إلَى نَدَاكَ بِأوعَرِ

اللغة: «تباع» أراد بالبيع ههنا الزهد في الشيء والانصراف عنه، وذهاب الرغبة في تحصيله، كما أراد بالشراء الحرصَ على الشيءِ والكَلَفَ به، وشدة الرغبة في الحصول عليه، و«أو» ههنا بمعنى الواو، «كريمة» أي: نفيسة حسنة يتسابق الكرام إليها.

المعنى: إذا رغب قوم في تحصيل المكارم وتأثيلِ المجد وانصرف آخرون عن ذلك، فأنت الراغب في المجد المحصِّل للمكارم، وغيرك المنصرف عنه الزاهد فيه.

الإعراب: «إذا» ظرف تضمَّن معنى الشرط «تباع» فعل مضارع مبني للمجهول «كريمة» نائب فاعل تباع، والجملة من تباع ونائب فاعله في محل جر بإضافة إذا إليها «أو» عاطفة «تشترى» فعل مضارع مبني للمجهول معطوف على تباع، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى كريمة «فسواك» الفاء لربط الجواب بالشرط، وسوى: مبتدأ، وسوى مضاف، والكاف مضاف إليه «بائعها» بائع: خبر =

وقولُه: [الهزج]

ش١٧٣ ـ وَلَـم يَـبْـقَ سِـوَى الـعُـدْوا نِ دِنَّـاهُـمْ كـمـا دانـوا[1]

فـ«سواكَ» مرفوعٌ بالابتداءِ، و«سِوى العُدوان» مرفوعٌ بالفاعليةِ، ومن استعمالِها منصوبةً على غيرِ الظَّرفية قولُه: [الطويل]

= المبتدأ، وبائع مضاف، وها: مضاف إليه، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب جواب إذا، «وأنت» مبتدأ «المشتري» خبر المبتدأ، والجملة معطوفة على الجملة السابقة.

الشاهد فيه: قوله: «فسواك» فإن «سوى» قد خرجت عن الظرفية ووقعت مبتدأ متأثرًا بالعامل، وهذا العامل هنا معنوي، وهو الابتداء، وهو يرد على ما ذهب إليه سيبويه والجمهور من أن «سوى» لا تخرج عن النصب على الظرفية، وسنذكر فيما بعد أقوال العلماء في هذا الموضوع.

(١) البيت للفند الزماني من كلمة يقولها في حرب البسوس، واسم الفند شهل بن شيبان بن ربيعة، وقد روى أبو تمام في مطلع «ديوان الحماسة» أبياتًا من هذه الكلمة يقع بيت الشاهد رابعها، وقبله قوله:

صَـفَـحْـنَـا عَـنْ بَـنِـي ذُهْـلٍ وقُـلْـنَـا الـقَـومُ إخـوانُ
عَـسَـى الأيَّـامُ أنْ يَـرجِـعْـ ـنَ قَـومًـا كـالَّـذِي كـانُـوا
فَـلَـمَّـا صَـرَّحَ الـشَّـرُّ وأمـسَـى وَهْـوَ عُـرْيَـانُ

اللغة: «صفحنا» عفونا، والصفح: العفو، وأصله من قولهم: أعرضت صفحًا عن هذا الأمر، إذا تركته وولَّيتَه جانبك «بني ذهل» يروى في مكانه: «بني هند» وهي هند بنت مُر ابن أخت تميم، وهي أم بكر وتغلب ابني وائل «العدوان» الظلم الصريح «دناهم» جازيناهم وفعلنا بهم مثل الذي فعلوا بنا من الإساءة، وجملة «دناهم» هذه جواب «لَمَّا» في قوله: «فلما صرح الشر».

الإعراب: «ولم» نافية جازمة «يبق» فعل مضارع مجزوم بحذف الألف «سوى» فاعل يبق، وسوى مضاف، و«العدوان» مضاف إليه «دناهم» فعل وفاعل ومفعول به «كما» الكاف جارة، وما: يجوز أن تكون موصولاً اسميًّا، وأن تكون حرفًا مصدريًّا «دانوا» فعل وفاعل، فإذا كانت «ما» موصولاً اسميًّا، فالجملة لا محل لها من الإعراب صلة، والعائد محذوف، والتقدير: دناهم كالدَّين الذي دانوه، وإذا كانت ما مصدرية، فهي ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف، وعلى كل حال فإن الكاف ومجرورها متعلقان بمحذوف صفة لمصدر محذوف يدل عليه قوله: دناهم، والتقدير: دِنَّاهم دَينًا كائنًا كالدَّين الذي دانوه، أو دِنَّاهم دينًا مثل دَيْنهم إيَّانا.

الشاهد فيه: قوله: «سوى العدوان» حيث وقعت «سوى» فاعلاً وخرجت عن الظرفية، وسنذكر لك بحثًا نبين لك فيه مذاهب العلماء في هذا الموضوع.

ش١٧٤ ـ لَدَيْكَ كَفيلٌ بِالمُنَى لِمُؤَمِّلٍ وَإِنَّ سِواكَ مَنْ يُؤَمِّلُهُ يَشْقَى[1]

(١) البيت من الشواهد التي لم ينسبوها لقائل معين، ولم أقف له على سابق أو لاحق.

اللغة: «كفيل» ضامن «المنى» الرغبات والآمال، واحدها مُنْية، بوزان مُدية وغرفة «المؤمل» اسم فاعل من أمَّل فلان فلانًا تأميلاً، إذا رجاه «يشقى» مضارع من الشقاء، وهو العناء والشدة، وفعله شَقي يَشْقى، على مثال رَضِيَ يَرْضَى.

المعنى: إن عندك من مكارم الأخلاق وشريف السجايا ما يضمن لمن يرجو نداك أن يبلغ قصده وينال عندك ما يؤمِّل، فأما غيرك ممن يظن بهم الناس الخير فإن آمال الراجين فيهم تنقلب خيبة وشقاء.

الإعراب: «**لديك**» لدى: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، ولدى مضاف، والكاف مضاف إليه «**كفيل**» مبتدأ مؤخر «**بالمنى لمؤمل**» جاران ومجروران يتعلقان بكفيل «**وإن**» حرف توكيد ونصب «**سواك**» سوى: اسم «إن» وسوى مضاف، والكاف مضاف إليه «**من**» اسم موصول مبتدأ «**يؤمله**» يؤمل: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة، والهاء مفعول به، والجملة لا محل لها صلة الموصول «**يشقى**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى من الموصولة الواقعة مبتدأ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو «من» الموصولة، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر «إن».

الشاهد فيه: قوله: «وإن سواك» حيث فارقت «سوى» الظرفية ووقعت اسماً لـ«إنَّ» فتأثرت بالعامل الذي هو «إنَّ» المؤكِّدة.

ومثل هذا البيت ـ في وقوع سوى منصوبة بالعامل ـ الشاهد رقم ١٧٥ الآتي (ص١٩٣) وقولُ عمر بن أبي ربيعة المخزومي (البيت ١٧ من الكلمة ١١٤):

وَصَرَمْتُ حَبْلَكِ إذْ صَرَمتِ لأنَّني أُخْبِرتُ أنَّكِ قَدْ هَوِيتِ سِوَانا

وكل هذه الشواهد دالة على أن هذه الكلمة ليست ملازمة للنصب على الظرفية كما ذهب إليه سيبويه والخليل وجمهور البصريين، وادعاؤهم أن ذلك خاص بضرورة الشعر ـ مع كثرة ما ورد منه ـ مما لا يجوز أن يلتفت إليه أو يؤخذ به، وتأويل هذه الشواهد الكثيرة مما لا تدعو إليه ضرورة، ولا يمكن ارتكابه إلا مع التمحُّل والتكلف، ولئن ذهبنا إلى ارتكابه لم يبقَ تأصيل قواعد النحو ممكنًا.

وقد وعدتك أن أبين لك آراء النحاة في هذه المسألة، وأبينَ لك أرجحها دليلاً وأقربَها إلى أن تأخذ به، وها أنذا أفي لك بهذه الموعدة، فأقول:

اختلف النحاة في خروج «سوى» بجميع لغاتها عن النصب على الظرفية إلى التأثر بالعوامل والوقوع في مواقع الإعراب المختلفة، ولهم في ذلك ثلاثة مذاهب:

الأول: وهو مذهب سيبويه والخليل بن أحمد، وحاصله أنها لا تخرج عن النصب على الظرفية، فإن ورد من كلام العرب شيء يدل ظاهره على خروجها عن النصب على الظرفية إلى التأثر بالعوامل، فهو مؤول إن أمكن تأويله، فإن لم يمكن تأويله فهو شاذ لا يقاس عليه. =

فـ«سواك» اسمُ «إنَّ»، هذا تقرير كلام المصنف.

ومَذْهبُ سيبويه والجمهورِ أنها لا تخرجُ عن الظرفية إلَّا في ضرورة الشِّعْرِ، وما استشهد به على خلافِ ذلك يحتملُ التأويل.

٣٢٨ ـ واسْتَثْنِ ناصباً بِلَيْسَ وَخَلا وَبِعَدا وَبيَكونُ بَعْدَ «لا»[1]

أي: استثنِ بـ«**لَيْسَ**» وما بعدَها ناصباً المستثنى[2]، فتقولُ: «قامَ القَومُ لَيْسَ زيداً، وَخَلا زيْداً، وَعَدا زيداً، ولا يكون زيداً» فـ «زيداً» في قولك: «ليس زيداً، ولا يكون زيداً»

= الثاني: وهو مذهب الكوفيين، وتبعهم عليه ابن مالك، وحاصله أنها تأتي ظرفًا أحيانًا، وتأتي اسمًا متأثرًا بالعوامل أحيانًا أخرى من غير ضرورة ولا شذوذ، ولا كثرة لأحد الوجهين.

الثالث: وهو ما ذهب إليه الرمَّاني وأبو البقاء العُكبَري، وحاصله أن هذه الكلمة تستعمل ظرفًا منصوبًا على الظرفية، وتستعمل غير ظرف، ولكن استعمالها ظرفًا أكثر من استعمالها غير ظرف، وقد اختار ابن هشام هذا الرأي وقال: «وإلى مذهبهما أذهب» اهـ.

وأنت لو نظرت إلى كثرة الشواهد الواردة عن العرب المحتجِّ بكلامهم والتي استعمل «سوى» فيها اسمًا وتأثرت بالعوامل، وجدتها كثيرة كثرة تمنعنا من أن نتمحَّلَ لتأويلها أو أن ندعي أنها ضرورة من ضرورات الشعر، **واستمع إلى قول ابن مالك في منظومته «الكافية الشافية»:**

سِوَى كَغَيرٍ في جَمِيعِ ما ذُكِرْ وَعَدُّهُ مِنَ الظُّرُوفِ مُشْتَهِرْ
وَمَانِعٌ تَصرِيفَهُ مَنْ عَدَّهُ ظَرْفًا وَذَا القَولُ الدَّلِيلُ رَدَّهُ
فإنَّ إسنَادًا إلَيهَا كَثُرَا وَجَرُّهَا نَثْرًا ونَظْمًا شُهِرَا

وقال في شرح هذا الكلام: «سوى: اسم يُستثنى به، ويجرُّ ما يُستثنى به للإضافة إليه، ويعرب هو تقديرًا بما يعرب به «غير» لفظًا، خلافًا لأكثر البصريين في ادعاء لزومها النصبَ على الظرفية وعدم التصرف، وإنما اخترت خلاف ما ذهبوا إليه لأمرين، أحدهما: إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل: «قاموا سواك» و«قاموا غيرك» واحد، وأنه لا أحد منهم يقول إن سوى عبارة عن مكان أو زمان، وما لا يدل على زمان أو مكان فبمعزل عن الظرفية. والثاني: أن مَنْ حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك وأنها لا تتصرف، والواقع في كلام العرب نثرًا ونظمًا خلاف ذلك».

(١) «واستثن» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ناصباً» حال من الفاعل المستتر في استثن «بليس» جار ومجرور متعلق باستثن «وخلا» معطوف على ليس «وبعدا، وبيكون» جاران ومجروران معطوفان على «بليس» «بعد» ظرف متعلق بمحذوف حال من يكون، وبعد مضاف، و«لا» قصد لفظه: مضاف إليه.

(2) هذا الاستثناء لا يكون إلا مع التمام والاتصال. «حاشية الصبان» ٢/ ٢٣٩.

منصوب على أنه خبر «ليس، ولا يكون» واسْمُهُما ضميرٌ مستترٌ[1]، **والمشهور أنه عائد على البعض المفهوم من القوم**[2]، والتقديرُ: «ليسَ بعضُهم زيداً، [ولا يكونُ بعضُهم زيداً]» وهو مستتر وجوباً.

وفي قولك: «خَلا زيداً، وَعَدا زَيْداً» منصوب على المفعولية، و«خَلا، وَعَدا» فِعلان فاعلُهما في المشهورِ ضميرٌ عائدٌ على البَعْضِ المفهومِ منَ القومِ كما تقدَّمَ، وهو مستترٌ وجوباً، والتقديرُ: خَلا بعضُهم زيداً، وعَدا بعضُهم زيداً.

ونَبَّهَ بقوله: «وَبيَكونَ بَعْدَ لا» ـ وهو قيدٌ في «يكونُ» فقط ـ على أنَّه لا يُستعملُ في الاستثناء مِنْ لفظِ الكَونِ غيرُ «يكونُ» وأنها لا تُستعملُ فيه إلّا بعد «لا» فلا تُستعملُ فيه بعدَ غيرِها من أدواتِ النَّفي، نحو: لم، وإنْ، ولَنْ، ولَمَّا، وما.

٣٢٩ ـ واجْرُرْ بِسابِقَيْ يَكونُ إنْ تُرِدْ وَبَعْدَ «ما» انْصِبْ وانْجِرارٌ قَدْ يَرِدْ[3]

---

(١) وجوباً يعود على البعض المدلول عليه بكلّه السابق. قاله الأشموني ٢/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠.
وقال الصبان: قوله: مستتر وجوباً: ليكون ما بعدَها في صورة المستثنى بـ«إلا» كما مرّ، وقيل: لأنه لو برز لزم الفصل بين أداة الاستثناء والمستثنى.

(٢) **للنحاة في مرجع الضمير المستكن في يكون من قولك: «قام القوم لا يكون زيدًا» والمستكن في ليس من قولك: «قام القوم ليس زيدًا» ثلاثةُ أقوال معروفة:**
(الأول): أن مرجعه هو البعض المفهوم من الكل السابق الذي هو المستثنى منه، فتقدير الكلام: قام القوم لا يكون هو (أي بعض القوم) زيدًا، فهو مثل قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوْلَٰدِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ فَإِن كُنَّ نِسَآءً﴾ [النساء: ١١]، وهذا أشهر المذاهب في هذه المسألة.
(الثاني): أن مرجعه اسم فاعل مأخوذ من الفعل العامل في المستثنى منه، فتقدير الكلام: قام القوم لا يكون هو (أي القائم) زيدًا.
(الثالث): أن مرجعه هو مصدر الفعل السابق العامل في المستثنى منه، والمستثنى نفسه على تقدير مضاف، وتقدير الكلام على هذا: قام القوم لا يكون هو (أي القيام) قيام زيد، ويُضعِف الوجهين ـ الثاني والثالث ـ أن الكلام قد لا يكون مشتملاً على فعل، نحو قولك: القوم إخوتك لا يكون زيداً.

(٣) «واجرر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بسابقي» جار ومجرور متعلق باجرر، وسابقي مضاف، و«يكون» قصد لفظه: مضاف إليه «إن» شرطية «ترد» فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بإن، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، والتقدير: إن ترد فاجرر... إلخ «وبعد» الواو عاطفة، بعد: ظرف متعلق بانصب =

أي: إذا لم تَتَقدَّمْ «ما» على «خلا، وعدا» فاجْرُرْ بهما إنْ شِئْتَ، فتقول: «قامَ القَومُ خَلا زيدٍ، وَعَدا زيدٍ» فخَلا وعَدا حَرفا جَرٍّ، ولم يَحفَظْ سيبويه الجرَّ بهما[1]، وإنما حكاه الأخفشُ، فَمِنَ الجرِّ بـ«خَلا» قولُه: [الطويل]

ش١٧٥ ـ خَلا اللهِ لا أَرْجو سِواكَ وَإنَّما أَعُدُّ عيالي شُعْبَةً مِنْ عيالِكا[2]

= الآتي، وبعد مضاف، و«ما» قصد لفظه: مضاف إليه «انصب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وانجرار» مبتدأ «قد» حرف تقليل «يرد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى انجرار، والجملة من يرد وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

(١) «الكتاب» ٢/ ٣٤٨ ـ ٣٤٩.

(٢) البيت من الشواهد التي لم يعينوا قائلها، ولم أقف له على سابق أو لاحق.

اللغة: «أرجو» مضارع من الرجاء، وهو ضد اليأس من الشيء الذي هو قطع الطَّماعية في الوصول إليه، وتقول: رجا الإنسان الشيءَ يرجوه رجاء، إذا أمَّله وتوقَّع حصوله «سواك» غيرك، وهو دليل على أن هذه الكلمة تستعمل غير ظرف؛ لوقوعها مفعولاً به، وتقدمت هذه المسألة مشروحة مستدلًّا لها (ص١٩٠ وما بعدها) «أعد» أي أحسب «عيالي» العيال: هم أهل بيت الإنسان ومن يَمُونُهم «شعبة» طائفة.

المعنى: إنني لا أؤمل أن يَصِلَني الخير من أحد إلا منك، وأنا واثق كل الثقة من أنك لا تدخر وسعًا في التفضل عليَّ والإحسان إليَّ؛ لأن أهلي ومن تلزمني مؤنهم في اعتباري فريق من أهلك ومن تلزمك مؤنهم.

الإعراب: «**خلا**» حرف جر «**الله**» مجرور بخلا، والجار والمجرور متعلق بأرجو الآتي «**لا**» نافية «**أرجو**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «**سواك**» سوى: مفعول به لأرجو، وسوى مضاف، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه «**وإنما**» أداة حصر «**أعد**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «**عيالي**» عيال: مفعول أول لأعد، وعيال مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «**شعبة**» مفعول ثان لأعد «**من عيالكا**» من عيال: جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لشعبة، وعيال مضاف، والكاف مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «خلا الله» **وفي هذه الكلمة وحدها شاهدان للنحاة:**

أما الأول: فحيث استعمل الشاعر «خلا» حرف جر، فجر به لفظ الجلالة، وذكر الشارح أن هذا مما نقله الأخفش، وأن سيبويه لم يحفظ من العرب الجرَّ بخلا، وهذا نقل غير صحيح، بل نقله سيبويه في «كتابه» صريحًا (١/ ٣٧٧) حيث يقول: «أما حاش فليس باسم، ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء، وبعض العرب يقول: ما أنا من القوم خلا عبد الله (بالجر) فجعلوا خلا بمنزلة حاشا، فإذا قلت: ما خلا، فليس فيه إلا النصب؛ لأن «ما» اسم، ولا تكون صلتها إلا للفعل هنا» اهـ.

وأما الشاهد الثاني: فحيث قدَّم الاستثناء فجعله أول الكلام قبل المستثنى منه وقبل العامل في المستثنى منه، وذلك جائز عند الكوفيين، نص عليه الكسائي، وإليه ذهب أبو إسحاق الزجاج، وذهب البصريون إلى =

ومن الجرِّ بـ«عَدَا» قولُه: [الوافر]

ش١٧٦ ـ تَرَكْنا في الحَضيضِ بَناتِ عُوْجٍ عَـواكِـفَ قَـد خَـضَـعْـنَ إلَـى الـنُّـسـورِ

= أن ذلك لا يجوز، وأجاز الفريقان جميعًا تقديمَ المستثنى على المستثنى منه، بشرط أن يتقدم العامل في المستثنى منه أو بعضِ جملة المستثنى منه.

وأحبُّ ـ في هذا الموضع ـ أن أبين لك صور تقديم المستثنى ورأيَ النحاة في كل صورة منها، ليتضحَ لك الأمر غاية الوضوح، ولتكون على بصيرة تامة، فأقول:

إن **صور تقديم المستثنى ـ كما أشرنا إلى ذلك فيما مضى (ص ١٧٩) ـ ثلاثة:**

الصورة الأولى: أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه وحده، ومنه بيت الشاهد (رقم ١٦٧)، ومنه قول الآخر:

النَّـاسُ ألْـبٌ عَـلـيـنَـا فِـيـكَ لَـيْـسَ لَـنَـا إلَّا الـسُّـيُـوفَ وأطـرَافَ الـقَـنَـا وَزَرُ

ولا يختلف الكوفيون والبصريون في جواز هذه الصورة.

الصورة الثانية: أن يتقدم المستثنى على العامل في المستثنى منه وحده، نحو قولك: «القومَ إلَّا زيدًا ضَرَبْتُ» بنصب القوم على أنه مفعول به لضربت.

وللنُّحاة خلاف في هذه المسألة، ولهم فيها ثلاثة أقوال:

الأول: حاصله أنه يجوز تقديم المستثنى على العامل في المستثنى منه إذا تقدم المستثنى منه مطلقًا، نعني سواء أكان العامل في المستثنى منه متصرفًا أم كان جامداً.

والقول الثاني: أنه لا يجوز مطلقًا.

والقول الثالث: التفصيل، فإن كان العامل في المستثنى منه متصرفًا، نحو قولك: «إخوتك إلا زيدًا حضروا» جاز التقديم، وإن كان العامل في المستثنى منه غير متصرف، نحو قولك: «إخوتك إلا زيدًا عسى أن يفلحوا» لم يجز التقديم.

الصورة الثالثة: أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل جميعًا، وعلى ذلك يقع المستثنى في أول الكلام، ومن شواهده البيتُ الذي معنا (رقم ١٧٥) وقد اختلف في هذه الصورة الكوفيون والبصريون.

فأما الكوفيون فقالوا: يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل جميعًا، وبعبارة أخرى قالوا: يجوز أن يقع المستثنى في أول الكلام؛ لأن العرب قد استعملته مقدمًا، ولأنه جاز تقديمه على المستثنى منه من غير ضرورة، فيجوز تقديمه عليه وعلى العامل.

وأما البصريون فقالوا: لا يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل جميعًا، وشبهوا المستثنى بالبدل، وشجَّعهم على هذا التشبيه أن المستثنى يعرب بدلاً في بعض الأمثلة، ولما كان البدل لا يجوز تقديمه على المبدل منه، فما أشبه البدلَ يأخذُ حُكْمَه.

وفي قوله: «لا أرجو سواك» شاهد ثالث، وحاصله أن «سوى» قد تفارق النصب على الظرفية فتتأثر بالعوامل، وقد وقعت هنا مفعولاً به، وهذا هو الذي نبهتك إليه في (ص١٩٠).

أَبَـحْـنـا حَـيَّـهُـمْ قَـتْـلاً وَأَسْـراً عَـدا الـشَّـمْـطـاءِ والـطِّـفْـلِ الـصَّـغـيـرِ[١]

فإن تَقَدَّمتْ عليهما «ما» وجبَ النَّصبُ بهما، فتقول: «قام القومُ ما خلا زيداً، وما عدا زيداً» فـ«ما»: مصدرية، و«خلا»، و«عدا»: صِلَتُها، وفاعلُهما ضمير مستتر يعودُ على البَعْضِ كما تقدَّمَ تقريرُه، و«زيداً»: مفعولٌ، وهذا معنى قولِه: «وَبَعْدَ ما انْصِبْ» هذا هو المشهور.

وأجاز الكسائيُّ[٢] الجرَّ بهما بعد «ما» على جَعْلِ «ما» زائدةً، وَجَعْلِ «خلا، وعدا» حَرفَيْ جَرٍّ، فتقول: «قامَ القَومُ ما خَلا زيدٍ، وما عَدا زيدٍ» وهذا معنى قوله: «وانْجِرارٌ قَدْ يَرد» وقَدْ حَكَى الجَرميُّ في الشَّرْحِ الجرَّ بعدَ «ما» عَنْ بعضِ العرَبِ.

٣٣٠ ـ وَحَيْثُ جَرّا فَهُما حَرْفانِ كَـمـا هُـمـا إنْ نَـصَـبَـا فِـعْـلانِ[٣]

---

(١) هذان البيتان من الأبيات التي لم نقف على نسبتها إلى قائل معين.

اللغة: «الحضيض» قرار الأرض عند منقطع الجبل «بنات عوج» أراد بها الخيل التي ينسبونها إلى فرس مشهور يسمونه «أعوج» ويقال: خيل أعوجيات «عواكف» جمع عاكفة، والعكوف: ملازمة الشيء والمواظبة عليه «خضعن» ذللن وخشعن «أبحنا حيَّهم» أراد: أهلكنا واستأصلنا، والحي: القبيلة «أسراً» الأسر: أن يأخذ الرجل الرجل في الحرب ملقيًا بيديه معترفًا بالعجز عن الدفاع عن نفسه «الشمطاء» هي العجوز التي يخالط سواد شعرها بياض.

الإعراب: «**تركنا**» فعل وفاعل «**في الحضيض**» جار ومجرور متعلق بتركنا «**بنات**» مفعول به لتركنا، وبنات مضاف، و«**عوج**» مضاف إليه «**عواكف**» حال من بنات عوج «**قد**» حرف تحقيق «**خضعن**» فعل وفاعل، والجملة في محل نصب صفة لعواكف «**إلى النسور**» جار ومجرور متعلق بخضعن «**أبحنا**» فعل وفاعل «**حيهم**» حي: مفعول به لأباح، وحي مضاف، والضمير مضاف إليه «**قتلاً**» تمييز «**وأسرًا**» معطوف على قوله: قتلاً «**عدا**» حرف جرٍّ «**الشمطاء**» مجرور بـ«عدا» «**والطفل**» معطوف على الشمطاء «**الصغير**» صفة للطفل.

الشاهد فيه: قوله: «عدا الشمطاء» حيث استعمل «عدا» حرف جرٍّ، فجرَّ الشمطاء به، ولم يحفظ سيبويه الجر بـ«عدا»، ولا ذكره أبو العباس المبرد، أما الجرُّ بـ«خلا» فقد عرفت أن الصحيح في النقل عن سيبويه أنه قد رواه عن بعض العرب (انظر شرح الشاهد رقم ١٧٥ السابق) فقد نقلنا لك فيه نص عبارة سيبويه، ودللناك على موضعه من كتابه.

(٢) والجرميّ والربعي والفارسي، وعلَّلَ بتقدير كون «ما» زائدة لا مصدرية. فإن قالوه بالقياس، ففاسد؛ لأن «ما» لا تُزاد قبل الجارّ، بل بعده، نحو: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، وإن قالوه بالسماع، فهو من الشذوذ بحيث لا يحتج به. قاله الأشموني ٢/ ٢٤٣.

(٣) «وحيث» اسم شرط عند الفراء الذي لا يشترط في المجازاة به اقترانه بما، وعند غيره هو ظرف يتعلق بقوله: «حرفان» الآتي؛ لأنه في قوة المشتق «جرّا» فعل ماض، وهو فعل الشرط على القول الأول، وألف =

أي: إنْ جَرَرْتَ بـ«خلا، وعدا» فهما حَرْفا جَرٍّ، وإنْ نصبْتَ بهما فهما فعلان[١]، وهذا مما لا خلافَ فيه.

٣٣١ ـ وكَخَلا حاشا وَلا تَصْحَبُ «ما» وَقيلَ «حاشَ وَحَشا» فاحْفَظْهُما[٢]

المشهورُ أنَّ «حاشا» لا تكونُ إلَّا حرفَ جَرٍّ،[3] فتقول: «قامَ القَومُ حاشا زيدٍ» بجرِّ «زيدٍ».

وذهب الأخفشُ والجَرْميُّ والمازنيُّ والمبرِّد وجماعةٌ ـ منهم المصنِّفُ ـ[4] إلى أنها مِثْلُ «خَلا»: تستعملُ فعلاً فتنصبُ ما بعدَها، وحرفاً فتجرُّ ما بعدَها، فتقول: «قامَ القَومُ حاشا زيداً، وَحاشا زيدٍ».

وحَكى جماعةٌ ـ منهم الفرَّاءُ[5] وأبو زيدٍ الأنصاريُّ والشيبانيُّ ـ النَّصْبَ بها، ومنه: «اللهمَّ اغْفِرْ لي ولِمَنْ يَسْمَعُ، حاشا الشيطانَ وأبا الإصبعِ» وقولُه: [البسيط]

= الاثنين فاعل «فهما حرفان» الفاء لربط الجواب بالشرط، وهي زائدة على القول الثاني، وما بعدها جملة من مبتدأ وخبر في محل جزم جواب الشرط «كما» جار ومجرور متعلق بقوله: «فعلان» الآتي؛ لأنه في قوة المشتق «هما» ضمير منفصل مبتدأ «إن» شرطية «نصبا» فعل ماض، فعل الشرط، وألف الاثنين فاعل، وجواب الشرط محذوف، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره «فعلان» خبر المبتدأ.

(١) قد استشهد الشارح للجرِّ بـ«عدا» و«خلا»، ومن شواهد النصب بـ«خلا» قول لبيد:

أَلَا كُلُّ شَيءٍ ما خَلَا اللهَ بَاطِلُ وكُلُّ نَعِيمٍ لا مَحَالَةَ زائِلُ

ومن النصب بها بعدَ «ما» قول الشاعر:

تُمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فإنَّنِي بِكُلِّ الَّذي يَهوَى نَدِيمِي مُوْلَعُ

(٢) «كخلا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «حاشا» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «ولا» نافية «تصحب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى حاشا «ما» قصد لفظه: مفعول به لتصحب «وقيل» فعل ماض مبني للمجهول «حاش» قصد لفظه: نائب فاعل قيل «وحشا» معطوف عليه «فاحفظهما» احفظ: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وهما: مفعول به لاحفظ.

(3) وهو مذهب سيبويه كما في «الكتاب» ٢/ ٣٤٩ ـ ٣٥٠، وأكثر البصريين.

(4) سيذكر الشارح بعد سطرٍ الفراءَ وأبا زيد الأنصاري وأبا عمرو الشيبانيّ، وبقيتهم مما لم يذكرهم: ابن خروف، والزجّاج.

(5) الذي يراه الفراء أن «حاشا» فعلٌ لا فاعلَ له، والنصب بعده إنما هو بالحمل على «إلا» ـ أي: على الاستثناء ـ لم يُنقَلْ ذلك عنه في «خلا» و«عدا».

ينظر «توضيح المقاصد والمسالك» ٢/ ٦٨٨ ـ ٦٨٩، و«حاشية الصبان على الأشموني» ٢/ ٢٤٤ ـ ٢٤٥.

ش١٧٧ ـ حاشا قُرَيْشاً فَإنَّ الله فَضَّلَهُمْ عَـلَـى الـبَـريَّـةِ بِـالإِسْـلامِ والـدِّيـنِ[1]

وقولُ المصنِّفِ: «**ولا تصحب ما**» معناه أنَّ «حاشا» مثلُ «خَلا» في أنها تَنْصِبُ ما بعدَها أو تجرُّه، ولكنْ لا تتقدَّم عليها «ما» كما تتقدَّم على «خَلا»، فلا تقولُ: «قامَ القَومُ ما حاشا زيداً»، وهذا الذي ذكرَه هو الكثيرُ، وقَدْ صحِبتْها «ما» قليلاً، ففي مسند أبي أمية الطرسوسي عن ابنِ عمرَ أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «**أُسامَةُ أَحَبُّ النّاسِ إلَيَّ ما حاشا فاطِمَة**»[2][3].

---

(١) هذا البيت من كلام الفرزدق همام بن غالب.

الإعراب: «**حاشا**» فعل ماض دال على الاستثناء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكلِّ السابق «**قريشًا**» مفعول به لحاشا «**فإن**» الفاء للتعليل، إن: حرف توكيد ونصب «**الله**» اسم «إن» «**فضلهم**» فضل: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الله، هم: مفعول به لفضَّل، والجملة من فضل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر «إن»، «**على البرية بالإسلام**» جارَّان ومجروران متعلِّقان بفضل «**والدين**» عطف على الإسلام.

الشاهد فيه: قوله: «حاشا قريشًا» فإنه استعمل «حاشا» فعلاً ونصب به ما بعده.

(2) أخرج أحمد في «مسنده» برقم (٥٧٠٧) عن سالم عن ابن عمر ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «**أسامة أحب الناس إليَّ ما حاشا فاطمةَ ولا غيرَها**».

وأخرج في «المسند» برقم (٥٨٤٨) عن سالم عن أبيه أنه كان يسمعه يُحدّث عن رسول الله ﷺ حين أمّر أسامة بن زيد... الحديث.

وفي خاتمته: قال سالم: ما سمعتُ عبد الله يحدث هذا الحديثَ قطّ إلا قال: «**ما حاشا فاطمةَ**» وقول سالم في خاتمة الرواية في «السنن الكبرى» برقم (٨١٣٠).

(٣) توهم النحاة أن قوله: «**ما حاشا فاطمة**» من كلام النبي ﷺ فجعلوا «حاشا» استثنائية، واستدلوا به على أن حاشا الاستثنائية يجوز أن تدخل عليها «ما»، وذلك غير متعين، بل يجوز أنْ يكونَ هذا الكلامُ من كلامِ الراوي يعقب به على قول الرسول ﷺ: «**أسامةُ أحبُّ الناسِ إليَّ**» يريد الراوي بذلك أن يبين أنه عليه الصلاة والسلام لم يستثنِ أحدًا من أهل بيته لا فاطمة ولا غيرها، فما: نافية، وحاشى: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى النبي ﷺ، وفاطمة: مفعول به، وليست حاشا هذه هي الاستثنائية، بل هي فعل متصرف تام التصرف تكتب ألفه ياء لكونها رابعة، ومضارعه هو الذي ورد في قول النابغة الذبياني:

ولَا أَرَى فَـاعِـلاً فـي الـنَّـاس يُـشـبِـهُـهُ وَمَـا أُحَـاشِـي مِـنَ الأقـوامِ مِـنْ أَحَـدِ

والفرق بين حاشا الاستثنائية وهذا الفعلِ من ستة أوجه:

الأول: أن الاستثنائية تكون حرفًا وتكون فعلاً، وهذه لا تكون إلا فعلاً.

والثاني: أن الاستثنائية إن كانت فعلاً غير متصرفة، وهذه متصرفة. =

وقوله: [الوافر]

ش١٧٨ ـ رَأَيْتُ النّاسَ ما حاشا قُرَيْشاً فـإنّـا نَـحْـنُ أَفـضَـلُـهُـمْ فِـعَـالا[1]

ويقال في «حاشا»: «حاشَ، وَحَشا».

= **والثالث**: أن فاعل الاستثنائية مستتر وجوبًا، وهذه كغيرها من الأفعال ماضيها فاعله مستتر جوازًا.

والرابع: أن ألف الاستثنائية تكتب ألفًا، وهذه تكتب ألفها ياء.

والخامس: أن الاستثنائية يتعين فيها أن تكون من كلام صاحب الكلام الأول السابق عليها، وهذه ليست كذلك، بل لو تكلم بها صاحب الكلام الأول لقال: ما أحاشي، أو قال: ما حاشيت، كما قال النابغة الذبياني: «وما أحاشي».

والسادس: أن «ما» التي تسبق الاستثنائية مصدرية أو زائدة، وأما التي تسبق هذه فهي نافية، فاعرف ذلك وكن حريصًا عليه، والله ينفعك به.

(١) نسب العيني هذا البيت للأخطل غوث بن غياث، وقد راجعت ديوان شعره فوجدت له قطعة على هذا الوزن والروي يهجو فيها جرير بن عطية، وليس فيها بيت الشاهد.

اللغة: «رأيت» زعم العيني أن «رأى» ههنا من الرأي، مثل التي في قولهم: رأى أبو حنيفة حُرمةَ كذا، وعلى هذا تكون متعدية إلى مفعول واحد، وليس الذي زعمه بسديد، بل هي بمعنى العلم، وتتعدى إلى مفعولين، وقد ذكر الشاعر مفعولها الأول وحذف الثاني، وتقديره: رأيت الناس دوننا أو أقل منا في المنزلة، ونحو ذلك، ويجوز أن تكون جملة «فإنا نحن أكثرهم فعالا» في محل نصب مفعولاً ثانيًا لرأى، وزيدت الفاء فيها كما زيدت في خبر المبتدأ في نحو قولهم: الذي يزورني فله جائزةٌ سَنيَّةٌ «فعالاً» هو بفتح الفاء: الكرم، ويجوز أن تكون الفاء مكسورة على أنه جمع فعل.

الإعراب: «**رأيت**» فعل وفاعل «**الناس**» مفعول أول، والمفعول الثاني محذوف لدلالة الكلام عليه، وتقدير الكلام: رأيت الناس أقل منا، أو دوننا، مثلاً «**ما حاشا**» ما: مصدرية: حاشا: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكل السابق «**قريشاً**» مفعول به لحاشا «**فإنا**» الفاء للتعليل، إن: حرف توكيد ونصب، نا: اسمه «**نحن**» توكيد للضمير المتصل الواقع اسمًا لـ«إنَّ» «**أفضلهم**» أفضل: خبر «إن» وأفضل مضاف، و«هم» مضاف إليه «**فعالاً**» تمييز، ويجوز أن تكون الفاء زائدة، وتكون جملة «إن» واسمها وخبرها في محل نصب مفعولاً ثانيًا لرأى، ولا عجب أن تزاد الفاء في المفعول الثاني؛ فإن أصله خبر، والفاء تزاد في خبر المبتدأ كثيرًا.

الشاهد فيه: قوله: «ما حاشا قريشًا» حيث دخلت «ما» المصدرية على «حاشا» وذلك قليل، والأكثر أن تتجرَّد منها.

واعلم أن للنحاة في كلمة «حاشا» ثلاثةَ مذاهب:

الأول: أنها لا تكون إلا حرف جرٍّ، وأن ما بعدها لا يكون إلا مجرورًا، وهذا رأي سيبويه، وتبعه عليه =

الحالُ

٣٣٢ ـ الحالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ مُفْهِمُ في حالِ كَفَرْداً أَذْهَبُ[١]

عَرَّف الحال[٢] بأنَّه الوصفُ، الفَضْلَةُ، المنتَصِبُ، للدَّلالَةِ على هَيْئةٍ، نحوُ: «فَرْداً أَذْهَبُ» فـ«فَرْداً»: حال؛ لوجودِ القُيودِ المذكورةِ فيه.

= الزمخشري، وعُذْرُ سيبويه أنه لم يسمع النصب بها عن العرب ولا عمن رواه عنهم، وهو لا يقيِّد إلا ما اتصل بسماعه.

الثاني: أنها لا تكون إلا فعلاً، لكن يجوز فيما بعدها الجر والنصب، فإن جررته، فهو من باب حذف حرف الجر وبقاءِ عمله، وإن نصبته، فهو من باب النصب على نزع الخافض، وأصل «حاشا زيد» ـ عند هؤلاء ـ: حاشا لزيد.

الثالث: أنها تكون فعلاً، فينتصب ما بعدها على أنه مفعول به، وتكون حرف جر، فيجر ما بعده به، وهذا مذهب المبرد والمازني، وتبعهما ابن مالك، وهذا هو المذهب الذي يؤيِّده السماع.

(١) «الحال» مبتدأ «وصف» خبره «فضلة، منتصب، مفهم» نعوت لوصف «في حال» جار ومجرور متعلق بمفهم «كفرداً» الكاف جارة لقول محذوف كما سبق غير مرة، فرداً: حال من فاعل أذهب الآتي «أذهب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا.

(٢) **الحال في اللغة**: ما عليه الإنسان من خير أو شر، وهو في اصطلاح علماء العربية ما ذكره الشارح العلامة، ويقال: حال، وحالة، فيذكَّر لفظه ويؤنث، ومن شواهد تأنيث لفظه قول الشاعر:

عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي القَومِ حَاتِمًا عَلَى جُودِهِ ضَنَّتْ بِهِ نَفْسُ حَاتِمِ

ومن شواهد تذكير لفظه قولُ الشاعر:

إذا أَعْجَبَتْكَ الدَّهرَ حَالٌ مِن امرِئٍ فَدَعْهُ وَوَاكِلْ أمرَهُ واللَّيَالِيَا

فإن قلت: فما الأثر الذي يترتب على تذكير لفظه حين أقول: «حال»؟ وما الأثر الذي يترتب على تأنيث لفظه حين أقول: «حالة»؟

فالجواب على ذلك أن نقول لك: إن تذكير لفظه يدل على تذكير معناه، وحينئذ تأتي بالفعل المسند إليه مجردًا من علامة التأنيث، فتقول: «حسن حال محمد، وساء حال خالد»، وتعيد الضمير إليه مذكرًا، فتقول: «حال محمد أداه إلى فعل ما فعل»، وتشير إليه باسم الإشارة الموضوع للمذكر، فتقول: «هذا حال محمد»، وتصفه بوصف المذكر، فتقول: «لمحمد حال حسن»، وتأنيث لفظه يدل على تأنيث معناه، وحينئذ تأتي بالفعل المسند إليه مقترنًا بتاء التأنيث، فتقول: «حسنت حالة محمد، وساءت حالة خالد»، وتعيد الضمير إليه مؤنثًا فتقول: «حالة محمد أدته إلى فعل ما فعل»، وتشير إليه باسم الإشارة الموضوع=

وخرج بقوله: «**فَضْلَة**» الوصفُ الواقعُ عمدةً، نحوُ: «زيدٌ قائِمٌ» وبقوله: «**للدَّلالةِ على الهَيْئةِ**»[1] التمييزُ المشتَقُّ، نحوُ: «لله دَرُّه فارِساً» فإنَّه تمييزٌ لا حالٌ على الصحيح، إذْ لم يُقصَدْ به الدَّلالةُ على الهَيْئةِ، بَلِ التعجبُ مِنْ فُروسيَّتِهِ، فهو لبيان المتعجَّبِ منه، لا لبَيانِ هَيْئتهِ، وكذلك «رَأَيْتُ رَجُلاً راكِباً» فإنَّ «راكباً» لم يُسَقْ للدَّلالةِ على الهيئة، بَلْ لِتَخصيصِ الرَّجُل، وقولُ المصنِّف: «**مُفْهِمٌ في حالٍ**» هو معنى قولنا: «للدَّلالَةِ على الهيئة».

٣٣٣ ـ وكَوْنُهُ مُنْتَقِلاً مُشْتَقَّا يَغْلِبُ لكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقَّا[2]

= للمؤنث، فتقول: «هذه حالة محمد»، وتصفه بوصف المؤنث فتقول: «لمحمد حالة حسنة».

فإن قلت: أذلك واجب في الحالين؟ على معنى أنه إذا كان لفظ الحال مذكرًا أيلزمني أن أعامله فيما ذكرت وأشباهِه معاملة المذكر، وإذا كان لفظ الحالة مؤنثًا أيلزمني أن أعامله فيما ذكرت وأشباهه معاملة المؤنث؟

فالجواب على ذلك أن نقول لك: أما إذا كان لفظ الحال مذكرًا، فليس يلزمك أن تعامله معاملة المذكر، بل أنت في سعة من أن تذكِّر معناه أو تؤنثَه، تقول: هذا حال، وهذه حال، وتقول: حال حسن، وحال حسنة، وتقول: الحال الذي أنا فيه طيب، والحال التي أنا فيها طيبة، وتقول: كان حالنا يوم كذا جميلاً، وكانت حالنا يوم كذا جميلة، ونلفت نظرك إلى قول الشاعر في البيت المتقدم: «أعجبتك الدهر حال».

فأما إذا كان لفظ الحال مؤنثاً، فليس لك مَعْدًى عن تأنيث الفعل المسند إلى ضميرها، كما أنه ليس لك معدى عن الإشارة إليها إشارتك إلى المؤنث، فتقول: هذه حالة محمد، وإلى إعادة الضمير إليها مؤنثًا، فتقول: حالة محمد أدت إلى ما حدث، وإلى وصفها بوصف المؤنث، فتقول: حالة طيبة، وبالجملة إذا أنثت لفظها عاملتها معاملة المؤنث المجازي التأنيث البتة، وإذا ذكَّرت لفظها جاز لك أن تعامله معاملة المذكر ومعاملةَ المؤنث.

(1) للدلالة على هيئة اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأمثلة المبالغة، و«أفعل» التفضيل. «شرح المكودي» ص١٣٩ ـ ١٤٠، و«شرح الأشموني» ٢/ ٢٥١.

وزاد بعضُهم المبتدأ، والخبر، واسمَ النواسخ، والمجرور بالحرف، والمضاف إليه، وفيها خلافٌ لا مجال لبسطه.

(٢) «**وكونه**» الواو للاستئناف، وكون: مبتدأ، وكون مضاف، والهاء مضاف إليه، من إضافة المصدر الناقص إلى اسمه «**منتقلاً**» خبر المصدر الناقص «**مشتقًّا**» خبر ثانٍ «**يغلب**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «كونه منتقلاً» والجملة من يغلب وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «**لكن**» حرف استدراك «**ليس**» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كونه منتقلاً... إلخ «**مستحقًّا**» خبر ليس.

الأكثرُ في الحالِ أنْ تكونَ: منتقلةً، مشتقةً[1].

ومَعْنى الانتقالِ: أَلَّا تكونَ ملازمَةً للمُتَّصِفِ بها[2]، نحوُ: «جاءَ زيدٌ راكِباً» فـ «راكباً»: وَصْفٌ مُنتقلٌ، لجوازِ انْفكاكِه عَنْ «زيدٍ» بأنْ يجيءَ ماشياً.

وقَدْ تجيءُ الحالُ غيرَ مُنتقلةٍ[3]، أي: وصفاً لازماً، نحو: «دَعَوْتُ اللهَ سميعاً» و«خَلَقَ اللهُ الزَّرافَةَ يَدَيها أَطوَلَ مِنْ رِجلَيْها»، وقولِهِ: [الطويل]

ش١٧٩ ـ فَجاءَتْ بِهِ سَبْطَ العِظامِ كَأَنَّما ... عِمامَتُهُ بَيْنَ الرِّجالِ لِواءُ[4]

---

(1) يكثر أن تكون مشتقة؛ لأنها وصفٌ، وهو مشتقٌّ.

والمشتقّ: هو المصوغُ من مصدرٍ، والمراد به: اسم الفاعل، أو اسم المفعول، أو الصفة المشبّهة.

(2) فهي تبيِّنُ هيئته في مدّة محدودة، أو بشكل مؤقَّتٍ.

(٣) **تجيء الحال غير منتقلة في ثلاث مسائل**:

الأولى: أن يكون العامل فيها مُشعِرًا بتجدد صاحبها، نحو قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]، ونحو قولهم: خلق الله الزَّرافةَ يديها أطولَ من رِجْليها، ونحو قول الشاعر:

فجاءَتْ به سَبْطَ العِظامِ ....

البيت الذي أنشده الشارح رحمه الله (رقم ١٧٩).

الثانية: أن تكون الحال مؤكدة: إما لعاملها، نحو قوله تعالى: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾ [النمل: ١٩] أو قولِهِ سبحانه: ﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣٣]، وإما مؤكِّدة لصاحبها، نحو قوله سبحانه: ﴿لَّآمَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩]، وإما مؤكدة لمضمون جملة قبلها، نحو قولهم: «زيد أبوك عطوفًا».

الثالثة: في أمثلة مسموعة لا ضابط لها، كقولهم: دعوت الله سميعًا، وقولِهِ تعالى: ﴿أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا﴾ [الأنعام: ١١٤]، وكقوله جلَّ ذِكْرُه: ﴿قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ﴾ [آل عمران: ١٨].

(٤) البيت لرجل من بني جناب لم أقف على اسمه.

اللغة: «سبط العظام» أراد أنه سويُّ الخَلقِ حسن القامة «لواء» هو ما دون العلم، وأراد أنه تامُّ الخلق طويل؛ فكنى بهذه العبارة عن هذا المعنى.

الإعراب: «**فجاءت**» جاء: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي «**به**» جار ومجرور متعلق بجاءت «**سبط**» حال من الضمير المجرور محلًّا بالباء، وسبط مضاف، و«**العظام**» مضاف إليه «**كأنما**» كأن: حرف تشبيه ونصب، وما: كافة «**عمامته**» عمامة: مبتدأ، وعمامة مضاف، والضمير مضاف إليه «**بين**» منصوب على الظرفية، وبين مضاف، و«**الرجال**» مضاف إليه «**لواء**» خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله: «سبط العظام» حيث ورد الحال وصفًا ملازمًا، على خلاف الغالب فيه من كونه وصفًا =

فـ«سَميعاً، وأطْوَلَ، وسَبْطَ» أحوالٌ، وهي أوصافٌ لازمةٌ.

وقد تأتي الحالُ جامدةً، ويكثرُ ذلك في مواضعَ ذكرَ المصنِّفُ بعضَها بقوله:

٣٣٤ ـ وَيَكْثُرُ الجُمودُ في سِعْرٍ وَفي ... مُبْدي تَأَوُّلٍ بِلا تَكَلُّفِ[١]

٣٣٥ ـ كَبِعْهُ مُداً بِكَذا يَداً بيَدْ ... وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَداً أَيْ كَأَسَدْ[٢]

يكثر مجيءُ الحالِ جامدةً إنْ دَلَّتْ على سِعْرٍ، نحوُ: «بِعْهُ مُدًّا بِدِرْهَم»[٣] فمدًّا: حالٌ جامدةٌ، وهي في معنى المشتقِّ، إذِ المعنى: «بِعْهُ مُسَعَّراً كلُّ مُدٍّ بدِرْهَمٍ» **ويكثرُ جمودُها أيضاً فيما دَلَّ على تَفاعُلٍ**، نحوُ: «بِعْتُهُ يداً بيَدٍ»[٤] أي: مُناجَزَةً، أو على تشبيهٍ، نحو: «كَرَّ زيدٌ

= منتقلاً، وإضافة سبط لا تفيده تعريفًا ولا تخصيصًا؛ لأنه صفة مشبهة، وإضافة الصفة المشبهة إلى معمولها لا تفيد التعريف ولا التخصيص، وإنما تفيد رفع القبح، على ما سيأتي بيانه في باب الإضافة إن شاء الله تعالى.

(١) «يكثر» فعل مضارع «الجمود» فاعل يكثر «في سعر» جار ومجرور متعلق بيكثر «وفي مبدي» جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور الأول، ومبدي مضاف، و«تأول» مضاف إليه «بلا تكلف» جار ومجرور متعلق بتأول، ولا: اسم بمعنى غير مضاف، وتكلف: مضاف إليه.

(٢) «كبعه» الكاف جارة لقول محذوف، بع: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «مدًّا» حال من المفعول «بكذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمد، وقال سيبويه: هو بيان لمد «وكر زيد» فعل وفاعل «أسداً» حال من الفاعل «أي» حرف تفسير «كأسد» الكاف اسم بمعنى مثل عطف بيان على قوله: «أسداً» الواقع حالاً، والكاف الاسمية مضاف، وأسد مضاف إليه.

(٣) **يجوز في هذا المثال وجهان**: أحدهما رفع المدِّ، وثانيهما نصبه، فأما رفع «مدٌّ» فعلى أن يكون مبتدأ، والجار والمجرور بعده متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ، وجاز الابتداء بالنكرة لأن لها وصفًا محذوفًا، وتقدير الكلام: بع البُرَّ (مثلاً) مُدٌّ منه بدرهم، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال، والرابط هو الضمير المجرور محلًّا بمن، ولا يكون المثال ـ على هذا الوجه ـ مما نحن بصدده؛ لأنَّ الحال جملة لا مفرد جامد، أما نصب مد، فعلى أن يكون حالاً، والجار والمجرور بعده متعلق بمحذوف صفة له، ويكون المثال حينئذ مما نحن بصدده، والمشتق المؤوَّل به ذلك الحال يكون مأخوذًا من الحال وصفته جميعًا، وتقديره: مسعَّرًا.

ويجوز أن يكون هذا الحال حالاً من فاعل بعه؛ فيكون «مسعِّرًا» الذي تؤوِّله به بكسر العين مشدَّدةً اسم فاعل، ويجوز أن يكون حالاً من المفعول؛ فيكون قولك: «مسعَّرًا» بفتح العين مشددةً اسمَ مفعول.

(٤) هذا المثال كالذي قبله، يجوز فيه رفع «يد» ونصبه، وإعراب الوجهين هنا كإعرابهما في المثال السابق، والتقدير على الرفع: يدٌ منه على يدٍ مني، والتقدير على النصب: يدًا كائنة مع يد.

أَسَداً» أي مُشْبِهاً الأسَدَ، فـ«يداً، وأسداً» جامدان، وَصَحَّ وُقوعُهما حالاً لظهور تَأَوُّلِهما بمشتقٍّ كما تقدَّم، وإلى هذا أشارَ بقوله: «وَفي مُبْدي تَأَوُّلٍ» أي: يكثر مجيءُ الحالِ جامدةً حيثُ ظهرَ تأَوُّلُها بمشتقٍّ.

وعُلم بهذا وما قبلَه أنَّ قولَ النَّحويينَ: «**إنَّ الحالَ يجبُ أنْ تكونَ منتقلةً مشتقَّةً**» معناه أنَّ ذلكَ هو الغالبُ، لا أنَّه لازمٌ، هذا معنى قولِه فيما تقدَّم: «**لكن لَيْسَ مُستَحَقًّا**»[1].

---

(١) **ذكر الشارح ثلاثة مواضع تجيء فيها الحال جامدة وهي في تأويل المشتق**، وهي: أن تدل الحال على سعر، أو على تفاعل ـ ومنه دلالتها على مناجزة ـ أو على تشبيه، **وقد بقيت خمسة مواضع أخرى**:

الأول: أن تدلَّ الحال على ترتيب، كقولك: ادخلوا الدار رجلاً رجلاً، وقولك: سار الجند رجلين رجلين، تريد مرتَّبين. وضابط هذا النوع: أن يذكر المجموع أولاً ثم يفصل هذا المجموع بذكر بعضه مكررًا. فالمجموع في المثال الأول هو الذي تدل الواو عليه، وفي المثال الثاني هو لفظ الجند، والحال عند التحقيق هو مجموع اللفظين، ولكنه لما تعذر أن يكون المجموع حالاً، جعل كل واحد منهما حالاً، كما في الخبر المتعدد بغير عاطف في نحو قولك: الرمان حلو حامض، وذهب ابن جِنِّي إلى أن الحال هو الأول، والثاني معطوف عليه بعاطف مقدر.

الموضع الثاني: أن تكون الحال موصوفة، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢] وقولِه: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧]، وتسمى هذه الحال: «الحال الموطِّئة».

الموضع الثالث: أن تكون الحال دالَّة على عدد، نحو قوله تعالى: ﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢].

الموضع الرابع: أن تدل الحال على طَور فيه تفصيل، نحو قولهم: هذا بُسرًا أطيب منه رطبًا.

الموضع الخامس: أن تكون الحال نوعًا من صاحبها، كقولك: هذا مالك ذهبًا، أو تكون الحال فرعًا لصاحبها، كقولك: هذا حديدك خاتمًا، وكقوله تعالى: ﴿وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا﴾ [الأعراف: ٧٤].

[الموضع السادس] أن تكون الحال أصلاً لصاحبها، كقولك: هذا خاتمك حديدًا، وكقوله تعالى: ﴿ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ [الإسراء: ٦١].

وقد أجمع النحاة على أن المواضع الأربعة الأولى ـ وهي الثلاثة التي ذكرها الشارح والموضع الأول مما ذكرناه ـ يجب تأويلها بمشتق، ليُسرِ ذلك وعدم التكلُّف فيه، ثم اختلفوا في المواضع الأربعة الباقية، فذهب قوم منهم ابن الناظم إلى وجوب تأويلها أيضًا؛ ليكون الحال مشتقًّا على ما هو الأصل فيها، وذهب قوم إلى أنه لا يجب تأويلها بمشتق؛ لأن في تأويلها بالمشتق تكلفًا، وفي ذلك من التحكم ما ليس يخفى.

٣٣٦ ـ وَالحالُ إنْ عُرِّفَ لَفْظاً فاعْتَقِدْ تَنْكِيرَهُ مَعْنًى كَوَحْدَكَ اجْتَهِدْ[١]

مَذهبُ جُمهورِ النَّحويينَ أنَّ الحالَ لا تكونُ إلّا نَكِرةً، وأنَّ ما ورد منها مُعَرَّفاً لَفْظاً، فهو مُنَكَّرٌ مَعْنًى، كقولهم: جاؤوا الجَمَّاءَ الغَفيرَ، و:

ش١٨٠ ـ أَرْسَلَها العِراكَ. . . . .[٢] [الوافر]

واجْتَهِدْ وَحْدَكَ، وكلَّمْتُه فاهُ إلى فيَّ، فـ«الجَمَّاء، والعِراكَ، ووَحْدَكَ، وفاهُ»: أحْوالٌ،

---

(١) «الحال» مبتدأ «إن» شرطية «عرف» فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط «لفظاً» تمييز محول عن نائب الفاعل «فاعتقد» الفاء لربط الجواب بالشرط، اعتقد: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «تنكيره» تنكير: مفعول به لاعتقد، وتنكير مضاف، والهاء مضاف إليه «معنى» تمييز «كوحدك» الكاف جارة لقول محذوف، وحد: حال من الضمير المستتر في «اجتهد» الآتي، ووحد مضاف، والكاف مضاف إليه «اجتهد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل نصب مقول لقول محذوف، والتقدير: وذلك كائن كقولك: اجتهد وحدك، والحال في تأويل «منفرداً».

(٢) هذه قطعة من بيت للبيد بن ربيعة العامري يصف حماراً وحشيًّا أورد أُتُنَه الماء لتشرب، وهو بتمامه: [الوافر]

فَأَرْسَلَهَا العِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ

اللغة: «العراك» ازدحام الإبل أو غيرها حين ورود الماء «يذدها» يطردها «يشفق» يرحم «نغص» مصدر نغص الرجل ـ بكسر الغين ـ إذا لم يتم مراده، ونغص البعير: إذا لم يتم شربه «الدخال» أن يداخل بعيره الذي شرب مرة مع الإبل التي لم تشرب حتى يشرب معها ثانية، وذلك إذا كان البعير كريمًا، أو شديد البطش، أو ضعيفًا.

الإعراب: «**فأرسلها**» أرسل: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الحمار الوحشي المذكور في أبيات سابقة، والضمير البارز المتصل الذي يرجع إلى الأتن مفعول به لأرسل «**العراك**» حال «**ولم يذدها**» الواو عاطفة، لم: نافية جازمة، يذد: فعل مضارع مجزوم بلم، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فاعل أرسل، وها: مفعول به، والجملة معطوفة على جملة فأرسلها، ومثلها جملة «ولم يشفق» وقوله: «**على نغص**» جار ومجرور متعلق بيشفق، ونغص مضاف، و«**الدخال**» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «العراك» حيث وقع حالاً مع كونه معرفة، والحال لا يكون إلا نكرة، وإنما ساغ ذلك لأنه مؤول بالنكرة، أي: أرسلها معتركة، يعني مزدحمة.

وهي مَعْرِفَة لفظاً، لكنها مُؤَوَّلةٌ بنَكِرَةٍ، والتقديرُ: جاؤوا جميعاً، وأرسلَها مُعْتَرِكَةً، واجْتَهِدْ مُنفرِداً، وكلَّمته مُشافهةً[1].

---

(١) أحب أن أبين لك هذه الأمثلة التي ذكرها الشارح وذكرها النحاة من قبله ومن بعده بيانًا يتضح لك به أمرها غايةَ الاتضاح، ويسهل عليك بعده أن تبين ما عساك أن تجده من الأمثلة مما لم يذكره الشارح ههنا.

وقبل أن أبين لك الأمثلة مثالاً فمثالاً أرى أن أقرر لك قاعدتين، وأبين ـ مع ذلك ـ السرَّ في كل قاعدة منهما، فأقول:

القاعدة الأولى: الأصل في الحال أن يكون نكرة، فإن جاءت في كلامٍ ما من كلام العرب معرفة، فهي بغير تردد ـ عند جمهرة البصريين ـ في تأويل النكرة، والسر في ذلك أن صاحب الحال معرفة في أغلب حالاته، والحال تلتبس بالنعت، فلو جاءت الحال معرفة وقبلها اسم معرفة، يصح أن يكون موصوفاً بهذه الحال ظن السامع أنها نعت، والتبس عليه الأمر، فدفعًا لهذا الالتباس، ورغبة في إفادة المقصود من أول الأمر، التزم العرب في كلامهم إذا أتى في الكلام اسم معرفة ثم جاؤوا بوصف بعد هذه المعرفة، فإن أرادوا جعل هذا الوصف نعتًا جاؤوا به معرفة، وإن أرادوا جعل هذا الوصف حالاً جاؤوا به نكرة، فلم يلتبس على السامع الأمر.

القاعدة الثانية: أن الحال وصف لصاحبها وقَيدٌ في عاملها، وقد علمنا أن الوصف الذي هو النعت لا يكون إلا مشتقًّا: إما اسم فاعل وإما اسم مفعول، وإما صفة مشبهة، وإما أفعل تفضيل، وإما صيغة مبالغة، فإن جاء الوصف جامدًا، فهو البتة في تأويل الاسم المشتق، فكذلك ما دل على معناها وقام مقامها وهو الحال، لا يكون إلا مشتقًّا أو في تأويل المشتق، ولهذا تراهم يؤوِّلون المصدر الواقع موقع الحال على أحد التأويلات الثلاثة المشهورة ليكون في المعنى مشتقًّا، وقد بينا وجه ذلك بدقة، وبينا التأويلات المشار إليها في باب المبتدأ والخبر، إذ كان الخبر بمنزلة الحال والنعت في هذه المسألة.

ثم نأخذ بعد ذلك في بيان الأمثلة واحدًا فواحدًا على ترتيبها في كلام الشارح.

أما المثال الأول، وهو قولهم: «جاؤوا الجمَّاءَ الغفيرَ» فإن الجماء مؤنث الأجم، ونظيره أبيض وبيضاء، وأحمر وحمراء، واشتقاق الجماءِ والأجمِّ من الجمِّ، بتشديد الميم، وهو الكثرة، تقول: ماءٌ جمٌّ؛ تريد أنه كثير، وقال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَتُحِبُّونَ ٱلْمَالَ حُبًّا جَمًّا﴾ [الفجر: ٢٠] أي حبًّا كثيرًا، وقال الراجز:

إن تَـغـفـرِ الـلَّـهُـمَّ تَـغـفِـرْ جَـمَّـا وأيُّ عَـبْـدٍ لَـكَ لا أَلَـمَّـا

وتقول: هذه امرأة جماء المرافق، تريد أنها كثيرة اللحم على المرافق، والغفير، فعيل، قيل: بمعنى فاعل، وأصل اشتقاقه من الغَفْر، بفتح الغين وسكون الفاء، وهو السَّتر، تقول: غفر الله تعالى ذنبك، تريد: ستره عليك ولم يفضحك به، والغفير في صناعة الإعراب صفة للجماء، وكان من حق العربية عليهم أن يؤنثوا الصفة؛ لأن الموصوف مؤنث، إلا أنهم عاملوا هذه الصيغة معاملةَ أختها التي هي فعيل بمعنى مفعول؛ كقولهم: امرأة جريح، وامرأة قتيل، وكأنهم حين قالوا: «جاؤوا الجمَّاءَ الغفَير» قالوا: جاؤوا الجماعة =

= الساترة لوجه الأرض، يعنون أنهم لكثرتهم وعظيم عددهم ستروا وجه الأرض فلم يظهر منها شيء. هذا، وقد قالوا في هذا المثل: «جاؤوا جماء غفيرًا» فأتوا به منكَّرًا على الأصل في الحال.

وأما المثال الثاني ـ وهو قولهم: «أرسلها العراك» ـ فقد بيناه في شرح الشاهد (رقم ١٨٠) فلا حاجة بنا إلى تكرار الكلام عليه في هذا الموضع.

وأما المثال الثالث ـ وهو قولهم: «اجتهد وحدك» ـ فإن «وحدك» اسم يدل على التوحد والانفراد، والغالب استعمال هذه الكلمة منصوبة، وقد وردت في عبارات قليلة مجرورة بالإضافة، وذلك نحو قولهم في المدح: «فلان نسيج وَحْدِه، وقريع وَحْدِه»، ونحو قولهم في الدلالة على الإعجاب بالنفس: «فلان رجيل وَحْدِه»، ونحو قولهم في الذمّ: «فلان عُيَير وَحْدِه، وجُحيش وَحْدِه».

وقد اختلف النحاة في تخريج هذه الكلمة في حالة النصب، فقال سيبويه والخليل بن أحمد: هو اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع المشتق، وهو منصوب على الحال، وكأنك حين تقول: «جاء زيد وحده» قد قلت: جاء زيد إيحادًا، أي متوحِّدًا، والمعنى: جاء منفردًا، وذهب يونس بن حبيب وهشام والكوفيون إلى أنه منصوب على الظرفية، واستمع إلى المحقق الرَّضي يقول في شرح هذين المذهبين: «ومذهب الكوفيين انتصاب وحده على الظرفية، أي: لا مع غيره، فهو في المعنى ضد معًا في قولك: جاؤوا معًا، وكما أن في معاً خلافًا هل هو منتصب على الحال، أي: مجتمعين، أو على الظرف، أي: في مكان واحد، فكذا اختلف في وحده في نحو: جاء وحده، أهو حال، أي: منفردًا، أو ظرف، أي: لا مع غيره» اهـ كلامه.

ويقول أبو رجاء عفا الله تعالى عنه: وليس يبعد عندي أن يذهب ذاهب إلى أن وحده مفعول مطلق ما دام قد اعتبر قائمًا مقام المصدر، ويصح على هذا الاعتبار أن يكون العامل فيه فعلاً تقع جملته حالاً، أي: جاء زيد يتوحَّد توحدًا، كما يصح أن يكون العامل فيه اسمًا مشتقًّا يقع حالاً، أي: جاء زيد متوحدًا توحدًا.

وأما المثال الرابع ـ وهو قولهم: «كلَّمته فاه إلى فيَّ» ـ فقد وردت هذه العبارة بروايتين، الأولى: «كلمته فوه إلى فيَّ» وهذه الرواية لا إشكال فيها ولا خلاف في توجيهها، وفوه: مبتدأ ومضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر، والجملة في محل نصب حال، والرواية الثانية: «كلَّمتُه فاه إلى فيَّ» وقد ورد على هذا الوجه قول أبي الطيِّب المتنبي:

قبَّلتُها ودموعي مَزْجَ أدمُعِها ... وقبَّلتني على خَوفٍ فماً لِفَمِ

وهذه الرواية هي التي ثارت حولها عجاجة الكلام وكثر فيها التخريج، فذهب سيبويه وجمهرة البصريين إلى أن «فاه» حال وإن كان اسمًا جامدًا وإن كان معرفة بالإضافة؛ لأنه في قوة اسم مشتق منكَّر، والجار والمجرور بعده متعلق بمحذوف صفة لفاه؛ لأنه نكرة في التقدير كما قلت لك، وكأنه قال: فاه موجهًا إلى فيَّ، وذهب الكوفيون إلى أن «فاه» مفعول به لاسم فاعل محذوف يقع حالاً، وكأنه قد قيل: كلمته جاعلاً فاه إلى فيَّ. =

وزعم البغداديُّونَ ويونسُ أنَّه يجوزُ تعريفُ الحالِ مُطلَقاً بلا تأويل، فأجازوا: «جاءَ زيدٌ الرّاكِبَ».

وَفَصَّلَ الكوفيون، فقالوا: إنْ تَضَمَّنَتِ الحالُ مَعْنى الشرطِ صَحَّ تعريفها، وإلَّا فلا، فمثالُ ما تضمَّنَ معنى الشرط: «زيد الرَّاكِبَ أحْسَنُ منه الماشيَ» فـ«الراكبَ والماشي»: حالانِ، وصحَّ تعريفُهما لتأوُّلِهما بالشرطِ، إذِ التقديرُ: زيدٌ إذا ركبَ أحسنُ منه إذا مَشَى، فإنْ لم تتقدَّرْ بالشرطِ لم يَصِحَّ تعريفُها، فلا تقول: «جاءَ زيدٌ الرَّاكِبَ» إذ لا يصحُّ «جاءَ زيدٌ إنْ رَكِبَ».

٣٣٧ ـ وَمَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حالاً يَقَعْ بِكَثْرَةٍ كَبَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ[1]

حقُّ الحالِ أنْ يكونَ وصفاً ـ وهو ما دَلَّ على مَعْنًى وصاحبِه، كقائم وَحَسَن ومَضْروب ـ فوقوعُها مصدراً على خلاف الأصل، إذ لا دلالة فيه على صاحبِ المعنى[2].

= وقد اختلفوا بعد ذلك في جواز القياس على هذه العبارة، فالجمهور على أنه لا يجوز القياس عليها، وذهب هشام إلى أنه يجوز القياس عليها، فيقال مثلاً: جاورته منزلَه إلى منزلي، وناضلته قوسَه عن قوسي، ونحو ذلك.

وأحسبني قد أطلت عليك، لكني إنما قصدت أن أقرب إليك هذه الأمثلة واختلافَ العلماء فيها، وأشرحَ لك ذلك كله بعبارة يسهل عليك فهمها، ولا يبعد على ذهنك وعيها، والله المسؤول أن ينفعك به.

(١) «مصدر» مبتدأ «منكر» نعت لـ«مصدر» «حالاً» منصوب على الحال، وصاحبه الضمير المستتر في «يقع» الآتي «يقع» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «مصدر منكر» والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «بكثرة» جار ومجرور متعلق بيقع «كبغتة» الكاف جارة لقول محذوف، بغتة: حال من الضمير المستتر في «طلع» الآتي «زيد» مبتدأ «طلع» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى زيد، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) **اعلم أولاً أن في هذا الموضوع خلافين** أشار الشارح إليهما وتحدث عن كل واحد منهما حديثًا مقتضَبًا، حيث لا يكاد القارئ يميزهما، ونحن نريد لك أن تفهم الأمر فهمًا واضحًا، لهذا رأينا أن نبين لك الخلافين، ونفردَ أحدهما عن الآخر، ونبين مع كل واحد منهما آراء العلماء الذين اختلفوا فيه.

فأما الخلافان:

فأحدهما: في إعراب المصدر المنكَّر في نحو قولك: «جاءَ محمَّدٌ رَكْضًا». **وثانيهما**: في جواز القياس على هذا التركيب.

فأما الخلاف الأول: فقد أشار الشارح إليه بقوله: «وهو منصوب على الحال، وهذا مذهب سيبويه =

= والجمهور، وذهب الأخفش. . . وذهب الكوفيون» **وحاصل هذا الاختلاف أن للعلماء فيه ستة آراء:**

الأول ـ وهو مذهب سيبويه وجمهرة النحاة ـ: أن هذا المصدر نفسه حال، وأنه على التأويل بالوصف المناسب، وحجتهم فيما ذهبوا إليه أن المصدر قد وقع خبرًا في كلام العرب في نحو قولهم: زيد عدل، ورضًا، وصوم، وفطر، كما وقع نعتًا كذلك، والخبر والنعت أخَوَا الحال، وأيضًا فإن المصدر والوصف يتقارضان في الكلام، فيقع كل منهما موقع الآخر، فيقع الوصف مفعولاً مطلقًا، والأصل فيه المصدر، نحو قولهم: قم قائمًا، وسرت أشد السير، وتأدبت أكمل التأدب، ويقع المصدر خبرًا ونعتاً، والأصل في الموضعين للوصف.

الثاني ـ وهو مذهب الأخفش والمبرد ـ: أن هذا المصدر مفعول مطلق عامله فعل من لفظه، وجملة الفعل وفاعله حال، وتقدير «جاء زيدٌ ركضًا»: جاء زيد يركضُ ركضًا.

الثالث ـ وهو رأي أبي علي الفارسي ـ: أن هذا المصدر مفعول مطلق عامله وصف محذوف يقع حالاً، فتقدير المثال المذكور: جاء زيد راكضاً ركضًا.

الرابع ـ وهو قول الكوفيين ـ: أن هذا المصدر مفعول مطلق مبين لنوع عامله، وعامله هو نفس الفعل المتقدم في الكلام، ونظير ذلك قولهم: أحببته مِقَة، وشنأته بغضًا.

الخامس: أن المصدر المذكور أصله مضاف إليه، والمضاف المحذوف مصدر آخر من لفظ الفعل المتقدم في الكلام، وأصل المثال المذكور: جاء زيد مجيءَ ركض.

السادس: أن هذا المصدر حال على تقدير مضاف، هو وصف أو مؤول بوصف، فتقدير المثال المذكور ـ على هذا الرأي ـ: جاء زيد صاحب ركض، أو ذا ركض، على نحو تأويلهم المصدر الواقع خبرًا.

وأما الخلاف الثاني ـ وهو الذي أشار الشارح إليه بقوله: «وقد كثر مجيء الحال مصدرًا نكرة، ولكنه ليس بمقيس» ـ فإنا نذكر لك أولاً أنه قد ورد عن العرب في ألفاظ كثيرة جدًّا، حتى قال أبو حيان: «وورود المصدر حالاً أكثر من وروده نعتاً» اهـ. ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾ [البقرة: ٢٦٠]، وقوله: ﴿يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾ [البقرة: ٢٧٤]، وقوله: ﴿وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الأعراف: ٥٦]، وقوله: ﴿إِنِّى دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا﴾ [نوح: ٨]، وقال العرب: قتلته صبرًا، وأتيته ركضًا، ومشيًا، وعَدوًا، ولقيته فَجأة، وكِفاحًا، وعِيانًا، وكلَّمته مشافهة، وأخذت عن فلان سماعًا، وكثير غير هذا من الأمثلة الواردة عنهم.

وقد اختلف النحاة في جواز القياس على ما ورد عن العرب. **فأما سيبويه وأصحابه**، فلم يُجز القياس عليها مع كثرتها، ومع أنه روي الكثير مما سمعه عن العرب، وجزم بأن ما ورد عنهم يحفظ ويستعمل ولا يقاس عليه، وعذره في ذلك أنه خلاف الأصل، من قِبَلِ أن الحال في المعنى وصف لصاحبها، وما جاء على خلاف القياس فغيره عليه لا ينقاس.

وأما أبو العباس محمد بن يزيد الثمالي المعروف بالمبرد، فقد اختلف نقل العلماء عنه، فمنهم من نقل عنه =

وقدْ كَثُرَ مجيءُ الحالِ مَصْدَراً نَكِرةً، ولكنَّه ليس بمَقِيس، لمجيئه على خلاف الأصْلِ، ومنه: «زيدٌ طَلَعَ بَغْتَةً» فـ«بغتةً»: مصدرٌ نَكِرةٌ، وهو منصوبٌ على الحالِ، والتقديرُ: زَيْدٌ طَلَعَ باغتاً، **هذا مذهبُ سيبويه**[1] والجمهور.

وذهبَ الأخفشُ والمبرِّدُ إلى أنَّه منصوبٌ على المصدريَّةِ، والعاملُ فيه محذوفٌ، والتقديرُ: طَلَعَ زيدٌ يَبْغَتُ بَغْتَةً، فـ«يَبْغَتُ» عندَهما هو الحال، لا «بَغْتَةً».

وذهب الكوفيون إلى أنَّه منصوبٌ على المصدريَّةِ كما ذَهَبا إليه، ولكنَّ الناصبَ له عندَهم الفعلُ المذكورُ، [وهو طَلَعَ]؛ لتأوُّلِه بفعلٍ من لَفْظِ المصدرِ، والتقديرُ في قولك: «زيدٌ طَلَعَ بَغْتَةً» «زيد بَغَتَ بغتةً»، فيؤولون «طَلَعَ» ببغت، وينصبون به «بغتةً».

= أنه يجوز القياس على ما ورد عن العرب مطلقًا، ونعني بالإطلاق ههنا أنه يستوي في جواز القياس أن يكون المصدر نوعًا من الفعل، نحو: كلمته مشافهة، وجئته سرعة، وألا يكون المصدر نوعًا من الفعل، نحو: جاء عليٌّ بكاءً، ومن العلماء من نقل عنه أنه يجوز القياس فيما كان المصدر نوعًا من الفعل، دون ما لا يكون كذلك.

قال المحقق الرضي: «ثم اعلم أنه لا قياس في شيء من المصادر يقع حالاً، بل يقتصر على ما سمع منها، نحو: قتلته صبرًا، والمبرد يستعمل القياس في المصدر الواقع حالاً إذا كان من أنواع ناصبه، نحو: أتانا رجلة وسرعة وبطئاً، ونحو ذلك، وأما ما ليس من تقسيماته وأنواعه، فلا خلاف أنه ليس بقياسي، فلا يقال: جاء ضحكًا وبكاء، ونحو ذلك؛ لعدم السماع» اهـ.

وأما ابن مالك ومشايعوه، فقد أجازوا القياس على ثلاثة أنواع من المصدر المنكَّر:

الأول: أن يكون المصدر المنصوب واقعًا بعد خبر مقترن بأل الدالة على الكمال، وقد ورد من ذلك قولهم: أنت الرجل علمًا، وأجاز هؤلاء أن تقول: أنت الرجل فضلاً، ونبلاً، وحلمًا، ومروءةً، وشجاعة، وإقدامًا، وأن تقول: أنت الصديق تضحيةً، وإخلاصًا.

الثاني من ذلك قولهم: هو زهير شِعرًا، وأجاز هؤلاء لك أن تقول: محمد حاتم جودًا، وعليٌّ قضاء، وإياس زكانة، وعمر عدلاً، وحنيف إباء، والأحنف حلمًا، ويوسف جمالاً، وما أشبه ذلك.

الثالث: أن يقع المصدر المنكَّر المنصوب بعد أما الشرطية، وذلك نحو: أما علمًا فعالم، وأما نبلاً فنبيل، وأما حلمًا فحليم، وأما كرمًا فكريم، وسيبويه يجعل هذا المصدر الواقع بعد أما حالاً بتأويله بالمشتق، ويجعل العامل في هذا الحال هو الفعل المقدر الذي نابت عنه «أما» ويجعل صاحب هذا الحال هو الاسم المرفوع بأداة الشرط.

(1) ليس هذا المثال في مطبوع «الكتاب»، وفيه ١/ ١٦٣: «ذهب صُعُداً» فإنما خبّر أن الذهاب كان على هذه الحال.

٣٣٨ ـ وَلَمْ يُنَكَّرْ غالِباً ذو الحالِ إنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ أَوْ يُخَصَّصْ أَوْ يَبِنْ[١]

٣٣٩ ـ مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضاهيهِ كَـ«لا يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَسْهِلا»[٢]

حقُّ صاحِبِ الحالِ أنْ يكونَ معرفةً[3]، ولا ينكَّرُ في الغالبِ إلَّا عندَ وجودِ مُسَوِّغٍ، وهو أحد أمور[٤]:

منها: أنْ يتقدَّمَ الحالُ على النَّكِرَةِ، نحوُ: «فيها قائماً رَجُلٌ»، وكقول الشاعر ـ

---

(١) «**ولم**» نافية جازمة «**ينكر**» فعل مضارع مبني للمجهول، مجزوم بلم «**غالباً**» حال من نائب الفاعل «**ذو**» نائب فاعل ينكر، وذو مضاف، و«**الحال**» مضاف إليه «**إن**» شرطية «**لم**» نافية جازمة «**يتأخر**» فعل مضارع مجزوم بلم فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذو الحال، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: إن لم يتأخر ذو الحال... إلخ فلا ينكر «**أو يخصص، أو يبن**» معطوفان على يتأخر.

(٢) «**من بعد**» جار ومجرور متعلق بيبن في البيت السابق، وبعد مضاف، و«**نفي**» مضاف إليه «**أو**» عاطفة «**مضاهيه**» مضاهي: معطوف على نفي، ومضاهي مضاف، وضمير الغائب العائد إلى نفي مضاف إليه «**كلا**» الكاف جارة لقول محذوف، لا: ناهية «**يبغ**» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية «**امرؤ**» فاعل يبغ «**على امرئ**» جار ومجرور متعلق بيبغ «**مستسهلاً**» حال من قوله: «امرؤ» الفاعل.

(3) لأنه مُخبَرٌ عنه بالحال في المعنى.

(٤) **ذكر الشارح ـ تبعًا للناظم ـ من مسوغات مجيء الحال من النكرة ثلاثةً مسوِّغات:**

أولها: تقدم الحال. **وثانيها**: تخصص صاحبها بوصف أو بإضافة. **وثالثها**: وقوع النكرة بعد النفي أو شبهه.

وبقي من المسوغات ثلاثة أخرى لم يصرح بها:

الأول: أن تكون الحال جملة مقترنة بالواو، كما في قولك: زارنا رجل والشمس طالعة، والسرُّ في ذلك أن وجود الواو في صدر الجملة يرفع توهم أن هذه الجملة نعت للنكرة؛ إذ النعت لا يفصل بينه وبين المنعوت بالواو؛ ففي قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤] مسوغان، بل ثلاثة، وهي: تقدم النفي، ووقوع الواو في صدر جملة الحال، والثالث: اقتران الجملة بإلا؛ لأن الاستثناء المفرَّغ لا يقع في النعوت، وأما قوله تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩] فالمسوغ وقوع الواو في صدر جملة الحال.

الثاني: أن تكون الحال جامدة، نحو قولك: هذا خاتَمٌ حديدًا، والسر في ذلك أن الوصف بالجامد على خلاف الأصل؛ فلا يذهب إليه ذاهب، وقد ساغ في مثل هذا أن تكون الحال جامدة كما علمت (انظر ص٢٠٣ وما بعدها).

الثالث: أن تكون النكرة مشتركة مع معرفة أو مع نكرة يصح أن تجيء الحال منها، كقولك: زارني خالد ورجل راكبين، أو قولك: زارني رجل صالح وامرأة مبكرين.

وأنشده سيبويه[1] ـ: [الطويل]

ش١٨١ ـ وَبِالجِسْمِ مِنِّي بَيِّناً لَو عَلِمْتِهِ شُحوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهِدي العَيْنَ تَشْهَدِ[2]

وكقوله: [الطويل]

ش١٨٢ ـ وَمَا لامَ نَفْسِي مِثْلَها ليَ لائِمٌ وَلا سَدَّ فَقْريْ مِثْلُ ما مَلَكَتْ يَدِي[3]

---

(١) «الكتاب» ١/ ١٢٣.

(٢) البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها.

اللغة: «شحوب» هو مصدر شَحَبَ جسمه يَشحُب شُحوبًا، بوزن قعد يقعد قعودًا، وقد جاء على لغة أخرى: شحُب يشحُب شحوبة، مثل سهل الأمر يسهل سهولة، إذا تغير لونه «بينًا» ظاهرًا، وهو فيعل من بان يبين، إذا ظهر ووضح.

المعنى: إن بجسمي من آثار حبك لَشحوبًا ظاهرًا، لو أنك علمته لأخذتك الشفقة عليَّ، وإذا أحببت أن تري الشاهد فانظري إلى عيني، فإنهما تحدثانك حديثه.

الإعراب: «**وبالجسم**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «**مني**» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الجسم «**بيناً**» حال من «شحوب» الآتي على رأي سيبويه الذي يُجيز مجيءَ الحال من المبتدأ، وهو عند الجمهور حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور الواقع خبرًا «**لو**» شرطية غير جازمة «**علمته**» فعل وفاعل ومفعول به، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله شرط لو، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: لو علمته لأشفقت عليَّ، والجملة من الشرط وجوابه لا محل لها معترضة بين الخبر المقدم والمبتدأ المؤخر «**شحوب**» مبتدأ مؤخر «**وإن**» شرطية «**تستشهدي**» فعل مضارع فعل الشرط، وياء المخاطبة فاعل «**العين**» مفعول به «**تشهد**» جواب الشرط.

الشاهد فيه: قوله: «بينًا» حيث وقعت الحال من النكرة التي هي قوله: «شحوب» على ما هو مذهب سيبويه كما قررناه في الإعراب، والمسوغ لذلك تقدم الحال على صاحبها، فإذا جريتَ على ما ذهب الجمهور إليه، خلا البيتُ من الشاهد؛ لأن صاحب الحال عندهم ضمير.

(٣) وهذا البيت ـ أيضاً ـ من الشواهد التي لا يعلم قائلها.

اللغة: «لام» عذل، وتقول: لام فلان فلانًا لومًا وملامة وملامًا، إذا عاتبه ووبَّخه «سد فقري» أراد: أغناني عن الحاجة إلى الناس وسؤالهم، شبه الفقر بباب مفتوح يأتيه من ناحيته ما لا يحب، فهو في حاجة لإيصاده.

المعنى: إن اللوم الذي يكون له الأثر الناجع في رجوع الإنسان عما استوجب اللوم عليه هو لوم الإنسان نفسه؛ لأن ذلك يدل على شعوره بالخطأ، فيحمله على العدول عنه، وإن ما في يد الإنسان من المال لَأَقربُ منالاً له مما في أيدي الناس.

=

فـ«قائماً»: حال من «رَجُلٍ»، و«بَيِّناً» حالٌ من «شُحوب»، و«مِثْلَها» حالٌ مِنْ «لائمٍ».

ومنها: أن تُخَصَّصَ النَّكرةُ بِوَصْفٍ أو بإضافةٍ، فمثالُ ما تَخَصَّصَ بوصفٍ قولُه تعالى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝٤ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ﴾ [الدخان: ٤ ـ ٥][(١)].

وكقول الشاعر: [البسيط]

ش١٨٣ ـ نَجَّيْتَ يا رَبِّ نوحاً واسْتَجَبْتَ لَهُ فـي فُـلْـكِ مـاخِـرِ فـي الـيَـمِّ مَـشْـحـونـا

= **الإعراب**: «**وما**» نافية «**لام**» فعل ماض «**نفسي**» نفس: مفعول به تقدم على الفاعل، ونفس مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «**مثلها**» مثل: حال من «لائم» الآتي، ومثل مضاف، وها مضاف إليه، و«مثل» من الألفاظ التي لا تستفيد بالإضافة تعريفًا «**لي**» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من لائم الآتي «**لائم**» فاعل لام «**ولا**» الواو عاطفة، لا زائدة لتأكيد النفي «**سد**» فعل ماض «**فقري**» فقر: مفعول به لسد تقدم على الفاعل، وفقر مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه، «**مثل**» فاعل لسد، ومثل مضاف، و«**ما**» اسم موصول مضاف إليه، «**ملكت**» ملك: فعل ماض، والتاء للتأنيث «**يدي**» يد: فاعل ملكت، ويد مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه، والجملة من ملك وفاعله لا محل لها صلة الموصول، والعائد محذوف، والتقدير: مثل الذي ملكته يدي.

الشاهد فيه: قوله: «مثلها لي لائم» حيث جاءت الحال ـ وهي قوله: «مثلها» و«لي» ـ من النكرة، وهي قوله: «لائم» والذي سوغ ذلك تأخرُ النكرة عن الحال.

(١) الأمر الأول الوارد في هذه الآية واحد الأمور، والأمر الثاني واحد الأوامر، وقد أعرب الناظم وابنه «أمرًا» على أنه حال من أمر الأول، وسوغ مجيء الحال منه تخصيصه بحكيم بمعنى محكم، أي: حال كونه مأموراً به من عندنا.

واعترض قوم على هذا الإعراب بأن الحال لا يجيء من المضاف إليه، إلا إذا وجد واحد من الأمور الثلاثة التي يأتي بيانها في هذا الباب، وليس واحد منها بموجود هنا.

وأجيب بأنا لا نسلم أن الأمور الثلاثة غير موجودة في هذا المثال، بل المضاف الذي هو لفظ «كل» كالجزء من المضاف إليه الذي هو لفظ «أمر» في صحة الاستغناء به عنه؛ وذلك لأن لفظ «كل» بمعنى الأمر؛ إذ المعلوم أن لفظ «كل» بحسب ما يضاف إليه.

ومن العلماء من جعل «أمراً» الثاني حالاً من «كل»، وتصلح الآية للاستدلال بها لما نحن بصدده؛ لأن «كل أمر» نكرة؛ إذ المضاف إليه نكرة، ومنهم من جعل أمرًا حالاً من الضمير المستتر في حكيم، ومنهم من جعله حالاً من الضمير الواقع مفعولاً، أي مأمورًا به.

وَعـاشَ يَـدْعـو بِـآيـاتٍ مُـبَـيِّـنَـةٍ فـي قَـوْمِـهِ أَلْـفَ عـامٍ غَـيْـرَ خَـمْـسـيـنـا[1]

ومثالُ ما تَخَصَّصَ بالإضافة قولُه تعالى: ﴿فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ لِّلسَّآئِلِينَ﴾ [فصلت: ١٠].

ومنها: أنْ تقعَ النكرةُ بعدَ نفيٍ أو شِبْهِهِ، وشبهُ النَّفْي: هو الاستفهامُ والنَّهيُ، وهو المرادُ بقَوله: «أو يَبِنْ مِنْ بعدِ نَفْيٍ أو مضاهيه» فمثالُ ما وقعَ بعدَ النَّفي قولُه: [السريع]

ش١٨٤ ـ ما حُمَّ مِنْ مَوْتٍ حِمًى واقيا وَلا تَـرَى مِـنْ أَحَـدٍ بـاقـيـا[2]

---

(١) البيتان من الشواهد التي لم يذكروها منسوبة إلى قائل معين.

اللغة: «الفلك» أصله بضم فسكون: السفينة، ولفظه للواحد والجمع سواء، وقد تتبع حركة عينه التي هي اللام حركةَ الفاء كما في بيت الشاهد «ماخر» اسم فاعل من مَخَرَت السفينة ـ من بابي قطع ودخل ـ إذا جرت تشق الماء مع صوت «اليم» البحر، أو الماء «مشحونًا» اسم مفعول من شحن السفينة، أي ملأها «آيات مبينة» ظاهرة واضحة، أو أنها تبين حاله وتدل على صدق دعواه.

الإعراب: «**نجيت**» فعل وفاعل «**يا رب**» يا: حرف نداء، رب: منادى، وجملة النداء لا محل لها معترضة بين الفعل مع فاعله ومفعوله «**نوحًا**» مفعول به لنجيت «**واستجبت**» الواو عاطفة، وما بعدها فعل وفاعل «**له**» جار ومجرور متعلق باستجبت «**في فلك**» جار ومجرور متعلق بنجيت «**ماخر**» صفة لفلك «**في اليم**» جار ومجرور متعلق بماخر «**مشحونًا**» حال من فلك «**وعاش**» الواو عاطفة، عاش: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى نوح «**يدعو**» فعل مضارع، وفيه ضمير مستتر جوازًا تقديره هو يعود إلى نوح فاعل، والجملة في محل نصب حال «**بآيات**» جار ومجرور متعلق بيدعو «**مبينة**» صفة لآيات «**في قومه**» الجار والمجرور متعلق بعاش، وقوم مضاف، والضمير العائد إلى نوح مضاف إليه «**ألف**» مفعول فيه ناصبه عاش، وألف مضاف، و«**عام**» مضاف إليه «**غير**» منصوب على الاستثناء أو على الحال، وغير مضاف، و «**خمسينا**» مضاف إليه مجرور بالياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، والألف في آخره للإطلاق.

الشاهد فيه: قوله: «مشحونًا» حيث وقع حالاً من النكرة، وهي قوله: «فلك»، والذي سوغ مجيء الحال من النكرة أنها وُصفت بقوله: «ماخر» فقربت من المعرفة.

(٢) البيت لراجز [البيت من السريع] لم يعينه أحد ممن استشهد به من النحاة.

اللغة: «حم» بالبناء للمجهول: أي قُدِّر وهيئ، وتقول: أحمَّ اللهُ تعالى هذا الأمر وحمَّه، إذا قدَّر وقوعه وهيأ له أسبابه (انظر ص٢١٤) «واقياً» اسم فاعل من «وقى يقي» بمعنى حفظ يحفظ.

المعنى: إن الله تعالى لم يقدِّر شيئًا يحمي من الموت، كما أنه سبحانه لم يجعل لأحد من خلقه الخلود، فاستعدَّ للموت دائمًا.

الإعراب: «**ما**» نافية «**حم**» فعل ماض مبني للمجهول «**من موت**» جار ومجرور متعلق بقوله: «واقياً» الآتي «**حمى**» نائب فاعل لحم «**واقيًا**» حال من حمى «**ولا**» الواو عاطفة، ولا: زائدة لتأكيد النفي «**ترى**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «**من**» زائدة «**أحد**» مفعول به لترى «**باقياً**» حال من أحد، =

ومنه قولُه تعالى[١]: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤] فـ «لها كتابٌ» جملة في موضع الحال من «قرية» وصَحَّ مجيء الحال من النكرة لتقَدُّمِ النفي عليها، ولا يصحُّ كونُ الجملةِ صفةً لقريةٍ، **خلافاً للزمخشري**؛ لأنَّ الواوَ لا تَفْصِل بينَ الصِّفةِ والموصوفِ، وأيضاً وجودُ «إلَّا» مانعٌ من ذلك، إذ لا يُعْتَرَضُ بـ«إلَّا» بين الصِّفةِ والموصوفِ، وممن صَرَّحَ بمنعِ ذلك أبو الحسَنِ الأخفشُ في «المسائل»، وأبو عليٍّ الفارسيُّ في «التَّذكرةِ».

ومثالُ ما وقعَ بعدَ الاستفهامِ قولُه: [البسيط]

ش١٨٥ ـ يا صاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ باقياً فَتَرَى ... لِـنَـفْـسِـكَ الـعُـذْرَ فـي إبْـعـادِهـا الأَمَـلَا[٢]

= وهذا مبني على أن «ترى» بصرية، فإذا جريت على أن ترى علمية كان قوله: «**باقياً**» مفعولاً ثانيًا لترى.

الشاهد فيه: قوله: «واقياً» و«باقياً» حيث وقع كل منهما حالاً من النكرة، وهي «حمى» بالنسبة لـ«واقياً» و«أحد» بالنسبة لـ«باقياً» والذي سوغ ذلك أن النكرة مسبوقة بالنفي في الموضعين.

وإنما يكون الاستشهاد بقوله: باقياً، إذا جعلنا «ترى» بصرية؛ لأنها تحتاج حينئذ إلى مفعول واحد، وقد استوفته، فالمنصوب الآخر يكون حالاً، أما إذا جعلت «ترى» علمية، فإن قوله: «باقياً» يكون مفعولاً ثانيًا، كما بيناه في الإعراب.

(١) انظر ما كتبناه عن هذه الآية في (ص٢١٠).

(٢) أكثر ما قيل في نسبة هذا البيت أنه لرجل من طيئ، ولم يعينه أحد ممن استشهد بالبيت أو تكلم عليه.

اللغة: «صاح» أصله صاحبي، فرخم بحذف آخره ترخيمًا غير قياسي؛ إذ هو في غير علم، وقياس الترخيم أن يكون في الأعلام، وهو أيضًا مركب إضافي «هل حم عيش؟» (انظر ص٢١٣) والاستفهام ههنا إنكاري بمعنى النفي، فكأنه قال: ما قدر الله عيشًا باقيًا «العذر» هو كل ما تذكره لتقطع عنك ألسنة العتاب واللوم.

الإعراب: «**يا**» حرف نداء «**صاح**» منادى مرخم «**هل**» حرف استفهام «**حم**» فعل ماض مبني للمجهول «**عيش**» نائب فاعل حم «**باقيًا**» حال من عيش «**فترى**» الفاء فاء السببية، ترى: فعل مضارع منصوب تقديراً بأن مضمرة بعد الفاء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت «**لنفسك**» الجار والمجرور متعلق بترى، وهو المفعول الثاني قدم على المفعول الأول، ونفس مضاف، وضمير المخاطب مضاف إليه «**العذر**» مفعول أول لترى «**في إبعادها**» الجار والمجرور متعلق بالعذر، وإبعاد مضاف، وها: مضاف إليه، وهي من إضافة المصدر إلى فاعله «**الأملا**» مفعول به للمصدر.

الشاهد فيه: قوله: «باقيًا» حيث وقع حالاً من النكرة ـ وهي قوله: «عيش» ـ والذي سوغ مجيء الحال منها وقوعها بعد الاستفهام الإنكاري الذي يؤدي معنى النفي.

ومثالُ ما وقعَ بعدَ النَّهيِ قولُ المصنِّفِ: «**لا يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِىءٍ مُسْتَسْهِلا**» وقولُ قَطَرِيِّ بنِ الفُجاءَة: [الكامل]

ش١٨٦ ـ لا يَرْكَنَنْ أَحَدٌ إِلَى الإِحْجامِ يَوْمَ الوَغَى مُتَخَوِّفاً لِحِمامِ[(١)]

واحترز بقوله: «**غالباً**» مما قلَّ مجيءُ الحالِ فيه من النَّكرة بلا مُسَوِّغ من المسوغات المذكورة، ومنه قولُهم: «مَرَرْتُ بِماءٍ قِعْدَةَ رَجُلٍ»[(٢)]، وقولُهم: «عليه مئةٌ بِيْضاً»[(٣)]، وأجاز سيبويه «فيها رَجُلٌ قائماً»[(4)]، وفي الحديث: «صَلّى رسول الله ﷺ قاعداً، وصلى وَراءَهُ رِجالٌ قياماً»[(5)][(٦)].

---

(١) البيت ـ كما قال الشارح العلامة ـ لأبي نعامة قطري بن الفجاءة التميمي الخارجي، وقد نسبه ابن الناظم إلى الطِّرِمّاح بن حكيم، ولهذا صرح الشارح بنسبته إلى قطري، قصدًا إلى الرد عليه وتصحيح خطئه، وقطري: بفتح القاف والطاء جميعًا، والفجاءة: بضم الفاء.

اللغة: «الإحجام» التأخر والنكول عن لقاء العدو، والركون إليه: الميل إليه والاعتماد عليه «الوغى» الحرب «الحمام» بكسر الحاء: الموت.

المعنى: لا ينبغي لأحد أن يميل إلى الإعراض عن اقتحام الحرب ويركنَ إلى التواني خوفًا من الموت.

الإعراب: «**لا**» ناهية «**يركنن**» يركن: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم بلا الناهية «**أحد**» فاعل يركن «**إلى الإحجام**» جار ومجرور متعلق بيركن «**يوم**» ظرف زمان متعلق بيركن أيضًا، ويوم مضاف، و«**الوغى**» مضاف إليه «**متخوفاً**» حال من أحد «**لحمام**» جار ومجرور متعلق بمتخوف.

الشاهد فيه: قوله: «متخوفًا» حيث وقع حالاً من النكرة التي هي قوله: «أحد»، والذي سوغ مجيء الحال من النكرة هنا هو وقوعها في حيز النهي بلا، ألا ترى أن قوله: «أحد» فاعل يركن المجزوم بلا الناهية؟

(٢) قعدة رجل ـ بكسر القاف وسكون العين المهملة ـ أي مقدار قعدته.

(٣) بيضًا ـ بكسر الباء الموحدة ـ جمع بيضاء، وهو حال من مئة، ولا يجوز أن يكون تمييزًا، إذ لو كان تمييزًا لوجب أن يكون مفردًا لا جمعًا، وأن يكون مجرورًا لا منصوبًا، لأن تمييز المئة يكون كذلك.

(4) ذكره في مواضعَ من «الكتاب» أولها ٢/ ٥٢.

(5) الحديث وفيه الشاهد ـ لكن بلفظ «قومٌ قياماً» ـ في صحيح البخاري (١٢٣٦) عن عائشة رضي الله عنها قالت: صلى رسول الله ﷺ في بيته وهو شاكٍ فصلّى جالساً، وصلى وراءه قومٌ قياماً... الحديث.

وهو في «سنن أبي داود» (٦٠٥)، و«مسند أحمد» (٢٥١٤٩).

(٦) اختلف النحاة في مجيء الحال من النكرة إذا لم يكن للنكرة مسوغ من المسوغات التي سبق بيانها في كلام الشارح وفي زياداتنا عليه؛ **فذهب سيبويه** رحمه الله إلى أن ذلك مقيس لا يوقف فيه على ما ورد به السماع، **وذهب الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب** ـ وهما شيخا سيبويه ـ إلى أن ذلك مما لا يجوز أن =

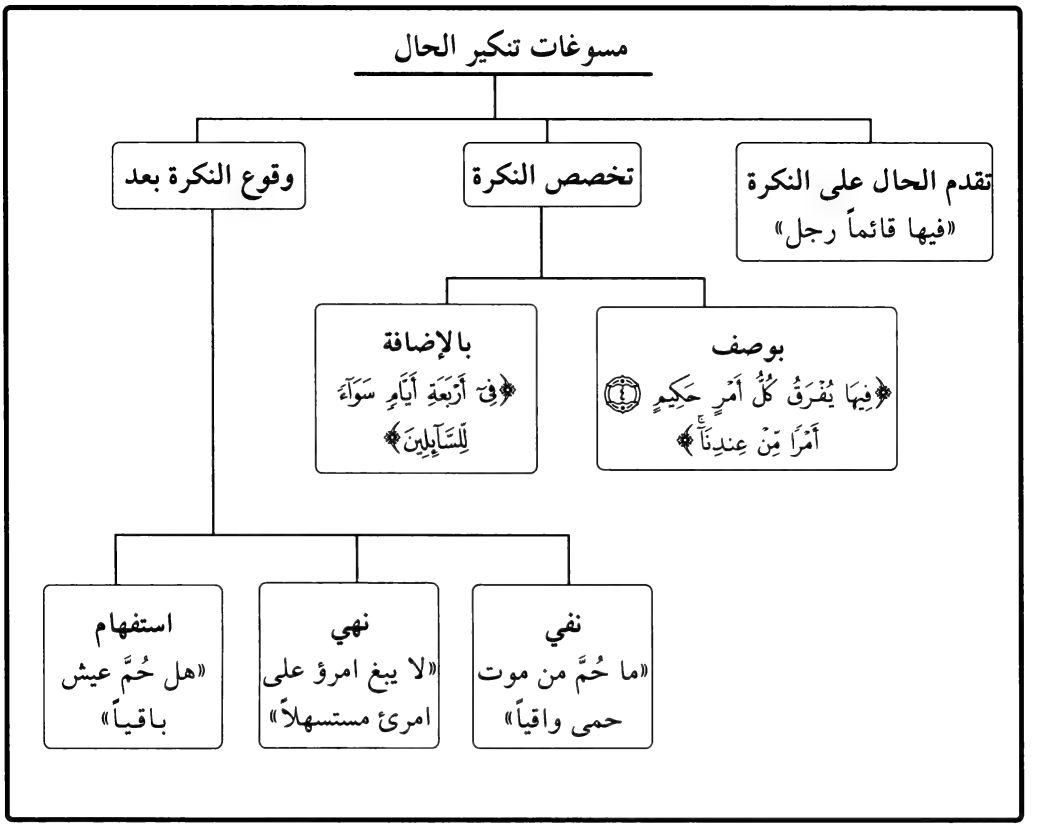

٣٤٠ ـ وسَبْقَ حالٍ ما بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبَــوْا ولا أَمْــنَــعُــهُ فَــقَــدْ وَرَدْ[1]

= يقاس عليه، وإنما يحفظ ما ورد منه، ووَجهُ ما ذهب إليه سيبويه أن الحال إنما يؤتى بها لتقييد العامل؛ فلا معنى لاشتراط المسوغ في صاحبها.

(١) «وسبق» مفعول به مقدم على عامله، وهو أبوا الآتي، وسبق مضاف، و«حال» مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله «ما» اسم موصول: مفعول به للمصدر «بحرف» جار ومجرور متعلق بقوله: جر، الآتي «جر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من جر ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول «قد» حرف تحقيق «أبوا» فعل وفاعل «ولا» الواو عاطفة، لا: نافية «أمنعه» أمنع: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والهاء مفعول به «فقد» الفاء للتعليل، قد: حرف تحقيق «ورد» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «سبق حال» وتقدير البيت: وقد أبى النحاة أن يسبق الحال صاحبه الذي جر بالحرف، ولا أمنع ذلك، لأنه وارد في كلام العرب.

مَذْهَبُ جمهور النَّحويين أنَّه لا يجوزُ تقديمُ الحالِ على صاحبِها المجرورِ بحرفٍ[١]، فلا تقولُ في «مررتُ بهندٍ جالسةً»: مررتُ جالسةً بهندٍ.

وذهبَ الفارِسيُّ وابنُ كَيْسان وابن بَرهان إلى جوازِ ذلك، وتابَعَهُم المصنِّفُ؛ لورودِ السَّماعِ بذلك، ومنه قولُه: [الطويل]

ش١٨٧ ـ لَئِنْ كانَ بَرْدُ الماءِ هَيْمانَ صَادِياً إليَّ حَبيباً إنَّها لَحَبِيبُ[٢]

فـ«هَيْمانَ، وصادياً»: حالان من الضمير المجرور بإلى، وهو الياء، وقولُه: [الطويل]

ش١٨٨ ـ فَإنْ تَكُ أَذْوادٌ أُصِبْنَ ونِسْوَةٌ فَلَنْ يَذْهَبوا فَرْغاً بِقَتْلِ حِبالِ[٣]

---

(١) اعلم أن صاحب الحال قد يكون مجرورًا بحرف جرٍّ أصلي، كقولك: مررت بهند جالسة، وقد يكون مجرورًا بحرف جرٍّ زائد، كقولك: ما جاء من أحد راكبًا، فراكبًا: حال من أحد المجرور لفظًا بمن الزائدة.
ولا خلاف بين أحد من النحاة في أن صاحب الحال إذا كان مجرورًا بحرف جر زائد، جاز تقديم الحال عليه وتأخيره عنه، فيصح أن تقول: ما جاء من أحد راكبًا، وأن تقول: ما جاء راكبًا من أحد. والخلاف بينهم منحصر في تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي.

(٢) البيت لعروة بن حزام العذري، وقبله:

حَلَفتُ بِرَبِّ الرَّاكِعينَ لِرَبِّهم خُشُوعًا وفَوقَ الرَّاكِعينَ رَقيبُ

وبعده بيت الشاهد، وبعده قوله:

وقُلتُ لِعَرَّافِ اليَمَامَةِ دَاوِني فإنَّكَ إن أبرأتَني لَطَبيبُ

اللغة: «هيمان» مأخوذ من الهُيام، بضم الهاء، وهو في الأصل أشد العطش «صاديًا» اسم فاعل فعله «صدي» من باب تعب، إذا عطش.

الإعراب: «لئن» اللام موطئة للقسم، إن: شرطية «كان» فعل ماض ناقص فعل الشرط «برد» اسم كان، وبرد مضاف، و«الماء» مضاف إليه «هيمان صادياً» حالان من ياء المتكلم المجرورة محلًّا بإلى «إلى» جار ومجرور متعلق بقوله: حبيبًا، الآتي «حبيبًا» خبر كان «إنها» إن: حرف توكيد ونصب، وها: اسمه «لحبيب» اللام لام الابتداء، حبيب: خبر إن، والجملة من إن واسمها وخبرها جواب القسم، وجواب الشرط محذوف يدل عليه جواب القسم.

الشاهد فيه: قوله: «هيمان صاديًا» حيث وقعا حالين من الياء المجرورة محلًّا بإلى، وتقدما عليها؛ كما أوضحناه في الإعراب.

(٣) البيت لطليحة بن خويلد الأسدي المتنبي، وبعد البيت المستشهَد به قوله:

ومَا ظَنُّكُمْ بالقَومِ إذْ تَقتُلُونَهُمْ أليْسُوا وإنْ لَم يُسلِمُوا برِجالِ
عَشِيَّةَ غَادَرْتُ ابنَ أرقَمَ ثَاوِيًا وعُكَّاشَةَ الغَنْمِيَّ عَنهُ بِحَالِ =

فـ«فَرْغاً» حال من «قَتْلِ».

وأمّا تقديمُ الحال على صاحبها المرفوعِ والمنصوبِ فجائزٌ، نحو: «جاءَ ضاحِكاً زيدٌ، وضَرَبْتُ مُجَرَّدَةً هِنْداً».

٣٤١ ـ وَلا تُجِزْ حالاً مِنَ المُضافِ لَهْ إلَّا إذا اقْتَضَى المضافُ عَمَلَهْ[1]

٣٤٢ ـ أَوْ كانَ جُزْءَ ما لَهُ أُضيفا أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلا تَحيفا[2]

= اللغة: «أذواد» جمع ذود، وهو من الإبل ما بين الثلاث إلى العشر «فرغاً» أي: هدراً لم يطلب به «حبال» بزنة كتاب، وهو ابن الشاعر، وقيل: ابن أخيه، وكان المسلمون قد قتلوه في حرب الردَّة، فقتل به منهم عكاشة بن محصن وثابت بن أرقم، كما ذكر هو في البيت الثاني من البيتين اللذين أنشدناهما.

المعنى: يقول: لئن كنتم قد ذهبتم ببعض إبل أصبتموها وبجماعة من النساء سبيتموهن فلم أقابل صنيعكم هذا بمثله في ذلك، فالأمر فيه هيِّن والخطب يسير، والذي يعنيني أنكم لم تذهبوا بقتل حبال كما ذهبتم بالإبل والنساء، ولكني شفيت نفسي ونلت ثأري منكم، فلم يضع دمه هدرًا.

الإعراب: «**فإن**» شرطية «**تك**» فعل مضارع ناقص فعل الشرط مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف «**أذواد**» اسم تك «**أصبن**» فعل ماض مبني للمجهول، ونون النسوة نائب فاعل، والجملة من أصيب ونائب فاعله في محل نصب خبر «تك» «**ونسوة**» معطوف على أذواد «**فلن**» الفاء واقعة في جواب الشرط، لن: نافية ناصبة «**يذهبوا**» فعل مضارع منصوب بلن، وعلامة نصبه حذف النون، وواو الجماعة فاعل «**فرغًا**» حال من «قتل» الآتي «**بقتل**» جار ومجرور متعلق بيذهب، وقتل مضاف، و«**حبال**» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «فرغًا» حيث وقع حالاً من «قتل» المجرور بالباء، وتقدم عليه.

(١) «لا» ناهية «تجز» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «حالاً» مفعول به لتجز «من المضاف» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقوله: «حالاً» وقوله: «له» جار ومجرور متعلق بالمضاف «إلا» أداة استثناء «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «اقتضى» فعل ماض «المضاف» فاعل اقتضى «عمله» عمل: مفعول به لاقتضى، وعمل مضاف، والهاء مضاف إليه، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل جر بإضافة «إذا» إليها، والجواب محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(٢) «أو» عاطفة «كان» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المضاف له «جزء» خبر كان، وجزء مضاف، و«ما» اسم موصول مضاف إليه «له» جار ومجرور متعلق بأضيف الآتي «أضيف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من أضيف ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول «أو» عاطفة «مثل» معطوف على جزء السابق، ومثل مضاف، وجزء من «جزئه» مضاف إليه، وجزء مضاف، والهاء مضاف إليه «فلا» ناهية «تحيفا» فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف في محل جزم، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

لا يجوزُ مجيءُ الحالِ من المضاف إليه[١] إلَّا إذا كان المضافُ مما يصحُّ عملُه في الحالِ، كاسم الفاعلِ والمصدر، ونحوهما مما تَضَمَّنَ معنى الفعل، فتقول: «هذا ضارِبُ هندٍ مجردةً، وأعجبني قيامُ زيدٍ مُسْرِعاً» ومنه قولُه تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٤] ومنه قولُ الشاعر: [من الطويل]

ش١٨٩ ـ تَقولُ ابْنَتي إنَّ انْطلاقَكَ واحِداً إلى الرَّوْعِ يَوْماً تارِكي لا أَبَالِيا[٢]

---

(١) **اختلف النحاة في مجيء الحال من المضاف إليه؛ فذهب سيبويه رحمه الله إلى أنه يجوز أن يجيء الحال من المضاف إليه مطلقًا، أي: سواء أتوفر له واحد من الأمور الثلاثة المذكورة أم لم يتوفر. وذهب غيره من النحاة** إلى أنه إذا توفر له واحد من الأمور الثلاثة جاز، وإلا لم يجز.

والسر في هذا الخلاف أنهم اختلفوا في: هل يجب أن يكون العامل في الحال هو نفس العامل في صاحب الحال أم لا يجب ذلك؟ **فذهب سيبويه** إلى أنه لا يجب أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها، بل يجوز أن يكون العامل فيهما واحدًا وأن يكون مختلفًا، وعلى ذلك أجاز أن يجيء الحال من المضاف إليه مطلقًا، **وذهب غيره** إلى أنه لا بد من أن يكون العامل في الحال هو نفس العامل في صاحبها، وترتب على ذلك ألا يجوِّزوا مجيء الحال من المضاف إليه إلا إذا توافر له واحد من الأمور الثلاثة التي ذكرها الناظم والشارح، وذلك لأن المضاف إن كان عاملاً في المضاف إليه بسبب شبهه للفعل لكونه مصدرًا أو اسم فاعل مثلاً، كان كذلك عاملاً في الحال، فيتحد العامل في الحال والعامل في صاحبه الذي هو المضاف إليه، وإن كان المضاف جزء المضاف إليه أو مثل جزئه، كان المضاف والمضاف إليه جميعًا كالشيء الواحد، فيصير في هاتين الحالتين كأن صاحب الحال هو نفس المضاف؛ فالعامل فيه هو العامل في الحال، فاحفظ هذا التحقيق النفيس واحرص عليه.

(٢) البيت لمالك بن الرَّيب أحدِ بني مازن بن مالك، من قصيدة له، وأولها قوله:

أَلَا لَيتَ شِعرِي هَل أَبِيتَنَّ لَيلَةً بجَنبِ الغَضَى أُزجِي القِلَاصَ النَّوَاجِيَا
فَلَيْتَ الغَضَى لم يَقطَعِ الرَّكْبُ عَرْضَهُ ولَيْتَ الغَضَى ماشَى الرِّكَابَ لَيَالِيَا

اللغة: «الروع» الفزع، والمخافة، وأراد به ههنا الحرب؛ لأن الخوف يتسبب عنها، فهو من باب إطلاق اسم المسبَّب وإرادة السَّبب «تاركي» اسم فاعل من ترك بمعنى صير.

المعنى: إن ابنتي تقول لي: إن ذهابك إلى القتال منفردًا يصيِّرني لا محالة بلا أب؛ لأنك تقتحم لظاها فتموت.

الإعراب: «**تقول**» فعل مضارع «**ابنتي**» ابنة: فاعل تقول، وابنة مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «**إن**» حرف توكيد ونصب «**انطلاقك**» انطلاق: اسم إن، وانطلاق مضاف، والكاف مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله «**واحداً**» حال من الكاف التي هي ضمير المخاطب «**إلى الروع**» جار ومجرور متعلق بانطلاق «**تاركي**» تارك: خبر إن، وتارك مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى أحد =

وكذلك يجوزُ مجيءُ الحالِ من المضاف إليه إذا كان المضافُ جزءاً من المضاف إليه، أو مِثْلَ جُزْئِه في صحَّةِ الاستغناءِ بالمضافِ إليه عنه، فمثالُ ما هو جزءٌ من المضاف إليه قولُه تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾ [الحجر: ٤٧] فـ«إخْواناً»: حالٌ من الضميرِ المضاف إليه «صدور»، والصدورُ جزءٌ من المضاف إليه، ومثالُ ما هو مِثْلُ جزءِ المضافِ إليه ـ في صحَّة الاستغناءِ بالمضافِ إليه عنه ـ قولُه تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النمل: ١٢٣] فـ«حنيفاً»: حال من «إبراهيم» والملَّةُ كالجُزْءِ من المضافِ إليه، إذ يصحُّ الاستغناءُ بالمضافِ إليه عنها، فلو قيل في غير القرآن: «أن اتَّبِعْ إبراهيم حَنيفاً» لصحَّ.

فإنْ لم يكنِ المضافُ مما يصحُّ أنْ يعملَ في الحالِ ولا هو جزءٌ من المضافِ إليه ولا مِثْلُ جُزئِهِ، لم يجُزْ أنْ يجيءَ الحال منه، فلا تقول: «جاءَ غُلامُ هِنْدٍ ضاحِكةً» خلافاً للفارسيِّ، **وقولُ ابنِ المصنِّفِ رحمه الله تعالى: «إنَّ هذه الصورةَ ممنوعةٌ بلا خلافٍ» ليس بجيِّدٍ**، فإنَّ مذهَبَ الفارسيِّ جَوازُها كما تقدَّم، وممن نقلَه عنه الشريفُ أبو السَّعاداتِ ابنُ الشَّجَريِّ في «أماليه».

٣٤٣ ـ وَالحالُ إنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفا أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ الْمُصَرَّفا(١)

= مفعوليه، وفيه ضمير مستتر فاعل «لا» نافية للجنس «أبًا» اسمها «ليا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا، والجملة من «لا» ومعمولَيها في محل نصب مفعول ثان لتارك، ويجوز أن يكون «أبًا» اسم لا منصوبًا بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، واللام في «ليا» زائدة، وياء المتكلم مضاف إليه، وخبر لا محذوف، وكأنه قال: لا أبي موجود.

الشاهد فيه: قوله: «واحدًا» حيث وقع حالاً من المضاف إليه، وهو الكاف في قوله: «انطلاقك» والذي سوغ هذا أن المضاف إلى الكاف مصدر يعمل عمل الفعل، فهو يتطلب فاعلاً كما يتطلبه فعله الذي هو انطلق، وهذه الكاف هي الفاعل، فكان المضاف عاملاً في المضاف إليه، ويصح أن يعمل في الحال؛ لأنه مصدر على ما علمت.

(١) «الحال» مبتدأ «إن» شرطية «ينصب» فعل مضارع مبني للمجهول فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحال «بفعل» جار ومجرور متعلق بينصب «صرفا» صرف: فعل ماض مبني للمجهول، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل نائب فاعل، والجملة من صرف ونائب فاعله في محل جر نعت لفعل «أو» عاطفة «صفة» معطوف على فعل «أشبهت» أشبه: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى صفة «المصرفا» مفعول به لأشبه، والجملة من أشبهت وفاعله ومفعوله في محل جر صفة لقوله: «صفة».

٣٤٤ ـ فجائِزٌ تَقديمُهُ كـ«مُسْرِعا ذا راحِلٌ وَمُخْلِصاً زَيْدٌ دَعا»[١]

يجوزُ تقديمُ الحالِ على ناصبِها إنْ كانَ فعلاً متصرِّفاً، أو صفةً تشبهُ الفعلَ المتصرِّفَ، والمرادُ بها ما تَضَمَّنَ معنى الفعلِ وحروفَهُ وقَبِلَ التأنيثَ والتثنيةَ والجمعَ كاسمِ الفاعلِ، واسم المفعول، والصفة المشبَّهةِ[٢]، فمثالُ تقديمِها على الفِعلِ المتصرفِ: «مُخلصاً زيدٌ دعا» [فدعا: فعلٌ متصرِّفٌ، وتقدَّمَتْ عليه الحالُ]، ومثالُ تقديمها على الصفة المشبِهَةِ له: «مُسْرعاً ذا راحِلٌ».

فإن كان الناصِبُ لها فعلاً غير متصرِّف، لم يجزْ تقديمُها عليه، فتقول: «ما أَحْسَنَ زيداً ضاحكاً!» ولا تقول: «ضاحكاً ما أحْسَنَ زيداً!»؛ لأنَّ فعلَ التَّعجُّبِ غيرُ متصرِّفٍ في نفسِه، فلا يَتصَرَّفُ في معموله، وكذلك إنْ كان الناصبُ لها صفةً لا تُشبِهُ الفِعلَ المتصرِّفَ[3] كأفْعَلِ التفضيلِ، لم يجزْ تقديمُها عليه، وذلك لأنَّه لا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ ولا يؤنَّث، فلم يتصرَّف في نفسِه، فلا يتصرَّفُ في معموله، فلا تقول: «زيدٌ ضاحكاً أحْسَنُ

---

(١) «فجائز» الفاء لربط الجواب بالشرط، جائز: خبر مقدم «تقديمه» تقديم: مبتدأ مؤخر، وتقديم مضاف، والهاء مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله، والجملة في محل جزم جواب الشرط، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو «الحال» في أول البيت السابق «كمسرعاً» لكاف جارة لقول محذوف، مسرعاً: حال مقدم على عامله وهو «راحل» الآتي «ذا» مبتدأ «راحل» خبر المبتدأ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو فاعل، وهو صاحب الحال «ومخلصاً» حال مقدم على عامله، وهو «دعا» الآتي «زيد» مبتدأ، وجملة «دعا» وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى زيد في محل رفع خبر.

(٢) أطلق الشارح كالناظم القول إطلاقًا في أنه يجوز تقديم الحال على عاملها إذا كان هذا العامل فعلاً متصرفًا أو صفة تشبه الفعل المتصرف، وليس هذا الإطلاق بسديد، بل قد يعرض أمر يوجب تأخير الحال على عاملها ولو كان فعلاً متصرفًا أو صفة تشبه الفعل المتصرف، **وذلك في أربعة مواضع:**

الأول: أن يكون العامل مقترنًا بلام الابتداء، كقولك: إني لأزورك مبتهجًا.

الثاني: أن يقترن العامل بلام القسم، كقولك: لأصومنَّ معتكفًا، وقولك: لأصبرن محتسبًا.

الثالث: أن يكون العامل صلة لحرف مصدري، كقولك: إن لك أن تسافر راجلاً، وإن عليك أن تنصح مخلصًا.

الرابع: أن يكون العامل صلة لأل الموصولة، كقولك: أنت المصلي فَذًّا، وعلي المذاكر متفهمًا.

(3) لو قال: «تُشبِهُ الفعل الجامدَ» لكان أيسَرَ!

من عَمرٍو»، بَلْ يجبُ تأخيرُ الحالِ، فتقولُ: «زيدٌ أحسنُ مِنْ عَمرٍو ضاحكاً»[1][2].

٣٤٥ ـ وَعامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الفِعْلِ لا ... حُروفَهُ مُؤَخَّراً لَنْ يَعْمَلا[3]

٣٤٦ ـ كـ«تِلْكَ لَيْتَ وَكَأَنَّ» وَنَدَرْ ... نَحْوُ «سَعيدٌ مُسْتَقِرًّا في هَجَرْ»[4]

لا يجوزُ تقديمُ الحالِ على عاملها المعنويِّ، وهو ما تضمَّن معنى الفعلِ دونَ حروفهِ، كأسماء الإشارة، وحروفِ التَّمني، والتَّشبيهِ، والظرف، والجارِّ والمجرورِ[5]، نحو: «تِلْكَ هندٌ مجردةً، وليت زيداً أميراً أخوك، وكأنَّ زيداً راكباً أسدٌ، وزيد في الدار ـ أو عندك ـ قائماً»، فلا يجوزُ تقديمُ الحالِ على عاملها المعنويِّ في هذه المُثُلِ ونحوِها، فلا تقول: «مجردَةً تلكَ هندٌ» ولا «أميراً ليتَ زيداً أخوك» ولا «راكباً كأنَّ زيداً أسَدٌ».

---

(١) سيأتي للمصنف في هذا الباب والشارح الاستثناءُ من عدم عمل أفعل التفضيل في حال متقدمة، وذلك المستثنى نحو قوله: «زيد مفردًا أنفع من عَمرو مُعانًا»، وسيذكر هناك ضابط هذا المثال.

(2) ولا يجوز أن تتقدم الحال على عاملها كذلك إن كان: اسم فعلٍ، نحو: «نزالِ مُسرِعاً».

(٣) «وعامل» مبتدأ «ضمن» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عامل، وهو المفعول الأول لـ«ضمن»، والجملة من ضمن ونائب فاعله في محل رفع صفة لعامل «معنى» مفعول ثان لضمن، ومعنى مضاف، و«الفعل» مضاف إليه «لا» عاطفة «حروفه» حروف: معطوف على «معنى الفعل» وحروف مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه «مؤخراً» حال من الضمير المستتر في «يعمل» الآتي «لن» نافية ناصبة «يعملا» يعمل: فعل مضارع منصوب بلن، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عامل الواقع مبتدأ، والألف للإطلاق، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(٤) «كتلك» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كتلك «ليت، وكأن» معطوفان على تلك «وندر» فعل ماض «نحو» فاعل ندر «سعيد» مبتدأ «مستقرًّا» حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور الآتي «في هجر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ.

(٥) **اعلم أن ههنا أمرين لا بد من بيانهما حتى تكون على بينة من الأمر:**

الأول: أن العامل المعنوي قد يُطلق ويُراد به ما يقابل اللفظي، وهو شيئان: الابتداء العامل في المبتدأ، والتجرد من الناصب والجازم العامل في الفعل المضارع، وليس هذا المعنى مرادًا في هذا الموضع؛ لأن العامل المعنوي بهذا المعنى لا يعمل غير الرفع، فالابتداء يعمل في المبتدأ الرفع، والتجرد يعمل في الفعل المضارع الرفعَ أيضًا، وحينئذ فالمراد بالعامل المعنوي ههنا اللفظ الذي يعمل بسبب ما يتضمنه من معنى الفعل، أفلا ترى أن «تلك» وغيرها من ألفاظ الإشارة إنما عملت في الحال لأنها متضمنة معنى أشير؟ وهكذا.

الثاني: العوامل المعنوية بالمعنى المراد هنا كثيرة، وقد ذكر الشارح منها خمسة، وهي: **أسماء الإشارة، وحروف التمني، وأدوات التشبيه، والظروف، والجار والمجرور.** =

وقد نَدَرَ تقديمُها على عاملها الظَّرفِ، [نحو: «زَيْدٌ قائماً عندك»] والجارِّ والمجرورِ، نحو: «سعيد مستقرًّا في هَجَر» ومنه قولُه تعالى: «وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ» [الزمر: ٦٧][(١)] في قراءةِ مَن كَسَرَ التاء[(2)]، **وأجازَه الأخفشُ قياساً**.

٣٤٧ ـ وَنَحْوُ «زَيْدٌ مُفْرَداً أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعاناً» مُسْتَجازٌ لَنْ يَهِنْ[(٣)]

تقدَّمَ أنَّ أفْعَلَ التفضيلِ لا يعملُ في الحال متقدِّمةً، واستَثْنَى من ذلك هذه المسألةَ، وهي ما إذا فُضِّل شيءٌ في حالٍ على نَفْسِه أو غيرِه في حالٍ أخرى، فإنه يعملُ في حالين، إحداهما متقدمَةٌ عليه والأخرى متأخِّرةٌ عنه، وذلك نحو: «زيدٌ قائماً أحْسَنُ منه قاعداً» و«زيدٌ مفرداً أنْفَعُ من عَمرٍو مُعاناً» فـ«قائماً، ومفرداً» منصوبان بأحسن وأنفع، وهما حالان، وكذا «قاعداً، ومعاناً» وهذا مذهب الجمهور.

= **وقد بقي خمسة أخرى، أولها**: حرف الترجي، كلعل، نحو قولك: لعل زيدًا أميرًا قادم. **وثانيها**: حروف التنبيه، مثل «ها» في قولك: ها أنت زيد راكبًا، فراكبًا: حال من زيد، والعامل في الحال هو «ها». **وثالثها**: أدوات الاستفهام الذي يُقصَد به التعجب، كقول الأعشى:

يـا جَـارتـا مـا أنـتِ جَـاره

عند من جعل «جاره» الأخرى حالاً لا تمييزًا. **رابعها**: أدوات النداء، نحو: «يا» في قولك: يا أيها الرجل قائمًا. **وخامسها**: «أمَّا» نحو قولهم: أما علمًا فعالم، عند من جعل تقدير الكلام: مهما يذكر أحد في حال علم فالمذكور عالم، فعلمًا ـ على هذا التقدير ـ حال من المرفوع بفعل الشرط الذي نابت عنه أما.

(١) القراءة المشهورة برفع السماوات على الابتداء، ورفع «مطويات» على أنه خبر المبتدأ، والجارُّ والمجرور ـ وهو «بيمينه» ـ متعلق بمطويات، والقراءة التي يستدل بها الشارح ههنا برفع السماوات على أنه مبتدأ، ونصبِ مطويات بالكسرة نيابة عن الفتحة على أنه حال صاحبه الضمير المستكن في الجارُّ والمجرور، والجار والمجرور ـ وهو قوله: «بيمينه» ـ متعلق بمحذوف خبر المبتدأ.

(2) هي قراءة عيسى والجحدري، كما في «البحر المحيط» ٧/ ٤٢٢، وردّ على استدلال الأخفش بقوله: ولا حجةَ فيه؛ إذ يكون ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾ معطوفاً على ﴿وَٱلْأَرْضُ﴾ كما قلنا، و﴿بِيَمِينِهِۦ﴾ متعلق بـ«مطويّات».

(٣) «ونحو» مبتدأ «زيد» مبتدأ «مفرداً» حال من الضمير المستتر في «أنفع» الآتي «أنفع» خبر المبتدأ الذي هو زيد «من عمرو» جار ومجرور متعلق بأنفع «معاناً» حال من عمرو، وجملة المبتدأ والخبر في محل جر بإضافة نحو إليها «مستجاز» خبر المبتدأ الذي هو «نحو» في أول البيت «لن» نافية ناصبة «يهن» بمعنى يضعف: فعل مضارع منصوب بلن، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وسكن لأجل الوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «نحو» وجملة يهن وفاعله في محل رفع خبر ثان، أو صفة للخبر السابق.

وزَعَمَ السيرافيُّ أنهما خَبرانِ منصوبانِ بكانَ المحذوفةِ، والتقديرُ: «زيدٌ إذا كانَ قائماً أحْسَنُ منه إذا كانَ قاعداً، وزيدٌ إذا كانَ مفرداً أنفعُ من عَمرٍو إذا كان مُعاناً».

ولا يجوزُ تقديمُ هذين الحالين على أفعل التفضيل، ولا تأخيرُهُما عنه، فلا تقول: «زيد قائماً قاعداً أحسنُ منه» ولا [تقول]: «زيدٌ أحسنُ منه قائماً قاعداً».

٣٤٨ ـ وَالحالُ قَدْ يَجيءُ ذا تَعَدُّدِ لِمُفْرَدٍ فاعْلَمْ وغَيْرِ مُفْرَدِ[١]

يجوز تعدُّدُ الحال[2] وصاحبُها مفرد[٣] أو متعدِّدٌ.

فمثال الأول: «جاءَ زيدٌ راكِباً ضاحكاً» فـ«راكباً، وضاحكاً»: حالان من «زيد» والعامل فيهما «جاء».

ومثالُ الثاني: «لقيتُ هِنداً مُصْعِداً مُنْحَدِرةً» فـ«مُصْعِداً»: حالٌ من التَّاءِ، و«مُنْحدِرَةً»: حال من «هند» والعاملُ فيهما «لقيتُ» ومنه قولُه: [الرمل]

ش١٩٠ ـ لَقِيَ ابْنِيْ أَخَوَيْهِ خائِفاً مُنْجِدَيْهِ فأَصابوا مَغْنَما[٤]

---

(١) «الحال» مبتدأ، وجملة «يجيء» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر «ذا» حال من الضمير المستتر في يجيء، وذا مضاف، و«تعدد» مضاف إليه «لمفرد» جار ومجرور متعلق بتعدد أو بمحذوف نعت لتعدد «فاعلم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة لا محل لها اعتراضية بين المعطوف والمعطوف عليه «وغير» الواو عاطفة، غير: معطوف على مفرد، وغير مضاف، و«مفرد» مضاف إليه.

(2) لشبهها بالخبر والنعت، فالأخبار قد تتعدد والمُخْبَرُ عنه واحد، والنعوت قد تتعدّد، والمنعوتُ واحد.

(٣) ترك الشارح بيان المواضع التي يجب فيها تعدد الحال، ولوجوب ذلك موضعان، أولهما: أن يقع الحال بعد «إما» نحو قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣]. وثانيهما: أن يقع الحال بعد «لا» النافية، كقولك: رأيت بكرًا لا مستبشرًا ولا جذلان.

(٤) البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها.

اللغة: «منجديه» مغيثيه، وهو مثنى منجد، ومنجد: اسم فاعل ماضيه أنجد، وتقول: أنجد فلان فلانًا، إذا أغاثه وعاونه ودفع عنه المكروه «أصابوا» نالوا وأدركوا «مغنماً» غنيمة.

الإعراب: «لقي» فعل ماض «ابني» ابن: فاعل لقي، وابن مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «أخويه» مفعول به للقي، والهاء مضاف إليه «خائفًا» حال من ابني «منجديه» حال من أخويه «فأصابوا» الفاء عاطفة، أصابوا: فعل وفاعل «مغنما» مفعول به لأصابوا، والجملة من أصاب وفاعله ومفعوله معطوفة بالفاء على جملة لقي ومعمولاته.

=

فـ«خائفاً» حالٌ من «ابني»، و«مُنْجِدَيْهِ» حال من «أخَوَيْهِ» والعاملُ فيهما «لقي».

فعند ظهور المعنى تُرَدُّ كلُّ حالٍ إلى ما تَليقُ به، وعندَ عدم ظهوره يُجعل أولُ الحالين لثاني الاسمين، وثانيهما لأوَّل الاسمَين، ففي قولك: «لقيتُ زيداً مُصْعِداً مُنْحَدِراً» يكونُ «مُصْعِداً» حالاً من زيد، و«مُنحَدِراً» حالاً من التاء.

٣٤٩ ـ وَعامِلُ الحالِ بِها قَدْ أُكِّدا في نَحْوِ «لا تَعْثَ في الأَرْضِ مُفْسِدا»[1]

تنقسمُ الحالُ إلى مؤكِّدةٍ، وغيرِ مؤكِّدةٍ[2]؛ فالمؤكِّدةُ على قسمين، وغيرُ المؤكِّدَةِ ما سوى القسمين.

فالقسمُ الأوَّلُ من المؤكِّدة: ما أكَّدَتْ عاملَها، وهي المرادُ بهذا البيتِ، **وهي**: كلُّ وَصْفٍ دلَّ على مَعْنَى عامِلِهِ، وخالَفَهُ لفظاً، وهو الأكثرُ، أو وافقَه لفظاً، وهو دونَ الأوَّلِ في الكَثْرةِ، فمثالُ الأوَّلِ: «لا تَعْثَ في الأرْضِ مُفْسِداً» ومنه قولُه تعالى: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ [التوبة: ٢٥] وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠]، ومن الثاني قولُه تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: ٧٩] وقوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ والنُّجومَ مُسَخَّراتٍ بِأَمْرِهِۦ﴾[3] [النحل: ١٢].

= الشاهد فيه: قوله: «خائفًا منجديه» فإن الحال متعددة لمتعدد، والنظرة الأولى تدل على صاحب كل حال فترده إليه؛ فإن واحدًا من الحالين مفرد والآخر مثنى، وكذلك صاحباهما، فلا لبس عليك في أنْ تجعل المفرد للمفرد والمثنى للمثنى.

(١) «وعامل» مبتدأ، وعامل مضاف، و«الحال» مضاف إليه «بها» جار ومجرور متعلق بأكد الآتي «قد» حرف تحقيق «أكدا» أكد: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عامل الحال، والألف للإطلاق، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «في نحو» جار ومجرور متعلق بأكد «لا» ناهية «تعث» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «في الأرض» جار ومجرور متعلق بتعث «مفسداً» حال من الضمير المستتر في «تعث» وهو حال مؤكدة للعامل وهو «تعث» وجملة «تعث في الأرض مفسداً» في محل جر بإضافة نحو إليها.

(2) الحال غير المؤكدة ـ وتسمّى «المؤسِّسة» و«المبيِّنة» ـ هي التي تُفيد معنىً جديداً في الكلام لا يُمكن أن يُستفادَ إلا بها، تقول: جاء زيدٌ ضاحكاً.

(3) الاستشهادُ بكون «مسخّراتٍ» منصوبةً، لا مرفوعةً كما ورد في بعض كتب النحو «التجارية الطبعات»، فأين الحال مع الرفع؟
والقراءة بنصب «مسخرات» هي قراءة العشرة غير ابن عامر الذي قرأ ﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ﴾. ورواية حفص عن عاصم الذي قرأ ﴿وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتٌ﴾. «النشر» ٢/ ٢٣١.

٣٥٠ ـ وَإنْ تُؤَكِّدْ جُمْلَةً فَمُضْمَرُ عَامِلُهَا وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ[١]

هذا هو القسم الثاني من الحال المؤكِّدة، وهي ما أَكَّدَتْ مضمونَ الجملة، وشَرْطُ الجملَةِ أنْ تكونَ اسميةً، وَجُزْآها معرفتان جامدان، نحو: «زيدٌ أَخوك عَطوفاً، وأنا زيدٌ مَعْروفاً» ومنه قولُه: [البسيط]

ش١٩١ ـ أَنا ابنُ دارَةَ مَعْروفاً بها نَسَبِي وَهَلْ بِدارَةَ يا لَلنَّاسِ مِنْ عارِ[٢]

فـ «عَطوفاً، ومعروفاً» حالان، وهما منصوبان بفعلٍ محذوفٍ وجوباً، والتقديرُ في الأول «أَحُقُّه عطوفاً» وفي الثاني «أُحَقُّ معروفاً».

---

(١) «وإن» شرطية «تؤكد» فعل مضارع، فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الحال «جملة» مفعول به لتؤكد «فمضمر» الفاء لربط الجواب بالشرط، مضمر: خبر مقدم «عاملها» عامل: مبتدأ مؤخر، وعامل مضاف، وها: مضاف إليه، والجملة في محل جزم جواب الشرط «ولفظها» الواو عاطفة، لفظ: مبتدأ، ولفظ مضاف، وها: مضاف إليه، وجملة «يؤخر» من الفعل المضارع المبني للمجهول، ونائب الفاعل المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم معطوفة بالواو على جملة جواب الشرط.

(٢) البيت لسالم بن دارة، من قصيدة طويلة يهجو فيها فزارة، وقد أوردها التبريزي في شرحه على «الحماسة»، وذكر لهذه القصيدة قصة، فارجع إليها هناك.

اللغة: «دارة» الأكثرون على أنه اسم أمه، وقال أبو رياش: هو لقب جده، واسمه يربوع، ويجاب ـ على هذا القول ـ عن تأنيث الضمير الراجع إلى دارة في قوله: «معروفًا بها نسبي» بأنه عنى به القبيلة.

المعنى: أنا ابن هذه المرأة، ونسبي معروف بها، وليس فيها من المعرَّة ما يوجب القدح في النسب، أو الطعنَ في الشرف.

الإعراب: «**أنا**» ضمير منفصل مبتدأ «**ابن**» خبر المبتدأ، وابن مضاف، و«**دارة**» مضاف إليه «**معروفًا**» حال «**بها**» جار ومجرور متعلق بمعروف «**نسبي**» نائب فاعل لمعروف؛ لأنه اسم مفعول، وياء المتكلم مضاف إليه «**وهل**» حرف دال على الاستفهام الإنكاري «**بدارة**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «**من**» زائدة «**عار**» مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وقوله: «**يا للناس**» اعتراض بين المبتدأ والخبر، ويا: للنداء، واللام للاستغاثة.

الشاهد فيه: قوله: «معروفًا» فإنه حال أكدت مضمون الجملة التي قبلها.

ولا يجوزُ تقديمُ هذه الحالِ على هذه الجملَةِ، فلا تقولُ: «عَطوفاً زيدٌ أخوك» ولا «معروفاً أنا زيد»**ولا توسُّطُها بين المبتدأ والخبر**، فلا تقول: «زيدٌ عطوفاً أخوكَ»[1].

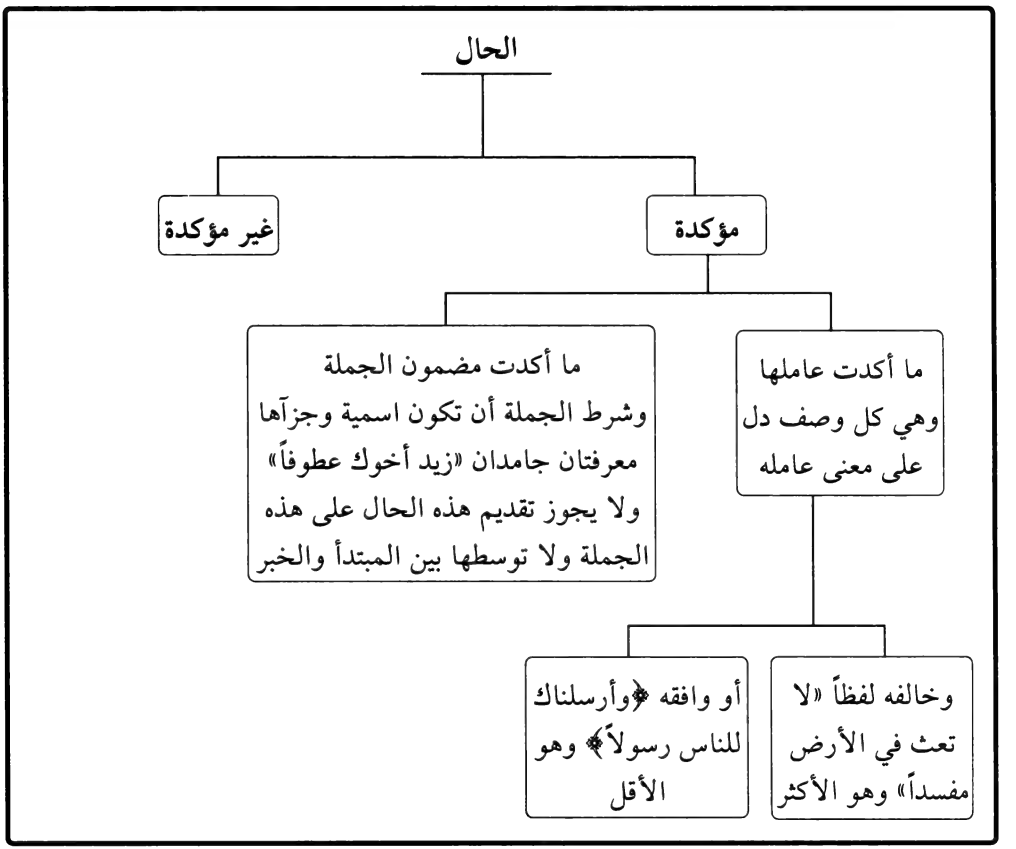

٣٥١ ـ ومَوْضِعَ الحالِ تَجيءُ جُمْلَهْ كـ«جاء زَيْدٌ وهْوَ ناوٍ رِحْلَهْ»[2]

---

(1) وثمةَ قسمٌ ثالثٌ، وهو الحال المؤكدة لصاحبها؛ كقوله تعالى: ﴿لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩].

ينظر: «أوضح المسالك» ٢/ ٢٣٥، «شرح الأشموني» ٢/ ٢٧٥، «البهجة» ص١٩٣.

(٢) «موضع» ظرف مكان متعلق بتجيء، وموضع مضاف، و«الحال» مضاف إليه «تجيء» فعل مضارع «جملة» فاعل تجيء «كجاء زيد» الكاف جارة لقول محذوف، كما سبق مراراً، وما بعدها فعل وفاعل «وهو» الواو واو الحال، وهو: ضمير منفصل مبتدأ «ناو» خبر المبتدأ، وفيه ضمير مستتر فاعل «رحلة» مفعول به لناو، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال.

الأصلُ في الحالِ والخبرِ والصفةِ الإفرادُ، وتقعُ الجملةُ مَوْقِعَ الحالِ، كما تقعُ موقعَ الخبرِ والصِّفَةِ، ولا بُدَّ فيها من رابطٍ[١]، وهو في الحالية: إما ضميرٌ، نحو: «جاءَ زيدٌ يَدُهُ عَلَى رَأسِهِ» أو واوٌ ـ وتسمَّى واوَ الحالِ، وواوَ الابتداءِ، وعلامتُها صِحَّةُ وقوعِ «إذْ» موقِعَها ـ نحو: «جاءَ زيدٌ وعَمْرٌو قائمٌ» التقدير: إذ عَمرٌو قائم، أو الضمير والواوُ معاً، نحو: «جاء زيدٌ وهْوَ ناوٍ رِحْلَةً».

٣٥٢ ـ وذاتُ بَدْءٍ بِمُضارِعٍ ثَبَتْ حَوَتْ ضَميراً ومِنَ الواوِ خَلَتْ[٢]

٣٥٣ ـ وذاتُ واوٍ بَعْدَها انْوِ مُبْتَدَا لَهُ المُضارِعَ اجْعَلَنَّ مُسْنَدا[٣]

---

(١) يشترط في الجملة التي تقع حالاً أربعةُ شروط، وقد ذكر الشارح تَبَعًا للناظم من هذه الشروط واحدًا، وهو: أن تكون الجملة مشتملة على رابط يربطها بالحال: إما الواو، وإما الضمير، وإما هما معًا. والشرط الثاني: أن تكون الجملة خبرية؛ فلا يجوز أن تكون الحال جملة إنشائية. والشرط الثالث: ألا تكون جملة الحال تعجبية. والشرط الرابع: ألا تكون مصدرة بعلم استقبال، وذلك نحو: «سوف» و«لن» وأدوات الشرط؛ فلا يصح أن تقول: جاء محمد إن يسأل يُعطَ، فإن أردت تصحيح ذلك فقل: جاء محمد وهو إن يسأل يعط؛ فتكون الحال جملة اسمية خبرية.

ومن هذا الكلام ـ مع ما سبق في مبحث مجيء خبر المبتدأ جملة ـ تعرف أن الخبر والحال جميعًا اشتركا في ضرورة وجود رابط يربط كلًّا منهما بصاحبه، واختلفا في الشروط الثلاثة الباقية، فجملة الخبر تقع إنشائية وتعجبية على الأصح عند النحاة، وتصدر بعلم الاستقبال، وقد رأيت أن تصحيح المثال يكون بجعل جملة الشرط وجوابه خبرًا، فتنبه لذلك كلِّه، والله يوفقك ويرشدك.

(٢) «وذات» مبتدأ، وذات مضاف، و«بدء» مضاف إليه «بمضارع» جار ومجرور متعلق ببدء «ثبت» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مضارع، والجملة في محل جر صفة لمضارع «حوت» حوى: فعل ماض، والتاء للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ذات بدء، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «ضميراً» مفعول به لحوت «ومن الواو» الواو عاطفة، وما بعدها جار ومجرور متعلق بخلت «خلت» خلا: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى «ذات بدء بمضارع» والجملة معطوفة على جملة الخبر.

(٣) «وذات» مبتدأ، وذات مضاف، و«واو» مضاف إليه «بعدها» بعد: ظرف متعلق بانو الآتي، وبعد مضاف، وها: مضاف إليه «انو» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مبتدأ» مفعول به لانو «له» جار ومجرور متعلق باجعل الآتي «المضارع» مفعول أول لاجعل تقدم عليه، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «اجعلن» اجعل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والنون نون التوكيد الثقيلة «مسنداً» مفعول ثان لاجعل.

الجملةُ الواقعةُ حالاً إنْ صُدِّرَتْ بمضارع مُثْبَتٍ، لم يَجُزْ أنْ تقترنَ بالواوِ، بَلْ لا تُرْبَطُ إلَّا بالضَّميرِ، نحو: «جاءَ زيدٌ يَضْحَكُ، وجاءَ عَمْرٌو تُقادُ الجَنائِبُ بينَ يَديه» ولا يجوزُ دخولُ الواوِ، فلا تقولُ: «جاء زيدٌ ويَضْحَكُ» فإنْ جاءَ من لسانِ العَربِ ما ظاهرُهُ ذلك، أُوِّلَ على إضمارِ مبتدأ بعدَ الواوِ، ويكونُ المضارعُ خبراً عن [ذلك] المبتدأ، وذلك نحوُ قولِهم: «قُمْتُ وأصُكُّ عَيْنَهُ» وقولِه: [المتقارب]

ش١٩٢ ـ فَلَمَّا خَشيتُ أَظافيرَهمْ نَجَوْتُ وأَرْهَنُهُمْ مالِكا[1]

فـ«أَصُكُّ، وأَرْهَنُهم» خَبَرانِ لمبتدأ محذوفٍ، والتقديرُ: وأنا أصُكُّ، وأنا أَرْهَنُهم.

٣٥٤ ـ وجُمْلَةُ الحالِ سِوَى ما قُدِّما بِواوٍ اوْ بِمُضْمَرٍ أو بهِما[2]

الجملةُ الحالية: إمَّا أنْ تكونَ اسميةً، أو فعليةً، والفعلُ [إما] مضارعٌ، أو ماضٍ، وكلٌّ واحدةٍ من الاسمية والفعليةِ: إمَّا مُثْبَتَةٌ، أو مَنْفيَّةٌ، وقد تقدَّم أنه إذا صُدِّرَتِ الجملةُ بمضارعٍ

---

(١) البيت لعبد الله بن همام السلولي.

اللغة: «أظافيرهم» جمع أظفور، بزنة عصفور، والمراد هنا منه الأسلحة «نجوت» أراد: تخلصت منه.

الإعراب: «**فلما**» الفاء للعطف على ما قبله، لما: ظرف بمعنى حين متعلق بنجوت الآتي، وهو متضمن معنى الشرط «**خشيت**» فعل وفاعل «**أظافيرهم**» أظافير: مفعول به لخشيت، وأظافير مضاف، وهم: مضاف إليه، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة «لما» الظرفية إليها «**نجوت**» فعل وفاعل، والجملة جواب «لما» الظرفية بما تضمنته من معنى الشرط «**وأرهنهم**» الواو واو الحال، أرهن: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، هم: مفعول أول لأرهن، والجملة في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وأنا أرهنهم، والجملة من المبتدأ وخبرِه في محل نصب حال «**مالكًا**» مفعول ثان لأرهن.

الشاهد فيه: قوله: «وأرهنهم» حيث إن ظاهره ينبئ عن أن المضارع المثبت تقع جملته حالاً وتُسبق بالواو، وذلك الظاهر غير صحيح؛ ولهذا قُدِّرت جملة المضارع خبرًا لمبتدأ محذوف، كما فصَّلناه في الإعراب.

(٢) «**وجملة**» مبتدأ، وجملة مضاف، و«**الحال**» مضاف إليه «**سوى**» منصوب على الاستثناء أو على الظرفية، وسوى مضاف، و«ما» اسم موصول مضاف إليه «**قدما**» قدم: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والألف للإطلاق، والجملة من قدم ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول «**بواو**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وهو قوله: «جملة الحال» في أول البيت، وقوله: «**أو بمضمر، أو بهما**» معطوفان على قوله: بواو.

مُثْبَتٍ لا تَصْحَبها الواوُ، بل لا تُرْبَطُ إلَّا بالضَّميرِ فقط[١]، وذَكَرَ في هذا البيتِ أنَّ ما عدا ذلك يجوزُ فيه أنْ يُرْبَطَ بالواوِ وحدَها، أو بالضَّميرِ وحدَه، أو بهما، فيدخلُ في ذلك الجملةُ الاسميَّةُ، مُثْبَتَةً أو مَنْفيَّةً، والمضارعُ المنفيُّ، والماضي المثبَتُ والمنفيُّ.

---

(١) قد ذكر الشارح أن الجملة الحالية إذا كانت فعلية فعلها مضارع مثبت، وجب أن تخلو هذه الجملة من الواو، وأن يكون رابطها الضمير، **وقد بقي عليه بعض شروط يجب تحققها في هذه الجملة:**

منها: ألا يتقدمَ بعض معمولات المضارع عليه، فلو تقدم معموله عليه اقترنت الجملة بالواو، ولهذا جوَّز القاضي البيضاويُّ في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] أن تكون جملة ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ حالاً من الضمير المستتر وجوبًا في ﴿نَعْبُدُ﴾.

ومن الشروط أيضًا: ألا تكون جملة المضارع المذكور مقترنة بقد، فإن اقترنت بها وجب أن تقترن بالواو، نحو قوله تعالى: ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾ [الصف: ٥].

فجملة ما يشترط لخلوِّ هذه الجملة من الواو أربعة شروط: أن تكون مضارعية، وأن تكون مثبتة، وأن يتقدَّمَ المضارع على كل ما يُذكر معه من معمولاته، وألا يقترن بقد.

وقد ذكر الشارح بعد قليل أن الجملة المضارعية المنفية بـ«لا» تمتنع معها الواو، كما في قوله تعالى: ﴿مَالِيَ لَآ أَرَى الْهُدْهُدَ﴾ [النمل: ٢٠]، وبقي بعد ذلك خمس جمل يجب ألا تقترن بالواو، فيصير مجموع ما لا يجوز اقترانه بالواو من الحال الواقعة جملة سبعًا، ذكرنا لك اثنتين منها، وهما جملة الفعل المضارع المثبت، وجملة الفعل المضارع المنفي بلا.

(والثالثة): أن تكون مضارعية منفية بما، كقول الشاعر:

عَهِدتُكَ ما تَصْبُو وفيكَ شَبِيبَةٌ ... فَمَا لَكَ بَعدَ الشَّيْبِ صَبًّا مُتَيَّمَا

(الرابعة): الجملة المعطوفة على حال قبلها، نحو قوله تعالى: ﴿فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤] فجملة (هم قائلون) معطوفة على (بياتًا).

(الخامسة): الجملة المؤكدة لمضمون جملة قبلها، نحو قولك: هو الحق لا شك فيه، وقولِه تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] فجملة (لا ريب فيه) حال مؤكدة لمضمون (ذلك الكتاب) في بعض أعاريبَ يحتملها هذا الكلام.

(السادسة): الجملة التي تقع بعد «إلا» سواء أكانت الجملة اسمية، نحو قولك: ما صاحبت أحدًا إلا زيدٌ خير منه، أم كانت فعلية فعلها ماض، نحو قولك: ما أرى رأيًا إلا رأيت صوابًا، ونحو قوله تعالى: ﴿يَحْسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ مَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [يس: ٣٠]، وقد ورد في الشعر اقتران الجملة الفعلية التي فعلها ماض والواقعة بعد «إلا» بالواو كما في قوله:

نِعمَ امرأً هَرِمٌ لم تَعْرُ نائبَةٌ ... إلَّا وكانَ لِمُرتَاعٍ لَها وَزَرَا

فقيل: هو شاذٌّ، والقياسُ أنْ تخلوَ من الواو، وقيل: هو قليل لا شاذ. =

فتقول: «جاء زيدٌ وعمرٌو قائمٌ، وجاء زيدٌ يَدُه على رَأْسِه، وجاء زيدٌ ويَدُه على رَأْسِه» وكذلك المنفيُّ، وتقول: «جاء زيد لم يَضْحَك، أو ولم يَضْحكْ، أو ولم يَقُمْ عمرو، وجاء زيدٌ وقَدْ قامَ عمرٌو، وجاء زيدٌ قَدْ قام أبوه، وجاءَ زيدٌ وقَدْ قامَ أبوه» وكذلك المنفيُّ، نحو: «جاءَ زيدٌ وما قامَ عمرٌو، وجاء زيدٌ ما قام أبوه، أو وما قام أبوه».

ويدخلُ تحتَ هذا أيضاً المضارعُ المنفيُّ بلا، فعلى هذا تقول: «جاءَ زيدٌ ولا يضربُ عمراً» بالواو.

وقد ذكرَ المصنِّفُ في غيرِ هذا الكتابِ أنَّه لا يجوزُ اقترانُه بالواوِ، كالمضارع المُثْبَتِ، وأنَّ ما ورد مما ظاهرُهُ ذلك يُؤَوَّلُ على إضمار مبتدأ، كقراءة ابنِ ذَكْوان: ﴿فاسْتَقِيمَا ولا تَتَّبعانِ﴾ [يونس: ٨٩] بتخفيف النُّونِ[1]، والتقدير: وأنتما لا تَتَّبعانِ، فـ«لا تتبعان» خبر لمبتدأ محذوف.

٣٥٥ ـ وَالحالُ قَدْ يُحْذَفُ ما فيها عَمِلْ وَبَعْضُ ما يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ[2]

يُحْذَفُ عامل الحال جَوازاً أو وُجوباً، فمثالُ ما حُذِفَ جوازاً أنْ يقالَ: «كيفَ جِئْتَ» فتقولُ: «راكباً»، [تقديرُه: «جئتُ راكباً»]، وكقولك: «بَلَى مُسْرِعاً» لمَنْ قال لكَ: «لَمْ تَسِرْ»

= **(السابعة)**: الجملة الفعلية التي فعلها ماض مسبوق بأو العاطفة، نحو قولك: لأضربنه حضر أو غاب، وقول الشاعر:

كُنْ لِلخَلِيلِ نَصِيرًا جَارَ أو عَدَلَا وَلَا تَشِحَّ عَلَيهِ جَادَ أو بَخِلَا

(١) «النشر» ٢/٢١٨.

(٢) «الحال» مبتدأ «قد» حرف تحقيق «يحذف» فعل مضارع مبني للمجهول «ما» اسم موصول نائب فاعل ليحذف، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ «فيها» جار ومجرور متعلق بعمل الآتي «عمل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول «وبعض» مبتدأ أول، وبعض مضاف، و«ما» اسم موصول مضاف إليه «يحذف» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «ما» الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول «ذكره» ذكر: مبتدأ ثان، وذكر مضاف، والهاء مضاف إليه «حظل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «ذكره» الواقع مبتدأ ثانياً، والجملة من حظل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

والتقديرُ: «بَلَى سِرْتُ مُسْرِعاً»، ومنه قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝٣ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ﴾ [القيامة: ٣] التقدير ـ والله أعلم ـ: بلَى نجمعُها قادرين[1].

ومثالُ ما حُذِفَ وُجوباً قولُك: «زيدٌ أخوكَ عَطوفاً» ونحوُه من الحال المؤكِّدة لمضمونِ الجُملةِ، وقد تقدَّم ذلك، وكالحالِ النائبة مَنابَ الخَبَرِ، نحو: «ضَرْبي زيداً قائماً» التقديرُ: إذا كانَ قائماً، وقَدَ سبقَ تقريرُ ذلك في بابِ المبتدأ والخبر[2].

---

(1) وينظم جواز حذف العامل أن يوجد دليلٌ حاليٌّ، أو قوليٌّ متقدّمٌ ذكرُهُ.

(٢) هنا أمران نحب أن ننبهك إليهما:

الأول: أن عامل الحال على ثلاثة أنواع: نوع يجب ذكره ولا يجوز حذفه، ونوع يجب حذفه ولا يجوز ذكره، ونوع يجوز لك ذكره ويجوز لك حذفه.

فأما النوع الذي يجب ذكره ولا يجوز حذفه، فهو العامل المعنوي، كالظرف واسم الإشارة، فلا يحذف شيء من هذه العوامل، سواء أعملت أم لم تعمل؛ لأن العامل المعنوي ضعيف، فلا يقوى على أن يعمل وهو محذوف.

وأما النوع الذي يجب حذفه، فقد بيَّن الشارح ثلاثة مواضع من مواضعه، وهي الحال المؤكدة لمضمون جملة، والحال النائبة مناب الخبر، والحال الدالة على زيادة أو نقص بتدريج، وبقي موضعان آخران، أولهما: أن ينوب عنه الحال، كقولك لمن شرب: هنيئًا، ومن ذلك قول كثير:

هَنِيئًا مَرِيئًا غَيرَ دَاءٍ مُخَامِرٍ لِعَزَّةَ مِنْ أعرَاضِنَا مَا استَحَلَّتِ

وثانيهما: أن تدل الحال على توبيخ، كقولك: أقاعدًا وقد جدَّ الناس!

وأما النوع الذي يجوز ذكره وحذفه فهو ما عدا هذين النوعين.

الأمر الثاني: أن الأصل في الحال نفسه ـ بسبب كونه فضلة ـ أنه يجوز حذفه، وقد يجب ذكره، **وذلك في خمسة مواضع،**

أولها: أن يكون الحال مقصورًا عليه، نحو قولك: ما سافرت إلا راكبًا، وما ضربت عليًّا إلا مذنبًا.

وثانيها: أن يكون الحال نائباً عن عامله، كقولك: هنيئاً مريئًا، تريد: كُلْ ذلك هنيئًا مريئًا.

وثالثها: أن تتوقف عليه صحة الكلام، كقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾ [الدخان: ٣٨]، أو يتوقف عليه مراد المتكلم، نحو قولِه تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ﴾ [النساء: ١٤٢].

ورابعها: أن يكون الحال جوابًا، كقولك: بلى مسرعًا، جوابًا لمن قال لك: لَم تَسِرْ.

وخامسها: أن يكون الحال نائبًا عن الخبر، نحو قولك: ضربي زيدًا مسيئًا.

=

. . . . . .

=

عامل الحال على ثلاثة أنواع

- **نوع يجب ذكره ولا يجوز حذفه** وهو العامل المعنوي، كالظرف واسم الإشارة
- **نوع يجب حذفه ولا يجوز ذكره**
  - ١- الحال المؤكدة لمضمون جملة
  - ٢- الحال النائبة مناب الخبر
  - ٣- الحال الدالة على زيادة أو نقص بتدريج
  - ٤- أن ينوب عنه الحال
  - ٥- أن تدل الحال على توبيخ
- **نوع يجوز ذكره ويجوز حذفه** وهو ما عدا هذين النوعين

لا يجوز حذف الحال في خمسة مواضع

- **الأول:** أن يكون الحال مقصوراً عليه «ما سافرت إلا راكباً»
- **الثاني:** أن يكون الحال نائباً عن عامله «هنيئاً مريئاً»
- **الثالث:** أن تتوقف عليه صحة الكلام ﴿وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لاعبين﴾ أو يتوقف عليه مراد المتكلم ﴿وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى﴾
- **الرابع:** أن يكون الحال جواباً «بلى مسرعاً» جواباً لمن قال: لم تَسِرْ
- **الخامس:** أن يكون الحال نائباً عن الخبر «ضربي زيداً مسيئاً»

ومما حُذِفَ فيه عاملُ الحالِ وُجوباً قولُهم: «اشتريتُهُ بِدِرْهَمٍ فصاعداً، وتصدَّقتُ بدينارٍ فَسافِلاً» فـ«صاعداً، وسافلاً» حالان عاملُهما محذوفٌ وُجوباً، والتقديرُ: «فَذَهَبَ الثَّمَنُ صاعداً، وذهب المتصدَّقُ به سافلاً» وهذا معنى قوله: «**وبعضُ ما يُحْذَفُ ذِكْرُه حُظِل**» أيْ: بعضُ ما يحذفُ من عامِلِ الحالِ مُنِعَ ذكْرُهُ[1].

(١) قد بقي الكلام على صاحب الحال من ناحية الذكر والحذف بعد أن أتينا على ما يتعلق بالحال وبالعامل فيها من هذه الناحية، فنقول: الأصل في صاحب الحال أن يكون مذكورًا، وقد يحذف جوازًا، وقد يحذف وجوبًا بحيث لا يجوز ذكره. فيحذف جوازًا إذا حذف عامله، نحو قولك: راشدًا، أي: تسافر راشدًا، ويجوز أن تقول: تسافر راشدًا. ويحذف وجوبًا مع الحال التي تفهم ازديادًا أو نقصًا بتدريج، نحو قولهم: اشتريت بدينار فصاعدًا، أي: فذهب الثمن صاعدًا. ففي هذا المثال حذف صاحب الحال وعامله.

التَّمْييزُ

٣٥٦ ـ اِسْمٌ بِمَعْنَى «مِنْ» مُبينٌ نَكِرَهْ يُنْصَبُ تَمْييزاً بِما قَدْ فَسَّرَهْ[١]

٣٥٧ ـ كَشِبْرٍ ارْضاً وَقَفيزٍ بُرًّا وَمَنَوَيْنِ عَسَلاً وَتَمْرا[٢]

تقدَّم من الفَضلات: المفعولُ به، والمفعولُ المطلقُ، والمفعولُ له، والمفعولُ فيه، والمفعولُ معه، والمستثنى، والحالُ، وبقي التمييز، وهو المذكور في هذا الباب، ويُسمَّى مُفَسِّراً، وتفسيراً، ومبيِّناً، وتبييناً، ومميِّزاً، وتمييزاً.

وهو: كلُّ اسمٍ نَكرةٍ[3] متضمِّنٍ معنى «مِنْ»[4]، لبيانِ ما قبلَه من إجمالٍ، نحوُ: «طابَ زيدٌ نَفْساً، وعِنْدي شِبْرٌ أَرْضاً».

واحترزَ بقوله: «**مُتضمِّن معنى مِنْ**» من الحال، فإنها متضمِّنةٌ معنى «في».

وقوله: «**لبيانِ ما قبلَه**» احتراز مما تضمَّن معنى «مِنْ» وليس فيه بيانٌ لما قبلَه: كاسم «لا» التي لنفي الجنس، نحو: «لا رَجُلَ قائِمٌ» فإنَّ التقديرَ: «لا مِنْ رَجُلٍ قائمٌ».

---

(١) «اسم» خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هو اسم «بمعنى» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لاسم، ومعنى مضاف، و«من» قصد لفظه: مضاف إليه «مبين» نعت آخر لاسم «نكرة» نعت ثالث لاسم «ينصب» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب «تمييزاً» حال من نائب الفاعل المستتر في قوله: ينصب «بما» جار ومجرور متعلق بينصب، و«قد فسره» فسر: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، وضمير الغائب مفعوله، والجملة لا محل لها صلة ما المجرورة محلًّا بالباء.

(٢) «كشبر» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة «أرضاً» تمييز لشبر «وقفيز» معطوف على شبر «برًّا» تمييز لقفيز «ومنوين عسلاً» مثله «وتمراً» معطوف على قوله: عسلاً.

(3) هذا مما يميز التمييز من الحال، فالحال ـ كما علمتَ ـ تأتي اسماً، وجملةً، وشبه جملةٍ: ظرفاً أو جاراً ومجروراً. ومما يميز التمييز كذلك أنه غالباً ما يكون جامداً، وقلّ أن يأتي مشتقّاً، بعكس الحال؛ فإنها غالباً ما تكون مشتقةً، وقلَّما تجيء جامدة.

(4) «من» الجنسية، أو التي هي لبيان الجنس، لا غيرُها، وقد يحتمل الكلام إظهارَ تقدير «من»، وقد لا يحتمل.

وقولُه: «**لبيانِ ما قبلَه من إجمالٍ**» يشملُ نوعي التمييز، وهما: المبينُ إجمالَ ذاتٍ، والمبينُ إجمالَ نسبةٍ[1].

فالمبينُ إجمالَ الذاتِ هو الواقعُ بعدَ المقاديرِ، وهي: **المَمْسوحاتُ**، نحو: «لهُ شِبْرٌ أَرْضاً» والمكيلاتُ، نحو: «لهُ قَفيزٌ بُرًّا» **والموزوناتُ**، نحو: «لهُ مَنَوانِ عَسَلاً وتمراً»[2] **والأعدادِ**[3]، نحو: «عِنْدي عِشرونَ درهماً».

وهو منصوبٌ بما فَسَّرَه[4]، وهو: شِبْرٌ، وقَفيزٌ، ومَنَوانِ، وعشرون.

والمُبَيِّنُ إجْمالَ النسبةِ هو: المَسوقُ لبيان ما تَعَلَّقَ به العاملُ من فاعل أو مفعول، نحو: «طابَ زيدٌ نَفْساً»، ومثله: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤] و«غَرَستُ الأرْضَ شَجَراً»، ومثله: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢].

فـ«نَفْساً» تمييزٌ منقولٌ من الفاعل، والأصْلُ: «طابَتْ نَفْسُ زيْدٍ»، و«شجراً» منقول من المفعول، والأصْلُ: «غَرَسْتُ شَجَرَ الأرْضِ» فَبَيَّنَ «نفساً» الفاعلَ الذي تَعَلَّقَ بِهِ الفعلُ، وَبَيَّنَ «شجراً» المفعولَ الذي تَعَلَّقَ به الفعلُ.

---

(1) والحال ـ كما علمتَ ـ تبيّن الهيئة، لا النسبة، وهذا فرقٌ جديدٌ بين الحال والتمييز.

(2) ويدخل تحت المقادير:

الغيرية؛ كقولك: لي غيرُها إبلاً. غيرها: تريد غير هذي الإبل من إبل أخرى.

والمثليّة؛ كقولك: لي مثلُها إبلاً. مثلها: تريد مثل هذي الإبل من إبل أخرى.

(٣) قول الشارح: «والأعداد» عطف على قوله: «المقادير» فأما ما بينهما فهو بيان لأنواع المقادير، وعلى هذا يكون الشارح قد ذكر شيئين يكون تمييز إجمال الذات بعدهما، وهما المقادير والأعداد، وبقي عليه شيئان آخَران:

أولهما: ما يشبه المقادير مما أجرته العرب مُجراها لشبهه بها في مطلق المقدار وإن لم يكن منها؛ لعدم دلالته على مقدار معين محدود، كقولك: قد صببت عليه ذَنوبًا ماء، واشتريت نِحيًا سمنًا، وقولهم: على التمرة مثلها زبدًا.

وثانيهما: ما كان فرعًا للتمييز، نحو قولك: أهديته خاتمًا فضة، على ما هو مذهب الناظم تبعًا للمبرد في هذا المثال من أن فضة ليس حالاً؛ لكونه جامدًا، وكونِ صاحبه نكرة، وكونه لازمًا، مع أن الغالب في الحال أن تكون منتقلة. وذهب سيبويه إلى أن فضة في المثال المذكور حال، وليس تمييزًا؛ لأنه خصَّ التمييز بما يقع بعد المقادير وما يُشبهها.

(4) وتعليل ذلك أن هذا الاسمَ المبهَمَ ـ رغم جموده ـ شبيهٌ باسم الفاعل في الاسمية وفي الطلب المعنويّ لمعموله.

والنَّاصِبُ له في هذا النوع [هو] العامِلُ الذي قبله[1].

٣٥٨ ـ وَبَعْدَ ذي وَشِبْهِها اجْرُرْهُ إذا أَضَفْتَها كَـ«مُدُّ حِنْطَةٍ غِذا»[2]

٣٥٩ ـ والنَّصْبُ بَعْدَ ما أُضِيفَ وَجَبا إنْ كانَ مِثْلَ «مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَبا»[3]

أشار بـ «ذي» إلى ما تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ في البيت من المُقَدَّرات، وهو ما دَلَّ على مساحةٍ أو كَيْلٍ أو وَزْنٍ، فيجوزُ جرُّ التمييز بعد هذه بالإضافة إنْ لم يُضَفْ إلى غَيرِه، نحوُ: «عِنْدي شِبْرُ أَرْضٍ، وَقَفيزُ بُرٍّ، وَمَنَوا عَسَلٍ وَتَمْرٍ».

فإنْ أُضيفَ الدّالُّ على مِقْدارٍ إلى غير التمييز، وَجَبَ نَصْبُ التمييز، نحو: «ما في السماء قَدْرُ راحَةٍ سَحاباً»، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ [آل عمران: ٩١].

وأمَّا تمييزُ العدَدِ، فسيأتي حُكْمُه في بابِ العَدَدِ.

٣٦٠ ـ وَالفاعِلَ المَعْنَى انْصِبَنْ بِأَفْعَلا مُفَضِّلاً كَـ«أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلا»[4]

---

(1) واختار ابن عصفور ـ ونسبه للمحققين ـ أن ناصبَهُ نفسُ الجملة. «شرح الأشموني» ٢/ ٢٩٠ ـ ٢٩١، «شرح المرادي» ٢/ ٧٢٧ ـ ٧٢٨.

(٢) «بعد» ظرف متعلق باجرر، وبعد مضاف، و«ذي» اسم إشارة مضاف إليه «وشبهها» الواو عاطفة، شبه: معطوف على ذي، وشبه مضاف، وها: مضاف إليه «اجرره» اجرر: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «إذا» ظرف أُشرب معنى الشرط «أضفتها» فعل وفاعل ومفعول به، والجملة في محل جر بإضافة إذا الظرفية إليها «كمد» الكاف جارة لقول محذوف، مد: مبتدأ، ومد مضاف، و«حنطة» مضاف إليه «غذا» خبر المبتدأ.

(٣) «والنصب» مبتدأ «بعد» ظرف متعلق به، وبعد مضاف، و«ما» اسم موصول مضاف إليه «أضيف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من أضيف ونائب فاعله لا محل لها صلة «وجبا» فعل ماض، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النصب، والجملة من وجب وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «إن» شرطية «كان» فعل ماض ناقص فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما أضيف «مثل» خبر كان «ملء» مبتدأ، وملء مضاف، و«الأرض» مضاف إليه، والخبر محذوف تقديره: لي، مثلاً، وجملة المبتدأ والخبر في محل جر بإضافة مثل إليها «ذهبا» تمييز.

(٤) «الفاعل» مفعول مقدم على عامله، وهو قوله: انصبن، الآتي «المعنى» منصوب على نزع الخافض، أو مفعول به للفاعل، أو مجرور تقديراً بإضافة الفاعل إليه «انصبن» انصب: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب «بأفعلا» جار ومجرور متعلق بانصبن =

التمييزُ الواقعُ بعدَ «أفعل» التفضيلِ إنْ كانَ فاعلاً في المعنى، وَجَبَ نَصْبُهُ، وإنْ لم يَكُنْ كذلك، وجَبَ جَرُّهُ بالإضافة.

وعَلامَةُ ما هو فاعلٌ في المعنى أنْ يصلُحَ جَعْلُهُ فاعلاً بعد جَعْلِ أفعلِ التفضيلِ فعلاً، نحو: «أنْتَ أَعْلَى مَنْزِلاً، وَأَكْثَرُ مالاً» فـ«منزلاً، ومالاً» يجبُ نصبُهما، إذْ يصِحُّ جَعْلُهما فاعلين بعدَ جَعْلِ أفعل التَّفضيلِ فعلاً، فتقول: أنْتَ عَلا منزلُكَ، وكَثُرَ مالُكَ.

ومثالُ ما ليس بفاعلٍ في المعنى(١): «زَيْدٌ أَفْضَلُ رَجُلٍ، وهِنْدٌ أَفْضَلُ امْرَأَةٍ» [فيجبُ جَرُّهُ بالإضافة، إلَّا إذا أُضيفَ «أَفْعَلُ» إلى غيرِه، فإنه ينصبُ حينَئذٍ، نحو: «أَنْتَ أَفْضَلُ النَّاسِ رَجُلاً»](٢).

٣٦١ ـ وَبَعْدَ كُلِّ ما اقْتَضَى تَعَجُّبا مَيِّزْ كَـ«أَكْرِمْ بِأَبي بَكْرٍ أَبا»(٣)

= «مفضلاً» حال من الفاعل المستتر وجوباً في انصبن «كأنت» الكاف جارة لقول محذوف، أنت: مبتدأ «أعلى» خبر المبتدأ «منزلاً» تمييز.

(١) **ضابط ما ليس بفاعل في المعنى**: أن يكون أفعل التفضيل بعضًا من جنس التمييز، ويعرف ذلك بصحة حذف أفعل التفضيل ووضعِ لفظ «بعض» موضعَه، فنحو: «زيد أفضل رجل» تجد أفعل التفضيل ـ وهو أفضل ـ باعتبار الفرد الذي يتحقق فيه واحدًا من جنس الرجل، وكذلك نحو: «هند أفضل امرأة» تجد أفعل التفضيل بعض الجنس، ويمكن أن تحذف أفعل التفضيل في المثالين وتضع مكانه لفظ «بعض» فتقول: زيد بعض جنس الرجل، أي: بعض الرجال، وهند بعض جنس المرأة، أي: بعض النساء.

(٢) **من تقرير هذه المسألة تعلم** أن تمييز أفعل التفضيل يجب جرُّه في صورة واحدة، وهي: أن يكون التمييز غير فاعل في المعنى، وأفعل التفضيل ليس مضافًا لغير تمييزه. ويجب نصبه في صورتين اثنتين، أولاهما: أن يكون التمييز فاعلاً في المعنى، سواء أضيف أفعل التفضيل إلى غير التمييز، نحو: أنت أعلى الناس منزلاً، أم لم يضف إلى غير التمييز، نحو: أنت أعلى منزلاً. وثانيتهما: أن يكون التمييز غير فاعل في المعنى، بشرط أن يكون أفعل مضافًا إلى غير التمييز، نحو: أنت أفضل الناس بيتًا؛ لأنه يتعذر حينئذ إضافة أفعل التفضيل مرة أخرى.

(٣) «وبعد» ظرف متعلق بقوله: «ميز» الآتي، وبعد مضاف، و«كل» مضاف إليه، وكل مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «اقتضى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة «تعجباً» مفعول به لاقتضى، والجملة من اقتضى وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول «ميز» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «كأكرم» الكاف جارة لقول محذوف، أكرم: فعل ماض جاء على صورة الأمر «بأبي» الباء زائدة، أبي: فاعل أكرم، وأبي مضاف، و«بكر» مضاف إليه «أبا» تمييز.

يقعُ التمييزُ بعدَ كلِّ ما دلَّ على تعجُّبٍ، نحو: «ما أحسَنَ زيداً رَجُلاً، وأكرِمْ بأبي بكرٍ أباً، ولله دَرُّكَ عالِماً، وحَسْبُكَ بزيدٍ رَجُلاً، وَكفَى بِهِ عالِماً»[(١)].

ش١٩٣ ـ ويا جارَتا ما أَنْتِ جارَهْ[(٢)] [مجزوء الكامل]

---

(١) ذهب ابن هشام إلى أن التمييز في كل هذه الأمثلة من تمييز النسبة، وليس بسديد، بل في الكلام تفصيل، وتلخيصه أنه إن كان في الكلام ضمير غائب، ولم يبين مرجعه، كما في قولهم: «لله دره فارسًا» كان من تمييز المفرد؛ لأن افتقاره إلى بيان عينه في هذه الحال أشد من افتقاره لبيان نسبة التعجب إليه، فإن لم يكن ضميرًا أصلاً، نحو: لله در زيد فارسًا، أو كان ضمير خطاب، نحو: لله درك فارساً، أو كان ضمير غائب علم مرجعه، نحو: زيد لله دره فارسًا، فهو من تمييز النسبة. وتلخيص هذا أنه يكون تمييز مفرد في صورة واحدة، ويكون تمييز نسبة في ثلاث صور.

(٢) هذا عجز بيت للأعشى ميمون بن قيس، وصدره قوله:

بَـانَـتْ لِـتَـحْـزُنَـنَـا عَـفَـارَهْ

اللغة: «بانت» بعدت وفارقت «لتحزننا» لتُدخِلَ الحزن إلى قلوبنا، وتقول: حزنني هذا الأمر يحزنني، من باب نصر، وأحزنني أيضًا، وفي التنزيل العزيز: ﴿قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِيٓ أَن تَذْهَبُواْ بِهِۦ﴾ [يوسف: ١٣] «عفارة» اسم امرأة.

الإعراب: «يا» حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب «جارتا» منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفًا، وجارة مضاف، وياء المتكلم المنقلبة ألفًا مضاف إليه «ما» اسم استفهام مقصود به التعظيم، مبتدأ مبني على السكون في محل رفع «أنت» خبر المبتدأ «جاره» تمييز يقصد به بيان جنس ما وقع عليه التعجب، وهو الجوار.

الشاهد فيه: قوله: «جاره» حيث وقع تمييزًا بعد ما اقتضى التعجب، وهو قوله: «ما أنت»، فإن قلت: أهو تمييز نسبة أم تمييز ذات؟ قلت: لا خلاف بين أحد من العلماء الذين جعلوا «جاره» تمييزًا في أنه من قبيل تمييز النسبة، أما ابن هشام فالأمر عنده ظاهر؛ لأنه جعل هذا النوع كله من تمييز النسبة، وأما على ما ذكرناه قريبًا من الفرق بين بعض المُثُل وبعضِها الآخر، فهو أيضًا من تمييز النسبة؛ لأن الضمير المذكور في الكلام ضمير مخاطب، فهو معلوم ما يراد به.

فإن قلت: فهل يجوز أن أجعل «جاره» شيئًا غير التمييز؟ **قلت**: قد ذهب جمهرة عظيمة من العلماء إلى أنه حال، وأرى لك أن تأخذ به.

٣٦٢ ـ واجْرُرْ بِمِنْ إنْ شِئْتَ غَيْرَ ذي العَدَدْ وَالفاعِلِ المَعْنَى كـ«طِبْ نَفْساً تُفَدْ»[(١)]

يجوزُ جَرُّ التمييزِ بِمِنْ إنْ لم يكن فاعلاً في المعنى، ولا مميزاً لعدَد[(2)]، فتقول: «عِنْدِي شِبْرٌ مِنْ أَرْضٍ، وَقَفيزٌ مِنْ بُرٍّ، وَمَنَوانِ مِنْ عَسَلٍ وَتَمرٍ، وغَرَسْتُ الأرضَ مِنْ شَجَرٍ» ولا تقول: «طابَ زيدٌ مِن نَفْسٍ» ولا «عندي عِشْرونَ مِنْ دِرْهمٍ».

٣٦٣ ـ وَعامِلَ التَّمْييزِ قَدِّمْ مُطْلَقا وَالفِعْلُ ذو التَّصْريفِ نَزْراً سُبِقا[(٣)]

مَذْهَبُ سيبويه رحمه الله[(4)] أنَّه لا يجوزُ تقديمُ التمييزِ على عامله، سواءٌ كانَ متصرِّفاً أو غيرَ متصرِّفٍ، فلا تقول: «نَفْساً طابَ زيدٌ»، ولا «عندي درهماً عشرون».

---

(١) «واجرر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بمن» جار ومجرور متعلق باجرر «إن» شرطية «شئت» فعل ماض فعل الشرط، وضمير المخاطب فاعله «غير» مفعول به لاجرر، وغير مضاف، و«ذي» مضاف إليه، وذي مضاف، و«العدد» مضاف إليه «والفاعل» معطوف على ذي «المعنى» منصوب بنزع الخافض أو مضاف إليه، أو مفعول به للفاعل، وهو مجرور تقديراً بالإضافة أو منصوب تقديراً على المفعولية أو على نزع الخافض «كطب» الكاف جارة لقول محذوف، طب: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «نفساً» تمييز «تفد» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم في جواب الأمر، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

(2) وثمةَ ثالثٌ: إذا كان التمييز منقولاً عن المفعول، كقوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢]. «أوضح المسالك» ٢/ ٢٥٤، «شرح الأشموني» ٢/ ٢٩٦، «شرح المرادي» ٢/ ٧٣٣، «شرح التسهيل» للناظم ٢/ ٣٨٤.

(٣) «وعامل» مفعول به مقدم لقوله: «قدم» الآتي، وعامل مضاف، و«التمييز» مضاف إليه «قدم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مطلقاً» منصوب على الحال من «عامل التمييز» «والفعل» مبتدأ «ذو» نعت للفعل، وذو مضاف، و«التصريف» مضاف إليه «نزراً» حال من الضمير المستتر في قوله: سُبقا، الآتي «سبقا» سبق: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل، والألف للإطلاق، والجملة من سبق ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

(4) «الكتاب» ١/ ٢٠٥، وتعليل رأيه: أن التمييز يُوضح ما قبله كالنعت، فكما أن النعت لا يتقدم على منعوته كذلك لا يتقدم التمييز على مميزه.

وأجاز الكسائيُّ والمازنيُّ والمبرِّدُ[1] تقديمَه على عاملِه المتصرِّفِ، فتقول: «نَفْساً طابَ زيدٌ، وشَيْباً اشْتَعَلَ رَأْسي» ومنه قولُه: [الطويل]

ش١٩٤ ـ أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالفِراقِ حَبيبَها وَما كانَ نَفْساً بِالفِراقِ تَطيبُ[2]

وقولُه: [البسيط]

ش١٩٥ ـ ضَيَّعْتُ حَزْميَ في إبْعادِيَ الأَمَلَا وَما ارْعَوَيْتُ وَشَيْباً رَأْسيَ اشْتَعَلَا[3]

---

(١) «المقتضب» ٣/ ٣٦.

(٢) يُنسب هذا البيت للمخبَّل السعدي، وقيل: هو لأعشى همدان، وقيل: هو لقيس بن الملوح العامري.

المعنى: ما ينبغي لليلى أن تهجر مُحبها وتتباعد عنه، وعهدي بها والشأن أنَّ نفسها لا تطيب بالفراق ولا ترضى عنه.

الإعراب: «**أتهجر**» الهمزة للاستفهام الإنكاري، تهجر: فعل مضارع «**ليلى**» فاعل تهجر «**بالفراق**» جار ومجرور متعلق بتهجر «**حبيبها**» حبيب: مفعول به لتهجر، وحبيب مضاف، وها: مضاف إليه «**وما**» الواو واو الحال، ما: نافية «**كان**» فعل ماض ناقص، واسمها ضمير الشأن «**نفسًا**» تمييز متقدم على العامل فيه، وهو قوله: «تطيب» الآتي «**بالفراق**» جار ومجرور متعلق بتطيب «**تطيب**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى ليلى، والجملة من تطيب وفاعله في محل نصب خبر «كان».

الشاهد فيه: قوله: «نفسًا» فإنه تمييز، وعامله قوله: «تطيب» وقد تقدم عليه، والأصل: «تطيب نفسًا» وقد جوَّز ذلك التقدمَ الكوفيون والمازني والمبرد، وتبعهم ابن مالك في بعض كتبه، وهو ـ في هذا البيت ونحوه ـ عند الجمهور ضرورة؛ فلا يقاس عليه.

وذهب أبو إسحاق الزجَّاج إلى أن الرواية في بيت الشاهد:

وَمَا كَانَ نَفسِي بِالفِرَاقِ تَطِيبُ

ونقل أبو الحسن أن الرواية في ديوان الأعشى هكذا:

أَتُؤذِنُ سَلمَى بِالفِراقِ حَبِيبَهَا وَلَمْ تَكُ نَفسِي بِالفِرَاقِ تَطِيبُ

وعلى هاتين الروايتين لا شاهد في البيت.

وقال أبو رجاء عفا الله تعالى عنه: والذي وجدته في ديوان أعشى همدان رواية البيت كما رواه الشارح وأكثر النحاة؛ ففيه الشاهد الذي يساق من أجله.

(٣) البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها.

اللغة: «الحزم» ضبط الرجل أمره وأخذه بالثقة «ارعويت» رجعت إلى ما ينبغي لي، والارعواء: الرجوع الحسن.

الإعراب: «**ضيعت**» فعل وفاعل «**حزمي**» حزم: مفعول به لضيع، وحزم مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه =

وَوافَقَهُمُ المصنِّفُ في غيرِ هذا الكتابِ على ذلك[1]، وجعلَه في هذا الكتاب قليلاً.

فإنْ كان العاملُ غيرَ متصرِّفٍ، فقد منعوا التقديمَ[2]، سواءٌ كانَ فِعلاً، نحوُ: «ما أحْسَنَ زيداً رجلاً!» أو غيرَه، نحو: «عندي عشرون درهماً».

= «**في إبعادي**» الجار والمجرور متعلق بضيع، وإبعاد مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله «**الأملا**» مفعول به للمصدر «**وما**» الواو عاطفة، ما: نافية «**ارعويت**» فعل وفاعل «**وشيباً**» تمييز متقدم على عامله، وهو قوله: «اشتعلا» الآتي «**رأسي**» رأس: مبتدأ، وياء المتكلم مضاف إليه «**اشتعلا**» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الرأس، والألف للإطلاق، والجملة من اشتعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله: «شيباً» حيث تقدم ـ وهو تمييز ـ على عامله المتصرف، وهو قوله: اشتعل، وقد احتجَّ به من أجاز ذلك، كالمبرد، والكسائي، والمازني، وابن مالك في غير الألفية، ولكنه في الألفية قد نص على ندرة هذا، ومثله قول الشاعر:

أَنَفْسًا تَطِيبُ بِنَيْلِ المُنَى ... وَدَاعِي المَنُونِ يُنَادِي جِهَارَا

وقول الآخر:

وَلَسْتُ إِذَا ذَرَعًا أَضِيقُ بِضَارِعٍ ... وَلَا يَائِسٍ عِندَ التَّعَسُّرِ مِنْ يُسْرِ

وقولُ ربيعة بن مقروم الضبي:

رَدَدْتُ بِمِثْلِ السِّيدِ نَهْدٍ مُقَلَّصٍ ... كَمِيشٍ إِذَا عِطفَاهُ مَاءً تَحَلَّبَا

وجعل بعض النحاة من شواهد هذه المسألة قولَ الشاعر:

إِذَا المَرءُ عَينًا قَرَّ بِالعَيشِ مُثْرِيًا ... وَلَمْ يُعْنَ بِالإِحسَانِ كَانَ مُذَمَّمَا

والاستشهاد بهذا البيت الأخير إنما يتم على مذهب بعض الكوفيين الذين يجعلون «المرء» مبتدأ وجملةَ «قر عينًا» في محل رفع خبره، فأما على مذهب جمهور البصريين الذين يجعلون «المرء» فاعلاً لفعل محذوف يفسره ما بعده، فلا شاهد فيه؛ لأن التقدير على هذا المذهب: إذا قر المرء عينًا بالعيش، فالعامل في التمييز متقدم عليه، وهو الفعل المقدر، إلا أن يدَّعي مدَّعٍ أن تأخير مفسر العامل بمنزلة تأخير العامل نفسه.

(1) قال ابن مالك في «شرح التسهيل» ٢/ ٣٨٩:

. . . ، والمنعُ مذهب سيبويه، والجواز مذهب الكسائي، والمازني، والمبرد، وبقولهم أقول؛ قياساً على الفضلات المنصوبة بفعل متصرّف، ولصحّة ورود ذلك في الكلام الفصيح، بالنقل الصحيح. .

ثم رد ٢/ ٣٩٠ على مذهب سيبويه.

(٢) وربما تقدم على عامله وهو اسم جامد، وذلك ضرورة من ضرورات الشعر اتفاقاً، كقول الراجز:

ونَارُنَا لَمْ يُرَ نَارًا مِثْلُهَا ... قَد عَلِمَت ذَاكَ مَعَدٌّ كُلُّهَا

وقَدْ يكونُ العاملُ متصرِّفاً ويمتنعُ تقديمُ التمييزِ عليه عندَ الجميعِ، وذلك نحو: «كَفَى بِزَيْدٍ رَجُلاً»، فلا يجوزُ تقديمُ «رَجُلاً» على «كَفَى» وإنْ كانَ فعلاً متصرِّفاً؛ لأنَّه بمعنى فعلٍ غيرِ متصرِّفٍ، وهو فعلُ التعجبِ، فمعنى قولِك: «كفى بزيد رجلاً» ما أَكْفَاهُ رَجُلاً[1]!

(١) من القواعد المقررة أن الشيء إذا أشبه الشيء أخذ حكمه، ويجري ذلك في كثير من الأبواب، ونحن نذكر لك ههنا بعض هذه المتشابهات لتعرف كيف كان العرب يَجرون في كلامهم، ثم لتعرف كيف ضبط أئمة هذه الصناعة قواعدها، ثم لتعود بذاكرتك إلى ما سبق لك أن قرأته في هذا الكتاب وغيره من كتب الفن لجمع أشباه ما نذكره لك.

(أ) المشتقات كلها ـ من اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة ـ أشبهت الفعل في مادته ومعناه، فأخذت حكمه، فرفعت الفاعل، ونصب المتعدي منها المفعول.

(ب) ما، ولا، وإن، ولات، هذه الحروف أشبهت ليس في المعنى، فأخذت حكمها، فرفعت الاسم ونصبت الخبر.

(جـ) إن وأخواتها أشبهت الفعل في معناه، فرفعت ونصبت، وقُدِّم منصوبها وجوبًا على مرفوعها، بعكس الفعل؛ ليظهر من أول وهلة أنها عملت هذا العمل لكونها فرعًا، وجاز أن تنصب الحال لهذه المشابهة.

(د) تشابهت «إلا» و«غير» فأخذت كل واحدة منهما حكم الأخرى، فرفعت «غير» أداة استثناء كإلا، ووقعت «إلا» صفة كغير.

(هـ) تشابهت «عسى» و«لعل» فجاء خبر عسى شذوذًا مفرداً كخبر لعل في نحو: «عسى الغوير أبؤسًا»، وجاء خبر لعل مضارعًا مقترنًا بأن في نحو: «لعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته».

(و) أشبه الاسم الموصول أسماء الشرط، فجاز أن تدخل الفاء في خبر الاسم الموصول في نحو: «من يزورني فإني أكرمه» كما تدخل في جواب الشرط.

قد تم بعون الله تعالى وحسن تأييده الجزء الثاني من

شرح العلامة «ابن عقيل» على ألفية ابن مالك،

وحواشينا عليه التي سميناها:

«منحة الجليل، بتحقيق شرح ابن عقيل»

ويليه إن شاء الله تعالى الجزء الثالث مفتتحًا بحروف الجر.

هذا، وقد عنينا بتحقيق مباحث الكتاب في هذه الطبعة، فجاء بحمد الله جلت قدرته على خير ما يرجى من الإتقان، وتلاقت فيه جميع شروح الكتاب وحواشيه على كثرتها،

فصار بحيث يغني عن جميعها،

ولا يغني عنه شيء منها.

كتبه المفتقر إلى عفو الله تعالى

محمد محيي الدين عبد الحميد

فهرس موضوعات الجزء الثاني

لا التي لنفي الجنس

تعمل «لا» عمل إن بشروط ٣

أنواع اسم «لا» النافية، وحكم كل نوع منها ٥

حكم المعطوف على اسم «لا» إذا تكررت لا ٨

نعت اسم لا ١٤

العطف على اسم لا إذا لم تكرر لا ١٦

تأخذ «لا» مع همزة الاستفهام مثل ما تأخذه بدونها من الأحكام ١٧

إذا دل دليل على خبر «لا» حذف ١٩

ظن وأخواتها

ألفاظ هذه الأفعال، وأنواعها، ومعاني كل منها، والاستشهاد على ذلك ٢١

التعليق والإلغاء ٣٣

يجوز إلغاء العامل المتوسط والمتأخر دون المتقدم ٣٧

علم بمعنى عرف، وظن بمعنى اتهم، ورأى بمعنى حلم ٤٢

متى يجوز حذف المفعولين، أو أحدهما؟ ومتى لا يجوز؟ ٤٤

يستعمل القول بمعنى الظن ٤٧

أعلم وأرى

ذكر الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل ٥١

ما ثبت لمفعولي علم يثبت للثاني والثالث من مفاعيل هذه الأفعال ٥٢

ما يتعدى لواحد من الأفعال يتعدى لاثنين بالهمزة، ويثبت لثانيهما ما يثبت للمفعول الثاني من مفعولي «كسا» ٥٣

تتمة أفعال هذا الباب والاستشهاد لها ٥٤

الفاعل

تعريف الفاعل ٥٩

حكم الفاعل التأخر عن فعله ٦١

إذا كان الفاعل مثنى أو مجموعاً تجرد الفعل عند جمهرة العرب من علامة التثنية والجمع ٦٣

إذا دل دليل على الفعل جاز حذفه ٦٨

(هـ) قف على اختلاف العلماء في الاسم المرفوع بعد أداة الشرط ٦٩

يؤنث الفعل إذا كان الفاعل مؤنثاً ٧٠

يجب تأنيث الفعل في موضعين ٧٠

الفصل بين الفعل وفاعله المؤنث ٧٠

قد تحذف تاء التأنيث من الفعل المسند لفاعل مؤنث من غير فصل بينهما ٧٣

(هـ) إسناد الفعل إلى ما يدل على جمع ٧٤

الأصل في الفاعل أن يلي الفعل ويعقبه المفعول، وقد يخالف ذلك الأصل ٧٧
قد يجب تأخير المفعول وتقديم الفاعل عليه ٧٩
المفعول المتصل بضمير الفاعل، والفاعل المتصل بضمير المفعول ٨٥

النائب عن الفاعل

إذا حذف الفاعل قام المفعول مقامه، وأخذ أحكامه ٩٠
تغيير صورة الفعل عند إسناده للمفعول ٩١
لك في الفعل الأجوف الثلاثي إذا أسند إلى المفعول ثلاثة أوجه، وإذا خيف لبس في أحد هذه الأوجه وجب تركه ٩٣
يقوم مقام الفاعل: إما المصدر، وإما الظرف، وإما الجار والمجرور ٩٧
متى وجد المفعول لم ينب عن الفاعل غيره ٩٨
إذا كان الفعل متعدياً إلى مفعولين فأيهما ينوب عن الفاعل؟ ١٠٠

الاشتغال

(هـ) أركان الاشتغال، وشروط كل ركن منها ١٠٤
ضابط الاشتغال ١٠٦
المواضع التي يجب فيها نصب الاسم المشتغل عنه ١٠٨
المواضع التي يجب فيها رفعه ١١٠
المواضع التي يترجح فيها نصبه ١١٢
متى يجوز الوجهان على السواء؟ ١١٣
متى يترجح الرفع على النصب؟ ١١٤
الفعل المتصل بضمير الاسم والمنفصل منه بحرف جر أو بإضافة سواء ١١٦
الوصف العامل كالفعل ١١٦

تعدي الفعل ولزومه

تعريف الفعل المتعدي، وعلامته ١١٩
الفعل المتعدي على ثلاثة أقسام ١٢١
يتعدى الفعل اللازم بحرف الجر، فإن حذف حرف الجر انتصب المجرور ١٢٣
إذا كان للفعل مفعولان تقدم منهما ما هو فاعل في المعنى، وقد يجب ذلك، وقد يمتنع ١٢٧
يجوز حذف الفضلة إن لم يضر حذفها ١٢٩
يجوز حذف ناصب الفضلة إذا دل عليه دليل ١٣٠

التنازع في العمل

ضابط التنازع ١٣١
(هـ) قف على أنواع العاملين، وما يشترط فيهما ١٣١
(هـ) قف على خلاف النحاة في ترجيح أي العاملين، ووجه ذلك ١٣٣
العامل المهمل يعمل في ضمير الاسم، وإذا كان العامل في الظاهر هو ثاني العاملين لم يضمر مع أولهما إلا المرفوع ١٣٤

المفعول المطلق

تعريف المفعول المطلق ١٤١
يعمل فيه الفعل، أو الوصف، أو المصدر ١٤٢

(هـ) قف على شروط الفعل والوصف اللذين يعملان في المفعول المطلق ١٤٢
أيهما أصل للآخر: الفعل، أو المصدر؟ ١٤٢
المفعول المطلق على ثلاثة أنواع ١٤٣
ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعولية المطلقة عدة أشياء ١٤٤
ما يجب إفراده من المصادر، وما يجوز تثنيته وجمعه ١٤٦
حذف العامل في المفعول المطلق إما ممتنع، وإما جائز، وإما واجب ١٤٦

المفعول له

تعريف المعفول له، وحكمه ١٥٤
المفعول له على ثلاثة أنواع، وحكم كل نوع ١٥٦

المفعول فيه

تعريف الظرف ١٥٩
حكم الظرف، وبيان ما يعمل فيه ١٦٠
العامل في الظرف إما مذكور، وإما محذوف: جوازاً، أو وجوباً ١٦١
كل أسماء الزمان تقبل النصب على الظرفية، وإنما يقبل ذلك من أسماء المكان نوعان: المبهم، وما اشتق من مصدر فعله العامل فيه ١٦٢
الظرف على قسمين: متصرف، وغير متصرف ١٦٥
ينوب المصدر عن ظرف الزمان كثيراً، وعن ظرف المكان قليلاً ١٦٦

المفعول معه

تعريف المفعول معه، وبيان العامل فيه ١٦٧
(هـ) قف على اختلاف العلماء فيما يجوز أن يكون مفعولاً معه ١٦٨
قد ينصب المفعول معه ولم يتقدمه في اللفظ فعل ١٦٩
الاسم الواقع بعد الواو على ثلاثة أضرب ١٧١

الاستثناء

حكم المستثنى الواقع بعد «إلا» ١٧٣
حكم المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه ١٧٩
حكم الاستثناء المفرغ ١٨١
حكم «إلا» إذا تكررت للتوكيد ١٨٢
حكم «إلا» إذا تكررت لغير توكيد ١٨٤
حكم المستثنى بغير وسوى، وحكم «غير» نفسها ١٨٦
حكم المستثنى بليس ولا يكون، وبخلا وعدا ١٩١
حكم المستثنى بحاشا ١٩٦

الحال

تعريف الحال ١٩٩
الأكثر في الحال أن يكون مشتقًّا وأن يكون منتقلاً ٢٠١
المواضع التي تأتي فيها الحال جامدة ٢٠٢
لا تكون الحال إلا نكرة، وقد تجيء معرفة على التأويل بنكرة ٢٠٤
قد تقع الحال مصدراً منكَّراً ٢٠٧
حق صاحب الحال أن يكون معرفة، وقد يكون نكرة بشرط أن يكون معه مسوغ، وبيان مسوغات ذلك ٢١٠

لا يتقدم الحال على صاحبه المجرور بالحرف، ويتقدم على غيره ٢١٧
لا يجيء الحال من المضاف إليه، إلا في ثلاثة أحوال ٢١٩
متى يجوز تقديم الحال على العامل فيه؟ ومتى يمتنع ذلك؟ ٢٢١
قد يتعدد الحال وصاحبه واحد أو متعدد ٢٢٤
الحال على ضربين: مؤكدة، وغير مؤكدة ٢٢٥
الحال قد تكون جملة، بشرط أن يكون لها رابط ٢٢٨
(هـ) قد يجب أن يكون الرابط الضمير، ومواضع ذلك ٢٣٠
قد يجوز الربط بالضمير، وبالواو، وبهما ٢٣٠
يحذف عامل الحال: جوازاً، أو وجوباً ٢٣١

التمييز

تعريفه، وبيان أنواعه، وحكمه ٢٣٥
(هـ) حكم التمييز الواقع بعد أفعل التفضيل ٢٣٨
يقع التمييز بعد كل ما يقتضي التعجب ٢٣٩
ما يجوز جره بمن من التمييز، وما لا يجوز ٢٤٠
لا يجوز تقديم التمييز على العامل فيه، واختلاف العلماء في بعض مسائل من ذلك ٢٤٠
فهرس الموضوعات ٢٤٥

تمت فهرس الجزء الثاني والحمد لله أولاً وآخراً وصلاته وسلامه على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه

مكتبة لسان العرب
www.lisanarb.com